البوليس المصرى
١٩٢٢ - ١٩٥٢

الدكتور عبد الوهاب بكر



مكتبة مدبولى

دكتور
عبد الوهاب بكر
أستاذ التاريخ الحديث المساعد
كلية الآداب — جامعة الزقازيق

البوليس المصري
١٩٢٢ - ١٩٥٢

الطبعة الأولى

الناشر
مكتبة مدبولي
ميدان طلعت حرب
القاهرة

صورة الغلاف للواء توماس وينتورث راسل باشا حكمدار بوليس القاهرة ١٩١٨ — ١٩٤٦

بسم الله الرحمن الرحيم

رَبَّنَا ٱفۡتَحۡ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَ قَوۡمِنَا بِٱلۡحَقِّ وَأَنتَ خَيۡرُ ٱلۡفَٰتِحِينَ ﴿٨٩﴾

صدق الله العظيم

المحتويـــات

صفحة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

فى عام ١٩٧٦ قدمت رسالتى (البوليس المصرى ١٨٠٥ — ١٩٢٢) للحصول على درجة الماجستير فى الآداب — لجامعة عين شمس . وقد حوت الرسالة تاريخا لجهاز البوليس المصرى خلال الفترة موضوع الدراسة .

وبعد مضى عشر سنوات على ذلك التاريخ ظلت عملية كتابة تاريخ هذا الجهاز ثابتة فى مكانها ، فلم يتصد باحث بعد للكتابة عنه ورصد تاريخه الخطير — اللهم الا ذلك العمل الذى قام به (مركز بحوث الشرطة) بأكاديمية الشرطة تحت عنوان (الشرطة والنضال الوطنى ١٨٨١ — ١٩٨١)[١] — وهو عمل مسجل لبعض الجوانب الايجابية لجهاز الشرطة فى مراحل مختارة فى العمل الوطنى المصرى — ولنا عليه تحفظات عديدة سواء من حيث المنهج الذى اعتمدته هيئة الباحثين ، أو من حيث الدراسة الموضوعية ذاتها .

---

(١) دراسة لدور الشرطة المصرية خلال مراحل الحركة الوطنية فى مصر قامت بها مجموعة من الباحثين العاملين بهيئة الشرطة عام ١٩٨٢ ، وشارك المؤلف فى الدراسة — وطبعت عام ١٩٨٢ (ديسمبر) على نفقة وزارة الداخلية — وتقع الدراسة فى اربعة ابواب تتناول فترة ما قبل الاحتلال البريطانى وحتى قيام ثورة ١٩١٩ — ثم مرحلة القناة (١٩٥١ — ١٩٥٢) — وتأتى بعد ذلك مرحلة العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ — واخيرا تسجل الدراسة دور الشرطة خلال فترة احداث ١٥ مايو ١٩٧١ ، وحرب أكتوبر ١٩٧٣ . وتقع الدراسة فى ٢٠٧ صفحة — واعتمدت فى ما انتجته على بعض المصادر الأهلية المودعة بدار الوثائق القومية بالقلعة — وبعض المؤلفات المعاصرة باللغتين العربية والانجليزية — وتسجيلات صوتية ومذكرات لشخصيات من هيئة الشرطة شاركت فى الحركة الوطنية — وبعض الدوريات المصرية — وقد طبعت هذه الدراسة فى مطابع دار التعاون للطبع والنشر .

وفيما عــدا ذلك فلم تظهر حتى الآن ــ حسب علمى ــ دراســـة أكاديمية فى الجامعات المصرية ، أو مؤلف يرصـــد تاريخ هــذا الجهاز .

ومؤسسة حكومية كجهاز الشرطة فى مصر ــ لهــا وزن كبير لا يمكن تجاهله سواء من حيث حسناتها أو أخطائها ، بالنظر للموقع الذى تشغله من الجهاز الادارى والسياسى فى مصر ــ وماهياه هـذا الموقع لهــا من قــدرات التأثير على جــوانب عــديدة من حياة الناس اليومية ــ بل ومصير البلاد فى مناسبات عــديدة ــ لهــذا فليس من المبالغة فى شىء القــول بأن جهاز الشرطة المصرى يعــد أجــدر فروع البيروقراطية الادارية فى مصر بالتسجيل ــ فهو الهيئة المسئولة عن تأمين المجتمع على نفسه وماله وعرضه ــ وهى المسئولة عن تحقيق الضبط الاجتماعى لحياة الناس ــ وهى المسئولة عن توفير المناخ الملائم للنظام الحاكم ليمارس مهامه فى الحكم والادارة .

ومسئوليات خطيرة كهــذه تجعل من الجهاز القائم عليها جهازا ذا طبيعة حساسة وحرجة ــ ســواء من حيث « أسلوب ممارسة اعماله » ، أو من حيث « موقف المجتمع من هــذا الأسلوب » ــ وهما أمران قــد لا ينسجمان فى كثير من الأحوال . فطبيعة عمله تفرض عليه أن يطبق ما تقتضيه الظروف ــ فى كثير من الأحيان بالقــوة ــ والطبيعة البشرية تتحفز بالغضب دائمــا عندما يعــوق ارادتها عائق ــ لذلك فان احتمالات التصادم بين (العائق) و (الارادة) كثيرا ما تطفــو على الســطح مفرزة العــديد من مشــاكل العــلاقات بين الطرفين .

وينطبق هــذا الشكل من العلاقات على كافــة مجالات العمل الشرطى ــ فهو قائم فى مجال الجريمة الجنائية ــ والجريمة السياسية ــ وحفظ الأمن الجنائى ــ والعمل السياسى ــ وضبط علاقات التعامل بين الناس ... الخ مظاهر اهتمامات واختصاصات هــذا الجهاز .

الشرطة جهاز قــدره التطــور ــ الذى هــو سنة الحياة ــ فحركة المجتمع الى الأمام دائما ــ والجريمة بشتى انواعها ظاهرة اجتماعية ، تتطور

مـع تطور المجتمع ـــ وما يصلح لمقاومتها بالأمس لا يصلح اليوم ـــ وتدابير اليـوم تندرس مـع تطور الغـد ـــ وهكذا فان الشرطة فى عملها اليـومى لابد وأن تطـور من أساليبها على كافة المستويات ـــ ملاحقة منها للتطـور الجنائى بأشكاله المختلفة ـــ طالمـا كان دورها الاساسى هـو حفظ المجتمع .

ووظيفة الشرطة تتطور مع مضى الوقت . فالشرطة التى كان اختصاصها لا يتجاوز الجريمة الجنائية فى مصر القرن التاسع عشر ـــ تطورت مع ظهور الجريمة السياسية فى مطالع القرن العشرين .. وتطورت مع قـدوم المذاهب السياسية والأفكار الاجتماعية فى ذلك القرن ايضا .

وجهاز الشرطة الذى كان يعمل فى ظل نظام أتوقراطى حاكم خـلال سنوات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين ـــ فاجأته عشرينيات القرن بنظـام سياسى تميز بالصراع بين الأتوقراطيـة السابقة والحـكومة الدستورية التى افرزها (استقلال ١٩٢٢ المنقوص) ـــ فى ظـل اطار من الصراع ضـد وجود استعمارى معـوق ـــ وأحزاب سياسية تراوحت مواقعها بين كراسى السلطة وشراسة المعارضة .

فى ظـل هـذه الظروف مارس جهاز الشرطة فى مصر دوره الاجتماعى والسياسى ـــ وهى ظروف لا أعتقد أنه يحسد عليها على الاطلاق .

لهـذا كله ـــ كان من الضرورى ان يؤرخ لهـذا الجهاز العتيد فى فترة من اهم فترات تاريخ مصر الحـديث والمعاصر (١٩٢٢ ـــ ١٩٥٢) ، وهى فترة تبدأ بدخول البلاد مرحلة جـديدة من مراحل تاريخها السياسى (ما بعـد تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢) ـــ وتنتهى بنهاية النظام السياسى الذى ساد مصر حتى عام ١٩٥٢ عندما حـل محلة نظـام آخر ، لازال يمارس السـلطة السياسية حتى الآن .

ولا شك ان مثل هـذا النوع من الدراسات ـــ التى تدخـل فى نطاق تاريخ مصر السياسى ـــ يكتنفه الكثير من الصعاب ـــ نظرا لطابع التعتيم الذى يفرض على وثائق بعض الأجهزة ذات الطابع الحساس فى مصر ـــ

والذى أصبح يشكل جـدارا صلبا لا يمكن اختراقه — ويثنى الباحثين عن مجرد المحاولة لاكتشاف هـذا المجهول بنتيجة مؤداها الاحجام عن دراسة هـذا النوع من المؤسسات ، وبالتالى ضياع جزء هام من تاريخ مؤسسة لها دورها فى أحـداث جرت فى تاريخ البلاد .

ولعل غياب أى دراسة جامعية أو مؤلف عن جهاز الشرطة وتاريخه — هـو ابلغ دليل على صحة ما أقـول .

وإذا كان التعتيم وحبس المعلومات هـو احـد الصعاب التى تواجه الباحث فى تاريخ الشرطة — فان الوثائق الرسمية الخاصة بانشاء وزارة الداخلية وأجهزتها والمعـدلة لاختصاصاتها وأبنيتها التنظيمية منذ عام ١٨٥٧ (تاريخ انشاء وزارة الداخلية) — كالارادات السنية ، والدكريتات والأوامر العالية ، والمراسيم السلطنية والملكية — والقرارات الوزارية — وقرارات مجلس الوزراء ، والأوامر العمومية والادارية واليومية ، والمنشورات ، والكتب الدورية ، والخطـابات الرسمية — مبعثرة فى دوريات رسمية ، ومطبوعات ، وتقارير ، وملفات — وموزعة بين وزارات ومصالح وادارات ، ودور حفظ ومكتبات — فى مصر وفى الخارج . وهـو أمر يزيد من صعوبة مهمة الباحث — لو استطاع — فرضا — تخطى الصعوبة الأولى .

لكن البحث ومحاولة اعادة كتابة التاريخ المصرى الحـديث لا تعترف بالعـوائق والحـواجز .

وهـذه — محاولة من جانبى لكتابة تاريخ هـذا الجهاز العتيد — استعنت فيها بما تيسر لى من وثائق لم تنشر — وكتب ومؤلفات متخصصة لا توزع الا فى دائرة ضيقة تضم المشتغلين فى هـذا الجهاز — وتعتبر فى حكم الوثائق غير المنشورة — وبعض ما ضمته دار الوثائق البريطانية من وثائق عن جهاز الشرطة المصرى بحكم هيمنة بريطانيا على مقـدرات الأمور فى البلاد طوال اربعة وسبعين عاما — وسيطرتها على جهاز الشرطة تماما خلال هـذه الفترة — وبمعلومات وأوراق خاصة قـدمها لى بعض الضباط العظام فى الجهاز ممن أدركوا أهمية ما تحـويه أوراق هـذا الجهاز من

معلومات تاريخية ثمينة ـــ فحفظوها من الضياع ، وقـــدموها لى ـــ فكانت خير عـــون لى على انجاز هـــذا العمل .

وقـــد اخترت (البوليس المصرى ١٩٢٢ ـــ ١٩٥٢) عنوانا لهـــذه الدراســـة لعـــدة اسباب :

ـــ أولها : أن كلمة « الشرطة » لم تستخدم كاسم للجهاز الا فى عام ١٩٥٩ ـــ أما قبل ذلك فقد كان اسمه هـــو (البوليس) .

ـــ ثانيها : ان كلمة (المصرى) ارتبطت بالجهاز تمييزا له عن العنصر الأوروبى الذى ظـــل يشغل وظائف فيه حتى عام ١٩٤٦ ، والذى كان يرمز لأعضائه باسم البوليس الأوروبى European police ، وهى تسمية أخـــذت عن تنظيمات دفرين Dufferin عام ١٨٨٣ .

ـــ ثالثها : ان هـــذه الدراسة استمرار للدراسة التى اتممتها عام ١٩٧٦ ـــ وبمثابة الجزء الثانى من دراسة واحـــدة ومتصلة .

ـــ واخيرا : فان كلمة (الشرطة) لم تستطع حتى الآن أن تمحو اسم (البوليس) من أذهان الناس ـــ رغم استخدام كلمة الشرطة فى المسميات الرسمية وفى الصحافة .

أما الفترة الزمنية التى تناولتها الدراسة فقـــد بدأتها بعام ١٩٢٢ وهو ذلك العام الذى تغير فيه وصف مصر من دولة تحت الحماية البريطانية الى دولة مستقلة ذات سيادة وفقـــا للتصريح الذى أصـــدرته بريطانيا من جانب واحـــد يوم ٢٨ فبراير ، وقـــد ادخـــل هـــذا الوضع الجـــديد تغييرات جـــذرية وتعـــديلات جـــوهرية على جهاز الشرطة تجعل من هـــذا التاريخ نقطـــة البـــداية بجـــدارة .

وانهيت الدراسة بعام ١٩٥٢ وهـــو عام سجل اليوم الثالث والعشرين من شهر يوليـــو فيه نهاية نظام حاكم وبداية نظام جـــديد ـــ تغيرت معـــه معالم كثيرة وأساسية فى الجهاز يستحق معها أن يكون نقطة الانتهاء .

ولست ادعى اننى قد المت بكل صغيرة وكبيرة فى هذه الدراسة ــ لكننى بذلت جهدى على كل حال ــ واستقيت المادة العلمية للدراسة من مظانها الأصلية .

ويتعين على فى الختام ان اذكر أن أصحاب الفضل فى ظهور هذه الدراسة ــ بما قدموه لى من وثائق نادرة ومراجع قيمة وهما (المرحوم) اللواء ابراهيم محمد الفحام ، واللواء محمد سعيد الجداوى ــ قد فتحا لى مكتبتيهما الخاصة وقدما لى ما احتاجته الدراسة من مادة علمية ــ فلاولهما الرحمة والثواب ــ ولثانيهما الشكر والامتنان .

وبعد فان تكن هذه الدراسة قد أسهمت فى التأريخ لجهاز من اهم مؤسسات الادارة فى مصر ــ فانى اكون قد حققت ما أتمناه ــ وان لم تكن قد وفت بالغرض ، فحسبى انى نلت شرف المحاولة ــ ولعل لى أجر المجتهدين .

والله من وراء القصد وهو عنده خير الجزاء .

عبد الوهاب بكر

مصر الجديدة ١٩٨٧

الفصل الأول

التنظيم في ظل النفوذ البريطاني

فى ١٨٩٤/١١/٣ صـــدر امر عال بالغـــاء نظام الاشراف البريطـــانى على جهاز البوليس والمسمى (بتفتيش عموم البوليس) ــ واستبدل به نظام جـــديد تحت اسم (قسم الضبط والربط) ، فاختص فرع (الضبط) بأعمال الأمن العام ــ بينما اختص فرع (الربط) بالأعمال النظامية والشئون العسكرية فى البوليس .

وعندما أعيد تنظيم مكونات نظارة الداخلية فى ١٨٩٥/٣/١٩ تأكـــد هـــذا التقسيم عندما قسم قسم الضبط والربط الى « قسم الضبط » و « قسم النظام » أو قسم النظام العسكرى ــ بينما تشكلت باقى فروع النظارة من (قسم الادارة ــ قسم المحاسبة ــ قسم مخازن البوليس ــ ادارة الجرائد الرسمية ــ قلم المطبوعات ــ القلم الأفرنكى) ، وفى ١٩٠١/١/١ أدمج قسما (النظام العسكرى) و (المحاسبة) فى قسم واحـــد أطلق عليه (قسم المستخدمين والمحاسبة) .

وفى فبراير ١٩٠٩ انشىء قسم جـــديد للتفتيش أطلق عليه اسم (قسم تفتيش النظام) كان اختصاصه (التفتيش على نظام بوليس الاقاليم فيمـــا

يتعلق بالواجبات العسكرية والمهمات وغيرها والمراقبة على الدوريات ودركات الخفر ويكون هـذا القسم تحت رياسة موظف يلقب (بباشمفتش نظـام البوليس) . وعلى الباشمفتش أن يوزع الاعمال على المفتشين ويعين لهم من وقت الى آخر المحلات التى يجرون فيها التفيش ويقدم المفتشون الذين ينتدبون لهـذا القسم تقاريرهم مباشرة الى الباشمفتش ...) .

وفى يونيو من نفس العام اعيد تنظيم (قسم الضبط) الى (أقلام) ثلاثة ـ اختص الأول منها (أ) بأعمال منع الجريمة ـ واختص الثانى (ب) بالأعمال اللاحقة على وقوعها وعمل الاحصائيات الجنائية ـ أما الثالث (ج) فقـد تولى متابعة المستحدث من الأساليب العلمية المطبقة فى الدول المتقـدمة فى مجال التحرى عن الجرائم ليقوم بتطبيقها فى نظارة الداخليـة وفى جهـاز البوليس .

وكانت السيطرة البريطانية تسود كل هذه التنظيمات بطبيعة الحال[1] .

وفى ٢٩ يناير ١٩١٣ الغى (قسم الضبط) وحلت محله « ادارة عموم الأمن العام » التى تشكلت من :

١ ـ ادارة الضـبط :

وتألفت من قلمين :

(أ) ويختص بمكافحـة التشرد والمشبوهين ، واعمـال السجون ، ووسائل نفى الأشخاص والبحث عن الأشخاص المطلوب القبض عليهم .

(ب) كتابة التقارير عن الحوادث الجنائية وحوادث السكك الحديدية ـ وما يتصل بنقط البوليس واعـداد صحف السوابق ، وتحقيق شخصيات المتهمين .

---

(١) عبد الوهاب بكر « البوليس المصرى ١٨٠٥ ـ ١٩٢٢ » رسالة ماجستير غير منشورة ـ جامعة عين شمس ـ كلية الآداب ١٩٧٧ ـ ص ٤٦٣ ـ والأوامر العمومية لنظارة الداخليـة ـ رقم ٧٦ فى ١٩٠٩/٢/١٤ .

٢ ــ ادارة اللوائح والرخص :

وهــذه تألفت من قلمين :

(جـ) واختص بتحضير مشروعات لوائح الامن العام ، والتنسيق بين نظارة الداخلية والنظارات المختلفة فى ما يختص باللوائح والقوانين وتجارة الأسلحة والذخائر ، واعــداد مجموعات القــوانين الادارية والجنائية وتعــديلاتها .

(د) واختص بمسائل المحاكم المركزية ومحاكم انواحات وتنقيح انقوانين الداخلية التى تطبق على جهاز البوليس .

٣ ــ ادارة المطبــوعات :

وتألفت من قلمين :

(هـ) ويختص بتنفيذ قانون المطبوعات (الذى صدر فى ١٨٨١/١١/٢٦ ــ والذى أعيد العمل به فى ١٩٠٩/٣/٢٥ لاسكات الصــحافة التى كانت قد أزعجت بنقدها ، الحكومة والوجود البريطانى) .

(و)واختص بأمور الاجتماعات العامة والاعتصابات(٢) .

ولكى تحقق بريطانيا احكام سيطرتها على جهاز الأمن بعــد ادخال هذه التعــديلات ــ صــدر الأمر الادارى رقم ٢ فى ١٩١٣/١/٢٩ بتمكين جناب المستر جــورج موريس مدير عموم ادارة الأمن العام هــذه من « مراقبة الأمور التى لهــا علاقة بالأمن العام مراقبة فعلية حتى ما كان متعلقا أيضــا بادارات أخرى بالنظارة » ــ فمنح الحــق فى أن يبدى ملاحظاته التى يقتضيها صالح الأمن العام كلما اقترحت اجراءات مهمة تتعلق بترقية أو نقــل أو تأديب الموظفين والعمال بالمديريات والمحافظات الذين يشتغلون بالأمن ــ ودخل فى اختصاصه كافة الشكاوى التى تقــدم فى حــق الموظفين والعمال

---

(٢) الأوامر العمومية لنظارة الداخلية ــ رقم ٦٥ فى ١٩١٣/١/٣٠ (ترتيب عمــوم ادارة الأمن العــام) .

المشتغلين بالأمن اذا كان لهـــا صلة بالأمن العام ـــ واصبحت ادارته مختصة بانشاء نقط البوليس الجـــديدة والغاء الموجود منها ـــ وترتيب نظام الخفر وزيادة أو انقاص عـــدد الخفراء ـــ وكل ما يتعلق بترتيب دوريات البوليس بأنواعها ـــ ومنح المكافآت التى تصرف من أجل الخـــدمات المفيدة للأمن العام ـــ وأخيرا فقـــد كان أخـــذ رأى هـــذه الادارة ضروريا فيما يتعلق بحركة قـــوة البوليس وتوزيعها وكل أمر آخر يتعلق بالأمن العام(٣) .

فاذا علمنا أن جهازا اشرافيا آخر كان يتربع على كراسى السلطة فى نظارة الداخلية منذ عام ١٨٩٥ ـــ تمثل فى « المستشار البريطانى للنظارة » ـــ الذى كان يتبعه نفر من (مفتشى الداخلية) البريطانيين للتفتيش على أعمال البوليس فى المديريات (الريف) ـــ بما فى ذلك مراقبة أعمال (مدير المديرية) نفسه ـــ الى جانب الهيمنة البريطانية الكاملة على أعمال البوليس فى مدن مصر الرئيسية (القـــاهرة ـــ الاسكندرية ـــ بور ســـعيد ـــ السويس ـــ الاسماعيلية) عن طريق اسناد مناصب قادة البوليس (الحكمدارين) وما يليها الى ضباط بريطانيين .

اذا علمنا ذلك كله لتبين لنا بوضوح شكل السيطرة البريطانية على جهاز البوليس الى ما قبل عام ١٩٢٢ .

انتهت المباحثات بين (عبد الخالق ثروت باشا) و (اللورد اللنبى) المعتمد البريطانى فى مصر ـــ فى يناير ١٩٢٢ الى اصـــدار بريطانيا لتصريحها

---

(٣) الأوامر العمومية لنظارة الداخلية رقم ٦٦ فى ١٩١٣/١/٣٠ (اختصاصات ادارة عموم الأمن العام) - وقد الغى فى ٢٤ اكتوبر ١٩١٨ قسم تفتيش النظام ونقل افراده الى ادارة عموم الأمن العام التى انشىء بها قسم النظام يرأسه (باشمفتش النظام) وتبعه ضباط حملوا لقب (مفتش خفر) - راجع الأوامر العمومية لنظارة الداخلية رقم ٤٨٣ فى ١٩١٨/١٠/٢٤ (الأمر الادارى رقم ٦) - وفى ١٩٢٠/٢/٢٩ تغير لقب باشمفتش النظام الى (مدير قسم النظام والخفر) بادارة عموم الأمن العام . ومفتش الخفر الى (باشمفتش قلم الخفر) ومساعد باشمفتش النظام الى (باشمفتش قلم النظام) - راجع الأوامر العمومية لنظارة الداخليـــة رقم ١٠٥ فى ١٩٢٠/٢/٢٩ .

من جانب واحـد (٢٨ فبراير ١٩٢٢) ، والذى أعلنت بمقتضاه انتهـاء الحماية على مصر ، واستقلالها ـ مع احتفاظ بريطانيا بصورة مطلقة بتأمين مواصلاتها فى مصر ـ والدفاع عنها من كل اعتداء أو تداخل اجنبى بالذات او بالواسطة ـ وحماية المصالح الأجنبية والأقليات والسودان . واستبقت فى سبيل تحقيق التحفظ الثالث اشرافا ماليا على المـالية المصرية بهـدف ضمان استمرار مصر فى الوفاء بديونها لدائنيها الأجانب ـ وآخر قضـائيا لضمان عـدم تطبيق القوانين المصرية على رعايا الدول صاحبة الامتيازات فى مصر دون رضاء هـذه الدول ـ وبكلمات اخرى مراقبة تنفيذ القانون فى جميع المسائل التى تمس الأجانب[٤] وفى نفس الوقت الغى منصب (مستشار الداخلية) فى مقابل أن يستعاض عنه باستمرار قيادة العناصر البريطانيـة لقـوات البوليس فى القاهرة والاسكندرية والقنال الى جانب وجود عنصر اوروبى فى هـذه القوات ـ وانشاء جهاز للأمن السياسى فى ادارة عمـوم الأمن العام[٥] التى اصبحت تحت رئاسة مصرى لأول مرة .

كانت حماية الأجانب فى مصر احـد القضايا التى تحفظ عليها تصريح ٢٨ فبراير انتظارا لمباحثات فى المستقبل ، وكان لابد والأمر كذلك ـ من قيام جهاز يتولى رعاية هـذه المصالح ، خاصة وأن عـدد الجرائم التى تعرض لهـا الأجانب سياسيا بلغت ٤٨ حتى نهاية عام ١٩٢٢[٦] .

اقيم ذلك الجهاز فى مايو ١٩٢٢ تحت مسمى « الادارة الأوروبية » وتبع ادارة عموم الأمن العام فى الترتيب الادارى ، وتكون من مدير عام واربعـة موظفين تنفيذيين . ونص قرار انشاء الجهاز على ضرورة الحصـول على

---

(٤) القضية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٤ ـ ص ٢١٣ .

(٥) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ١٩٩ فى ١٩٢٢/٦/٤ بتعيين جناب المستر « بينيت » بالقسم المخصوص بادارة عموم الأمن العام .

(٦)
St. Antony's College, Oxford " Russell private papers ", Egypt Political J. Q. 3801, A list about the political crimes which took place between the years 1910 and 1946.

موافقة مدير الادارة العام على كل التعليمات الصادرة من ادارة عموم الأمن العام فيما يتعلق بالأجانب ، واطلاعه وفحصه كل الشكاوى المقدمة من قبل أو ضد الأجانب، وفحصه كل القرارات فيما يتعلق بمنح أو رفض التراخيص للأجانب ، وكل الحالات المتصلة بترحيل الأجانب . وعلاوة على ذلك فقد كان يتعين ابلاغ هذا المدير بكل الاتهامات الجنائية وغيرها الموجهة ضد الأجانب ، وكان له أو لمن يمثله الحق فى حضور التحقيقات التى تجرى فى هذا الشأن . وكان المدير العام للادارة الأوروبية — علاوة على الاختصاصات السابقة يشترك مع مدير عموم ادارة الأمن العام جميع المسائل المتعلقة بتنظيم قوات البوليس فى القاهرة والاسكندرية والقنال ، وسلطات حكمدارى البوليس الانجليز فى هذه المدن . كما كان له الكلمة فيما يتعلق بتعيين مدير مكتب (قلم) التصاريح (وهو فرع من ادارة عموم الأمن العام) ، وحكمدارى ، ومساعدى حكمدارى ، ومفتشى ، مأمورى ، ومأمورى الضبط فى بوليس القاهرة ، والاسكندرية والقنال — ومن المعروف ان الحكمدارين ومساعديهم فى هذه المدن كانوا من البريطانيين فقط ، ولم يكن للمصريين من حق فى هذه المناصب اللهم الا منصب مساعد حكمدار واحد فقط . وكان من المتفق عليه بين الحكومة المصرية والبريطانية أن لا يقل عدد (الكونستابلات) البريطانيين فى قوة بوليس المدن عن ٣٠٠ — الى جانب عدد آخر يخصص للواجبات الخاصة .

ولقد كانت واجبات ووظائف الادارة الأوروبية تحدد فى الواقع وبصفة عامة بمعرفة المندوب السامى البريطانى ورئيس الوزراء المصرى — فالأخير كمضطر للبحث والتقصى نتيجة للحث واللوم الموجه اليه من جانب الأول ، عليه بصفته رئيسا للحكومة أن يزود الادارة بكافة المعلومات اللازمة لها — وأن يحصل على رأيها فى قضايا معينة ، وفى نفس الوقت فقد كان على (الادارة الأوروبية) أن تساعد وزارة الداخلية فى معاملاتها مع الأجانب — وفى حالة رفض الحكومة المصرية الاذعان لنصيحة (الادارة الأوروبية) فقد كان مفهوما أنها ستلجأ للمعتمدية البريطانية ... وهكذا .

ولقد كانت الفلسفة البريطانية في مسالة لجوء الادارة الأوروبية الى (المعتمدية Residency) هو ان هذا المسلك أكثر كفاية ومساعدة في شأن العلاقات بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية — من احتفاظ (الادارة) المذكورة بسلطات تنفيذية .

نظريا — فان الادارة سلكت وحتى ١٩٢٤ مسلكا غير معترض عليه فيما يتعلق بمصالح الأجانب . فكان قادة البوليس البريطانيين مسئولين أمامها — وكانت أهم جهودها فيما يتصل بالأجانب تتعلق بمراقبة مسائل التراخيص للمحال المقلقة للراحة والضارة بالصحة ، الأخلاق والأمن ، استيراد وحيازة والحركة الداخلية لبالسلحة والمفرقعات ... الخ ، والتلغراف اللاسلكى ، واستيراد وتهريب المشروبات الروحية ، والصناعات المختلفة ، والعديد من المهن العامة والحرف[٧] .

وكان هذا في حد ذاته مقبولا عند المصريين كنوع من الضمان لرعايا الدول صاحبة الامتيازات في مصر — وكبديل عن الغاء منصب (مستشار الداخلية) مع صدور تصريح ٢٨ فبراير .

لكن الوجود البريطاني لم يكن ليرضى بهذه التسوية — وكان لابد للادارة الأوروبية من أن تكون شيئا يتفق مع المصالح البريطانية وليس مع التسوية المصرية .

كانت وجهة النظر البريطانية تجاه الادارة الوليدة هي أن تكون جهازا يحمى المصالح الأجنبية في مصر على ان لا تزعج قدراتها وامكانياتها الشعور الوطنى في البلاد .

بناء على ذلك فقد اتفق (اللورد اللنبى) المعتمد البريطاني ورئيس الوزراء المصرى (بعد ٢٨ فبراير ١٩٢٢) على أن تتشكل الادارة الأوروبية

---

(٧) F. O. 371-73659, File 1645 - J 7168 ME 66-49 " European Elements in the Egyptian police after the declaration of independence, 1922.

من مدير عام ، وخمسة أو ستة موظفين اداريين (كان هذا العدد فى يوليو ١٩٢٣ أربعة فقط) — وأن تكون اختصاصات المدير العام وفقا لما نص عليه القرار الوزارى الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٢٢(٨) — الى جانب قيام

(٨) الأوامر العمومية لنظارة الداخلية رقم ٤٦٣ فى ٣ ديسمبر ١٩٢٢ — الأمر الادارى رقم ١٢ فى ٢٢ نوفمبر ١٩٢٢ .

وزير الداخلية — نظرا لتعيين حضرة محمد بدر الدين بك مديرا عاما لادارة الأمن العام بمقتضى المرسوم الصادر فى ١٥ مايو ١٩٢٢ وضرورة تحديد اختصاصات جناب المستر (ر. أ. مونتيت سميث) — قررنا ما هو آت المادة الأولى : يتولى المستر مونتيت سميث الأعمال الآتية :

١ - جميع ما يقع من الرعايا الأجانب أو عليهم من الجنايات أو الجنح يبلغ اليه من ادارة الأمن العام فى الحال . وعليه فى الأحوال المهمة أن يحضر التحقيقات الادارية التى تعمل عن ذلك أو ينيب عنه فيها أحد موظفى الوزارة ، وكذلك تبلغ اليه فورا جميع الحوادث الهامة التى يمكن أن يترتب عليها تعريض حياة الأجانب أو أموالهم للخطر ، ويشترك مع المدير العام لادارة عموم الأمن العام فى اقتراح التدابير الواجب اتخاذها بشأن تلك الحوادث .

٢ — بحث جميع ما يقدم من الأجانب أو عنهم من الشكاوى المتعلقة بالأمن العام .

٣ — ابداء رأيه فى شأن اعطاء أو رفض الرخص التى يطلبها الأجانب من قسم الرخص بادارة الأمن العام .

٤ — ابداء رأيه فيما تعرضه ادارة الأمن العام من اللوائح والمنشورات المتعلقة بالأجانب .

٥ — ابداء رأيه فى جميع طلبات ابعاد الأجانب لأسباب تتعلق بالأمن العام أو الآداب العمومية .

٦ — الاشتراك مع المدير العام لادارة الأمن العام فى درس كل الاقتراحات المهمة المتعلقة بنظام البوليس فى محافظات القاهرة والاسكندرية والقنال أو بموظفى البوليس فى تلك المدن أو بالسلطة المخولة لحكمدارى البوليس فيها .

٧ — الاشتراك مع المدير العام لادارة الأمن العام فى درس الاقتراحات الخاصة بالتعيينات فى الوظائف الآتية :

(أ) بادارة الأمن العام : مدير قسم الرخص والمطبوعات .

(ب) ببوليس القاهرة والاسكندرية والقنال : الحكمدار — مساعد الحكمدار — المفتشون — المأمورون (ويدخل ضمنهم مأمورو الضبط) — رؤساء أقلام الضبط .

٨ — يكون القسم المخصوص (البوليس السياسى) فيما يتعلق بالأجانب ، تحت اشرافه مؤقتا .

المادة الثانية : تكون جميع هذه الأعمال من اختصاص ادارة قائمة بذاتها تسمى « الادارة الأوروبية » ويطلق على المستر مونتيت سميث لقب « المدير العام للادارة الأوروبية » .

الادارة بالدور الرقابى على تصرف الحكومة المصرية فى المسائل الواردة فى القرار الوزارى المشار اليه ، ومساعدة وزارة الداخلية فى معاملاتها مع الأجانب — وان تتأكد من عدم حدوث أى ضغوط او تداخلات أجنبية على الحكومة المصرية — واللجوء الى (المعتمدية) لاستخدام الضغط السياسى فى حالة رفض الحكومة المصرية الاذعان لطلباتها .

شكلت « الادارة الأوروبية » بهذه الصورة عهدا من الازدواج الأمنى — امن المواطن المصرى ، وهذا تختص به ادارة عموم الأمن العام — وأمن الأجانب — وهذا اختصت به الادارة الأوروبية . وحيث أن الفترة التى سبقت وواكبت وتلت انشاء هذه الادارة كانت حافلة بحوادث الاغتيال السياسى التى شملت عددا لا بأس به من البريطانيين — فقد كان هذا هو المبرر المرغوب فيه لتحويل « الادارة الأوروبية » من مجرد جهاز يحمى الأجانب من عسف الحكومة المصرية أو تنكرها لحقوقهم المضمونة بالامتيازات الأجنبية ، الى جهاز يحقق أهداف السياسة البريطانية فى مصر .

ومع أن الأحكام العرفية كانت قد الغيت بقيام عهد الاستقلال عام ١٩٢٢ — الا أن الادارة الأوروبية سلكت فى تنفيذها لمهامها الأمنية مسلكا لا يبعد كثيرا عن ما كان يجرى فى ظل الأحكام العرفية .

ويسجل حادث مصرع المستر روبسون Robson فى ١٩٢٢/١٢/٢٧ بشارع الجيزة — واحالة المستر مونتيت سميث مدير الادارة الأوروبية الى المعاش ، وتعيين المستر أ. و. كين بويد Alexander W. Keown-Boyd مديرا لتلك الادارة فى ١٩٢٣/١/١ ، بداية قيام الادارة الأوروبية بدورها البغيض فى الحياة السياسية المصرية . فقد سجل هذا التاريخ الشروع فى اتخاذ اعنف الاجراءات ضد حملة الاغتيالات التى كانت تحدث ضد الانجليز فى ذلك الوقت — واصبحت الادارة الأوروبية المسئول الوحيد عن كل عمليات القبض والتحرى فى شأن هذه الحوادث — وتحالف مد العمل بقانون الأحكام العرفية ، والشخصية القوية والكفاءة الادارية للمدير الجديد (كين بويد) ، والحماس الذى اراد به عمله — تحالف كل ذلك ليزيد من

نفـــوذ الادارة الأوروبية التى بدات دون مواربة تمتص لنفسها الكثير من اختصاصات وزارة الداخلية[9] .

وتكشف أوراق الكولونيل تشـارلز ريدر الخاصة Charles Ryder حقيقة الادارة الأوروبية فى بدايات عهدها بالعمل أوائل عام ١٩٢٣ .

ففى وثيقة صادرة عن المعتمدية البريطانية فى الثلاثين من ديسمبر ١٩٢٢ يقول المعتمد البريطانى الفيسكونت اللنبى الى (ريدر) :

« بمقتضى هـــذا الخطاب اكلفك بتولى التحرى فى الجرائم السياسية والهجمات على الأوروبيين — بهـــدف كشف الجناة واقامة الدعوى عليهم امام محكمة عسكرية ان لك كل سلطاتى فى أن تتخـــذ أو تطلب — تحت قانون الأحكام العرفية كل الخطـــوات التى تراها ضرورية للتحرى واقامة الدعاوى فى كل القضايا السياسية . ويجب أن ترتب الأمور بحيث تكون كل المعلومات فيما يتعلق بالجرائم ذات الطبيعة السياسية قـــد نقلت اليـــك فى الحال ، ويجب أن تصـــدر التعليمات الضرورية فى شأن أساليب التحرى فى كل قضية . عليك أن تختار لنفسك الطاقم الذى تراه مناسبا وأنت مخول أن تستدعى أى موظف وأن تخاطب اى ادارة فى أى وقت لطلب المساعدة التى تحتاجها — كذلك فان لك الحـــق فى أن تسحب أى مبالغ مالية تريدها . وعليك أن تبلغ رئيس الوزراء (المصرى) فيما يتعلق بالترتيبات التى تعدها » .

---

(٩)
F. O. 371-8990 Political Eastern - Egypt Files 7492-8338 (E 8102-16) No. 8 - Archives - Mr. Scott to the Marquess Curzon of Kedleston (Received August 8) — Ramleh, July 26, 1923. Enclosure In No. 1 " The European Department ".

والأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ١٨ فى ١٩٢٣/٧/٩ و ٣٣٩ فى ١٩٢٤/٨/١٢ .

و — St. Antony's College, Oxford " Russell private papers ." Egypt political J. O. 3801. A List about the poltical Crimes which took place between the years 1910-1924.

ويبدو من صيغة خطاب (اللنبى) الى « الكولونيل ريدر » الذى عمل بالادارة الأوروبية فى بدايات أيامها — أن هـذه الادارة كانت تتبع المعتمد البريطانى قلبا وقالبا ، وانها كانت شيئا ما لا يتبع الادارة المصرية فى شىء .

ويذكر (ريدر) فى اوراقه عن الادارة الأوروبية — أن طاقمها تكون من (كين بويد) وهيو هولمز Hugh Holmes القاضى بالمحاكم الوطنية والذى كان له خبرة بالاضطرابات التى كانت تجرى فى ايرلندا بعد الحرب العظمى ١٩١٤ — ١٩١٨ — وكان الكسندر جوردون انجرام Alexander Gordon Ingram مساعد حكمدار بوليس مدينة القاهرة — والأميرالاى هـ. ج. إرشر بك حكمدار بوليس القنال — والمستر أ. ج. ماكنتوش — والمسيو ى. نيقولاس من العاملين بهـذه الادارة .

تولى « انجرام » أعمـال التحريات فى الجرائم السياسية التى كان يتعرض لهـا الأجانب خلال عام ١٩٢٣ . وتولى (هيـو) تقـديم المشورة حـول تقـديم الأدلة المساعدة على تقـديم المتهمين للمحاكمة وكافـة المسائل القانونية فيما يتعلق بالقبض والاعتقال — وشارك فى عمليـات استجواب المحبوسين فى القضايا — وشارك بريطانيان فى الأعمال العامة ومصريان من مكتب النائب العام لدراسة جرائم القتل القـديمة وترجمة الوثائق العربية .

ومن الذين كانوا يعملون فى الإدارة الأوروبية من المجتمع البريطانى فى مصر (جيمى واطسون) Colonel Jimmy watson وفريدريك سيمبسون Frearic Simpson الموظف البريطانى بوزارة المعارف العمومية — وكانت مهمة هذين البريطانيين مساعدة (انجرام) فى تحرياته فى مواقع الحوادث .

وتؤكد أوراق (رايدر) أن الادارة الأوروبية كانت تطرح جانبـا (الاجراءات الجنائية) التى نصت عليها القوانين المصرية — وتفرض على اجراءات التحقيق الوطنية نوعا من السيطرة البريطانية خشية انحياز جهات التحقيق الوطنية الى جانب المتهمين المصريين . وقـد كانت هـذه العقيدة

(الشك فى سلوك المصريين) هى دستور العمل فى الادارة الأوروبية منذ بدايات انشائها وحتى الغائها فى الثلاثينيات[10] .

لكن (رايدر) مـع هـذا لم يستطع أن يقـدم الاجابة المقنعـة عن السؤال الذى يطرح نفسه — ما هى حقيقة الادار ةالأوروبية — وما هـو السر وراء انشائها — ما هـو اسلوب عملها — والى أى مدى نجحت فى تنفيذ الأهـداف البريطانية فى مصر .

تكمن الاجابة على هذا السؤال المركب فى عدة قضايا ينبغى التعرض لها .

حتى اليوم التاسع عشر من شهر نوفمبر ١٩١٩ كانت قـد وقعت احـدى عشر حادثة من حوادث العنف السياسى — باعتبار أن حادث مقتل بطرس باشـا غالى رئيس النظار فى ١٩١٠/٢/٢٠ هـو أول حـوادث العنف السياسى فى مصر[11] وكانت هـذه الحوادث فى مجموعها موجهـة

---

(١٠) St. Antony's College, Oxford, Midéle East Center private papers — Egypt CID DT 107. Charles Ryder's private papers.

وقـد احيل رايدر الذى كان يشـغل منصب مدير السكرتارية بالأدارة الأوروبية الى المعاش فى ١٩٢٤/٧/١ وكذلك ا. ج. ماكنتوش و ن. ى. نيكولاس - راجع الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٢٣١ فى ١٩٢٤/٧/٣ .

(١١) هـذه الحوادث هى : مصرع بطرس غالى باشا يوم ١٩١٠/٢/٢٠ - مؤامرة شبرا فى مايو ١٩١٢ لقتل الخديو ومحمد سعيد باشا رئيس النظار السابق والمعتمد البريطانى اللورد كتشنر - مؤامرة توزيع المنشورات الثورية فى أغسطس ١٩١٢ للتحريض على قتل البريطانيين واشعال الحرائق وقتل الخـديو ومحمد سعيد باشا رئيس النظار السابق واللورد كتشنر - محاولة اغتيال السلطان حسين كامل فى ١٩١٥/٤/٨ - محاولة اغتيال السلطان حسين كامل الثانية فى ١٩١٥/٧/٩ - محاولة اغتيال ابراهيم باشا فتحى وزير الأوقاف فى ١٩١٥/٩/٤ - محاولة اغتيال محمد سعيد باشا رئيس النظار السابق فى ١٩١٩/٦/١٠ - مؤامرة لاغتيال كبار الموظفين المصريين المتعاونين مع الانجليز فى ١٩١٩/٢/١٢ - مؤامرة لالقاء القنابل على محمد سعيد باشا رئيس النظار السابق وبعض كبار الموظفين فى ١٩١٩/٦/٢٢ - التآمر لاغتيال محمد سعيد باشا فى ١٩١٩/٦/٢٢ - محاولة اغتيال محمد سعيد باشا فى ١٩١٩/٩/٢ :

St. Antony's College — MEC — Russell's Private Papers " A List about the political crimes ". op. cit.,

ضـــد الجهاز الحاكم المصرى فقط ــ باستثناء حادثة شبرا (١٩١٢) التى نسب الى المتهمين فيها التآمر لاغتيال اللورد كتشنر المعتمد البريطـــــانى فى مصر .

ومع مقـــدم يوم ١٩١٩/١١/٢٠ بدات سلسلة حوادث القتل ضـــد الوجود البريطانى فى مصر ــ وفق الجـــدوق المرفق(**) :

ويتضح من هـــذا الجـــدول أن عمليات القتل والشروع فيه توالت على الوجـــود البريطانى فى مصر فى الفترة من نهايات ١٩١٩ وحتى نهايات ١٩٢٤ بصورة مكثفة . ولدرجة أورثت الذعر فى الأوساط البريطانية المحتلة والمدعـــومة بنفـــوذ عسكرى وسياسى غير منازع .

ولابد أن وزير الخارجية البريطانى لورد بالفور Earl of Balfour قـــد استبد به الغضب من مندوبه فى مصر (لورد اللنبى Field Marshal Viscount Allenby) . فتقرير (اللنبى) لوزير الخارجية البريطانى فى ٢٤ يوليو ١٩٢٢ يفيض بالمرارة ، ويحاول فيه المعتمد البريطانى ان يبرر تزايد حـــوادث الاغتيال السياسى : بخطـــأ سياسة التطهير فى جهـــاز الأمن السياسى التى اتبعها حكمدار بوليس مدينة القاهرة (اللواء رســـل باشـــــا Thomas Wintorth Russell) عندما أطاح خلال عام ١٩١٧ بجـــورج فيليبيدس George Philippidi s مأمور ضبط محافظة القاهرة ومدير مكتب البوليس السياسى ــ ومعاونيه([12] مكرر) ــ

(**) اوردنا هـذا بالجـدول رقم (١) بنهاية الكتاب .

(١٢ مكرر) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٥٩٢ فى ١٩١٧/١١/٢٧ ، حكم مجلس التاديب بمحافظة مصر على جـورج فيليبيدس مامور ضبط المحافظة لأنه فى تواريخ مختلفـــة ما بين ١٩١٣ و ١٩١٦ قبل رشاوى مجموعها ٥٦٥ مليما و ٧٨٤ جنيه من ضباط بوليس مدينة مصر ومعتقلين سياسيين وغيرهم حكم عليه بسببها من محكمة جنايات مصر فى ٣٠ يونيـــو ١٩١٧ بالحبس ٥ سنوات وبغرامة موازية للمبلغ المذكور ـ بالرفت واثبات ســـقوط حـــق المتهم فى المعـــاش .

راجع ايضا الأمر العمومى ٥٠٤ فى ١٩١٧/١٠/١٤ الخاص بنظر مجلس التاديب المذكور فى ١٩١٧/٧/١٦ فى التهم الموجهة ضـد البكباشى محمود محمد افندى مساعد حكمدار ببوليس مدينة مصر والصـــــاغ محمد شكيب افندى مامور قسم بمدينة مصر من المشاركة فى جرائم فيليبيدس ـ والحكم عليهما بالرفت من الخـدمة .

مستبدلا اياهم بشرفاء لكن تنقصهم المعلومات الدقيقة عن عالم مصر الخفي الذي كانت تحتاجه بريطانيا في ذلك الوقت .

ـــ وبدور النيابة العامة المعوق لعمليات ضبط هــذه القضايا نظرا السلطة التي للنيابة على جهاز البوليس ، الذي يخضع في اجراءاته لاشراف النيابة ـــ وللغيرة الراسخة بين الجهازين .

ـــ وبيطا وتراخي البوليس المصري في الشوارع .

ـــ وغياب الوعي العام عند المصريين وتصميمهم على تجنب كل ماله صلة بتعقب الجريمة وضبط مرتكبيها حال قيامهم بتنفيذ جرائمهم[13] .

وقــد سارع (اللنبي) بتشكيل مكتب جنائي سياسي يضم مجموعة من الضباط البريطانيين والمصريين الموثوق فيهم في محاوله لاحتواء هــذا السيل المتدفق من الجرائم السياسية ـــ الى جانب (القسم المخصوص) الذي كان يتبع ادارة عمــوم الأمن العام بوزارة الداخلية ـــ وتحت رئاســة (المستر بنيت) منذ ٤ يونيو ١٩٤٢ ـــ و « القسم السري الخصوصي » ببوليس مدينة القاهرة الذي كان يرأسه « اليوزباشي سليم زكي » في أعقاب عودته من الأسر بعــد نهاية الحرب العظمى[14] .

= ويلاحظ ان رسل Russell وكيل حكمدار مصر قد رقي الى رتبة الأميرالاى المحلي في اعقاب هــذه العملية التطهيرية التي كان له دور كبير فيها ـ فقد رقي في ١٩١٧/١٢/٩ الى هــذه الرتبة ـ ثم عين حكمدارا لبوليس القاهرة في ١٩١٨/٣/٣ خلفا للميرالاي جورج هارفي Geohge Harvey الذي حامت حوله الشبهات في اعقاب ضبط قضية فيليبيدس .

راجع الأمر العمومي ٦٠٩ في ١٩١٧/١٢/٩ و ١١٦ في ١٩١٨/٣/٣ من الأوامر العمومية لوزارة الداخلية . عن دور (رسل) في قضية فيليبيدس راجع :

Sir Thomas Russell pasha " Egyptian Service 1902-1946 " London, 1949, pp. 165-171.

F. O. 407-194, No. 37 Field Marshal Viscount Allenby (13) the Earl of Bolfour, Received August 1, Ramleh July 24, 1922.

(١٤) كانت عودته في ١٩١٨/١١/٢٧ ـ ملف خدمة اللواء سليم زكي ـ دار المحفوظات العمومية ـ محفظة ٥٨٩٨ ـ مسلسل ٥٩٠٣٧ مخزن ٣٧ ـ أوراق ٢٧٦ .

لكن ترتيبات (النبى) الجـديدة أثبتت فشلا ذريعا ــ فرغم مسارعته بزف بشرى نجاح (المكتب) الجـديد فى ضبط المتهمين فى بعض حـوادث الاغتيال السياسى الواردة فى الجـدول السابق (محاولة قتل المستر براون وعائلته فى حـدائق الأورمان بالجيزة يوم ١٢/٨/١٩٢٢) الا أن الحوادث أثبتت عـدم صدق دعواه ــ فقـد استمر تيار اغتيال البريطانيين ــ كما ثبت فيما بعـد ومن خلال المحاكمات ان مرتكبى هـذا الحادث كانوا غير الذين أشـار اليهم المعتمد البريطانى فى تقـريره الى اللورد كيرزون The Marquis Curzon (١٥) .

وفى تقريره الى وزير الداخلية المصرى فى يوليو ١٩٢٢ ــ والذى أرسل منه نسخة الى المعتمد البريطانى يتحـدث اللواء توماس رسل باشا حكمدار بوليس القاهرة باسهاب لتبرير الفشل الذى منى به جهاز البوليس ازاء موجـة جرائم الاغتيال السياسى فى ذلك الوقت ــ فيقـول ان فشـل البوليس حتى ذلك الوقت (يوليو ١٩٢٢) فى الكشف عن مدبرى هـذه الجرائم السياسية يعود الى الرفض الحـاد للجمهور المصرى لمساعدة السلطات ، وان كثيرا من الأشخاص الجاهلين بعمل البوليس يتخيلون أن الجهاز يملك قوة غامضة يستطيع بواسطتها أن يكشف الجريمة ومرتكبيها .

ويقول رسل انه لا يوجـد سر فى عمل البوليس ــ فالجهاز الناجح هـو نتاج عناصر ستة :

١ ــ خامـة جيـدة .
٢ ــ تنظيم جيد لهـذه الخامة .
٣ ــ عمـل مكتبى جيد .
٤ ــ اعتمادات ماليـة وافرة .
٥ ــ خـبرة عمليـة .
٦ ــ معـاونة الجمهور .

---

(١٥) F. O. 407-194, No. 66 Field Marshal Allenby to the Marquis Curzon of Kedlestone, Ramleh, august 29, 1922.

وأنه مع توافر العناصر الخمسة الأولى ، فان عمل الجهاز دون العنصر السادس يصبح عـــديم الجـــدوى .

ولاغراض التوضيح ، قسم اللواء (رسل) باشا الجريمة الى تصنيفين :

(أ) الجريمة الاجتماعية (كالقتل العادى ، والسطو ، والسرقة) .

(ب) الجريمـــة السياســـية .

وقال ان الجريمة تكتشف بالطرق الآتية :

١ ـــ ضبط المجرم حـــال ارتكابه اياها in Flagrant délit بواسطة البوليس أو الجمهور .

٢ ـــ جمع الأدلة ضـــد المجرم بواسطة البوليس من الجمهور .

٣ ـــ بالعمل البوليسى الفنى الجيد (فن البصمات ـــ معرفة المجرمين معرفة تخصصية [عن طريق أسلوب الأداء الاجرامى لكل منهم] ـــ السجلات الاجرامية ـــ الصور الفوتوغرافية ... الخ) .

كانت نتيجة الضبط للمجرمين حال ارتكابهم لجرائمهم بواسطة البوليس النظامى ودون مساعدة الجمهور تساوى صفرا ـــ نظرا لأن المجرم ـــ كما يقول الحكمدار الانجليزى للبوليس المصرى لا يختار ارتكاب جريمته تحت نظر البوليس . وكانت اغلبية حالات القبض على المجرم وقت ارتكاب جريمته تأتى من جانب الجمهور او بواسطة البوليس الذى يستدعى من قبل الجمهور .

نظم « رســـل » دوريات البوليس النظامية وفقا لافتراض علمى بوليسى مقتضاه أنه سيكون هناك رجل بوليس على مسافة معقولة من الجمهور الذى يطلب مساعدته ، اما فى الليل حيث يقـــل الجمهور فان دوريات البوليس تزاد ـــ لكنه لا يفترض أن البوليس النظامى وحـــده ـــ يستطيع أن يمنع الجريمة سواء بالنهار أم بالليل ، او أن يقبض على كل المجرمين أثنـــــاء ارتكابهم لجرائمهم . ان الجريمة متى ارتكبت وتجنب الفاعل القبض عليـــه وقت ارتكابها ، فان واجب البوليس هـــو جمع كل المعلومات الممكنة عن

المجرم من الجمهور الذى راى الجريمة حال ارتكابها ، او شاهد افرادا يحتمل أن يكون المجرم من بينهم فى المجاورات قبل أو بعـــد ارتكاب الجريمة . ويجمع البوليس المعلومات حلقة فحلقة حتى تتصل الحلقات كلها ببعضها فى سلسلة تؤدى الى القبض على المجرم ومن ثم ادانته .... وهكذا كان توماس رسل يدرك عمل البوليس فى الربع الأول من القرن العشرين ـــ لكنه يعود ليطرق قضية الجمهور فى هـــذا الصـــدد فيقول :

ان البوليس فى تعامله مع الجريمة يصادف نوعين من الجمهور :

(أ) جمهور متعاون يتطوع لاعطاء كل المعلومات التى يعرفها أو التى يعتقـــد انه يعرفها .

(ب) جمهور غير راغب فى التعاون ، لديه معلومات عن الجريمة ـــ لكنه يرفض أن يعطيها للبوليس أو قـــد يعطى معلومات مزيفة بهـــدف تضـــليلة .

ويوجـــد النوع الأول بسهولة بواسطة البوليس او بواسطة الأفراد انفسهم الذين يتقـــدمون من تلقاء انفسهم ـــ أما النوع الثانى فهم الطبقة من الشهود التى تكتشف عادة فقط ويستفاد منها بواسطة (المخبرين) الذين تنبع قيمتهم من معرفتهم الطريق للحصول على معلوماتهم ـــ وخبرتهم بالمناطق التى توكل اليهم ـــ ومعرفتهم كيف يضعون أيديهم على مصـــدر المعلومات الصـــحيح .

ثم تطرق رســـل الى عمليات المراقبة Shadowing والفرق بين المراقبة فى الجريمة الريفية والجريمة الحضرية ـــ ثم انتقل الى الجريمـــة السياسية وصعوبة مهمة البوليس فيها بالمقارنة بالجريمة العادية ـــ بالنظر لأن الوســـائل الفنية (معرفة مرتكب الجريمة من التصنيف النوعى للمجرمين واسلوب كل منهم فى ارتكاب جريمته ـــ وتحركاته وقت ارتكاب جريمته) ممكنه فى الحالة الثانية . اما فى الجريمة السياسية فان من المستحيل على البوليس ان يعرف مسبقا كل المجرمين المحتملين ـــ فأى فرد من عـــدة آلاف

من الطلبة أو العمال يمكن أن يكون الفاعل . كما انه ليس سهلا وضع المئات من المحرضين الخطرين تحت المراقبة .

وللتدليل على سهولة ارتكاب الجريمة السياسية فى مصر قال رسل انه يكفى توافر قدر معين من التصميم عند الجانى ليسهل له تحديد موظف بريطانى ، ودراسة حركاته اليومية حتى يكتشف نقطة معينة يمر بها يوميا عند ساعة معينة — يتوافر فيها شرط البعد عن اقرب مقر بوليس — ولا يبقى بعد ذلك سوى ان يسير خلف هدفه كأى شخص ويطلق عليه النار من الخلف — دون اى خطورة من الضحية او من البوليس حيث سيسارع الجانى الى الاختفاء قبل وصول اقرب قوى للبوليس الى مكان الجريمة — ودون أى خطورة من جانب الجمهور المصرى الذى لن يقدم اى مساعدة الى البوليس .. ولتأكيد صحة قوله ضرب (رسل) مثلا بحادثة قتل (البكباشى كيف)[16] الذى قتل على بعد ياردات قليلة من ثلاثة حوانيت — قرر اصحابها انها لم يسمعوا او يروا شيئا ، ومع ان (كيف) قد قتل أمام باب المدرسة الالهامية فان (البواب) قرر انه لم يسمع شيئا أيضا ، وان احدا لم يكن بالمدرسة وقت الحادث . وبعد أيام سبعة ، وبالصدفة البحتة سمع احد عملاء البوليس محادثة فى مقهى اكتشف من خلالها أن صبيين من المدرسة قد شاهدا الجريمة اثناء ارتكابها وانهما دخلا المدرسة وابلغا ثلاثة من موظفيها ، وان هؤلاء الموظفين حاولوا الخروج من المدرسة لكنهما منعا بواسطة مسلح كان يغطى القتلة . وبزيادة الضغط على ادارة

---

(16) ولفرد فريدريك كونليف كيف — من مواليد ميدلسكس بلندن فى ١٥ اغسطس ١٨٧٠ — التحق بالبوليس المصرى بوظيفة هيدكونستابل تحت التجربة ١٩٠٨/٥/١ — ملازم اول ١٩٠٩/٥/١ — مفتش بقسم تفتيش النظام بنظارة الداخلية ١٩١٠/٥/١ — صاغقول اغاسى (رائد) ١٩١٠/١٢/٤ — وكيل قلم فى ١٩١٢/٥/١ — بكباشى (مقدم) فى ١٩١٢/٩/١٧ — نقل الى القنال فى ١٩١٤/١١/٢٤ — انضم الى القوات البريطانية خلال الحرب العظمى بوظيفة (كابتن) فى الحملة المصرية — نقل الى بوليس القاهرة فى ١٩١٩/٥/١٥ — رقى مفتش درجة اولى فى ١٩١٩/٤/١ — قتل فى شارع الفلكى يوم ١٩٢٢/٥/٢٤ ضمن سلسلة الاغتيالات السياسية ضد الوجود البريطانى فى مصر .

راجع دار المحفوظات العمومية ملف ٢٩٣٤٦ — محفظة ١٥٩٤ — عين ٣ — دولاب ٦٩ .

المدرسة اضطر الموظفون الى ذكر بعض من الحقيقة . وهكذا فلولا الصدفة التى أدت الى سماع حــوار المقهى فان الحقائق لم تكن لتعرف على الاطلاق .

وفى حادث مقتل (المستر براون)[١٧] أطلق الجانى عــدة أعيرة نارية على بعض كتبة الحكومة الذين شرعوا فى مطاردته ، وكان يمكن لهــؤلاء الكتبة ان يكونوا عــونا فى معرفة الجانى لو أبلغوا بما رأوه ــ لكنهم وحتى اعــداد (رســـل) لتقريره لم يظهروا وظلوا مجهولين للبوليس . وكذلك الأمر بالنسبة للميكانيكى الايطـــالى الذى شــهد حادث محاولة اغتيال (الكولونيل بيجوت) ، والجناة يسيرون ومسدساتهم يضعونها فى جيوبهم ــ ومع هــذا فانه ادعى بأن شيئا ما لم يثر شكوكه .

وانتهى (رســـل) فى هــذا المقام الى تضاؤل فرص البوليس فى ضبط الجناة فى ظـــل جمهور غير متعاون كالجمهور المصرى .

ثم ناقش قضية جمع الأدلة ــ وقال انها لا تختلف فى صعوبتها عن قضية معاونة الجمهور فى القبض على الجانى اثناء ارتكاب جريمته ــ وأن الشــاهد الأوروبى فقط هــو الذى يمكن أن يدلى بمعلومات ، وانه فى حالة تقــديم الشهود الثابتين (بقال ــ حلاق ... الخ) لمعلومات عن الجنـــاة فانهم يقــدمون معلومات غامضــــة لا تساعد فى الكشف عن شخصياتهم كوصف الملابس والشوارب وطريقة السير ــ وهى كلها أوصاف يمكن تغييرها عند اجراء عمليات الاستعراف .

وأبدى (رســـل) حيرته من عــدم تقــدم المصريين بمعلوماتهم رغم المبالغ الضخمة التى ترصــد كمكافآت للارشاد ــ وأشـــار الى خطابات المواطنين عن معلوماتهم وكيف انها تأخــذ وقتا وجهــدا من البوليس حتى ينتهى الى انها خطابات مضللة .

وانتقل (رســـل) بعــد ذلك الى وسائل منع الجريمة السياسية فقال ان دوريات البوليس فى الشوارع قــد زيدت ، لكنها كانت ذات فائدة جزئية

---

(١٧) جرت محاولة قتله فى شارع قصر العينى فى ١٩٢٢/٢/١٨ .

نظرا لصعوبة توفير وجود بوليس فى كل مكان — وانه قد نظمت دوريات بالدراجات البخارية وانها كانت ذات فائدة نظرا لأن تحركاتها غير محسوبة بواسطة القتلة . واستبعد (رسل) فائدة دوريات المخبرين السريين بملابسهم العادية نظرا لسرعة اكتشافهم بواسطة الجناة ولكونهم لا يعطون الثقة للجمهور . وانتهى الى انه من الصعب توفير حماية سرية كهذه لكل انجليزى يسير فى شوارع القاهرة . وتعرض للمكافآت المالية الكبيرة التى تعرض من قبل البوليس للابلاغ عن المجرمين وكيف انه من السهل على الصديق ان يبيع زميله المجرم لقاء خمسة آلاف جنيه — لكنه انتهى الى أنه قد أصيب بالاحباط فى هذه الوسيلة نظرا لعدم جدواها فى مصر (فى ذلك الوقت) . وناقش (رسل) أسلوب مراقبة الأشخاص المشتبه فيهم Shadowing — وانتهى الى الصعوبات العديدة فى هذا الصدد ، فكل مخبر نظامى معروف لتنظيمات الطلبة ، كما أن قليلا من المخبرين غير النظاميين يمكن الثقة بهم وكشف (رسل) عن أن سلسلة حوادث الاغتيال قد أدت الى قيام البوليس بعدة مئات من عمليات التفتيش خلال أشهر عام ١٩٢٢ ، شملت أكثر من خمسة آلاف شخص بحثا عن الأسلحة ، لكن النتيجة كانت صفرا .

وذكر (رسل) كتفسير لموقف الجمهور وادارات الحكومة — ومنها النيابة — من البوليس — الدور السياسى الذى قام به البوليس فى السنوات السابقة ، وكيف أن هذا الدور جعل منه جهازا غير شعبى ، لا يحصل على أى مساعدة من الجمهور — وقليل جدا من ادارات الحكومة الأخرى . ولقد كان (رسل) مدركا فى ذلك الوقت لحقيقة أن الجمهور المصرى يرى فى البوليس سيده بدلا من اعتباره بطله وصديقه كما فى انجلترا .

ولم يناقش (رسل) فى تقريره أسباب النفور ولا أساليب العلاج — لكنه انتهى الى انه ما لم يتغير هذا الوضع فان النظام القضائى الذى كانت تأخذ به البلاد فى ذلك الوقت لن يكون عاملا مساعدا للبوليس على التعامل الصحيح مع الجريمة[١٨] .

---

(١٨) يبدو ان (رسل) كان يعنى ضرورة صدور قانون لتجريم الامتناع عن الادلاء بالشهادة او عدم معاونة البوليس .

وقــد لمس (رســـل) بصورة خفيفة مسالة احتمال نسبة فشــل البوليس المصرى فى مواجهة الجرائم السياسية الى عــدم قــدرة الضباط البريطانيين الكبار على اكتشافها نظرا لافتقارهم الى المعرفة العميقة بالبلاد وجهلهم باللغة العربية واللهجات المحلية ، وان ذلك يستوجب استبدالهم بضباط مصريين — ولأن الاتهام كان يمس (رسـل) شخصيا — فقــد ادعى ان النتيجة ستكون مماثلة بالنسبة للضباط المصريين حيث أن (مساعدة الجمهور) مفتقدة فى كلتا الحالتين . ونسب (رســل) قــدرا كبيرا من الفشل الذى كان يعانيه الى الارهاب الذى مارسه (ســعد زغلول) وحزبه على المواطنين الذين قــد يفكرون فى الارشـــاد عن متهمى قضايا الاغتيـــال السياسى — حيث كان يعتقد فى ذلك الوقت أن (الوفــد) له ضلع فى تلك الحــوادث .

ثم عرج (رســـل) على عــدم تمتع المرشدين والمبلغين والشهود فى مصر بضمانة السرية التى تؤمن حياتهم وبين ان هــذا الأمر يؤدى الى احجام الكثيرين عن الادلاء بمعلومات مفيدة .

وانتهى (رســل) فى يأس ظاهر الى أن الجريمـــة السياسية ستستمر فى مصر حتى لو نجح اصحاب الفكر المتطرف فى قتل كل موظف بريطـــانى واسقطوا الحكومة واقاموا جمهورية تحت رئاسة ســعد زغلول — وعزى ذلك الى تأصل جــذور ذلك النوع من الجرائم فى مصر ، والى اللامبالاة التى كانت تسود الشارع المصرى تجاهها — وأن هــذه الجريمة ستزدهر أيا كان نوع الحكومة التى فى السلطة حتى تنتج الفوضى أو حتى يقرر الجمهور ايقافها عن طريق تقــديم المساعدة للسلطات(١٩) .

فى ظـــل هــذا الشعور بالاحباط — عند السلطات البريطانية — صدر

---

(١٩)
St. Antony's College-ME Center " Russell's private papers " Dt. 107.2.s8 (Note on political police work in Egypt) July 1922.

قرار انشاء (الادارة الأوروبية) — كأحـد اقسام ادارة عموم الأمن العام — بهـدف واضح تماما — هـو التعامل مع الجريمة السياسية فى مصر — **فيما يختص فقط بحوادث الاعتداء على البريطانيين والأجانب .**

ومن خلال العرض لتقرير (رسـل) و (اللنبى) من قبله يمكن ادراك أن الأسس التى قام عليها هـذا الجهاز كانت تتمثل فى :

— انه جهاز بريطانى بحت لا يدخله المصريون .

— يعتمد على أساليب مبتكرة فى العمل السياسى .

وان هـذين الأساسين كانا يصدران عن عقيدة راسخة عند السلطات البريطانية — مؤداها :

(أ) عـدم الثقـة فى الجمهور المصرى .

(ب) الشك فى حسن نوايا السلطة المصرية فى التعاون لضبط الجناة .

على هـذا الأساس تشكلت الادارة الأوروبية من مدير عام بريطانى ، وعـدد من الموظفين البريطانيين — ونفر قليل من المصريين الذين لا يشوب ولاءهم لرؤسائهم البريطانيين شائبة — وهـؤلاء جميعا يشـكلون الادارة السياسـية للجهـاز .

أما الجسم التنفيذى — أو الجهاز المنفـذ لسياسة الادارة — فكان حكمدار بوليس القـاهرة (الانجليزى) ومعاونيـه من الضـباط الانجليز (القائمقام الكسندر جـوردون انجرام بك مساعد حكمدار بوليس القاهرة — القائمقام (دوجلاس بيكر بك Douglas Baker رئيس قلم الضبط ببوليس القاهرة) — الى جانب نخبة منتقاة من الضباط الوطنيين الذين شملهم الوجـود البريطانى برعايته على مدى سنوات خـدمتهم فى البوليس — والذين اختيروا خصيصا للعمل فى الجهاز المحلى للبوليس السياسى (قلم الضبط فرع ب) بمدينة القاهرة (اليوزباشى سليم زكى المفتش بالقسم السياسى بادارة المباحث الجنائية ببوليس القاهرة — والملازم أول احمـد

حمدى مساعد المفتش بالقسم السياسى المذكور) ـــ كذلك فقـــد كان للعناصر الأوروبية من الرتب الصغرى فى بوليس القاهرة دور فى الأعمال التنفيذية (كالتفتيش ـــ الضبط ـــ التحفظ على المعتقلين ... الخ)[٢٠] .

لم ينجح التنظيم البريطانى لجهاز الأمن السياسى فى وقف تيار الجرائم السياسية الموجهة ضـــد أرواح البريطانيين فاستمرت خلال عام ١٩٢٣ حـــوادث الاعتداء على الموظفين ورجال جيش الاحتلال .

وانشغل القسم السياسى (القلم المخصوص) ببوليس القاهرة بعمليات المراقبة العـــامة لتحركات العمال[٢١] .

تكشف لنـــا أوراق (القضية ١٠٤ كلى سنة ١٩٢٦ مصر) ما خفى من أسرار الادارة الأوروبية فى السنوات الأولى لانشائها . فقـــد جاء فى أقـــوال القائمقام الكسندر جـــوردون انجرام (الذى كان قـــد نقل حكمدارا لبوليس الاسكندرية فى ٥ ابريل ١٩٢٥) ذكر (للجنة الجرائم السياسية) التى كان يعمل بها كعضو منذ انشائها فى ٢٩ يوليو ١٩٢٢ . وهى لجنـــة

---

(٢٠) المتحف القضائى ـ القضية ١١٠ جنايات السيدة زينب لسنة ١٩٢٥ .

(٢١) دار الوثائق القومية ـ محفظة ٦ داخلية (نمرة ٤٤ بوليس مدينة مصر ـ القلم المخصوص ـ تقرير سرى : العمل والعمال :

١ ـ الحالة كما هى عليه بالنسبة لعمال شركة الأسمنت بالمعصرة .

٢ ـ فى الساعة ٧ افرنكى مساء أمس حضر الى القـاهرة من بور سعيد احـد عمـال ربط البواخر ونزل بلوكاندة اثينا مع احمد بيومى احـد العمال وقال بأن عـدد العمال القادمين من بور سعيد بطريق البر هـو نحو ماية وعشرة عامل .

٣ ـ حصل اجتماع أمس الساعة ٨½ أفرنكى مساء بنقابة موظفى المحلات التجارية وقـد حضر هـذا الاجتماع كل من الأستاذ شفيق منصور (احـد المتهمين فى قضية مقتل بطرس باشا غالى ١٩١٠ ـ اعتقل عند قيام الحرب العظمى ـ نفى الى مالطة من عام ١٩١٥ الى نوفمبر ١٩١٩ ـ قبض عليه فى قضية مصرع السردار فى نوفمبر ١٩٢٤ واعـدم)وحسن نافع وزهـير صبرى ومحمد فؤاد راشد وكان عـدد المجتمعين نحـو ٣٠٠ ـ وقـد القيت الخطابات من كل من عبد الكريم أفندى السكرى رئيس النقـابة وحسن نافـع والأستاذ شفيق منصور وانتهى الاجتماع فى الساعة ١٠/٤٠ مساء ـ الحالة العمومية هادئة ـ مصر فى ٥ أغسطس ١٩٢٤ ؛

تضم الضباط الانجليز الكبار ببوليس مدينة القاهرة (الحكمدار رسل — بيكر مأمور الضبط — انجرام مساعد الحكمدار) وتعمل بالتنسيق مع الجهاز السياسى الأعلى (الادارة الأوروبية) فى التحريات الخاصة بالجرائم السياسية .

ويتضح من أقوال « انجرام » أن هذه اللجنة كانت تعمل وفقا (للاختصاص النوعى) وليس الجغرافى — بمعنى أن أعضاءها يمكن أن يكونوا من القاهرة لكنهم يختصون بالجريمة السياسية فى القطر كله — كما انهم كانوا يشتغلون بالتحريات فى الجرائم السياسية الى جانب وظائفهم الأصلية (حكمدار — مساعد حكمدار — مأمور ضبط ... الخ) — فانجرام كان عضوا بلجنة الجرائم السياسية فى الوقت الذى كان يشغل فيه وظيفة فى بوليس الاسكندرية منذ ١٩١٧/٦/٢٤ (بكباشى) — ونقل مساعدا لحكمدار بوليس القاهرة فى ١٩٢٤/٤/١[٢٢] .

ومن الثابت أن لجنة الجرائم السياسية هذه كانت تتمتع باختصاصات واسعة ومتنوعة فى مجال عملها السياسى .

قلنا فى سطور سابقة أن الادارة الأوروبية اعتمدت فى سياستها أساليب مبتكرة فى عمليات الكشف عن الجرائم السياسية التى كانت تغمر الشارع

---

(٢٢) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٣٠٨ فى ١٩١٧/٦/٢٤ — والمتحف القضائى « أوراق القضية ١٠٤ كلى سنة ١٩٢٦ مصر » وهذه القضية هى نتاج اعترافات المتهمين فى القضية ١١٠ جنايات السيدة زينب سنة ١٩٢٥ الخاصة بمصرع السردار فى ١٩٢٤/١١/١٩ — والتى تكشف خلالها أسرار ٣٦ قضية من قضايا الاغتيال السياسى التى اشرنا عليها فى صفحات سابقة والتى وقعت خلال الفترة ١٩١٩/١٢/٢ — ١٩٢٣/٥/٥ — وقد اتهم فى هذه القضية عدد من السياسيين المصريين أمثال (محمود فهمى النقراشى وأحمد ماهر من رؤساء الوزارات المصرية فيما بعد) الى جانب بعض المشتغلين بالعمل السياسى — وانتهت المحكمة التى كانت تنظر القضية فى ١٩٢٦/٥/٢٥ الى ادانة محمد فهمى على — وبراءة باقى المتهمين بما فيهم (النقراشى وأحمد ماهر) — وقد شنق محمد فهمى على فى ١٩٢٦/١٢/٣ — وسنعود لذكر هذه القضية فى مواضع أخرى من هذه الدراسة .

المصرى خلال النصف الأول من العشرينيات — وقد أصبحت هذه الأساليب — دستور العمل لأجهزة الأمن السياسى فى مصر فيما بعد .

فى التاسع من يوليو ١٩١٥ ألقى محمد نجيب الهلباوى الطالب بمدرسة الحقوق قنبلة على عربة السلطان حسين كامل (١٩١٤ — ١٩١٧) بينما كان الموكب السلطانى يسير من قصر رأس التين بالاسكندرية الى المسجد لأداء صلاة الجمعة . وفى ١٩١٦/٥/٨ حوكم (الهلباوى) ومحمد شمس الدين وصدر الحكم باعدامهما فى ١٩١٦/٥/٣٠ ثم عدل الى الأشغال الشاقة المؤبدة فى ١٩١٦/٦/٢ .

كان أسلوب الادارة الأوروبية الجديد فى ذروة الاغتيالات السياسية هو محاولة استغلال التدهور النفسى الذى أصاب المحكوم عليهم فى الجريمة الوحيدة التى ضبط فيها متهمون — وهى قضية الشروع فى قتل السلطان حسين كامل — للوصول الى اسرار الحوادث التى لم ينجح البوليس فى ضبط فاعليها .

ولابد أن الهلباوى كان فى حالة نفسية تسمح للادارة الأوروبية أن تجرى تجربتها الجديدة عليه — كما لابد انه كان تحت المراقبة فى السجن — ففى عام ١٩٢٣ زاره (القائمقام الكسندر انجرام عضو لجنة الجرائم السياسية) فى سجن طره حيث كان يقضى عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة — ولنترك اقوال انجرام نفسه أمام محكمة جنايات مصر ، والحوار الذى دار بينه وبين المحكمة يكشفا لنا حقيقة الأسلوب الجديد للبوليس السياسى فى مصر .

— « فى سنة ١٩٢٣ عندما كنت اعمل تحريات فى قضايا الجرائم السياسية زرت الهلباوى فى سجن طره واجتهدت فى أن أجعله يساعدنا فى هذه التحريات وكنت أعرف من قبل انه عضو فى عصابة قتل واذا كسبته الحكومة يمكن ان يعطينا معلومات ذات قيمة .

— قلت له انه اذا أعطانا معلومات توصل الى اكتشاف ومحاكمة الجناة السياسيين سأطلب الافراج عنه وبلا شك سيأخذ مكافأة .

— ان معلومات أى شخص كالهلباوى هى دائمـــا ذات قيمة كبيرة للقسم الخاص »[٢٣] .

لكن السؤال الذى يظل يطرح نفسه هـو « لمـاذا اتجه جهاز الأمن السياسى عام ١٩٢٣ الى سجين سياسى معين فى ليمان طره ؟ » .

يجيب اللواء (رســل) حكمدار بوليس القاهرة على هــذا السؤال فيقـول :

علينا أن نقبل الفرضية التى تقـــول انه توجـد ثلاثة طرق فقط للوصول الى القــاتل :

(أ) القبض عليه حال ارتكابه الفعل Flagrant delit arrest بواسطة البوليس أو تعقبه بالصياح والصراخ .

(ب) الابلاغ بواسطة شهود أو أشخاص لديهم معلومات ، ســواء للحصول على المكافأة أو للشعور بالمسئولية الانسانية .

(جـ) الاعتراف المنتزع بالخـديعة أو بواسطة الوعــد بالعفو .

وعلينا أن نقبل أيضا أن القتلة السياسيين فى مصر قـد وضــعوا حساباتهم بعناية وانتهوا الى انه ليس هناك ما يخشونه من الوسيلة (أ) و (ب) — فتبقى الوسيلة (ج) .

فى أحـوال كثيرة قبض البوليس على الفاعل الحقيقى فى الجرائم السياسية السابقة ، لكن كما هى العادة فان مثل هـذا كان يخلى سبيله

---

(٢٣) من أقوال القائمقام الكسندر جوردون انجرام امام محكمة جنايات مصر فى القضية ١٠٤ كلى سنة ١٩٢٦ .

لعـــدم توافر الادلة . وهـــذا النوع من (القبض) الذى كنا نقـــوم به كان يؤسس على ما يسمى « بمعلومات البوليس Police Knowledge » التى مفادها أن الشخص المقبوض عليه هـــو الوحيد القادر على ارتكاب الجريمة . ومع ذلك ، فان هؤلاء المقبوض عليهم كانوا يجـــدون الوقاية والحـــذر وهم بين أيدينا لانهم كانوا يعرفون تماما ان أحـــدا لن يقـــدم على الارشـــاد عنهم — وانهم أثناء وجـــودهم فى قبضتنا فى (السجون المصرية) كانوا قادرين على الاتصال بمحاميهم واصـــدقائهم فى الخارج — بفضل تعاطف ضباط السجون وفساد السجانين ، وكم من قاتل سياسى يدين بحيـــاته لهـــذا التسرب فى السجون المصرية(٢٤) .

لقـــد اعتبر القتلة السياسيون صراحة وضمنا فى مصر ابطالا وطنيين ، وتبعا لذلك فقـــد حازوا التعاطف العـــام وخصصت العقول الواعيـــة والمخصصات المـــالية الوافرة لمساعدتهم . وفى الحالات السابقة ، عندما كان يجـــد البوليس مبلغا ، فانه لم يكن اكثر من طالب منحرف على استعداد لاعطاء ٥٪ من الحقيقة و ٩٥٪ من الأكاذيب من اجل المكافأة .

ولعلمنا أننا لن نحصل أبدا على قضية فى (حالة تلبس) بنـــاء على بلاغ حقيقى يؤدى الى ادانة — فاننا (البوليس) كنا دائمـــا نتلهف على طالب او غيره يمكن شراؤه أو تأليف قلبه نحونا **بعـــد ان يكون قـــد أصبح محررا تماما من وهم البطولة أو فائدة الجريمة .**

خـــلال الصيف المـــاضى (كان تاريخ هـــذا التقرير هـــو ٢١ فبراير ١٩٢٥) كان (انجرام) يحاول أن يضم سجينا معينا اسمه (الهلباوى) الى صفنا . كان هـــو الذى ألقى قنبلة على السلطان حسين عام ١٩١٥ وحكم عليه بالاعـــدام ثم خفف الحكم الى الأشغال الشاقة المؤبدة . وهكذا وجـــد (الهلباوى) نفسه من طالب فى مدرسة الحقوق — الى قاطع احجار على

---

(٢٤) سنرى كيف أن هـذا الخلل أدى بالادارة الأوروبية الى معالجته باسلوب مبتكر — سنتعرض له فى الصفحات القادمة .

مدى عمره فى ليمان طره . وفى الخريف الماضى ، أفرج عنه وعاد الى الحياة المدنية (أفرج عنه فى ١١ فبراير ١٩٢٤)(٢٥) .

كان الهلباوى اذن — وبعد تسع سنوات من تقطيع الأحجار فى الليمان — قد أصبح أرضا خصبة لاستقبال بذور البوليس السياسى — وكان مهيأ نفسيا لعملية غسيل مخ تقوم بها الادارة الأوروبية يتحول بعدها من بطل قومى الى (عميل بوليسى) — وما أبعد الفرق .

يقول (رسل) « اتصل سليم زكى (اليوزباشى فى القسم السياسى (قلم الضبط فرع ب) ببوليس القاهرة) به (الهلباوى) — وفى الحال وجده قد تعلم الحقيقة ، أى أنه كفيره ، كان أداة فى أيدى مجموعة من الأوغاد الذين يتظاهرون بالوطنية ، الذين حرضوه على ارتكاب جرائم الاغتيال السياسى ويتحمل المخاطر ، بينما هم (لم يتعرضوا لشىء وفازوا بالمجد والشهرة Ran none and took the kudos » ، والوظيفة والمال اللذين وفرهما لهم (الوفد) »(٢٦) .

ثم يتضح أثر التوجيه المعنوى والمصل البوليسى الذى حقن به (الهلباوى) خلال الفترة ١٩٢٣ — ١٩٢٤ ، فيقول (رسل) « لم يقض الهلباوى سنواته العشر فى قطع الأحجار عبثا ، فالى جانب أنها زادت من من جفافه وخشونته ، فقد طهرته من الأوهام الرومانسية ، وخرج من السجن مدركا تماما من هم الذين دمروا وطنه ، ومصمم على الانتقام . فاذا أضفنا الى ذلك المكافأة (١٠٠٠٠ جنيه) التى سال لها لعابه (والتى كانت قد خصصت لمن يدلى بمعلومات توصل الى الجناة فى حادث قتل السردار) — والتى كانت عاملا هاما دون شك ، والعفو الملكى عن جريمته

(٢٥) St. Antony's College — ME Center — Russell's private papers Dt. 107.2. SB " from the Commandant of Cairo City police to H. E. the High Comissioner, The Residency, Cairo — February 21, 1925.

(٢٦) op. cit.,

السابقة (الشروع فى اغتيال السلطان حسين كامل عام ١٩١٥) ، والذى كان سيترتب عليه الغاء السابقة وما ترتب عليها من آثار بما يعنى استرداده لكافة حقوقه المدنية (بما فيها التحاقه بوظائف الحكومة) ــ فان (الهلباوى) كان هــو طريدتنا المنشودة »(٢٧) .

كانت كل هــذه المزايا المصرية بالنسبة لشاب لا ينتظره ســـوى الضياع (العفو ــ المــال ــ الوظيفة الحكومية) فى يد جهاز الأمن السياسى ــ لذلك فان المفاوضات بين (سليم زكى) وبينه لم تستغرق أكثر من ثمانية اشهر (١١ فبراير ــ ١٣ أكتوبر ١٩٢٤) قبل بعــدها العمل مع البوليس للكشف عن مرتكبى جرائم الاغتيال السياسى السابق الاشــارة اليهــا فى صــفحات ســابقة .

يقول الهلباوى فى حــوار المحكمة معه .

« ــ أنت اشتغلت فى القضايا دى بنــاء على ايه .

ــ اشتغلت فيها بناء على انه ورد لى أربع طلبات من سليم أفنــدى زكى وكنت أرفض وآخر جــواب أرسله لى يقول لى فيه باسم حكومة جلالة الملك .... وحينئذ حضرت وقابلته وقلت له انا لا اشتغل الا بمبلغ كبير .

ــ هــل أعطيت هــذا المبلغ .

ــ أيوه والمبلغ كان يعطى لى تبع المصــاريف ويمكن ثلاثين جنيه فى الشهر وقــد يصــل الى أربعين جنيه فى الشهر وذلك بحسب المصاريف اللى أصرفها »(٢٨) .

وقــد حــدد (رسل) **الأســلوب** الذى يكشف بمقتضاه (الهلباوى) عن مرتكبى حــوادث الاغتيال ــ وكذلك المهمة التى كان عليه أن يقــوم بها الى جانب ذلك :

---

(٢٧) op. cit.,

(٢٨) من اقــوال محمد نجيب الهلباوى فى القضية ١٠٤ كلى سنة ١٩٢٦ ـ امام محكمة جنــايات مصر .

" His mission was to get into touch with the murder gang and findout their intentions for the Future ",

كانت مهمته أن يتصــل بعصـــابة القتــل ويعرف نواياهم بالنسبة للمستقبل »(٢٩). ».

أما الخطـــة فكانت أن يستخدم ماضيه كبطـــل سياسى كمدخـــل الى المشتبه فيهم حتى يكتسب ثقتهم ـــ فيصبح عينا للبوليس عليهم دون علمهم .

وبالفعل فان « الهلباوى » شرع منذ أكتوبر ١٩٢٤ ، وقبل مصرع السردار فى الاتصــال بمن لهم سجل فى الاجرام السياسى فى السابق امثال (شفيق منصور المحامى) و (محمد شمس الدين) و (عريان يوسف سـعد) و (حسن كامل الشيشينى) و (محمود اسماعيل) و (محمـــد جـــلال) و (سـيد باشــا) و (يوسف العبـــد) و (الأخـــوين عبد الحميد وعبد الفتاح عنايت) و (محمود فهمى النقراشى) ـــ وكان المدخل الذى لقنه له الانجليز ليستخدمه مـــع المشتغلين بالعمل السياسى العنيف هـــو أن يظهر لهم :

" As burning to avenge himself on the English for his ten years hard Labour ".

كمتحرق للانتقام من الانجليز للسنوات العشر من الأشـــغال الشاقة (التى قضاها فى الليمان) »(٣٠) ـــ ولكى لا يكون هناك مجال للشك فيـــه زوده (القائمقام دوجلاس بيكر بك) رئيس قلم الضبط ببوليس القاهرة بنصف دستة من القنابل اليدوية طراز ميلز Mills الشهير(٣١) .

هكذا كان (الهلباوى) بين جماعات العمل السياسى منذ ما قبل مقتل السردار ـــ فلما وقع الحادث فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ كان فى موضع يمكنه من

---

(٢٩) Russell's private papers, op. cit.,

(٣٠) op. cit.,

(٣١) op. cit.,

التعرف على كل المعلومات لدرجة مكنت الادارة الأوروبية من أن ترفـــع تقريرها الى النيابة العامة فى ٢٧ نوفمبر ١٩٢٤ ــ اى بعـــد أسبوع واحـــد فقط من الحادث ، كذلك فان التقرير كان على قـــدر كبير من الدقـــة :

" We received a report from Administrative quarters dated November 27, 1924 ... It was stated in this report that the assassination of the Sirdar was planned by a society headed by Shafik Mansour and that the details of the assassination were executed according to instructions from that society, with the knowledge of the members of the student Executive Committee and others. Among those mentioned in the List that was sent to us with the report, besides Shafik Mansour, were the names of the First and second accused ".

لقـــد تلقينا تقريرا من الدوائر الادارية مؤرخ ٢٧ نوفمبر ١٩٢٤ ذكر فيه أن اغتيال السردار قد خطط له بواسطة جمعية يرأسها (شفيق منصور) وأن تفاصيل الاغتيال قـــد تم تنفيذها طبقا لتعليمات هـــذه الجمعية ، وبعلم أعضاء لجنة الطلبة التنفيذية وآخرين . ومن بين المذكورين فى القائمـــة المرسلة لنا مـــع التقرير الى جانب شفيق منصور ، أسماء المتهمين الأول والثانى » (عبد الفتاح عنايت وعبد الحميد عنايت)(٣٢) ».

وليس من شأن هـــذه الدراسة التعمق فى تفاصيل دور « الهلباوى » فى كشف غـــوامض الجرائم السياسية عام ١٩٢٥ ــ لكن الذى نستطيع أن نقوله أنه تمكن بفضل هـــذه الخطة التى وضعها له (رسل) و (انجرام) من الوصول الى مرتكبى حادث مقتل السردار الذين امكن خـــداعهم مرة

(٣٢)
St. Antony's College-ME Center. The Sirdar murder trial translated extracts from reports of the proceedings — European Department, Ministry of the Interior, parquet speech. Dt. 107.2.SB.

أخرى بوسيلة مبتكرة ـــ انهار على أثرها البعض منهم وتوالت اعترافاتهم حتى تم الكشف عن كل الجرائم التى ارتكبت منذ عام ١٩١٩ وانتهاء بحادث مقتل السردار فى عام ١٩٢٤ .

اذا كان ما فات (قصة الهلباوى) هـــو احـــد الأساليب المبتكرة التى قلنا ان أسس عمل الادارة الأوروبية قـــد قامت عليها ، الى جانب تشكيل الجهاز من عنصر بريطانى بحت ـــ فان الادارة قـــدمت للعمل السياسى المضاد دروســـا أخرى نعرض لهـــا :

ـــ من خلال تقارير الهلباوى لجهـــاز الأمن السياسى ـــ اكتشف ان (عبد الفتاح عنايت) هـــو أضعف قتلة السردار أعصابا ـــ لذلك فقـــد اختير لكسر الجماعة التى ارتكبت الحادث . كانت الخطة التى وضعها (رســـل) تتلخص فى القاء القبض على (محمود اسماعيل وشفيق منصور) أهم أعضاء الجماعة ـــ ووفقا للخطة وبالتنسيق المسبق مـــع (اسماعيل صدقى باشا) وزير الداخلية فى وزارة احمد زيوار (٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ ـــ ١٣ مارس ١٩٢٥ و ١٣ مارس ١٩٢٥ ـــ ٧ يونيو ١٩٢٦) ـــ أحضر (محمود اسماعيل) الذى كان غائبا عن القاهرة ـــ الى العاصمة بالقطار فى الساعة العاشرة صباحا يوم ٢٨ يناير ١٩٢٥ ، واقتيد مباشرة الى مكتب الوزير . وفى الوزارة استقبله (رســـل) وحراسه حيث أخـــذوا السجين الى (الوزير) الذى حاول معه حيلة فاشـــلة unsuccessful bluff ، ثم صرفه الى حراسه .

كان الدور الأهم فى الخطة هى خداع الصحافة ـــ فقد دس (رســـل) احـــد الكتبة على صحيفة تصـــدر باللغة العربية لتسريب معلومات مؤداها أن (رســـل) قـــد طلب مقابلة خاصة للمقبوض عليه ـــ مع الوزير ـــ قبل مضى الثلاثة أيام الباقية على انقضاء عرض المكافأة المقررة للابلاغ عن الجناة فى الحادث (عشرة آلاف جنيه) ـــ وفى نفس الوقت تظاهر (رســـل) بأن الكاتب قـــد أتى بعمل طائش عندما ابلغ الصحيفة ـــ بحيث ينتهى هـــذا كله الى الوقـــوع فى تصور « احتمال أن السجين قـــد طلب مقابلة الوزير ليدلى له بمعلومات واعترافات » .

وجازت الخــدعة على الصحيفة التى سارعت باصــدار ملحق مبكر فى الساعة الثانية عشرة ظهرا . وفى الحال أوصل أحــد (صبية) (رســل) نسخة الى الهلباوى الذى اندفع بها الى (عبد الفتاح عنايت) فى مدرســة الحقوق . وما أن رأى (عنايت) القصة منشورة فى الصحيفة حتى اقتنع بأن (محمود اسماعيل) قــد اعترف — ومع حث (الهلباوى) — وفقا للخطة — فقــد اقتنعا بأن الأمر قــد انتهى وأن الشىء الوحيد الذى يمكن عمله هــو الهرب الى (طرابلس) عن طريق الاسكندرية . ومع التفكير فى الهرب فقــد توجــه الاخوان عنايت الى مكتب (شفيق منصور) — الذى كان ترتيب ضبطه وتفيش مسكنه قــد حــدد بالساعة الحادية عشرة صباحا حتى يبــدو انه (القبض) نتيجة تبعية لاعتراف (محمود اسماعيل) — وعند مشاهدتهما لرجل بوليس يقف أمام باب المكتب اقتنعا تماما بسقوطهما فى قبضة البوليس فرتبا الهرب — ومعهما (الهلباوى) الذى شاهدهما يأخــذان الأسلحة المستعملة فى الحادث من منزل أحــد الشركاء (محمود راشــد) — ثم تم كل شىء وفقا للخطة حتى قبض عليهما فى القطار بين (الضبعة والحمام) — وتبع ذلك اعتراف (عبد الفتاح عنايت) ... الخ[٣٣] .

— ومن أساليب الادارة الأوروبية المبتكرة فى العمل السياسى المضاد متابعة وملاحقة المشتبه فيهم خارج البلاد — وهــو فكر بوليسى متقــدم فى ذلك الوقت من الزمان ، حيث لم تكن علاقات التعاون البوليسى الدولى قــد وجــدت مكانا لهــا بعــد . فمن خلال مرافعة محمد طاهر نور باشا النائب العام فى قضية مقتل السردار تبين أن الادارة الأوروبية كانت تتابع أخا ثالثا لعبد الحميد وعبد الفتاح عنايت منذ ١٩٢٣ ، وأن أسمه ورد فى التحقيقات الجنائية فى الحــوادث التى كانت تجرى فى ذلك الوقت — ثم تابعته الادارة الأوروبية عندما سافر الى أوروبا عام ١٩٢٣ لدراسة الطب — وقــدمت (الادارة الأوروبية) الى النائب العام — بمناسبة قضــية السردار — تقريرا سريا من برلين يقول :

---

(٣٣) Russell's private papers, op. cit.,

" Abdel Kholek Enayet returned at the end of January 1925, Since his return he visited many cities in Germany with out the slightest control on him. He is, at present, absent from Berlin, although he is expected to return shortly. He intends going to Stockholm to attend the Conference of Oriental Students and from there he will proceed to Moscow, either in May or june.
He was not always in touch with the Local Orientals but he is in touch with Egyptians who are members of the Extreme National Party. He frequents the Legation of the Soviet Government and through it, he receives money from Vienna. He also receives money from other sources through a person whose name was mentioned. It is Said that the International Communists suspect him of being a nationalist and an enthusiastic pan - Islamic propagandist. He is on good terms with Gronstein and Leinsky. He is well educated but he bitterly hates Britishers and Europeans ".

عاد عبد الخالق عنايت فى نهاية شهر يناير ١٩٢٥ . ومنذ عودته قام بزيارة مدن كثيرة فى ألمانيا دون اى رقابة عليه . وهو غائب فى الوقت الحالى عن برلين ، رغم انه يتوقع عودته قريبا . يعتزم الذهاب الى استوكهولم لحضور مؤتمر الطلبة الشرقيين ومن هناك سيتوجه الى موسكو اما فى مايو أو يونيو . وهو ليس على صلة دائما بالشرقيين المقيمين هنا ، لكنه على صلة بالمصريين من أعضاء الحزب الوطنى المتطرف . يتردد (عنايت) على المفوضية السوفيتية ومن خلالها يتلقى أموالا من فيينا . ويتلقى أيضا أموالا من مصادر أخرى من خلال شخص ذكر اسمه . ويقال أن الاشتراكيين الدوليين يشكون فى أن يكون وطنيا وداعية أسلاميا متحمسا . وهو على علاقة طيبة (بجرونستين) و (لينسكى) . وهو مثقف لكنه يكره البريطانيين والأجانب بمرارة »(٣٤) .

---

(٣٤) St. Antony's College. ME Center. The Sirdar Murder trial, op. cit.,

وتاريخ التقرير غير معروف كان خلال عام ١٩٢٥ وبين شهرى فبراير ومايو - ذلك ان النائب العام ذكره فى معرض مرافعته فى قضية السردار يوم ١٩٢٥/٥/٢٨ .

والتقرير يسجل « للادارة الأوروبية » — ولأول مرة فى تاريخ أجهزة الامن السياسى فى مصر — انتقال نشاطها الى خارج البلاد لتعقب الوطنيين المصريين وملاحقة نشاطهم وربطه بالعمل السياسى فى الداخل — وهـو عمل يحسب لهـا باعتبار أن الأداء البوليسى فى مصر فى ذلك الوقت من القرن العشرين لم يكن قـد بلغ مرحلة ذات شأن يذكر — وسنتعرض لهذه القضـية فى موضـعها .

— ومن الأساليب المبتكرة أيضا فى مجال العمل السياسى المضاد — التى طبقتها الادارة الأوروبية فى فترة العشرينيات ، اعتراض خطـابات المقبوض عليهم السرية الى ذويهم ومحاميهم — وتصويرها — ثم السماح لهـا بأن تأخـذ طريقها المعتاد الى من أرسلت اليهم .

لقـد كان المقبوض عليهم فى قضية السردار يعتقدون أن مراسلاتهم الى خارج السجن — بمـا تحويه من اسرار تدينهم — آمنة . ولقـد كان هـذا الوضع هـو أحـد اسباب افلات المشتبه فيهم فى القضايا السابقة من الاتهام . لكن الأسلوب المبتكر الجـديد كان يقضى بوضـع المتهمين والمشتبه فيهم فى (سجن الأجانب) European Lock up تحت حراسة بريطانية وسجانين موثوق بهم متفق معهم مسبقا على التظاهر بالتعـاطف مع المقبوض عليهم ، واكتساب ثقتهم حتى يطمـئنوا اليهم ويسلموا اليهم مراسلاتهم السرية التى تمر أولا على جهاز الأمن السياسى ليصورها تصويرا فوتوغرافيا ثم يمررها بعـد ذلك الى من أرسلت اليهم — لتكون بعـد ذلك مفاجأة للمتهمين وهيئة الدفاع عنهم :

" Every one of the accused will have a false alibi carefully prepared from the date of the crime. As a matter of fact I shall have some surprise forthem and their counsel in court, as some of them have been passing notes out of prison to their friends outside through a specially selected native warders. Some of these notes which contain instructions refalse alibi have been photographed by us and passed on. How angry they will be when they find that they have been tying their own rope ?!

سيكون لكل واحـــد من المتهمين دليلا مزيفا بوجـــوده فى مكان بعيد عن الجريمة وقت ارتكابها ـــ معـــد بعنـــــاية . لكنى قـــد أعـــددت لهم ولدفاعهم فى المحكمة مفاجاة ، فقـــد كان البعض منهم يمرر رسائل خارج السجن الى أصـــدقائهم من خلال سجانين اختيروا بعناية ، ولقـــد تم اعتراض هـــذه الرسائل التى تحـــوى تعليمات بعمل أدلة مزيفة ـــ وصورت فوتوغرافيا ثم سمح بتمريرها الى من أرسلت اليهم . وكم سيكون غضب المتهمين عندما يعرفون أنهم كانوا يلفون بأنفسهم الحبل حول أعناقهم ! »(٣٥) .

ـــ وقـــد استخدم أسلوب التعقب Shadowing بغير رجـــال البوليس ، لأول مرة فى تاريخ جهاز الأمن السياسى ـــ فى قضية السردار . كان من المعروف ان التعقب بواسطة المخبرين العاديين ممكن لفترة لا تتجاوز يوما أو يومين ، وانه اذا كان (الهـــدف) لديه احساس الجرم (أى انه ضالع فى جريمة) فانه سيكتشف متعقبه فى الحال . وكان جميع مخبرى البوليس فى مصر معروفين للطلبة . لذلك فقـــد أنشئت على عجل فرقة من افراد بعيدين كل البعـــد عن الشـــك ـــ أعراب الطريق Street arabs للقيام بأعمال التعقب . وقـــد قام هؤلاء الصبية بأعمال عجيبة فى مجـــال التعقب . فرغم عـــدم المـــامهم بالقراءة أو الكتابة ، أو بالغرض من التعقب ـــ الا انهم لم يتركوا حركة للشخص المتعقب الا ورصـــدوها خـــلال دورة الساعات الثمانية التى كان يكلف كل فرد منهم بالقيام بها ـــ وخلال متابعتهم اللصيقة (بالطريدة) لم يحـــدث ابدا أن اكتشفوا ، على عكس المخبرين السريين الذين كان يمكن للطلبة أن يرصـــدوهم ويضعوا فى طريقهم عشرين طالبا منهم على التوالى . كانت شوارع القاهرة مليئة بالقمامة لدرجـــة لا تلفت النظر الى متسول من هؤلاء الصغار يرقـــد فى بالوعة . وقـــد ساعد هـــؤلاء على معرفة قـــدر كبير من اتصالات محمود اسماعيل (المتهم

---

(٣٥) Russell's private papers, op. cit.,

السابع فى قضية مقتل السردار) التى كشفت عن بعض المشتبه فيهم فى قضايا قتل سياسى حـدثت لسنوات خلت[٣٦] .

بهـذه الأساليب المبتكرة فى ميدان العمـل السياسى المضاد تمكنت (الادارة الأوروبية) من ضبط مرتكبى حـوادث القتل السياسى منـذ ١٩١٩/١١/٢٢ وحتى ١٩٢٤/١١/١٩ — وكانوا بالفعل هم الجنـاة الحقيقيين — اذ يشنق عبد الحميد عنايت — وشفيق منصور — وابراهيم موسى — وعلى ابراهيم محمد — وراغب حسن — ومحمود راشد — ومحمود اسماعيل فى القضية ١١٠ جنايات السيدة زينب لسنة ١٩٢٥ ، ومحمد فهمى على فى القضية ١٠٤ كلى مصر لسنة ١٩٢٦ توقف مد الحـوادث السياسية تماما ضـد الوجود البريطانى فى مصر — ولم يعـد الا بعـد انقضاء ستة عشر عاما فى شكل موجة جـديدة سنتعرض لهـا فيما بعـد .

لا تذكر (الادارة الأوروبية) الا ويذكر معها مديرها العقيد (الكسندر و. (كين بويد) Alexander W. Keown-Boyd [٣٧] — ذلك الرجل الذى

---

(٣٦) Russell's private papers, op. cit.,

(٣٧) دار المحفوظات العمومية - جنـاب المستر كين بويد - ملف ٤٣٢٥١ - محفظـة ٣٥٢٥ - دولاب ٣٦٣ رف ١ مدة خـدمته (١٨ يوم - ١٠ شـهر - ١٤ سـنة) ، خـدمة بحكومة السودان من ١٩٠٧/٩/٢٦ لغاية ١٤ اغسطس ١٩٢٢ ومعامل بقانون معاشات حكومة السودان الصادر فى سنة ١٩٠٤ - نقـل للحكومة المصرية بمقتضى لائحة تبادل الموظفين بين الحكومتين المصرية والسودانية فى ١٩٢٢/٨/١٥ حتى ١٩٣٧/١/٣١ لمدة (١٦ يوم - ٥ شهر - ١٤ سنة) - عين مديرا عاما بوزارة الخارجية المصرية فى ١٩٢٢/٨/١٥ براتب ١٢٠٠ جنيه فى السنة - ثم مديرا عاما للادارة الأوروبية بوزارة الداخليـة فى ١٩٢٣/١/١ - فصـل فى ١٩٣٧/٣/١٦ لالغاء وظيفته بمقتضى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهـدة الصـداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا - منح ٥٠٠٠ جنيه تعـويض لاعتزاله فى سن الثالثة والخمسين . ويقـول اللورد كيلرن Killearn سفير بريطانيا فى مصر - فى مذكراته الخاصة ان كين بويد قـد حصل فى مارس ١٩٣٧ على مكافأة قـدرها ٥٥٠٠ جنيه استرلينى الى جانب معاش قـدره ١٠٠٠ جنيه فى السنة - ثم عمل ممثلا لشركة Bradford spinners فى مصر (الاسكندرية) - راجع
St. Antony's College, ME Center, Killearn's private papers, March 11, 1937.

بقى على راس هـذه الادارة لمدة اربعة عشر عاما ، والذى فى عهده نجحت الادارة فى القضاء على أخطر وأنجح جماعة من جماعات العمل السيادى العنيف فى مصر — خلال النصف الأول من القرن العشرين .

نبعت أهمية كين بويد فى الحياة السياسية المصرية من انه كان يستمد سلطاته الضخمة من حقيقة كونه يمثل المندوب السامى البريطانى فى جهاز الأمن السياسى — والمشرف الرئيسى على كل ما يتعلق بالأجانب فى مصر وتمتعهم بالامتيازات الأجنبية التى ظلت ترزح مصر تحت نيرها منذ الفتح العثمانى وحتى عام ١٩٤٩ . لقـد جاء (كين بويد) محصنا — بحسبانه مديرا للادارة الأوروبية — ضـد اى معارضة لسياسته من جانب الحكومة المصرية . فقـد جاء بالفقرة (٧) من المذكرة الأولى الموجهة من المندوب السامى البريطانى (الفيلد مارشال اللنبى) الى سـعد باشا زغلول رئيس الحكومة المصرية يوم ١٩٢٤/١١/٢٢ اثر مصرع السردار (أن تعـدل (الحكومة المصرية) عن كل معارضة لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة فى الشئون المبينة بعـد . المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية فى مصر) .

وكانت الشئون المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية كما ورد بالمذكرة الثانية الموجهة من المندوب السامى الى سعد زغلول باشا فى نفس اليوم هى :

« من الآن الى أن يتم اتفاق بين الحكومتين بشأن حمـاية المصالح الأجنبية فى مصر . تبقى الحكومة المصرية منصبى المستشار المـالى والمستشار القضائى وتحترم سلطتهما وامتيازاتهما كما نص عليها عند الغاء الحماية ، وتحترم أيضا نظام القسم الأوروبى فى وزارة الداخلية واختصاصاته الحالية كما سبق تحديدها بقرار وزارى ، وتنظر بعين الاعتبار الوافى الى ما قد يبديه مديره العام من المشورة فيما يتعلق بالشئون الداخلة فى اختصاصه »[٣٨] .

ومع استقالة (سـعد زغلول) فى ١٩٢٤/١١/٢٤ وتولى (احمـد

---

(٣٨) القضية المصرية ١٨٨٢ — ١٩٥٤ ص ٢١٨ — ٢١٩ .

زيور باشا) الوزارة بالأمر (٧٧ لسنة ١٩٢٤ المنشور فى الجريدة الرسمية رقم ١٠٤ بتاريخ ١٩٢٤/١١/٢٥) ، سعى الأخير لاستجلاء ما غمض فى مذكرتى المندوب السامى — وخاصة الفقرة التى اشرنا اليها فى السطور السابقة — فكان ان رد المندوب السامى فى ١٩٢٤/١١/٣٠ على (زيور) بمذكرة تتصل بكل ما يتعلق بشروط بريطانيا بعد حادث قتل السردار — وكانت الفقرة الثانية تلزم الحكومة المصرية بقبول نص الفقرة الخاصة بالادارة الأوروبية — فى المذكرة الثانية — دون مناقشة . ثم أبلغ (زيور) المندوب السامى البريطانى فى ١٩٢٤/١١/٣٠ بقبول الحكومة المصرية لشروط بريطانيا « بأكملها بدون قيد »[٣٩] .

بهذه السلطات والحصانات التى قبلتها الحكومة المصرية بعد سقوط الحكومة الشعبية (٢٨ يناير — ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤) — استهل (كين بويد) عهد ادارته بالسيطرة على سير عمليات التحرى والضبط والتحقيق فى قضية السردار — والتى أتينا على بعض من أساليب العمل السياسى المضاد التى اتبعت خلال مراحلها . ولقد ذكر (ابراهيم موسى) المتهم الرابع فى اكثر من مناسبة دور (كين بويد) فى مراحل التحقيق المختلفة ، وطلب من المحكمة أن تحميه منه ومن انجرام بك :

" Ibrahim Moussa got up and asked the presiding Judge not to Leave them at the mercy of Mr. Keown-Boyd and Ingran Bey ". [٤٠]

تفرغ كين بويد بعد تنفيذ الأحكام فى القضية ١١٠ ج السيدة زينب — و ١٠٤ كلى جنايات مصر لسنة ١٩٢٦ — وتوقف العمليات العدوانية ضد الوجود البريطانى ، تفرغ لمراقبة الحياة السياسية المصرية — ومراقبة سلوك الحكومة المصرية تجاه الأجانب — موظفين وغير موظفين — ورفاهيتهم — والتأكد من عدم تعرضهم لما يعكر صفو نشاطهم فى البلاد .

---

(٣٩) المرجع السابق ص ٢٢٥ — ٢٢٧ .

(٤٠)
St. Antony's College, ME Center, the Sirdar Murder trial. op. cit.,

نقـــد (كين بويد) الحياة السياسية المصرية فى الثلاثينيات فى (اسكتش Sketch) بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٣٠ تحت عنوان (الانتخابات الحرة فى ظل حكومة محايدة (Free election under a neutral Government)

فى هـــذا الاسكتش عرض (كين بوند) لقصة الانتخابات النيابية فى مصر عندما تحـــدث عن مرشحين ثلاثة لأحزاب :

الأحرار الدستوريين : ومثله شخصية أسماها محمد بك مخ

الاتحـــاد : ومثله شخصية أسماها عيسى باشا الغنى

الوفـــد : ومثله شخصية أسماها الدكتور/عبده المكار

وقـــد تعمد (بويد) أن يسمى شخصيات مرشحى الأحزاب بمسميات لهـــا مدلولاتها فيمـــا يتعلق بتكوينها وسياساتها وعـــــلاقاتها على مسرح السياســـة المصرية .

ثم انتخب (بويد) أربعة عمد لأربعة قرى تكون دائرة انتخابية تقـــدم لهـــا المرشحون الثلاثة ، وعمد الى تسمية العمد وقراهم تسميات ترمز الى دور العمد فى الريف المصرى والادارة المصرية كالآتى :

أحمد الوسخ عمـــدة كوم الجلة .

محمد بك (استخدم كين بويد هنـــا تسمية عامية بذيئة مرادفة لكلمـــة القـــواد) عمـــدة قمـــام الزفت .

حنفى بقشيش عمدة حـــوش البوهيجية .

حسين عفريت الدين عمدة كفر البرابرة .

وراح بعـــد ذلك يصف اتصالات المرشحين الثلاثة بالعمد الأربعة ـــ وأسلوب كل منهم فى استمالة العمد الى صفة لانجاحه فى الانتخابات ، وهى أساليب تنحصر فى الرشـــوة بالمـــال ـــ والتهـــديد بكشف جريمة كان للعمدة

دور فيها — او فضح سلوك العمدة فى جريمة اخلاقية — او الوعـد بتوصيل مياه الرى الى ارض للعمدة لا تصل اليها المياه بسهولة — أو السعى لتحقيق الانعـام عليه برتبة البكوية .

ثم تعرض (كين بويد) لسلوك ضباط البوليس ومهندس الرى فى الريف والمح الى تأثير الهـدايا والقروض من العمـد اليهم — فى تغيير الحقيقة بالنسبة للأولين ، وتوصيل المياه بالنسبة للثانيين .

وادار (كين بويد) فى اسكتشه الحوار الذى دار بعـد ذلك بين العمد المرتشين وفلاحى قراهم — وهـو حوار نقل فيه العمـد التهديدات التى تلقوها من السادة (المرشحين) الى الفلاحين من أهل الدائرة الانتخابية — كل ما فى الأمر ان تهـديدات العمد الى الفلاحين كانت اما (بتقليع محصول زراعى جيد) ، او تسميم ماشية ، أو اغتصاب ابنة اذا لم ينصاعوا لرغبة العمد وانتخاب من اشاروا عليهم بانتخابه .

وفى الموعـد المحـدد لاجراء الانتخاب انصاع الفلاحون المعـذبون لتهـديدات من هـددهم وانتخبوا مرشح الوفـد (حيث كانت التهـديدات تصـدر عن عمدة تلقى تهـديدات من مرشـحهم) — ولم يفز مرشـحا الاتحاد ، والأحرار الدستوريين .

والاسكتش يكشف بوضوح النظرة البريطانية تجاه الأحزاب المصرية عامة — والوفـد بصفة خاصة — كما يبين براعة موظفى الادارة البريطانيين فى التغلغل فى أعماق الحياة الاجتماعية المصرية ، والتعليق على الأحـداث وبيـان العلاقات ذات التأثير فى قضـايا لهـا قـدر كبير من الأهميـة كالانتخابات خلال النصف الأول من القرن العشرين . وترجع أهمية الاسكتش الى انه صـادر عن (كين بويد) مدير الادارة الأوروبية ، وممثـل المندوب السامى ، بل الاستعمار البريطانى فى جهاز البوليس المصرى — كما ترجـع اهميته أيضا الى ان الاسقاطات ذات المضمون السياسى فيه (الاسكتش) تعـد مؤشرات ذات دلالة فى السياسة البريطانية فى مصر خلال النصـف

الأول من القرن العشرين — فعلى سبيل المثال كان التهديد الذى وجه الى العمدة بفضح سلوكه المتستر على الجرائم الجنائية والأخلاقية صادر عن مرشح **حزب الوفد** وليس الحزبين الآخرين — كما أن تهديد العمدة لفلاح قرية ما — بتقليع زراعته وتسميم ماشيته واغتصاب ابنته (على يد حارس العمدة الأسود الله جابو وتقديم شهود يشهدون بأن ابنة الفلاح كانت راضية بمواقعة الحارس الأسود لها ، بل وباغوائه) — كل هذا كان لصالح مرشح حزب الوفد — مما يعنى فى النهاية لصق تهم شائنة بهذا الحزب ، والانتهاء الى فساد النتائج الانتخابية التى كانت توصله الى الأغلبية البرلمانية فى النصف الأول من القرن العشرين[٤١] .

ولقد كشف (كيلرن Killearn) السفير البريطانى فى مصر فى أوراقه الخاصة عن مدى الكره الذى كان (كين بويد) يكنه للوفد .

" Keown-Boyd has a supreme contempt for the Wafd and all their works.

يكن كين بويد احتقارا كبيرا للوفد وكل أعمالهم »[٤٢] .

كان (كين بويد) أحد المستشارين البريطانيين الثلاثة الذين يديرون شئون الوجود البريطانى فى مصر — وكان مايلز لامبسون Miles Lampson (المعتمد) البريطانى حتى توقيع معاهدة ١٩٣٦ ، ثم السفير البريطانى بعد ذلك Lord Killearn) يجتمع به المستشار المالى والمستشار القضائى مرة كل اسبوع على الأقل .

وفى اجتماعاته مع (لامبسون) كان كين — بويد يناقش قضايا مصرية عديدة — منها :

---

(٤١) St. Antony's College — ME Center — Sir Alexander Keown - Boyd's private papers — Dt. 107-B2-file A " Free elections in Egypt " — 12 December, 1930.

(٤٢) St. Antony's College — ME Center — Killearn's private papers, July 24, 1934.

ـــ احكام القضاء المصرى فى قضايا القتل الواقعة على أجانب .

ـــ التداخل لدى الحكومة المصرية لضمان الحكم بالادانة والاعدام فى جرائم القتل ضـــد الأجانب .

ـــ شروط واحـــوال الخـــدمة لرجال البوليس الأجانب فى جهـــاز البوليس المصرى :•

ـــ القضايا العمالية فى مصر وما يتصل بها من اضطرابات تهدد الأمن .

ـــ جرائم رجال البوليس البريطانيين أثناء خـــدمتهم بالمدن المصرية (تهريب ـــ سرقة) :•:

ـــ السياسة العليـــا البريطانية فى مصر .

ـــ تعيين كبار الموظفين البريطانيين فى الحكومة المصرية .

ـــ الموقف السياسى المصرى وأوضاع الحكومات المصرية والأحزاب .

ـــ أوضاع القصر الملكى وانتخاب الوصى على العرش .

ـــ مناسبات تدخل المعتمدية Residency فى شئون الحكومات المصرية .

ـــ تقارير تقـــدير الموقف التى ترسل من المعتمدية الى الخارجيـــة البريطـــانية :•:

ـــ تعيين وترقية كبار الموظفين المصريين الذين تثق بهم بريطانيا .

ـــ الشئون الداخليـــة المصرية .

ـــ التحليل السياسى للأحـــداث(٤٣) .

وقـــد اخترت الوثيقة التالية من أوراق اللورد كيلرن لأبين دور (ذنيز، بويد) فى تشكيل الوزارات المصرية . كان توفيق نسيم باشا قـــد ألف وزارته الثالثة (١٤ نوفمبر ١٩٣٤ ـــ ٣٠ يناير ١٩٣٦) ـــ ويبـــدو أن الملك

(٤٣) St. Antony's College, ME Center, op. cit.,

فـؤاد كان له رغبة فى تعيين حسن باشا مظلوم ـ وعزيز عزت باشا (وهما من الشخصيات السياسية المصرية) فى الوزارة ـ ولما كان (نسيم) قد اعتاد أن لا يحدث امرا الا بعد استشارة المعتمدية البريطانية واخذ موافقتها ـ فقد ابلغ المندوب السامى بمطلب الملك فى الخامس من فبراير ١٩٣٥ وشرح له أنه ميال الى تعيين (حسن باشا مظلوم) وزيرا للداخلية (اذا وافق كين بويد) وعزيز عزت باشا للخارجية ، وان فى ذهنه (نسيم باشا) تعيينات أخرى مثل حسين سرى للمواصلات ، والصحة او المالية لحافظ عفيفى ، والتجارة لصادق حنين .

ولندع كيلرن يروى لنا بنفسه دور (كين بويد) فى ادارة شئون مصر من واقع يومياته عن يوم ٦ فبراير ١٩٣٥ :

" Taking first the immediate question of the appointment of Hassan Mazloum as minister of the interior, and Aziz Izzat as minister of foreign affairs, I said I had discussed the former with Mr. Keown-Boyd, I found that he had been hoping that Mazloum would replace Sadek younes in Alexandria when the latter's time was up in six months; andfurther that Mr. Keown-Boyd was so highly satisfied with the present functioning of the ministry of the Interjor under His Excllency's direction that he would gladly see it continue in the same hands .... Tewfik Nessim said he had merely thrownout the suggestion about Mazloum as a matter for consideration and that in the circumstances he was quite ready not to proceed withit.

ببحث الموضوع الملح أولا والخاص بتعيين حسن مظلوم وزيرا للداخلية وعزيز عزت كوزير للخارجية ، قلت اننى قد بحثت موضوع الأول مع مستر (كين بويد) . وقد وجدت أنه كان يستحسن أن يحل مظلوم محل صادق يونس فى الاسكندرية (محافظا لها) عندما تنتهى خدمة الأخير بعد ستة أشهر ، وفوق هذا فان المستر (كين بويد) كان مقتنعا ومكتفيا تماما بالأسلوب الذى تدار به وزارة الداخلية حاليا تحت ادارة صاحب

السعادة (نسيم باشا) ، وانه (كين بويد) يسعده أن يراها تستمر فى نفس الأيدى التى تديرها حاليا .... قال (توفيق نسيم) انه قد طرح الاقتراح الخاص بمظلوم كموضوع محل دراسة . وانه فى هـذه الظروف فانه مستعد أن لا يستمر فيه »[٤٤] .

الوثيقة لا تحتاج الى تعليق — فأمور مصر تدار من داخل المعتمدية — ورئيس الوزراء يعرض افكاره أو مقترحاته على المعتمد البريطانى الذى يستشير معاونيه — ثم يصـدر القرار بالموافقة أو الرفض — ورئيس الوزراء ينصاع للتعليمات .... وفى الوثيقة التى نحن بصـددها نجـد أن (كين بويد) رفض فكرة تعيين (حسن باشـا مظلوم) وزيرا للداخلية وفضـل أن تبقى الوزارة فى يد رئيس الوزارة (نسيم) الذى كان رئيسـا لمجلس الوزراء ووزيرا للداخليـة فى ذلك الوقت — ورأى (كين بويد) أن يعين (مظلوم) محافظا للاسكندرية خلفا لصادق باشا يونس .

كانت هـذه صـلاحيات (جنـاب المستر كين بويد) مدير الادارة الأوروبية بادارة عموم الأمن العام بوزارة الداخلية ، وهى صلاحيات تجاوزت حـدود القرار الادارى رقم ١٢ لسنة ١٩٢٢ بتشكيل الادارة الأوروبية — الى ادارة شئون مصر المستقلة — الأمر الذى يؤكد حقيقة أن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ لم يكن الا محاولة بريطانية لفرض ما انتهت اليه مفاوضات بريطانيا ومصر عام ١٩٢١ (عـدلى — كيرزون) بطريقة ملتوية — وان الاستقلال الحقيقى كان أبعـد ما يكون عما انتهت اليه نتائج التصريح — بل أن البريطانيين أنفسهم أقروا بذلك ، ولعل اقـوال « السير سدنى سميث Sir Sydney Smith » كبير الأطباء الشرعيين بوزارة الحقانية المصرية (١٩١٧ — ١٩٢٨) فى هـذا المقام هى الشهادة على صحة ما انتهينا اليه :

" In February 1922 the British Government formally ended the protectorate and declared Egypt an independent sovereign

---

(٤٤) St. Antony's College — ME Center — op. cit., February 6, 1935.

state. The Sultan assumed the title of King, a new Constitution was drawn up, and the country acquired every semblance of independence. British authority however, was undiminished The British High Commissioner advised the king. Each department of State had a British Adviser to the Minister. British judges sat in the courts together with Egyptian judges, and every senior official in the administration had a British colleague to advise him. There was no heavy-handed demonstration of British authority; but the authority was always there, and advice given had to be taken. It was supported by an army of occupation.

فى فبراير ١٩٢٢ انهت الحكومة البريطانية رسميا الحماية وأعلنت مصر دولة مستقلة . وتلقب السلطان بلقب الملك ، وعمل دستور جديد ، وحصلت البلد على كل مظاهر الاستقلال . ومع هذا فان السلطة البريطانية لم تضعف . كان المعتمد البريطانى يشير على الملك . وكان لكل وزارة مستشار للوزير . وجلس القضاة البريطانيون فى المحكمة الى جانب القضاة المصريين ، وكان لكل موظف كبير فى الادارة زميل بريطانى ليقدم له المشورة . لم يكن هناك ممارسة ثقيلة اليد للسلطة البريطانية ، لكن السلطة دائما كانت قائمة ، وكانت النصيحة البريطانية ملزمة . فقد كانت هذه النصيحة مدعومة بجيش للاحتلال »(٤٥) .

---

(٤٥)

Sir Sydney Smith " Mostly Murder " — George Harrap - London, 1959, pp. 91.

ولدسدنى سميث فى نيوزيلنده — وتخرج من جامعة ادنبره عام ١٩١٢ — ثم عمل مساعدا للبروفيسور هارفى ليتل جون Harvey Littel John أستاذ الطب الشرعى هناك .
فى عام ١٩١٧ عين سدنى سميث كبيرا للاطباء الشرعيين بنظارة الحقانية المصرية Principal Medico-Legal Expert ، واقترن اسمه بكشف أكبر قضايا القتل فى مصر — كمصرع السردار ١٩٢٤ — وقضية ريا وسكينة وغيرها — فى عام ١٩٢٨ عاد سميث الى ادنبره كاستاذ للطب الشرعى .

ولقـــد شـعرت الحكومات المصرية المتعاقبة بفـــداحة العبأ الذى يمثله وجـــود الادارة الأوروبية فى جهاز الأمن العام المصرى ــ وتضمنت مقترحات المفاوضين المصريين خلال جـــولات المحادثات المصرية البريطانية (ثروت ــ تشمبرلين ١٩٢٧ ــ ١٩٢٨) و (محمد محمود ــ هنـــــدرسون ١٩٢٩) و (النحاس ــ هندرسون ١٩٣٠) نصوصا بشأن الغاء الادارة الأوروبية ــ لكن فشل المفاوضات أبقى الادارة على حالها حتى تمكنت معاهدة ١٩٣٦ من الغـــائها تمـــاما .

ولقـــد نجح (كين بويد) فى اتلاف كل ما أراد اتلافه من أوراق الادارة ، بينما حمل ما أراد حمله الى السفارة البريطانية فى يناير ١٩٣٧[٤٦] .

---

(٤٦) Furthr Correspondence respecting Egypt and Sudan
Port CXXI - January to june 1937 No. 4.
Sir Miles Lampson to Mr. Eden, Cairo, January, 5, 1937,
Enclosure in No. 4.

الفصل الثانى

بوليس المدينة فى ظل الوجود البريطانى

فى الوقت الذى كان جهاز الأمن — على المستوى المركزى — يرزح تحت وطـأة السيطرة البريطانية متمثلة فى « الادارة الأوروبية » ، كانت مدن مصر (القاهرة — الاسكندرية — القنال — بور سعيد — الاسماعيلية — السويس) تخضع لنظام مماثل من الاشراف البريطانى .

وللحقيقة فان الوجود الأجنبى فى تنظيمات البوليس فى (المدن) المصرية لم يأت مع الاحتلال البريطانى ، بل لقد سبق هذا الاحتلال بربع قرن تقريبا .

يرجع الوجود الأجنبى فى جهاز البوليس بالمدينة المصرية الى عام ١٨٥٧ عندما أصـدر (محمد سعيد باشا والى مصر ١٨٥٤ — ١٨٦٣) قراره باصـدار « اللائحة العمومية فيما يختص ترتيب وضبط الأهالى الأجنبية فى عهد سعادة ولى النعم أفنـدينا سعيد باشا والى مصر حالا » التى نصت من بين ما نصت على « احـداث قلم مخصوص فى كل من ضبطيتى (جهازى امن) المحروسة (القاهرة) والاسكندرية لحصر كافة الأشغال المتعلقـة بضبط وربط الأجانب وللتحقيق وسرعة نهوها » و « البحث بدقـة فى أوراق القضايا والتقارير المبنية عليها والوقوف على حقائقها وقيدها وترتيب قوائم

الأسماء والشروحات المتممة المرسلة من جهتى القنصلاتو (القنصليات) وقلم البسابورتات ، وتحرير المضابط (المحاضر) عن التحقيقات الابتدائية فى القضايا المختصة بالأجانب .... (واختصاص هـذا القلم) بترتيب الحراسات ويباشر بنفسه اجراءات تفتيش الفنادق والمنازل المعـدة لاقامة الأجانب وأماكن لهـوهم والحانات التى يديرونها — وان يجرى التحريات فى الأماكن التى يحتمـل أن يحـدث فيها تعـدى من جانب الأهالى أو العكس لمنع ما قـد يعكر صـفو الأمن .... »[1] .

ولم يتخلف اسماعيل (١٨٦٣ — ١٨٧٩) عن سلفة ، عندما أنشـأ « أوجاق البوليس الأوروبى » أو « البوليس الأوروباوى » عام ١٨٦٦ للعمل فى اجهزة البوليس بالقـاهرة ، الاسـكندرية ، بور سعيد ، السويس ، والاسماعيلية[2] .

وظـل الحـال على ذلك حتى جاء الاحتلال البريطـانى فى سبتمبر ١٨٨١ ، فسيطر على الولاية المصرية واجهزتها بما فى ذلك الجيش والبوليس .

والى جانب السيطرة المركزية على جهاز البوليس باكمله — فقـد كان للاحتلال البريطانى فى السيطرة على بوليس المدن فلسفة مؤداها ضرورة تشكيل جهاز البوليس بصورة تعيد الثقـة المفقودة لدى الأوروبيين المقيمين تجاه « البوليس الوطنى » وازالة الرعب الذى يحسه الأوروبيون تجاه هـذا الجهاز[3] — من هنا جاء تنظيم بوليس (المدن المصرية) بحيث تكون القيادة العليا للبوليس فى كل مدينة (الحكمدار ومعاونيه) من البريطانيين — الى جانب تطعيم الجهاز بعناصر قيـادية من الضباط والكونستابلات البريطانيين والأوروبيين .

---

(١) عبد الوهاب بكر « البوليس المصرى ١٨٠٥ — ١٩٢٢ » رسالة ماجستير — كلية الآداب — جامعة عين شمس — ١٩٧٧ — غير منشورة — ص ٩١ .

(٢) المرجع السابق — ص ١٠٠ — ١٠٢ .

(٣) المرجع السابق — ص ٢١٤ — ٢١٥ .

خلال مفاوضات ١٩٢١ (عــدلى ــ كيرزون) أعيد موضوع حماية الأجانب فى مصر ، وسلطة البوليس ــ واقترح (عــدلى باشا يكن) كبير المفاوضين المصريين أن يكون (النائب العام) فى مصر ــ وهــو انجليزى بالطبــع ــ هــو المشرف والمراقب لمصــالح الأجانب فى البــلاد بحسبانه « يعرف ما يجرى من المظالم .... وله الاطلاع والاشراف والسلطة على الدعاوى بالنسبة للأجانب والذى له الحق أن يذهب مباشرة الى السلطات المصرية وأن يطلب اليها ما يرى طلبه من الاجراءات والمحاكمات »(٤) .

ثم ناقش (عــدلى يكن) بعــد ذلك مع مفاوضيه من البريطانيين أهــدافهم فى وجــود « رقابة بريطانية » بصفة عامة ، فخاطب هيئــة المفاوضين البريطانيين قائلا :

« أنتم لا تفكرون طبعا فى انشاء رقابة على الادارة المصرية . وأظنكم لا ترمون لأكثر من تسكين روع الأجانب وتطمينهم .... فلنبحث اذن فى الوسيلة التى تؤدى لهــذه الغاية .... ان الذى يهم الأجنبى اذا وقعت به مظلمة ان يستطيع أن يبث شكواه لأجنبى ذى اختصاص فى رد مظلمته ، وأن يختلف اليه لمعرفة ما تم فى أمره .... وقــد اقترح فى العام المــاضى انه **فى المدن التى يكثر فيها العنصر الأوروبى يستبقى الحكمدار الانجليزى الى** حين ، واظن أن المصريين لا يجــدون فى ذلك غضاضة ...... وبصرف النظر عن استبقائه كجزء من الاتفاق بين مصر وانجلترا فان الحكومة المصرية يهمها الى حــد ما أن تستبقى هــؤلاء الموظفين رغبة منها فى مجاملة الأجانب ولتستعد لتنظيم شئون الضبط فى هــذه المدن على صورة تكفل راحــة الأجانب وأمنهم »(٥) .

كان هــذا هــو الموقف الرسمى المصرى من قضية « الوجــــود البريطانى فى البوليس المصرى » خلال مفاوضات العلاقات المصرية ــ البريطانية

---

(٤) « القضــية المصرية ١٨٨٢ ــ ١٩٥٤ » ــ ص ١٣٣ ــ محضر الجلسة الخامسة ١٩٢١/٧/٢٠ .

(٥) المرجع السابق ص ١٦٢ ــ محضر الجلسة العاشرة ١٩٢١/٨/١٩ .

وهـــو موقف لم يتخـــذ من قيادة البريطانيين لبوليس المدن موقفا معاديا ، بل حبـــذه ولم يعترض عليه .

ومع فشل مفاوضات (عـــدلى ـــ كيرزون ١٩٢١) استطاعت بريطانيا أن تحتفظ لنفسـها بالتحفظات الأربعة الواردة فى تصريح ٢٨ فبراير ١٦٢٢ ـــ ومن بينها التحفظ الخاص بحمـــاية المصالح الأجنبية فى مصر وحمـــاية الأقليات ـــ وهـــو تحفظ أعطاها الحـــق كما رأينا فى انشاء الادارة الأوروبية بادارة الأمن العام ، وبالاستمرار فى فرضها لوجـــود بريطانى فى أجهزة البوليس فى (المدن) المصرية (القاهرة ـــ الاسكندرية ـــ بور ســـعيد ـــ الاسماعيلية ـــ السويس) .

كانت بريطانيا قـــد فرضت نفسها وفقا للتحفظ الخاص بحمـــــاية الأجانب والأقليات ـــ حاميا للمصالح الأجنبية ووكيلا عن الدول صاحبـــة الامتيازات الأجنبية فى تنفيذ هـــذه الامتيازات وعـــدم المساس بها[٦] ، ومن

---

(٦) الامتيازات الأجنبية Capitulations اصـطلاح اطلقـه الأوروبيـون على الامتيازات التى نال بها الأجانب المقيمون فى تركيا من سلاطين تركيا الأولين ـ حقـوقا خارجة عن حقـوق بلادها ، استمرارا للامتيازات المضارعة لهـا التى كانت الامبراطـورية البيزنطية تمنحها للأجانب المقيمين فى بلادها . وكان القصـد فى البداية من الامتيازات الأجنبية فى السلطة العثمانية هـو « تمكين المسيحيين من المتاجرة والسكنى فى بلاد السلطنه دون أن يقـع عليهم ظلم أو تعسف نتيجة جنسيتهم أو ديانتهم . ويرجع تاريخ الامتيازات التى منحت لبريطانيا الى عام ١٦٥٧ ـ أما فرنسا فقـد منحت لهـا منـذ ١٥٣٤ ثم جرت عليهـا تعـديلات بمعاهـدات خـلال سنوات ١٦٠٤ ، ١٦٧٣ ثم جـددت عام ١٧٤٠ . ومنحت الامتيازات للدانيمرك عام ١٦١٢ وجـددت عام ١٦٨٠ ـ ونالت الكثير من الدول امتيازات مماثلة من الباب العـالى على مدى الأربعمائة سنة المـاضية .

وقـد انتقلت الامتيازات الى مصر بحسبانها ولاية عثمانية تخضع للقوانين والمعاهـدات السارية فى السلطنة العثمانية منذ خضوع مصر للسيادة العثمانية عام ١٥١٧م . قبل الحرب العظمى كانت الدول المتمتعة بالامتيازات فى مصر هى : بريطانيا ـ الولايات المتحدة الأمريكية ـ فرنسا ـ ايطاليا ـ أسبانيا ـ هـولندا ـ بلجيكا ـ النرويج ـ السويد ـ الدانمرك ـ اليونان ـ البرتغال ـ روسيا ـ المـانيا ـ النمسا والمجر ـ وبتوقيع معاهـدتى فرساى وسان جرمان انتهت امتيازات النمسا والمجر .

هــذا المنطلق فسدت مسألة الأجانب فى مصر من أساسها — فبريطانيا لم تحــدد مسئولياتها على وجــه القطع حيال المصالح الأجنبية — وهــو أمر انتج استحالة التوفيق بين هــذه المسئوليات وصورة الاستقلال الذى منحه تصريح ٢٨ فبراير . ومــع أن التصريح أعطى مصر الاستقلال حسب فهم بريطانيا — الا أن تعريف بريطانيا للمسائل المعلقة بينها وبين مصر — ومن بينها مسألة الأجانب كان يؤدى على طــول الخط الى توسيع التدخل البريطانى فى الشئون المصرية[٧] .

على هــذا الأساس ظلت بريطانيا تتعامل مع مصر فى شأن قضية « البوليس » — الذى كانت تصر على أن تكون قيادته فى (المدن) فى أيد بريطانية الى جانب الهيمنة المكفولة « للادارة الأوروبية » — كضمانات لكفالة الأمن والطمأنينة على أموال الأجانب وارواحهم .

ورغم أن البوليس « هــو اخص أعمال الدولة المستقلة وأقــواها دلالة واوضحها مظهرا لسلطتها »[٨] الا أن المفاوض المصرى لم يتعنت على

= وقــد تضمنت الحقوق التى خولتها الامتيازات للأجانب فى مصر — عــلاوة على بعض الامتيازات التجارية :

- الاعفاء من الضرائب الشخصية وعــدم تقريرها دون مصادقة الحكومة صاحبة الامتيازات .
- حصــانة المنازل والحصــانة الشخصية ضــد القبض .
- الحصــانة ضــد القضاء المصرى ، وبعــد انشاء المحاكم المختلطة عام ١٨٧٦ أصبح رعــايا الدول صاحبة الامتيازات محصنين ضــد التشريع المصرى — وتقررت ولاية المحاكم المختلطة على القضايا المدنية التى تقــع بين اوروبيين ووطنيين — أو بين اوروبيين مختلفى الجنسية — أما القضايا الجنائية التى يكون الأوروبيون طرفا فيها باى صــفة كانت — والقضايا المدنية التى يكون طرفاها اوروبيين من جنسية واحــدة فكان الاختصاص فيها ينعقــد للمحــاكم القنصلية التى تطبق قوانين بلادها .

ولم يكن الأجانب يؤدون من الضرائب حتى الغاء الامتيازات عام ١٩٤٩ سوى ضريبتى عــوائد الأملاك — واموال الاطيان . راجع القضية المصرية ١٨٨٢ — ١٩٥٤ ص ٥٩ حاشية .

(٧) المرجــع السابق — ص ٢٥٨ — ٢٥٩ .

(٨) المرجع السابق — ص ٢٩٠ (مذكرة عبد الخالق ثروت باشا عن الموظفين البريطانيين فى البوليس والأمن العام) فى مفاوضات (ثروت — تشمبرلين ١٩٢٧ — ١٩٢٨) .

الاطلاق فى هـــذه القضية ـــ وسمح فى كل المفاوضات السابقة على معاهدة ١٩٣٦ بأن يبقى (بالبوليس) « بعض الموظفين البريطانيين فى المدن الأربع القاهرة والاسكندرية وبور سعيد والسويس »[٩] ـــ ومع أن هذه المفاوضات لم تنته الى اتفاق بين الدولتين الا أن الوجود البريطانى فى بوليس المدن ظل قائمـــا يمارس نشاطه كما لو كان قـــد نص على وجوده فى معاهـــدة ـــ ولم تحاول أى من الحكومات المصرية أن تتعرض لهـــذا الوجود بسوء .

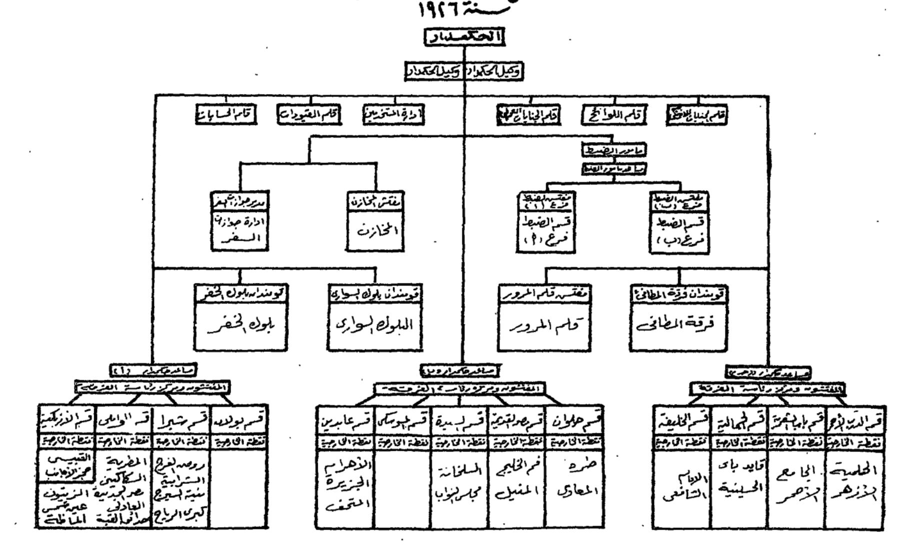
فكيف كان شكل البوليس فى المدينة المصرية فى العشرينيات حتى توقيع معاهـــدة ١٩٣٦ عندما تولى جناب الميرالاى توماس وينتورث رســـل بك Thomas wentworth Russell قيادة بوليس القاهرة فى الثالث من مارس ١٩١٨ (حكمدار)[١٠] كانت مساحة المدينة تبلغ مائة وتسعون كيلو مترا مربعـــا بما فيها بلدة حلوان ـــ يقطنها خوالى ١٠٥٨ر٣٩١ نفسا .

والجـــدول الآتى يبين النظام العام لبوليس المدينة بعـــد سنوات قليلة من تولى (رســـل) حكمدارية البوليس بها :

---

(٩) المرجع السابق ـ ص ٣٤٧ .

(١٠) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ١١٧ فى ١٩١٨/٣/٣ .



المصدر : وزارة الداخلية – بوليس مدينة القاهرة – التقرير السنوى لسنة ١٩٢٦ – المطبعة الأميرية بالقاهرة – ١٩٢٧ .

احتل البريطانيون مناصب القيادة فى بوليس المدينة على الشكل الآتى :

الحكمدار ـ وكيل الحكمدار ـ مساعد الحكمدار ـ اربعة مفتشين درجة أولى برتبة القائمقام (عقيد) ـ ستة مفتشين درجة ثانية برتبة البكباشى (مقدم) ـ خمسة عشر وكيل مفتش برتبة الصاغ (رائد) ـ قومندان (قائد) فرقة المطافىء (بكباشى) ـ مساعدين (عدد ٢) لقومندان فرقة المطافىء برتبة الصاغ .

وتلا ذلك تشكيلة الجنسيات التى تكون منها بوليس المدينة فى ذلك الوقت فكانت كالآتى :

مصريون	٤٣٦٠
بريطانيون	١٢٤
ايطاليون	١٠
يونانيون	٧
فرنسيون	٣
سويسريون	١
يوجوسلافيون	٢
سوريون	٣
أتراك	١
نمساويون	١
أرمن	١[11]

وقد تعرضت الجنسيات لقليل من التغير خلال العقد ١٩٢٦ ـ ١٩٣٦ وفقا للجدول الآتى :

---

(١١) وزارة الداخلية ـ بوليس مدينة القاهرة ـ التقرير السنوى لسنة ١٩٢٦ .

السنة	مصريون	بريطانيون	إيطاليون	يونانيون	فرنسيون	أمريكيون	يوجوسلوفيون	مجريون	أتراك	روس	رومانيون	أرمن	نمساويون	يونانيون رعاية محلية	نمساويون رعاية محلية	روس رعاية محلية
١٩٢٨	٥٣١٣	١٢٨	٧	٨	٤	٢	٢	٣	٢	١						
١٩٢٩	٥١٨٣	١٣٥	٧	٩	٤	٢	١	٣	٢	١	١	١				
١٩٣٠	٥٢٨٣	١٢٨	٨	٩	٤	١	١	٣	٢	١	١	١		١		
١٩٣١	٦٠٥٩	١٣٢	١٠	٩	٢			٣							١	
١٩٣٢	٦٠٧٢	١٣٠	١٠	١٠	٢			٤	٢		١	١		١		١
١٩٣٣	٦٣٣١	١٣٣	١٠	٩	٢	١		٤	٢		١	١		١		١
١٩٣٤	٦٤٢٠	١٣٨	٨	٩	٢	١		٥	٢		١			١		١
١٩٣٦	٦٤٧٦	١٣٤	٥	١٠	٢	١		٥	٢		١	١				١ (١٢)

(١٢) وزارة الداخلية – بوليس مدينة القاهرة – التقارير السنوية لسنوات ١٩٢٨ – ١٩٢٩ – ١٩٣٠ – ١٩٣١ – ١٩٣٢ – ١٩٣٣ – ١٩٣٤ – ١٩٣٦ .
ويجدر بالذكر أن الجنسيات الأجنبية فى مصر بصفة عامة فى تعداد ١٩٢٧ كالآتى :

لليونانيون ٧٦٢٦٤ – الايطاليون ٥٢٤٦٢ – البريطانيون ٣٤١٦٩ – الفرنسيون ٢٤٣٣٢ – الروس ٢٤١٠ – الأسبان ٢٣٦٥ – الألمان ١٤١٦ – الأمريكان ١٣٨٩ – السويسريون ١٣١١ – النمساويون ١٢١٧ – البلجيكيون ٤٨١ – الهولانديون ٤٤٧ .
راجع تقويم سنة ١٩٣٥ – وزارة المالية – المطبعة الأميرية – ص ٧٦ .

ويوضح جـدول النظام العام لبوليس مدينة القاهرة — أن هـــذا الجهاز كان يرأسه (حكمدار) يعاونه وكيلان للحكمدار — وان المدينة انقسمت لأغراض الأمن الى ثلاثة عشر قسما للبوليس — توزع الاشراف عليها على ثلاثة قيادات فرعية تسمى كل منها فرقة — فكانت هناك فرقة ا — فرقة ب، — وفرقة ج — فيقال مساعد حكمدار فرقة (أ — ب — ج) . وتبع كل مساعد حكمدار فرقة عـــدد من المفتشين الذين يشرفون على الأقسام التى تخص فرقتهم .

تبع فرقة ا أقسام بوليس (بولاق — شبرا — الوايلى — الأزبكية) . وتبع قسم شبرا نقط بوليس (روض الفرج — الشرابية — منية السيرج — كوبرى الرياح) ، وتبع قسم الوايلى نقط بوليس (المطرية — السكاكينى — مصر الجـديدة — العادلى — حـدائق القبة — الزيتون — عين شمس — المـاظة) ، أما قسم الأزبكية فقـد تبعه نقطة بوليس القبيسى ، وسجن الأجانب الذى كان يقـع فى نطاقه الجغرافى .

وتبع فرقة ب أقسام حلوان ومصر القـديمة والسيدة والموسـكى، وعابدين — وتبع قسم حلوان نقطة طره ، المعادى — وتبع قسم مصر القديمة نقط بوليس (فم الخليج — المنيل) وتبع قسم السيدة نقطة بوليس السلخانة — ومجلس النواب الذى كان يقع فى النطاق الجغرافى للقسم — وتبع قسم عابدين نقط بوليس (الأهرام — الجزيرة) والمتحف المصرى الذى كان يقع فى نطـاقه الجغرافى .

وتبع فرقة ج أقسام الدرب الأحمر — باب الشعرية — الجمالية — الخليفة وتبع قسم الدرب الأحمر نقطتى بوليس (الحلمية — الأزهر) وتبع قسم باب الشعرية نقطة الجامع الأحمر ، وتبع قسم الجمالية نقطة بوليس (قايدباى — الحسينية) ، أما قسم الخليفة فقـد تبعه نقطة بوليس الامام الشافعى .

وقـد رأس كل قسم مأمور برتبة الصاغ (رائد) يعاونه عـدد من الضباط تتراوح أعـدادهم ما بين ٥ و ١٤ — الى جانب الصـف ضـباط (الرقبـاء) والعساكر والخفراء .

ولا يحتاج جـدول النظام العام لبوليس المدينة لتفسير تقسيماته — اللهم الا بالنسبة لقلمى الجنايات الأفرنكى — والعربى — ومأمور الضـبط وأقسام مأموريته .

انقسم نظام التعامل مع الجريمة فى بوليس المدينة الى قسمين أو قلمين — قلم الجنايات الأفرنكى — وهـو جهاز يتولى الأعمال اللازمة للبوليس والقنصليات ومصالح الحكومة المختلفة فيما يتعلق بالأجانب وعلاقاتهم مـع السلطات الحكومية أو الأفراد — وكذا بما يلزم من الأعمال لوزارة الخارجية والنيابة المختلطة فيما يتعلق بالأجانب والرعايا المحليين . ويمكن القـول ان اهم أعمال هـذا الجهاز كانت ضبط الحوادث الجنائية التى يكون الأجانب طرفا فيها — وأعمال تحقيق الجنسية(١٣) .

أما قلم الجنايات العربى فهـو الجهاز الذى كان يتولى التعامل مـع الجريمة بشقها الوطنى (جرائم الوطنيين) ومأمور الضبط فى بوليس المدينة فى ذلك الوقت — هـو المسئول الأول عن فحص الجرائم ومراقبة سـير القضايا حتى يفصل فيها — وتحرى أسباب الحفظ أو البراءة فى القضايا — وحضور جلسات محاكم الجنايات — وملاحظة تصرفات وسلوك رجـال البوليس فيها والابلاغ عما يراه منها جـديرا بالملاحظة — ومراقبة أعمـال الضبط الجنائى فى المدينة — وكل ما يتعلق بالجريمة — وتنقسم ادارته الى فرعين أساسيين — قلم الضبط فرع (أ) وهـو القلم المختص بالجريمة الجنائية (قتل — سرقة — سطو — آداب ... الخ) — وقلم الضبط فرع (ب) وهـو القلم المختص بالجريمة السياسية (اغتيال سياسى — محاولات قلب نظـام الحكم ... الخ)(١٤) .

وعلى مدى الفترة ١٩٢٦ — ١٩٣٦ كانت التعـديلات التى أدخلت على الهيكل التنظيمى لبوليس المدينة هى :

---

(١٣) وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة ١٩٢٦ .

(١٤) وزارة الداخلية — نظام البوليس والادارة — المطبعة الأميرية ببولاق ١٩٣٦ .

ـــ انشاء قسم مصر الجـــديدة عام ١٩٢٨ وتبعية نقط بوليس المطرية والزيتون وعين شمس والمـــاظة له . واقتصار اختصاص قسم الوايلى على نقط بوليس السكاكينى والمادلى وحـــدائق القبة ـــ وضم نقطة القبيسى التى كانت تتبع قسم الأزبكية اليه ـــ وانفصال سجن الأجانب عن قسم الأزبكية وانفصال مجلس النواب عن قسم السيدة . وانشاء فرقة للخـــدمات العامة وقسم للنقل ببلوك الخفر ـــ وكلها تعـــديلات استلزمتها ظروف التوسع العمرانى وتزايد الخـــدمات التى يقـــوم بها بوليس المدينة .

ـــ فى عام ١٩٢٩ الغى قلم الجنايات العربى وحل محله ادارة الضبط بنفس اختصاصاته السابقة .

ـــ فى عام ١٩٣٠ أضيفت نقطة بوليس القللى الى قسم بوليس الأزبكية ـــ ونقطة بوليس مهمشة الى قسم بوليس شبرا .

ـــ فى عام ١٩٣٥ الغى قلم الجنايات الافرنكى وتولت ادارة الضـــبط اختصـــاصاته(١٥) .

ـــ وفى عام ١٩٣٦ تغير اسم بلوك الخفر الى بلوكات النظام ـــ واصبح الهيكل التنظيمى لبوليس مدينة القاهرة وفق الجـــدول التالى :

---

(١٥) وزارة الداخلية - بوليس مدينة القاهرة - التقارير السنوية لسنوات ١٩٢٨ - ١٩٢٩ - ١٩٣٠ - ١٩٣٥ .

الحكمدار

وكيل الحكمدار | وكيل الحكمدار

إدارة المستخدمين
إدارة الضبط
قلم القضايا
قلم اللوائح
قلم الحسابات

مدير جوازات السفر — إدارة جوازات السفر
مفتش المخازن — المخازن
مفتش الضبط أ — قسم الضبط فرع أ
مفتش الضبط ب — قسم الضبط فرع ب

قومندان بلوكات النظام — بلوكات النظام، فرقة الخدمات العامة، قسم النقل
قومندان بلوك السواري — بلوكات السواري
مفتش قلم المرور — قلم المرور
قومندان فرقة المطافي — فرقة المطافي والنقل الميكانيكي

ساعد الحكمدار فرقة (أ)
المفتشون ومركز رياسة الفرقة

قسم الأزبكية	قسم الوايلي	قسم شبرا	قسم بولاق	قسم مصر الجديدة
النقطة الخارجية	النقطة الخارجية	النقطة الخارجية	النقطة الخارجية	النقطة الخارجية
	السكاكيني، حدائق القبة، العباسية	روض الفرج، مهمشة، شبرا البلد، كوبري الليمون	القللي	المطرية، الزيتون، عين شمس، الملاحظة

ساعد الحكمدار فرقة حـ
المفتشون ومركز رياسة الفرقة

قسم الخليفة	قسم الجمالية	قسم باب الشعرية	قسم الدرب الأحمر
النقطة الخارجية	النقطة الخارجية	النقطة الخارجية	النقطة الخارجية
الإمام الشافعي	قايتباي، الحسينية	الجامع الأحمر	الحلمية، الأزهر

ساعد الحكمدار فرقة ب
المفتشون ومركز رياسة الفرقة

قسم عابدين	قسم الموسكي	قسم السيدة زينب	قسم مصر القديمة	قسم حلوان
النقطة الخارجية	النقطة الخارجية	النقطة الخارجية	النقطة الخارجية	النقطة الخارجية
الأهرام، الجزيرة، المتحف		السلخانة	فم الخليج، المنيل	طره، المعادي

(١٦) وزارة الداخلية - بوليس مدينة القاهرة - التقرير السنوي لسنة ١٩٣٦ - نظام بوليس مدينة القاهرة .

تولت اعمال البوليس فى مدينة القاهرة خــلال الفترة ١٩٢٦ ــ ١٩٣٦ قـــوة بشرية وفق الجـــدول الآتى :

السنة	ضباط	صف ضباط	عساكر	خفراء	المجموع
١٩٢٦	١١١	٤٢٥	١٧٩٠	١٦٣٩	٣٩٦٥
١٩٢٨	١٢٠	٥٤٥	٢٢٩٠	٢٤٥	٣٢٠٠
١٩٢٩	١٢٠	٥٦٧	٢٤٨٦	٢٤٥	٣٤١٨
١٩٣٠	١٢٠	٥٥٢	٢٥٢٥	٤٢٠	٣٦١٧
١٩٣١	١٢٠	٥٨٢	٢٥٥٧	٤٥٤	٣٧١٧
١٩٣٢	١١٨	٥٨٥	٢٥٧٢	٥٦٣	٣٨٣٨
١٩٣٣	١١٨	٥٨٧	٢٥٨٢	٥٤٤	٣٨٣١
١٩٣٤	١١٨	٥٩٣	٢٦٠١	٥١٨	٣٨٣٠
١٩٣٥	١١٨	٦٠٨	٢٦٢٨	٥٢٢	٣٨٧٦
١٩٣٦	١١٨	٦١٠	٢٦٤٦	٤٧٩	٣٨٥٣[١٧]

وكان نصيب الأوروبيين من هـــذه القـــوة ما يلى :

لواء واحـــد (حكمدار) ــ أميرالاى واحـــد (مساعد حكمدار) ــ أربعة قائمقامات (مفتشون درجـــة أولى) ــ ستة بكباشية (مفتشون درجة ثانية) ــ خمسة عشر صاغا (وكلاء مفتشين) ــ بكباشى واحـــد (قومندان فرقة المطافىء) ــ صاغين (مساعدين لقومندان فرقة المطافىء) = ٣٠ ضـــابط .

ولم يطرأ اى تعـــديل على أعـــداد هؤلاء حتى عام ١٩٣٦ ــ فهم

(١٧) وزارة الداخلية ـ بوليس مدينة القاهرة ـ التقارير السنوية لسنوات ١٩٢٦ ـ ١٩٢٨ ـ ١٩٢٩ ـ ١٩٣٠ ـ ١٩٣١ ـ ١٩٣٢ ـ ١٩٣٣ ـ ١٩٣٤ ـ ١٩٣٥ ـ ١٩٣٦ .

القيادة الأوروبية لبوليس المدينة . أما الرتب الأوروبية الأخرى فقد تعرضت للتعـــديلات التالية :

عام	هيدكونستابل	كونستابل	عام	هيدكونستابل	كونستابل
١٩٢٥	٢٢	١٠٥	١٩٣١	١٨	١١٢
١٩٢٦	٢٢	١٠٧	١٩٣٢	٢٢	١٠٨
١٩٢٧	٢٢	٩٩	١٩٣٣	٢٣	١١١
١٩٢٨	٢٢	١٠٤	١٩٣٤	٢٣	١١٥
١٩٢٩	٢١	١١٥	١٩٣٥	٢٣	١١٦
١٩٣٠	٢١	١١٣	١٩٣٦	٢٣	١١٦[١٨]

وقـــد شغل الضباط من الأوروبيين — عدا الحكمدار ووكيل الحكمدار ومساعد الحكمدار — مناصب مساعدى الحكمدار للفرق أ — ب — ج — مفتشى الفرق — مأمورى الضبط — رؤساء أقلام المباحث الجنائية والسياسية (الضبط فرع ب) — قادة أجهزة الاطفاء والمرور .

أما الهيدكونستابلات والكونستابلات فقـــد شغلوا وظائف فى المباحث الجنائية — وبلوك السوارى — وقلم المرور — والمطافىء — والمكتب السرى — واقلام القيودات — وسكرتارية الحكمدار — والأعمال الكتابية — ومكتب الكشف على المومسات — وخـــدمة المصالح الأميرية — واعمال المخبرين — ومراقبة الباعة السريحة والشحاذين — وورشة البوليس — ودار المندوب السامى — وسجن الأجانب — كما اشتغلوا بأعمال البوليس اليومية فى

---

(١٨) المرجع السابق — وقد اقتصرت رتب الأوروبيين من غير الضباط على رتبتى هيدكونستابل Head Constable وكونستابل Constable — والأولى مساوية لرتبة الصول المصرى (المساعد) لكن الهيدكونستابل يتقدمه فى اعتبارات الأقدمية — والثانيـــة مساوية الجاويش (رقيب) لكن الكونستابل يتقـــدم الجاويش فى اعتبارات الأقدمية . راجع نظام البوليس والادارة لسنة ١٩٣٦ — ص ١٣١ .

اقسام البوليس التى كان الأجانب يقيمون فى نطاقها الجغرافى (الأزبكية ــ الوايلى ــ مصر الجــديدة ــ عابدين ــ الموسكى ــ الأهرام)[١٩] .

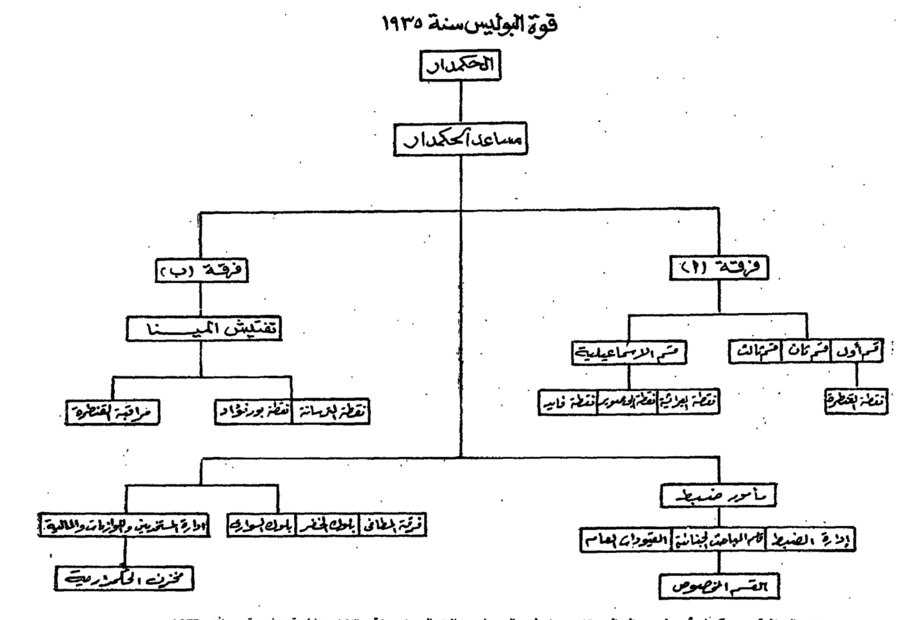
وقــد خضعت منطقة (القنال) لسيطرة اوروبية مماثلة لتلك التى خضعت لهــا مدينة القاهرة ــ فقــد امتد اختصاصها على مساحة تبــلغ ١٢٥١ كيلو مترا مربعا وبلغ عــدد سكانها (وفقا لاحصاء عام ١٩٢٧) ١٧٩٠٠٤ نفسا منهم ٢٣٣٧١ من الأجانب ــ ونظم البوليس فيها على شكل فرقتين مؤلفتين من خمسة أقسام ــ وخضعت كل فرقة لاشراف مفتش ــ واشرفت الفرقة الأولى (أ) على أربعة اقسام بوليس وأربع نقط ــ واشرفت الفرقة الثانية على قسم واحــد ونقطتين ــ وتراوحت قــوة البوليس فيها على مدى الفترة ١٩٣٠ ــ ١٩٣٥ بين ٦٧٧ ــ ٧٢١ ضابط وهيدكونستابل وكونستابل وصف ضابط وخفير ــ والجــدول التالى يوضح الهيكل التنظيمى لبوليس القنــال فى عام ١٩٣٥ :

---

(١٩) وزارة الداخلية - بوليس مدينة القاهرة - التقرير السنوى لسنه ١٩٣٢ .

وفيما يتعلق بمكتب الكشف على المومسات - فقـد كانت الدعارة فى ذلك الوقت مرخصا بممارستها فى مناطق معينة من المدينة - وكانت البغايا تخضعن لكشف دورى يوقـع عليهن فى نطقة بوليس (الحـوض المرصـود) بالقاهرة - فاذا كن خاليات من الأمراض السرية المعـدية سمح لهن بممارسة المهنة بعـد التاشير لهن فى (سركى مخصوص) يحملنه على الدوام - واذا اثبت الكشف الطبى اصابتهن بتلك الأمراض حرمن من الترخيص بممارســة الدعـارة حتى يشفين .

راجع لائحة بيوت العاهرات الصادرة عن وزارة الداخلية بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٩٠٥ - المـادة (١٥) - الكشف الطبى على العاهرات الملحق رقم (١) - وقـد الغيت بيوت الدعارة العلنية بالأمر العسكرى رقم ٧٩ فى ١٩٤٩/٢/٢٠ .



(٢٠) وزارة الداخلية – حكمدارية بوليس القنال– تقرير عن اعمال بوليس القنال عن سنة ١٩٣٥ –المطبعة الأميرية ببولاق ١٩٣٦ .

وكانت جنسيات القوة البشرية التى تقوم باعمال البوليس والأعمال المساعدة[21] خلال عام ١٩٣٥ كالآتى :

١١٥٨	مصريون	٤	يونانيون
٤٣	بريطانيون	١	أرمنى
١	ايطالى	١	روسى

وقد تربع على قمة الجهاز ثمانية بريطانيين هم الحكمدار (أميرالاى = عميد) ومساعد الحكمدار (قائمقام = عقيد) ومفتش واحد من الدرجة الثانية (بكباشى = مقدم) وخمسة وكلاء مفتشين (صاغ = رائد) ــ وانعقدت قيادة (بلوك السوارى) و (فرقة المرور) و (تفتيش الميناء) و (فرقة المطافىء) للبريطانيين أيضا ــ أما الهيدكونستابلات والكونستابلات الأوروبيون فقد شغلوا وظائف فى (الحكمدارية) و (بلوك السوارى) و (فرقة المرور) و (وقلم المباحث الجنائية ــ وقسم اول بور سعيد وقسم الاسماعيلية وتفتيش الميناء)[22] .

هكذا كانت السيطرة البريطانية على جهاز البوليس فى الفترة ١٩٢٢ ــ ١٩٣٦ ، وهى سيطرة كيفية وليست كمية ــ فلم يقل احد ابدا أن المحتوى البشرية البريطانية كانت كبيرة الحجم فى (المدن المصرية) ــ لكن العبرة كانت باهمية المناصب التى آلت اليها . فرجل (كتوماس وينتورث رسل باشا) ظل فى منصبه حكمدارا لبوليس القاهرة ثمانية وعشرين عاما دون أن يترك مكانه لأحد ــ أدار جهاز بوليس المدينة بعدد من الضباط البريطانيين لا يتجاوز الثلاثين . ورجل (كالكسندر جوردون انجرام) سيطر على قلم الضبط فرع ب (الأمن السياسى) واستطاع بحفنة صغيرة

---

(٢١) يقصد باعمال البوليس الأعمال المتصلة بوظيفة الجهاز الاساسية كمنع الجريمة وضبطها ويدخل فيها اعمال اقسام البوليس والنقط والداوريات والأطواف والمباحث الجنائية والمباحث السياسية ــ اما الأعمال المساعدة فهى الأعمال المتصلة بالاطفاء والبادريات والمرور وبلوك السوارى (الخيالة) وبلوك الخفر (بلوكات النظام) وخدمات المصالح الحكومية .

(٢٢) وزارة الداخلية ــ حكمدارية بوليس القنال ــ مرجع سبق ذكره .

من الرجال أن يصرع أكبر تنظيم عصابى سياسى شهدته مصر فى تاريخهـا الحـديث . وثالث كالبكباشى ادوارد كارتير Quartier أمسك بزمام اعمال المباحث الجنائية لفترة طـويلة — فى مدينة بها من المشاكل مالا حصر له — على ما سنرى عند الحـديث عن عـوائق العمل . . . .

ويتفق هـذا الأسلوب فى السيطرة على جهاز البوليس مع مبادىء مدرسة (اللورد كرومر Cromer) التى أرساها فى تقريره السنوى لعام ١٨٩٥م "European head and Egyptian hands" عقل أوروبى وايد مصرية[٢٣] وعلى ذلك فان السيطرة البريطانية على جهـاز الأمن لم تتحقق بالوفرة العـددية — وانما بالسيطرة على المراكز الهامة Key positions والدعم الاستعمارى المتمثل فى مندوب سامى يفـوق موكبه الذى يخترق شوارع القاهرة موكب الملك مهابة — وجيش احتلال مستعد لتنفيذ تهـديدات الوجـود البريطانى — وحكومة وطنية مستضعفة لا تملك من أمر نفسـها شـيئا[٢٤] .

---

(٢٣) Parlimentary papers 1846, vol. XCVII " Annual report for 1895", p. 16

(٢٤) لعل من الأمثلة الصارخة على ضعف الحكومات الوطنية خلال الفترة موضـوع البحث وامتثالها الخاضع لمطالب المعتمد البريطانى ، ما كشفته وثائق مجلس الوزراء المحفوظة بدار الوثائق القـومية بالقلعة — تتحـدث الوثيقـة الأولى وتاريخها (أبريل ١٩٢٩) عن وفاة الأميرالاى (العميد) (الكسندر جـوردون انجرام) الحكمدار السابق لبوليس الاسكندرية يوم ١٩٢٩/٢/٢٨ عن أرملة وولدين استحقوا نصف المعاش المرتب له عند اعتزاله الخـدمة فى ١٩٢٥/١١/١ وقـدره ٣٩ جنيها ، الى جانب تعـويض قـدره ٦٠٤٨ جنيها عند مدة خـدمة قـدرها ٢٣ سنة ، وان آخر مرتب كان يتقاضاه هـو ٥٠٠ مليم و ١٢٧ جنيه شهريا . تقـول مذكرة وزارة الداخلية (أن معاش أرملته سيكون ٧٤١ مليم و ٩ جنيه والباقى مناصفة بين الولدين — وانه سيتبقى للورثة من التعويض المشار اليه بعـد تسديد الديون ٥٠٠٠ جنيه — وان معاش أحـد الولدين سيصرف له لسنة واحـدة — والآخر لأربع سنوات ، وانه لا يمكن والحالة هـذه ان يتجاوز ايرادهم السنوى ٣٥٠ جنيه بما فيه المعاش — هـذا ويتلقى النجل الأكبر علومه بمدرسـة شلتنهام Sheltenham وكانت رغبة المرحوم والده ان يلحقه =

. . . .

=

بمدرسة رولويتش Woolich الحربية ليعمل بعد تخرجه منها فى المدفعية او فرقة المهندسين – ويتطلع نجله الثانى بمدرسة دارتموث Dartmouth البحرية . وان ارملة الفقيد نظرا لقلة ايرادها السابق ايضاحه سوف لا تتمكن من تحقيق رغبة فقيدها بدون مساعدة مالية – ونظرا للخدمات الجليلة التى قام بها المرحوم انجرام بك لمصر (الايقاع بمتهمى قضيه اغتيال السردار فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ ، وقضية الاغتيالات السياسية . والحكم على تسعة منهم بالاعدام شنقا) ترى الداخلية ان يمنح ورثتـه اعانة قدرها ٢٠٠٠ جنيه – ولما كان مستحقا عليه ٤٨٦ جنيه اجرة سكن عن منزل الحكومة الذى كان يشغله بصفته حكمدارا لبوليس الاسكندرية عن المدة ابريل ١٩٢٥ – فبراير ١٩٢٩ ، وان الأجرة كانت موضع بحث بينه وبين للداخلية والمالية – وقد استقر الراى أن يدفع هو وبعض الضباط الأجانب ببوليس اسكندرية مالا يتجاوز ١٠٪ شهريا من الماهية بصفة ايجار وعلى ان يقوم بسداد المتاخر عليه على اقساط شهرية لكنه توفى – وترى الداخلية معافاة الورثة من الـ ٤٨٦ جنيه .

وقد قررت اللجنة المالية المنبثقة عن مجلس الوزراء فى ١٩٢٩/٤/٢٧ منح أرملة المتوفى ١٠٠٠ جنيه مع اعفائها من الـ ٤٨٦ جنيه .

أما الوثيقة الثانية فتقول نصا : « تتناول ارملة المغفور له الشيخ محمد عبده مفتى الديار المصرية سابقا معاشا شهريا قدره جنيه واحد وخمسمائة ثلاثة وثمانون مليما ٥٨٣ مليما – ١ جنيه – ولا يخفى أن مثل هذا المعاش الضئيل اقل بكثير من ان يكافى. وما كان للفقيد من المنزله الدينية والاجتماعية فى الأقطار الشرقية قاطبة بل هو اقل مما يكفى هذه السيدة لسد ضروريات المعيشة – وتقترح المالية رفع المعاش الى ١٥ جنيه شهريا .

وقد قررت اللجنة المالية المنبثقة عن مجلس الوزراء الموافقة على رفع المعاش الى ١٥ جنيه طوال مدة حياة هذه الأرملة بتاريخ ١٩٢٩/٤/٢٣ .

والوثيقتان صادرتان عن حكومة محمد باشا محمود الأولى (٢٥ يونيو ١٩٢٨ – ٢ أكتوبر ١٩٢٩) والمسماة بوزارة « اليد القوية » – وهما لا تحتاجان الى تعليق .

راجع دار الوثائق القومية – محفظة مجلس الوزراء « ابريل ١٩٢٩ » .

اذا كان هذا هو نصيب بريطانيا من البوليس المصرى فى الفترة ١٩٢٢ – ١٩٣٦ ، فماذا كان نصيب مصر ؟

الفصل الثالث

التنظيم الوطنى للبوليس

اخـذ فى تنظيم جهاز البوليس فى مصر بنظام موغـل فى المركزية .. ولعل هـذا النوع من المركزية قـد استمد جـذوره من الأمر العالى الصادر فى ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ م الى (نوبار باشا) عند تأسيس هيئة النظارة (الوزارة) الجـديدة ، اذ يقول : « تعيين المديرين والمحافظين ومامورى الضبطيات (اقسام البوليس) يكون بالمداولة بين الناظر (الوزير) التابعين هم لادارته وبين رئيس المجلس (مجلس الوزراء) ...... الناظر الذى يكون المـأمورون وارباب الوظائف السـالف ذكرهـا تحت ادارته مباشرة له الحـق فى توقيفهم عند الاقتضاء عن اجراء وظائفهم ... الخ »(١) .

بهـذا التنظيم ارتبط جهاز البوليس فى مصر بوزارة الداخلية ارتباطا لا ينفصم — فهى الوزارة التى يستمد رؤساء الجهاز وأعضاؤه وجودهم القانونى منهـا .

ولقـد حـدد « نظام البوليس والادارة » مسئولية أجهزة البوليس

---

(١) فيليب جلاد « قاموس الإدارة والقضاء » ج ٢ ص ٤٣٥ (أمر عال صادر الى دولتلو نوبار باشا باللغة الفرنساوية بتاريخ ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ الموافق غرة رمضان سنة ١٢٩٥ المؤسس لهيئة النظارة الجـديدة ووظائفها) .

أمام الوزارة بقوله « المحافظون والمديرون مسئولون مباشرة أمام وزير الداخلية عن (استتباب الأمن كل فى دائرة اختصاصه وعليهم أن يتعهدوا دواما حسن سير الفروع المتنوعة التى تعمل لمنع وقـوع الجرائم واكتشاف مرتكبيها .... وان يتأكدوا من سرعة تنفيذ جميع الأوامر والتعليمات الصادرة اليهم ...... — على المحافظين والمديرين أن يبلغوا الوزارة بكل ما يرونه ماسا بسير العـدالة .... — على المحافظين والمديرين موالاة المرور .. والاحاطة بأحـوال البلاد وان يقـدموا تقريرا عن ذلك .... الى الوزارة ...... وأن يضمنوا تقاريرهم كل ما يعن لهم من الاقتراحات والملاحظات المؤدية الى تحسين حالة الأمن فى مناطقهم »(٢) .

على هـذا الوصف جاء ربط المديريات الأربعة عشر والمحافظات الخمس التى تكون منها القطر المصرى(٣) بوزارة الداخلية فيما يتصل بالبوليس .... والادارة — وهو ربط مباشر لا مجال فيه للاحالة أو التفويض بالاختصاص .

فيما يتعلق بوزارة الداخلية فانها انقسمت خلال الفترة موضوع الدراسة الى الادارات والأقسام الآتية : ادارة عموم الأمن العام — قسم المستخدمين واللوازمات — التفتيش الادارى — قسم الادارة — قسم البلديات والمجالس المحليـة .

---

(٢) وزارة الداخلية — نظام البوليس والادارة — الباب الأول « واجبات رجال الأمن العام » — ص ١ — ٢ .

(٣) انقسم القطر المصرى خلال الفترة موضوع الدراسة فيما يختص بالادارة الداخلية الى خمس محافظات وأربع عشرة مديرية هى : محافظات القاهرة — الاسكندرية — القنـال وتضم الاسماعيلية وبورسعيد — محافظة السويس — ومحافظة دمياط — ومديريات البحيرة — الغربية — الدقهلية — الشرقية — المنوفية — القليوبية — الجيزة — الفيوم — بنى سويف — المنيا — اسيوط — جرجا — قنـا — اسوان — ورأس كل محافظة محافظ مسئول لدى وزارة الداخلية ، ورأس كل مديرية مدير مسئول عن مديريته لدى وزارة الداخلية كذلك . وقـد انقسمت كل محافظة الى أقسام تحت رئاسة مأمورين كما انقسمت كل مديرية الى مراكز تحت رئاسة مأمورين ايضـا .

راجع وزارة المـالية — تقـويم سنة ١٩٣٣ — المطبعة الأميرية ببولاق ١٩٣٣ .

وقد ادار بعض هذه الأجهزة بريطانيون حتى صدر القانون رقم ٢٨ فى ١٨ يوليو ١٩٢٣ بشأن (شروط خدمة الموظفين والعمال الأجانب ، وشروط احالتهم على المعاش ، او فصلهم من الخدمة) — فتخلصت (الأجهزة) من قياداتها هذه واصبحت خالصة للمصريين .

ولعل أول تنظيم يمكن رصده فى الأجهزة المركزية فى أوائل العشرينيات هو ذلك الذى انشىء بمقتضاه وظيفة (وكيل) آخر لوزارة الداخلية بعد ان كان لها وكيل وأحد ، فقد صدر الأمر الادارى رقم ١٠ فى ١٩٢٢/١٠/٢٢ بتقسيم اجهزة الوزارة الى قطاعين يخضع كل منهما لأحد الوكيلين — فاختص اقدمهما بالاشراف على (ادارة عموم الأمن العام — قسم المستخدمين واللوازمات — أعمال التفتيش الادارى) واختص ثانيهما بالاشراف على (قسم الادارة — قسم البلديات والمجالس المحلية .

ويلاحظ ان مصلحة الصحة العمومية (وزارة الصحة فيما بعد) كانت تابعة لوزارة الداخلية منذ عام ١٨٨٤ ، وفى عام ١٩٢٠ أصبح رئيسها وكيلا لوزارة الداخلية للشئون الصحية حتى أبريل ١٩٣٦ عندما أنشئت (وزارة الصحة العمومية) .

ومثلما آل مصير مصلحة الصحة العمومية الى مكانها الطبيعى كوزارة للصحة ، فقد آل قسم البلديات والمجالس المحلية الى مكانه الطبيعى تدريجيا — ففى فبراير ١٩٣٦ اصبحت المرافق القروية تابعة لوكيل وزارة فى وزارة الداخلية تحت مسمى وكيل وزارة الداخلية للشئون القروية — ثم اصبحت المرافق القروية تابعة لوزارة الصحة فى ١٠ أبريل ١٩٣٦ واصبح وكيل الوزارة رئيسها وكيلا لوزارة الصحة للمرافق القروية(٤) .

ويمكن القول أن ادارتى « عموم الأمن العام » — و « التفتيش » هما الادارتان اللتان تستحقان المتابعة والتقصى فيما يتعلق بالتسجيل لتاريخ جهاز البوليس — باعتبار المصير الذى آل اليه باقى اقسام هذه الوزارة

---

(٤) العقيد « ابراهيم محمد الفحام » — تطور البناء التنظيمى بوزارة الداخلية — دراسة تحليلية تاريخية — معهد الدراسات العليا لضباط الشرطة ص ٣٦ — ٣٨ .

ـ وعلى اعتبار أنه ليس هناك ما يقال فى شأن قسم المستخدمين واللوازمات سوى أنه كان القسم المختص بكل ما يتعلق بالقوى البشرية من الحاق وتعيين ومكافأة وفصل وتعليم وامداد ـ وهى أمور سنأتى على تفصيلاتها فى حينه .

تعرضت ادارة عموم الأمن العام لتعديلات شتى فى اختصاصاتها ومسميات اقسامها لأسباب تتعلق بتحسين مستوى الأداء ولأسباب تتعلق بالسياسة العامة للوزارة والظروف السياسية التى كانت تمر بها البلاد .

فقد ضمت على سبيل المثال ادارة المطبوعات ـ وهى احد اقسام ادارة عموم الأمن العام منذ عام ١٩١٣ ـ لادارة اللوائح والرخص فى ١٩٢٣/٧/٢٢ وسمى كل منهما (قلما) وتالف من القلمين قسم واحد باسم (قسم اللوائح والمطبوعات التابع لادارة عموم الأمن العام)(٥) .

وفى ٣٠ ديسمبر ١٩٢٣ أعيد تشكيل ادارة عموم الأمن العام بحيث أصبحت تضم :

(أ) قسم الجنايات : وتالف من قلم الجنايات وقلم المباحث الجنائية وقلم جوازات السفر .

(ب) قسم اللوائح والمطبوعات : وتالف من قلم الرخص وقلم المطبوعات والقلم الفنى .

(جـ) القسم الادارى : وتالف من قلم السكرتارية وقلم المحفوظات والقيودات .

(د) قسم التفتيش : وتالف من تفتيش الأمن العام وتفتيش النظام والخفر والتفتيش الادارى .

(هـ) قسم تحقيق الشخصية .

(و) حكمدارية السكة الحديد .

---

(٥) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٣٢٨ فى ٢ اغسطس ١٩٢٤ ـ الأمر الادارى رقم ٨ فى ٢٢ يوليو ١٩٢٣ .

ويمكن الربـط بين هـذا التعـديل واعتزال عـدد من الموظفين البريطانيين الذين كانوا يشغلون وظائف رئيسية بالادارة العتيدة — مثـل جنـاب وايز Wise بك مدير قسم التفتيش الادارى — ومستر يونـج Young مدير التفتيش الادارى ، والمستر بيلوتى piloty والكولونيـل ريدر Ryder — كنتيجة لتنفيذ القانون ٢٨ لسنة ١٩٢٣ الخاص باعتزال الموظفين الأجانب[٦] .

كما يمكن الربط بينه وبين صـدور مجموعة احكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ فى ٩ سبتمبر ١٩٢٣ الخاصة بالعقاب لمن يهجر الخـدمة من الموظفين ، والاضراب عن العمل وتركه — والقضايا العمالية المتصلة بالعلاقات بين اصحاب العمل والعمال — وقضايا التحريض على كراهة نظام الحـكومة والدعـوة لاعتناق الأنظمة الشيوعية — وكذلك صـدور القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ بتقرير الأحكام الخاصة بالاجتماعات العامة وبالمظاهرات فى الطرق العمومية[٧] .. وكلها قـوانين استهدفت التضييق على المواطنين واحكام قبضة جهاز البوليس فى تعامله مع هـذا النوع من القضايا .

وفى عهد وزارة سـعد زغلول (٢٨ يناير — ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤) جرت بعض التعـديلات الطفيفة فى ادارة الأمن العام — — كضم قلم الجنـايات وقلم المباحث الجنائية من قسم الجنايات — وتأليف قلم واحـد منهما باسم قلم الجنايات فى مارس ١٩٢٤ ، وفصل قلم المطبوعات من ادارة اللوائح والمطبوعات وتحـويله الى قسم قائم بذاته باسم « قسم المطبوعات » وتبعيته لمدير ادارة عموم الأمن العام مباشرة (يوليو ١٩٢٤)[٨] .

---

(٦) تولى حضرة محمـود زكى بك رئاسة قسم الجنايات — وعلى فهمى بك رئاسة القسم الادارى — وحضرة محمد شعير افنـدى رئاسة قسم تحقيق الشخصية بينما بقى جناب المستر ماكنـوتن Macnogten مديرا لقسم اللوائح والمطبوعات . راجع الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٢ فى ١٩٢٤/١/١ الأمر الادارى ١٤ فى ١٩٢٣/١٢/٣٠ .

(٧) محمد عبد الهادى الجندى بك « التعليقات الجـديدة على قانون العقوبات الأهلى » — ١٩٢٣ ص ٤٥٤ — ٤٦٣ و ٤٧٠ — ٤٧٤ .

(٨) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ١٣٣ فى ١٩٢٤/٤/١٠ — الأمر الادارى رقم ٦ فى ١٩٢٤/٣/٢٣ ورقم ٢٥٥ فى ١٩٢٤/٨/٣ — الأمر الادارى رقم ١٤ فى ١٩٢٤/٤/٢٨ .

وعن التعـــديل الأول فقـــد فسره لنـــا القائمقام محمد كامل الرحمانى مفتش الداخلية فى تقريره المؤرخ ١٩٢٤/٧/٢٦ عندما قال تعليقا على دمج قلم المباحث الجنائية فى قلم الجنايات :

« كان يوجـــد بوزارة الداخلية لغاية اول أبريل ١٩٢٤ المـــاضى أى منذ ثلاثة شهور تقريبا قلم يسمى (المباحث الجنائية) فصار اضافة هـــذا القلم على القلم الجنائى (يقصـــد قلم الجنايات) ويظهر بأن **سبب هـــذه الاضافة كان لعـــدم وجود عمل خاص بهـــذا القلم** ٠٠٠٠ »[9] .

.. أما تبعية قسم المطبوعات منفردا بذاته لمدير عموم ادارة الأمن العام — فلعله كان يتصل باتجاه عنـــد ســـعد زغلول (رئيس الوزراء ووزير الداخلية وقتئذ) مؤداه اتخاذ موقف متشدد مـــع صحف المعارضة الغـــير وفـــدية — ولو أن التقارير الرسمية تقـــدم تفسيرات مغايرة لمـــا قـــدمناه — فقـــد عللت ادارة عموم الأمن العام ضم قلم المباحث الجنائية الى القلم الجنائى (قلم الجنايات) بمقتضيات حسن نظام العمل وارتباط أعـــماله ارتباطا وثيقا به . كذلك فعلت فى شأن ضم (قلم الخفر)، **الذى كان تابعـــا** لقسم المستخدمين الى (القلم الجنائى) عام ١٩٢٦ .

أما تعليل ادارة عموم الأمن العام لقرار توسيع سلطات قسم المطبوعات فى عام ١٩٢٤ فقد كان لتزايد حجم أعمال هـــذا القسم[10] .

ظلت ادارة عموم الأمن العام تدار على هـــذا النسق حتى تولى (على ماهر باشا) رئاسة وزارة المـــائة يوم (٣٠ يناير — ٩ مايو ١٩٣٦)، — فاتجه تفكيره الى اصلاح وزارة الداخلية .

ففيما يتعلق بادارة عموم الأمن العام جرى تفتيتها بمقتضى الأمر العمومى رقم ١٧٩ فى ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٦ .

---

(٩) دار الوثائق القـومية — محفظة ٤ داخلية — ملف ٦ — تقرير القائمقام محمد كامل الرحمـانى فى ١٩٢٤/٧/٢٦ .

(١٠) وزارة الداخلية — ادارة عموم الأمن العام « تقرير عن الأمن العام فى القطر المصرى عام ١٩٢٨ — ص ٥٥ و ٧٧ .

أ — ادارة الجنايات تتناول اختصاصها :

١ — احصاءات الجرائم بأنواعها وما يتعلق بها .

٢ — تقارير الحوادث الجنائية .

٣ — الأبحاث الجنائية بأنواعها .

٤ — تنفيذ الأحكام الجنائية بأنواعها .

٥ — المسجونون والسجون وما يتعلق بها .

٦ — المتشردون الأحداث .

٧ — ملاجىء المتسولين .

٨ — المراقبون والمشبوهون .

٩ — مكافحة تزييف العملة .

١٠ — النشرات الادارية .

١١ — الأشياء الفاقدة والمعثور عليها .

١٢ — طلبات القبض على الأجانب .

١٣ — تبادل تسليم المجرمين .

١٤ — التبشير الدينى وانشطته .

١٥ — المعتوهون المجرمون .

١٦ — المسائل الخاصة بالطب الشرعى .

١٧ — هدم العزب والمبانى الخارجة عن السكن .

١٨ — الأماكن والأشجار الآيلة للسقوط .

١٩ — نقط العربان .

٢٠ — المكاتبات المتعلقة بمكتب المخدرات .

٢١ — المكاتبات المتعلقة بالتهريب .

٢٢ — ندب الضباط لأعمال النيابة والمحاكم المركزية .

٢٣ — المكاتبات المتعلقة باسعاف المصابين .

٢٤ — المكاتبات المتعلقة بالرفق بالحيوان .

٢٥ — مراجعة التحقيقات .

٢٦ — التصوير الشمسى والزنكوغراف .

٢٧ — تنظيم وفحص وحفظ فيشات تحقيق الشخصية ، والبحث عن السوابق ، والمضاهاة ، وفحص فيشات طالبى الترخيص وارباب الحرف

المختلفة التى تنص اللوائح على ضرورة حصولهم على شـــهادات تحقيق الشـــخصية .

٢ ــ ادارة الرخص ، وهـــذه اختصت :

١ ــ بملاحظة أعمال المراهنات واللوتريات (اليانصيب) .

٢ ــ بتنفيذ اللوائح الخاصة باصـــدار الرخص فيما يتعلق بـــ :

(أ) المحـــال العمـــومية .

(ب) المشروبات الروحيـــة .

(جـ)الحـــرف والصـــنائع .

(د) الأســـــلحة .

(و) السيارات واللوائح الخاصـــة بالمرور .

(و) التسليف برهـــن .

٣ ــ الأعمال المتعلقة بتنظيم النقابات والجمعيات والأندية .

٤ ــ العاب القمار وماكينات الألعاب الأمريكية (flippers)

٥ ــ المسائل المتعلقـــة بالملاحـــة الداخلية .

٦ ــ الأعمال الخاصة باجراءات لجنة تياترات القاهرة .

٣ ــ ادارة الجـــوازات والجنسية ، وتناول اختصاصها :

١ ــ صرف وتجديد والغاء جوازات السفر والتأشيرات الخاصة بها .

٢ ــ التصريح بالدخـــــول للقطر المصرى والاذن بالاقامة والسفر للخـــــارج .

٣ ــ ابعاد الأجانب غير المرغـــوب فيهم فى الخارج .

٤ ــ ارجاع المصريين غير المرغـــوب فيهم فى الخارج .

٥ ــ المطـــارات والطـــائرات .

٦ ــ اجراءات تنفيذ قانون الجنسية المصرية .

٤ ــ ادارة المطبـــوعات ، وهـــذه اختصت بـــ :

١ ــ اجراءات تنفيذ قانون المطبوعات بصفة عامة .

٢ ــ توزيع اعلانات الحكومة والمصالح على الصحف .

٣ — تلقى وتوزيع البلاغات الرسمية .
٤ — توزيع التذاكر الشخصية للصحفيين .
٥ — مراقبة تنفيذ امتيازات الصحف .
٦ — تلخيص الصحف وعمل القصاصات (Press cuttings)
وحفظ مجموعات الصحف والمجلات .
٧ — الرقابة على أشرطة السينما .
٨ — اجراءات لجنة الرقابة الأدبية (المصنفات الفنية) .
٩ — المسائل الخاصة بالاذاعة اللاسلكية .

٥ — ادارة النظام :

وقد تبعتها حكمدارية بوليس السكة الحديد ، والهجانة ، وبلوكات الخفر (النظام فيما بعد) والخفر ، وقد اختصت بـ :

١ — نظام البوليس والخفر والمرور .
٢ — توزيع القوات .
٣ — نقط البوليس الثابتة والمؤقتة .
٤ — أساس (مركز تدريب) هجانة عين شمس .
٥ — بلوكات خفر (نظام) الأقاليم .
٦ — المحاكمات العسكرية والمركزية .

٧ — زيادة وتخفيض خفراء البلاد والعزب واقتراحات نقط البوليس الثابتة بالطرق .

٨ — ضريبة الخفر وربطها ورفعها .

٩ — اعمال المستخدمين بالنسبة للكونستابلات والصف ضباط والعساكر والخفراء بالديوان العام والمديريات والمحافظات وحكمداريات المدن وكذلك مشايخ الأقسام والحارات فى المدن وبنادر المديريات من حيث (التعيين — التجنيد — التطوع — التثبيت — العلاوات — الترقيات — الماهيات — المرتبات — المكافآت — الأجازات — التنقلات — الانتدابات —

المأموريات — الجزاءات — الرتب والنياشين والأنواط — وما يتصل بأحوالهم الشخصية كالنفقات الشرعية وما الى ذلك)[11] .

وقد قدم (حسن فهمى رفعت باشا) وكيل وزارة الداخلية تفسيرا لعملية تفتيت ادارة عموم الأمن العام الى هذه الادارات الخمس — فى مذكرته المؤرخة ١٤ ابريل ١٩٣٦ التى ارفقت بمشروع التفتيت فقال :

« أقرر وقد توليت شئون هذه الادارة (ادارة عموم الأمن العام) فترة غير قصيرة ، أن وقت مديرها لا يتسع لانجاز أعمال اداراتها المختلفة ولا لمراقبة هذه الادارات المراقبة الصحيحة الواجبة . واكثر وقته ماخوذ فيما يسمونه « الأعمال السياسية » ، وكل مدير للأمن العام كان يولى هذه الأعمال زهرة وقته ، وهى تحول بينه وبين العمل النافع المنتج ، وهو يحول بين مديرى الادارات التابعة له ، وبين اى انتاج نافع وعمل مفيد ، اذ هو لو وجد فى نفسه العمل والرغبة ، فان الوقت لا يسعفه على تحقيق الكثير من ذلك . وبهذا وصلت أعمال مراقبة الجنايات — التى هى اساس أعمال الأمن العام — الى حالة انحلال ، حتى ليصح القول بأنها لا وجود لها اليوم . دفعنى كل ذلك الى أن اقترح الغاء هذه الوظيفة (مدير ادارة عموم الأمن العام) ، وأن اترك لمديرى الادارات أن ينظموا أعمالهم ، وأن يفضلوا فيما يرجع الفضل فيه لهم »[12] .

ومع أن (على ماهر باشا) وافق — بصفته وزيرا للداخلية — على تقسيم ادارة عموم الأمن العام الى هذا التقسيم الذى أفقدها كيانها ، الا أنه لم يوافق على الغاء وظيفة (مديرها العام) التى كان (حسن فهمى رفعت باشا) يطمح الى انهائها — لعله لأمر فى نفسه — فنص فى خاتمة الأمر الادارى الذى احدث التعديلات المشار اليها فى الصفحات السابقة على أن :

---

(١١) وزارة الداخلية — « نظام البوليس والادارة » — الباب الثانى عشر ص ٥٢٦ — ٥٣٢ .

(١٢) العقيد ابراهيم محمد الفحام « تطور البناء التنظيمى بوزارة الداخلية » — مرجع سبق ذكره — ص ١١٦ — ١١٧ .

« يشرف مدير عموم الأمن العام على أعمال **ادارة الجنايات** ، وادارة النظام والفروع الملحقة بهما ، ويكون عليه أن يقوم بالأعمال التى يرى وكيل الوزارة أن يستعين به فيها ، ويعرض على الوكيل الحالة العامة للجنايات والقــوات ، ويتولى تحت اشراف وكيل الوزارة الأعمال الخاصة بالمكاتبات السرية ، والقسم الخاص ، وأعمال المصروفات السرية ، والرحلات والتنقلات الملكية ، وتنقلات العظماء ، والحفــــلات العــامة ، والموالد ومنــاورات الجيــوش »[١٣] .

ويمكن شم رائحة « السياسة » فى قضية التفتيت والاجهاز على ادارة الأمن العام ــ وهــو ما سنناقشه تفصيلا فى مرحلة لاحقة .

كانت « ادارة عموم الأمن العام » رغم التعديلات التى ادخلت عليهـا بين الحين والآخر هى رمز (المركزية) البوليسية التى أشرنا اليها فى مقدمة الفصل ، اذ ربطت كل ما يتعلق بحقــل الأمن العام فى مصر بالادارة المركزية بديوان وزارة الداخلية فى العاصمة ، بصورة جعلت من الهيكل المركزى فى الوزارة المحرك الأساسى للسياسة الأمنية فى مصر .

لكن صورة « المركزية » التى أخــذ بها منظمو جهاز البوليس لا تتضح تمــاما ــ الا اذا تناولنا الجناح الآخر لرمزها فى وزارة الداخلية ــ واعنى به (نظــام التفتيش) .

لعل أهم ما ورثته البيروقراطية المصرية من البيروقراطية العثمانية فى القرن التاسع عشر ــ كان أعمال التفتيش على أجهزة الدولة .

ففى عهد محمد على كانت هــذه الأعمال تتبع (ديوان عموم التفتيش) بالديوان الخــديوى ــ وفى عهد محمد سعيد (١٨٥٤ ــ ١٨٦٣) أطلق اسم (قلم التفتيش) على الجهاز فى عام ١٨٥٦ ، وأصبح تابعا للوالى مباشرة .

---

(١٣) المرجع السابق ــ ص ١١٧ .

وفى عهد اسماعيل (١٨٦٣ — ١٨٧٩) انقسم (القلم) الى (تفتيش عموم الوجـه البحرى) و (تفتيش عموم الوجـه القبلى) — ثم اندمجا معا فى عام ١٨٦٦ فى (ديوان تفتيش عموم الأقاليم) .

وفى عهد توفيق (١٨٧٩ — ١٨٩٢) ألغى الديوان واستبدل فى عام ١٨٨٠ قلم جـديد فى نظارة الداخلية أطلق عليه (قلم التفتيش) ورأسـه مدير يتبعه سبعة من المفتشين أطلق عليهم (مأمورى التفتيش) .

وفى عهد الاحتلال البريطانى انشىء (تفتيش عموم البوليس) عـام ١٨٨٣ ، وفى ذلك العهد قسمت المحافظات والمديريات الى مناطق للتفتيش على أعمال البوليس ، رأسها مفتشون معظمهم بريطانيون .

وفى عام ١٨٩٤ ألغى تفتيش عموم البوليس ، وقام محله واستوعبه (قسم الضبط والربط) وعين (مستشار للداخلية) بريطانى الجنسية ، وتبعته هيئة مفتشين ، سموا **بمفتشى الداخلية** ، واختصوا بالتفتيش على كل أجهزة (النظـارة) فى البـلاد .

وفى عام ١٩٠٩ انشىء (قسم تفتيش النظام) واختص بالتفتيش على الجـوانب النظامية من جهاز البوليس (أى العسكرية كالأسلحة والخيول والملبس والرتب والترقيات ... الخ) — ورأسه بريطانى بلقب (باشمفتش النظام) — وقسمت مديريات البلاد الى مناطق أسند التفتيش على أعمال البوليس فى كل منها الى مفتش بريطانى — ويلاحظ أن هـذا النظام اقتصر على البوليس فى الأقاليم (المديريات) دون المحافظات التى كان قادة البوليس فيها (الحكمدارون) من البريطـانيين .

بذلك انقسم (التفتيش) فى وزارة الداخلية الى فئتين :

١ — مفتشى الداخليـة (وهم المفتشون البريطانيون المدنيـون الذين ينتقلون الى المديريات لمراقبة أعمال الأمن العام فيها والكتابة عن كل شىء فيها للمستشار البريطانى) .

٢ — مفتشو النظام (وهم ضباط بوليس بريطانيون — الى جانب بعض المصريين) ويختصون بأوجـــه النشاط البوليسى ذات الطابع النظـــامى (العســـكرى) .

وعندما أنشئت (ادارة الضبط) كأحـــد أفرع (ادارة عموم الأمن العـــام) عام ١٩١٣ ، أدمجت اختصاصات اولئك المفتشين فى ادارة الضبط .

تبلورت أعمال (التفتيش) فى العشرينيات عندما أعيد تنظيم (ادارة عموم الأمن العام) فى ٣٠ ديسمبر ١٩٢٣ فى (قسم التفتيش) الذى شمل اختصاصه النواحى الجنائية والادارية — والنظامية[١٤] .

حتى صـــدور القانون ٢٨ لسنة ١٩٢٣ (شروط خـــدمة الموظفين والعمال الأجانب ، وشروط احالتهم على المعاش ، أو فصلهم من الخـــدمة) كانت وظائف (التفتيش) بالمعنى الذى أوضحناه مقصورة على المفتشين البريطانيين — لكن مع صـــدور الأمر الادارى رقم ٢٦ فى ١٩٢٤/١٢/٢٩ باعادة تقسيم مناطق التفتيش كان جميع مفتشى الداخليـــــة من المصريين لأول مرة[١٥] .

---

(١٤) المرجع السابق — ص ٢٦ — ٢٧ ، ٣٣ ، ٦٣ — ٦٥ .

(١٥) الأوامر العمومية لوزارة الداخليـــة رقم ٣ فى ١٩٢٥/١/١ أمر ادارى ٢٦ فى ١٩٢٤/١٢/٢٩ :

ينتدب حضرات الموظفين الآتى بيانهم للتفتيش على جميع الأعمال المتعلقـــة بمختلف الادارات التابعة للوزارة فى الجهات المبينة أمام اسم كل منهم :

- حضرة القائمقام محمد محمد حسين بك — المفتش بالوزارة — البحيرة — الاسكندرية ، ويكون مقره الاسكندرية .
- حضرة عبد العزيز اباظـة بك — مدير اللوائح والرخص بالوزارة — الغربية — المنوفية ويكون مقره طنطا ويعاونه حضرة بيومى على نصار أفنـــدى المفتش بالوزارة .
- حضرة محمود زكى بك — مدير قسم التفتيش بالوزارة — الشرقية — الدقهلية — دمياط ويكون مقره المنصورة ويعاونه حضرة محمد عطيه افنـــدى المفتش بالوزارة .
- حضرة حسن فهمى رفعت افنـــدى المفتش بالوزارة — مصر — الجيزة — القليوبية ويكون مقره مصر .

وقد سحب اختصاص قسم التفتيش على الأعمال النظامية عندما صدر الأمر الادارى رقم ٢٧ فى ١٥ يناير ١٩٢٥ بانشاء (قسم النظام والخفر) واسناد التفتيش على الأعمال النظامية اليه .

واستقر العمل بقسم التفتيش على هذه الوتيرة حتى أعاد (على ماهر باشا) تنظيمه فى مارس ١٩٣٦ ، فأدمج كل أعمال التفتيش بمختلف اقسام الوزارة فى هيئة واحدة تبعت مكتبه كوزير للداخلية الى جانب عمله كرئيس للوزراء (٣٠ يناير — ٩ مايو ١٩٣٦) ، وقسم التفتيش الى قسمين ، رأس كل منهما موظف لقب (بالمفتش العام) ، أحدهما للوجه البحرى والآخر للوجه القبلى — يعاون كل منهما عدد من المفتشين الاداريين والنظاميين ومفتش الأعمال الكتابية والحسابية .

اصبح المفتش العام بمقتضى تنظيمات على ماهر مسئولا عن توزيع الأعمال وتنظيمها بين جميع المفتشين الذين يعملون معه — وكان عليه الاطلاع على تقاريرهم ومناقشتهم فيما تضمنته من ملاحظات — وزيارة المديريات والمراكز وفروع الادارة — الى جانب المفتشين — والوقوف على احوال الموظفين التابعين لوزارة الداخلية وكيفية قيامهم بواجباتهم . وكان عليه وعلى مساعديه من المفتشين رفع التقارير عن هؤلاء الموظفين مشفوعة بملاحظاتهم وكان يجب عليهم ان يرفعوا الى وزير الداخلية « تقارير عن جميع الأمور الهامة بالأقاليم الواقعة فى اختصاصهم وما يرونه فيها من وجوه الاصلاح .... وأن يراقبوا حالة الأمن العام ويبحثوا فى الاجراءات الخاصة بمنع الجرائم وأسباب زيادتها ونقصها .... الخ » .

=

- حضرة طاهر محمد افندى المفتش بالوزارة — بنى سويف والفيوم ويكون مقره الفيوم
- حضرة محمد سعيد العزبى بك وكيل ادارة عموم الأمن العام بالوزارة — المنيا واسيوط ويكون مقره اسيوط .
- حضرة السيد العشرى افندى المفتش بالوزارة — جرجا — قنا — أسوان ويكون مقره سوهاج .
- يبعث حضرات المفتشين المذكورين بتقاريرهم الى حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية مباشرة .

ودخل فى اختصاص هـــذا الجهاز الاشراف على لجان الشياخات نائبا عن الوزارة ، والتحرى عن أحـــوال رجال الادارة (العمد والمشايخ) ، واحـــوال المرشحين لهـــذه الوظائف ـــ والاتصال بأعمال مجالس المديريات والمجالس المحلية والبلدية والقروية الى جانب فحص المسائل التى كان وزير الداخلية يرى تكليف الجهاز بها ـــ وفيما يتعلق بالأعمال النظامية والكتابية والحسابية فى المديريات وفروعها ـــ فقـــد اسندت الى مفتشين آخرين بالجهاز ايضا ليلاحظوا انتظامها ، وأنها تؤدى على وجه يطابق القـــوانين والقواعـــد والتعليمات ، بحيث يتم فحص كل هـــذه الأعمال مرة واحـــدة كل ستة اشهر على الأقـــل .

وكانت كل تقارير مفتشى الداخلية هـــذه تصب فى النهاية فى مكتب الوزير[١٦] .

على هـــذه الصورة القاتمه من المركزية سار العمل فى جهاز التفتيش بوزارة الداخلية ـــ وكان يحمل بين خلاياه عـــدة حقائق تستوجب التسجيل .

فالجهاز استمرار لنظام الرقابة البريطانى الذى كان يعطى للمفتشين الانجليز (الأغـــرار) خريجى جامعـــات أوكسفورد وكامبردج ، التقـــرير Reporting عن أعمال موظفين مصريين أعلى منهم مقاما ـــ الى مستشار الداخلية ، فقط استبدل (المستشار) بالوزير .

كان مفتش الداخلية وهـــو (مدنى) فى غالب الأحـــوال يتولى التفتيش على عـــدد من المديريات فى القطر ـــ وهـــو فى تفتيشه يكتب عن كل ما يراه مستوجبا للملاحظة والمؤاخـــذة والثناء ـــ شاملا ذلك كل عضـــو فى هيئة (المديرية) ـــ والمديرية تشمل (المدير) أو (الباشا المدير) و (الباشا

---

(١٦) الوقائع المصرية ـ العدد ٢٦ فى ١٩٣٦/٣/١٦ (قرار بنظام التفتيش فى وزارة الداخلية) ـ وقد الغت حكومة مصطفى النحاس باشا (٩ مايو ١٩٣٦ ـ ٣١ يوليو ١٩٣٧) هـذا التنظيم فى ٢ يوليو ١٩٣٦ واعادت انشاء جهاز جديد للتفتيش بمستوى (ادارة) تحت رئاسة مدير عام ـ راجع العقيد ابراهيم الفحام ـ المرجع السابق ص ٦٧ .

الحكمدار (لواء او اميرالاى) ومساعدى الحكمدار والمأمورين والضباط والموظفين المدنيين ومعاونى الادارة والبوليس ... الخ انتهاء بالخفراء ، وفى كل الأحوال فان (المدير) و (الحكمدار) كانا أقدم Senior من (مفتش الداخلية) ، وهذا الأمر فى حد ذاته كان يخلق نوعا من (التوتر) فى نواحى المديرية مع قدوم (المفتش) الذى يعمل لقدومه الف حساب باعتباره عين السلطة المركزية فى العاصمة ، والذى تتوقف على تقاريره مصائر ومستقبل عشرات الموظفين .

كان هذا الأمر لا يثير مشكلة فى ظل (نظام التفتيش البريطانى) بحسبان انه أمر واقع وخضوع مصرى للسلطة الفعلية فى البلاد ـــ لكنه مع استمراره بعد غياب (نظام المفتشين البريطانيين) اصبح يشكل نوعا من (الارهاب المصرى) داخل جهاز البوليس ـــ فمفتش الداخلية يمثل (الوزارة) وسلطاتها القادرة .

ونظام التفتيش هذا كان يمثل (المركزية) الحكومية فى أشد صورها ـــ ولم يقل احد أبدا حتى الآن أن المركزية تفضل اللامركزية ، واقل ما يقال فى المركزية أنها تقتل روح الابتكار والاستقلالية ، وتولد مرض الخشية من المسئولية ، وهو احد أهم أمراض جهاز البوليس على ما سنرى .

على أن أخطر ما كان فى هذا الجهاز ـــ هو تركيبته البشرية . فرغم أن جهاز التفتيش كان يقوم بمراقبة أعمال (البوليس) الا أن رجاله كانوا ـــ فيما يتعلق بالتفتيش الجنائى والادارى وليس النظامى ـــ من خارج جهاز البوليس تماما ، فكلهم من (وكلاء النائب العمومى) لدى المحاكم الأهلية ـــ أو القضاة بالمحاكم الأهلية ـــ أو مساعدى النيابة العمومية ـــ ورؤساء النيابات ـــ أو الموظفين بالبرلمان ، أو خريجى مدرسة الحقوق ، بحيث يمكن القول أن (جهاز التفتيش) بوزارة الداخلية كان مستقر رجال القانون من العاملين بالقضاء والنيابة العامة بنتيجة مؤداها **الانفصال**

التام لهـــذا الجهاز عن باقى أجهزة البوليس ـــ واحتلاله موقعا فريدا داخل وزارة الداخليـــة[17] .

وفوق هـــذا فقـــد كان جهاز التفتيش يعتبر (المشتل) الذى تربى فيه البراعم حتى تنمو فتحتل المناصب القيادية فى جهاز البوليس ، وذكريات ضباط البوليس القـــدامى مفعمة بالمرارة لقصر كافـــة المناصب الرئيسية فى الجهاز على (منسوبى) قسم التفتيش[18] ـــ فضلا عن أن مناصـــب المحافظين ومديرى المديريات كانت تملأ من خريجى (قسم التفتيش) ـــ ومع مضى الوقت أصبحت القمة تكاد أن تكون منفصلة تماما عن القاعـــدة فى الجهاز ـــ وكان هـــذا أحـــد اهم أمراض الجهاز . وفى هـــذا المقام يقول أحـــد مشاهير ضباط البوليس القـــدامى فى مؤلف له صادر فى عام ١٩٢٨ :

« ما زلنا نرى الكثير من الوظائف الرئيسية فى الادارة تسند الى موظفين لم يسلكوا سلك ضباط البوليس ، مـــع احتياج هـــذه الوظائف الى الخبرة والدراية بأعمال الأمن العام ، والتدريب على الأعمال التى يزاولونها فى الادارة . ولا غرو أن ضباط البوليس الذين تدرجـــوا فى رتبه هم أليق الناس

---

(١٧) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية سنوات ١٩٢١ ـ ١٩٢٣ ـ ١٩٢٤ ـ ١٩٣٠ ـ ١٩٣٣ ـ ١٩٣٥ ..

(١٨) على مدى الفترة موضوع الدراسة تألقت فى مناصب وزارة الداخلية الهامة وإداراتها اسماء (عبد السلام الشاذلى ـ محمود عثمان غزالى ـ محمد شعير ـ محمود القيسى ـ محمد زكى الأبراشى ـ محمود زكى ـ عبد العزيز أباظة ـ بيومى على نصار ـ محمد عطيه ـ حسن فهمى رفعت ـ محمد سعيد العزبى ـ بدوى خليفة ـ شمس الدين عبد الغفار ـ أحمد فريد رفاعى ـ أحمد فهمى ابراهيم ـ محمد رشدى بك ـ الدكتور محمد عبد العزيز بدر ـ محمد توفيق رضوان بك ـ ابراهيم جلال بك ـ محمد البابلى بك ـ حسن صالح الجداوى ـ أحمد حمدى محبوب) فشغلوا مناصب (وكيل وزارة الداخلية ـ مدير مدرسة البوليس والادارة ـ مدير عام ادارة عمـــوم الأمن العام ـ مدير قسم التفتيش ـ مدير ادارة تحقيق الشخصية ـ مدير ادارة المستخدمين ... الخ) .

راجع الأوامر العمومية لوزارة الداخلية ١٩٢١ ـ ١٩٣٦ ـ ومقابلة مـــع المرحوم اللـــواء ابراهيم محمد الفحام مدير الادارة العـــامة للتنظيم والادارة ـ بوزارة الداخلية عام ١٩٨٢ (أبريل ومايو) .

لهذه الوظائف لما اكتسبوه فى مدة خدمتهم من التجارب التى تجعلهم ملمين بدقائق الاعمال وعالمين بأدواء الزمن فى البلاد فضلا عن أن من يشغل هذه الوظائف الكبيرة — يكون بحكم وظيفته رئيسا على موظفين اداريين وعسكريين ، فحرى به أن يكون مضطلعا بأعمالهم وواقفا على نظمهم . وليس هذا المطلب شيئا من المغالاة ، بل ليس هو بالشىء الجديد نطلبه ، انما هو حق يرجع ثبوته لضباط البوليس الى المادة الرابعة من الدكريتو الصادر فى اول يونيو سنة ١٨٩٣ بترتيب درجات الوظائف الادارية فهى تنص على ما يأتى : « تخصص وظائف المديرين والمحافظين على وجه العموم لكبار موظفى الادارة الموجودين بالخدمة فى المديريات والمحافظات) .

وفضلا عما اوضحناه من أن مصلحة العمل تقضى بأن يشغل هذه الوظائف ضباط البوليس ، فان اسنادها الى غير الضباط قد أدى الى تضييق مجال الترقى فى درجات البوليس الى حد كاد يبعث اليأس فى نفوس الضباط ، بل قد يقضى على القوة العاملة فى نفوسهم « تقرير حضرة صاحب العزة مدير النظام والخفر المرفوع للوزارة فى ١١ سبتمبر ١٩٢٧ » — ولسنا فى هذا البحث نسد فى أوجه غيرنا أبواب الترقى بل اننا نرمى الى المصلحة التى تقتضى أن يشغل غير الضباط من الموظفين وظايف تتناسب مع ما اختصوا فيه وما صرفوا فيه سنى خدماتهم الطويلة ، فهم ولا شك هناك انفع وأليق بتلك الأعمال التى هم بها عالمون وليس من المصلحة فى شىء أن لا تنتفع البلاد بهم فيما اختصوا به »[19] .

والنص فى واقعه زفرة حارة ، تزخر بالمرارة من واقع أليم فرضته أوضاع جهاز (التفتيش) فى البوليس — وهو يؤكد صحة ما قلناه فى السطور السابقة عن الضيق الذى كان يعتمل فى نفوس ضباط البوليس من (الجسم الغريب) الذى تربع على دست السلطة فيه .

---

(١٩) اليوزباشى على حلمى — بمدرسة البوليس والادارة ، اليوزباشى محمود على ببوليس مدينة القاهرة « ضابط البوليس — بحث فى حالته الحاضرة — وفى أوجه الاصلاح المنشود » — تقرير مرفوع لحضرة صاحب السعادة رئيس اللجنة العليا المؤلفة لاصلاح انظمة البوليس والأمن العام » — المطبعة الرحمانية بمصر — ١٩ يناير ١٩٢٨ .

ولا حاجة بنا الى الحديث عن (الازدواج) الاشراق الذى خنقه نظام التفتيش — فالسلطة المحلية (المديرية) تمارس نشاطها الاشراقى على عمالها من ضباط وموظفين وصف ضباط وجنود وخفراء — وهناك ايضا السلطة المركزية (قسم التفتيش) يمارس نشاطا اشرافيا على (المديرية) بأكملها — وله فوق هذا كله .... اليد العليا .

اتماما للفائدة نقول ان « الأمر العمومى نمرة ١٧٩ الصادر فى ٢٧ ابريل سنة ١٩٣٦ » — اى فى عهد وزارة المائة يوم الماهرية — قد نظم ادارات الديوان العام بوزارة الداخلية على النسق الآتى :

١ — ادارة المحفوظات : اعمال الأرشيف لجميع الادارات المختلفة بالديوان — وأعمال التوريدات والطباعة .

٢ — ادارة الجنايات .

٣ — ادارة الرخص .

٤ — ادارة الجوازات والجنسية .

٥ — ادارة المطبوعات .

٦ — ادارة النظام .

٧ — ادارة المستخدمين (ومعها مدرسة البوليس) ، وقد تناول اختصاص هذه الادارة جميع الأعمال التى تتعلق بشئون الموظفين والمستخدمين الكتابيين والاداريين والضباط — وكذلك الخارجين عن هيئة العمال الملكيين (المدنيين) من حيث التعيين والتثبيت والعلاوات والترقيات وصرف الماهيات والمرتبات وبدل السفر ومصاريف الانتقال والمكافآت والأجازات والتنقلات والانتدابات والمأموريات والجزاءات والمحاكمات التأديبية والرفت — وما يتصل بأحوال الموظفين الشخصية كالنفقات الشرعية وما الى ذلك من حفظ الملفات وشئون البعثات ومسائل الاختلاسات والاجراءات الخاصة بها واجراءات لجنة شئون الموظفين بديوان الوزارة وقراراتها وتنفيذها — والرتب والنياشين والشاءات والقضايا التى ترفع على الموظفين — والخدمة الخارجين عن هيئة العمال بديوان الوزارة — ومراقبة حضور

المستخدمين وتنظيم أعمال النوبتجية (النــــوبات) بادارة ديوان الوزارة ومواعيد العمل والعطلات الرسمية ـــ والشئون المتعلقة بادارة مدرســــة البوليس والادارة من حيث نظام المدرسة وبرامج التعليم واجراءات لجنـــة المدرســــة .

٨ ـــ ادارة الميزانية واللوازمات (ومعها مخازن البوليس) : وقـــد اختصت بتحضير ميزانية ايرادات ومصروفات جهاز البوليس والادارة والخفر ، وتوزيع الاعتمادات على المحافظات والمديريات ـــ ومراقبة الاعتمادات وبحث حالاتهـــا فى أواخر كل ســـنة وتقـــديم طلبـــات الاعتمادات الاضـــافية أو التعـــديلات فى بحر السنة ـــ وفحص اقتراحات ميزانية مصلحة الســـجون ومراجعة ميزانية لجنة الجبانات ، وتقديم ميزانيتى مجلس بلدى الاسكندرية ، ومجلس الصحة والبحرية والكورنتينات الى وزارة المـــالية .... وكل ما له علاقة بالمـــاليات وفحصها واعتمادها ومراجعة ميزانيات الملاجىء وتنفيذ لائحـــة المخازن وشراء مطلوبات جهاز البوليس ومسك الحسابات الخاصة به وانشاء المبانى وتجهيز وسائل الاتصال .

٩ ـــ ادارة الشياخات : وقـــد اختصت بكل ما له صلة بمسائل انتخاب أعضاء الشياخات ـــ وتعيين العمـــد والمشايخ وأحـــوال عملهم ، وجميع الأعمال المتعلقة بتنفيذ قانون الانتخاب لمجلسى البرلمـــان (النـــواب ـــ الشيوخ) وقانون انتخاب أعضاء مجالس المديريات واصـــدار التعليمـــات الخاصة بهـــذه الاجراءات والاشراف على تنفيذها ـــ وكل ما يتعلق بتنفيذ قانون مجالس المديريات ـــ وقـــد اختصت ادارة الشياخات علاوة على ذلك بالأمور الدينية بجميع أنواعها (تنفيذ لائحة الطرق الصوفية ـــ تنفيذ الأحكام الملية ـــ المسائل الخاصة بتغيير الديانة ـــ انشاء الكنائس) ـــ وأعمال التعـــداد والاحصاء ومكافحة غلاء المعيشة ـــ والاكتتابات الخيرية ومساعدة المنكوبين ـــ وتنفيذ الأحكام الادارية ـــ وما يتعلق بالاحتفالات الرسمية ـــ والتصـــديق الادارى على الامضاءات والأختام وطلبات استخراج الصور والشهادات والأوراق الرسمية والتشريفات الملكية وطلبات الرتب والنياشين للأعيـــان .

١٠ — وقـــد بقى من أعمال الاشراف على البلديات والشئون القروية فى هـــذا التنظيم الجـــديد ، أعمال مجلس بلدى الاسكندرية والكورنتينات (الحجر الصحى) وشئون الحج — وهـــذه كلها أحيلت أمورها على مكتب وكيل وزارة الداخلية(٢٠) .

كان هـــذا هـــو التنظيم المصرى لجهاز البوليس ولأعمال الادارة الداخلية للبلاد على مدى الفترة ١٩٢٢ — ١٩٣٦ . والسؤال الذى يطرح نفسه هـــو « كيف سارت الأمور ؟ .. أو « الى أى مدى نجح جهاز البوليس بنظاميه (الأوروبى والوطنى فى مهمته ؟ » هـــذا ما تجيب عنه الصفحات التالية .

---

(٢٠) وزارة الداخلية « نظام البوليس والادارة » – الباب الثانى عشر – ص ٥٢٥ – ٥٣٥ .

الفصل الرابع

أحوال الأمن العام

اذا كان الاحصاء الجنائى هـو المؤشر الأساسى لاستقرار الأمن العام أو اختلاله فى بلد ما ـ فان اخـذه (الاحصاء الجنائى) كمؤشر على كفـاءة أو فشل جهاز البوليس أمر فيه نظر . ذلك أنه لتبين حالة الأمن الحقيقية لا يصح اتخاذ زيادة عـدد الجنايات أو نقصه معيارا لهـا يجرى عليـه القياس ، ومن ثم الحكم . فالظروف الخاصة لهـا دخل فى الزيادة أو النقص ـ مما يعنى أنه لا يمكن أخـذ الاحصاء على اطلاقه كضابط . فالاحصـاء يأخـذ ـ على سبيل المثال ـ فى اعتباره الجرائم التى قـد تنشأ عن (الهياج الوقتى) ـ والزيادة او النقص فى هـذا النوع من الجرائم لا ترجع بداهـة الى قصور فى مستوى الأداء البوليسى أو خلل فى النظم المتبعة لمنع الجريمة ، ومن ثم لا يصح اتخاذ الزيادة أو النقص فى هـذا النوع من الجرائم مقياسا صحيحا لحالة الأمن وأداء جهاز البوليس .

لكن الصحيح الذى يجب التزامه وصـولا الى الحقيقة هـو البحث فى ماهية الجرائم كافـة ، وفى الأسباب الدافعة لارتكابها للوقـوف على العلل الصحيحة لزيادة عـدد الجنايات ـ الى جانب فحص ما تقـدمه

الاحصائيات الجنائية .... على هـــذا الوصف فقط يتاح للباحث الحكم على جهاز البوليس من حيث النجاح أو الفشل الحكم الصحيح .... وهذا ما ينشده هـــذا الفصـــل .

فاذا ما قبلنا بهـــذه المقـــدمة ــ فأننا نبدأ بتقـــديم صـــورة لحـــالة الأمن العام على مدى الفترة من بداية القرن وحتى عام ١٩٣٦ ــ لاعطاء القارىء فكرة عامة عن تطـــور الجريمة فى مصر .

والجـــدول الآتى يبين ما ارتكب من جنايات (بصفة عامة) من عام ١٩٠١ وحتى ١٩٣٦ :

(٣)

السنة	جملة الجرائم	السنة	جملة الجرائم	السنة	جملة الجرائم	السنة	جملة الجرائم
١٩٠١	١٥٤٨	١٩١٢	٢٧٨٤	١٩٢٣	٧٦٩٩	١٩٣٤	٦٨٦٠
١٩٠٢	١٧٤٥	١٩١٣	٤٠٩٦	١٩٢٤	٧٠٠١	١٩٣٥	٧٤١٥
١٩٠٣	٢١٢١	١٩١٤	٣٧٦٩	١٩٢٥	٦٨٩٠	١٩٣٦	٧٨٤٨(١)
١٩٠٤	٢٨٧٧	١٩١٥	٤١٩٢	١٩٢٦	٧٠٦٢		
١٩٠٥	٣٠١١	١٩١٦	٣٩٨٠	١٩٢٧	٧٩٥٠		
١٩٠٦	٣٥٨٦	١٩١٧	٤٢٤١	١٩٢٨	٧٥٦٩		
١٩٠٧	٣٢٨٨	١٩١٨	٤٤٩٤	١٩٢٩	٦٧١٤		
١٩٠٨	٣٦٥٥	١٩١٩	٧٠٦٠	١٩٣٠	٧١٢٦		
١٠٩	٣٨٢٨	١٩٢٠	٧٥٠٢	١٩٣١	٧٩٩٨		
١٩١٠	٣٣٧١	١٩٢١	٨٦٨١	١٩٣٢	٦٧٢٥		
١٩١١	٣٨٧٤	١٩٢٢	٨٣٦٠	١٩٣٣	٦٩٧١		

---

(١) وزارة الداخلية ــ ادارة عموم الأمن العام ــ تقرير عن الأمن العام فى القطر المصرى عام ١٩٢٧ ــ ١٩٢٨ ــ ١٩٢٩ و ١٩٣٠ الى ١٩٣٧ .

رغم تذبذب اعــداد الجنايات بين ارتفاع ونقص على مدى الفترة التى سجلها الجــدول السابق ــ الا ان النظرة العامة تشير الى أن الجريمــة تزايدت تزايدا مضطردا ــ وصل الى سبعة اضعاف ما كانت عليه فى بداية القرن . ومع هــذا فان ارتفاع رقم جملة الجرائم ليس فى ذاته دليلا على سوء حالة الأمن العام ، اذ لا يمكن أن يكون لجهاز البوليس اجراء ســابق لبعض أنواع من الحــوادث كجرائم التزوير والاختلاس والرشوة والفسق وهتك العرض ــ وبالتالى فلا يصح أن يكون وقــوع هــذا النوع من الجرائم محلا لمؤاخــذة رجال البوليس ــ ونفس الأمر ينطبق تماما على حــوادث قتل الأطفال من سفاح ، وحــوادث القتل العمــد والشروع فيه التى تقوم اثر منازعات عارضة من غير سبق اصرار ولا ترصــد ، وجرائم الضرب المفضى الى الموت أو الذى تنشأ عنه عاهــة مستديمة .

والى جانب مبدأ « البحث فى ماهية الجرائم » و « الأسباب الدافعــة لارتكابها » للوقوف على العلل الصحيحة لزيادة الجريمة ــ فان هناك قضية « الحفظ المؤقت » للقضايا ــ وهــذه عند المشتغلين بحرفة الأمن العام هى المعيار الحقيقى للحكم على جهاز البوليس ــ والاجــابة الشافية للسؤال الأساسى « هل نجح جهاز البوليس فى مهمته أم لا ؟ » .

ان (قراءة الاحصاء) تستوجب منا القول بأن « الجريمة » ــ ظاهرة اجتماعية يتحكم فى ظهورها عــدة عوامل : اقتصــادية ــ بيــولوجية ــ ســـيكولوجية .

والتعرف على الأسباب الدافعة للجرائم وصولا الى « قراءة الاحصاء » يستوجب التعرض للعــوامل التى وراءها ، واهم هــذه العوامل بالنسبة للاحصاء الجنائى فى مصر ــ والذى قــدمناه ، هو العامل الاقتصادى .

كانت مصر خلال الفترة موضوع الدراسة بلدا زراعيا اكثر منه صناعيا او تجاريا ــ وكان السواد الأعظم من السكان يشتغلون بالزراعة وما يرتبط بها ــ ومن ثم فقــد كان طبيعيا ان تتاثر احــوال الناس بتدهــور اســعار الحاصلات الزراعية وبخاصة (القطن) .

ولقـد بدات الأزمات الاقتصادية تطرق أبواب مصر منذ عام ١٩٠٧ ــ ففى عام ١٩٠٦ ازداد الاقبال بشكل غير عادى على المضاربات الطـائشة فى سوق الأوراق المـالية واراضى البناء ، ممـا أدى الى حـدوث الانتكاسة الاقتصادية فى عام ١٩٠٧ وتطرقت بعـد ذلك الى عام ١٩٠٨ فعام ١٩٠٩ ــ ويلاحظ أن معـدل الجرائم قـد ارتبط ارتباطـا واكب الانهيار الاقتصادى فى ذلك الوقت ــ فبلغ عـدد الجرائم فى عام ١٩٠٧ (٣٢٨٨) ارتفع فى عام ١٩٠٨ الى (٣٦٥٥) وفى عام ١٩٠٩ الى (٣٨٢٨) .

وفى عام ١٩١١ حـدثت أزمة مالية جـديدة على أثر تحرج مركز البنك الأهلى المصرى وتوقفه عن الدفـع وقبض البنوك أيديها عن التسليف ــ وفى ذلك العام زادت الجنايات فى مصر الى (٣٨٧٤) .

ومع قيام الحرب العظمى ١٩١٤ ــ ١٩١٨ هبطت اسعار القطن وخيم شبح الأزمة المـالية على البلاد طوال خمس سنوات تباينت خلالها موازين الاجرام ، ففى حين كان عدد الجنايات عام ١٩١٤ (٣٧٦٩) بلغ فى عام ١٩١٥ (٤١٩٢) وفى عام ١٩١٧ ارتفع الى (٤٢٤١) ووصل فى عام ١٩١٨ الى (٤٤٩٤) .

وقـد قفز الاضطراب الذى أصاب مصر خلال عام ١٩١٩ بالجنـايات الى (٧٠٦٠) دفعـة واحـدة بزيادة ٢٥٦٦ جناية وهى زيادة لم يكن قـد سبق لهـا نظير فى تاريخ الاحصاء الجنائى .

وحـدثت فى عام (١٩٢٠ ــ ١٩٢١) كارثة القطن التى هبطت بأسعاره من ٩٩ ريال الى ١٨ ريال فى المتوسط ــ فنتج عن ذلك ازمة شديدة طحنت البلاد لمدى عامين ، وارتفع مد الاجرام الى (٧٥٠٢ جناية) عام ١٩٢٠ ثم (٨٦٨١ جناية) فى العام الذى تلاه[٢] .

---

(٢) وزارة الداخلية ـ ادارة عموم الأمن العام ـ تقرير عن الأمن العام فى القطر المصرى عـام ١٩٢٧ .

ثم حـل عام ١٩٢٦ ، وفى خلاله ظهر عاملان كان لهما أثرهما فى الحياة الاقتصـادية العالميـة :

ـــ وفرة محصول القطن الأمريكى .

ـــ اضراب عمـال الفحم فى انجلترا .

كان لهـذين العاملين أثر مدمر فى الحالة الاقتصادية المصرية ـــ ولولا ما ادخرته البلاد فى الفترة (١٩٢١ ـــ ١٩٢٢) لمـا احتملت الضائقة .

وصل المحصول الأمريكى فى موسم ١٩٢٥ ـــ ١٩٢٦ (٠٠٠ر١٠٠ر١٦ بالة) ـــ وكان حجم المحصـول المصرى فى نفس الموسم (٠٠٠ر٩٦٥ر٧ قنطـارا) ، وفى نفس الوقت هبط سعر القطن (السكلاريدس) من ٥٨ر٤٦ ريال فى ١٩٢٥/٩/١٧ الى ١٠ر٣٠ ريال فى نهايات ديسمبر من السنة نفسها ونزل سعر الأشمونى من ٤٣ر٣٢ ريال فى ١٩٢٥/٩/١٤ الى ٥٥ر٢٢ ريال فى نهـايات ديسمبر من السنة نفسها ـــ ولبث سعر المحصـول الأول (السكلاريدس) حتى نهاية الموسم يتراوح بين ٢٨ ـــ ٣٠ ريال ـــ والثانى بين ١٩ ـــ ٢٠ ريال .

وتطرق الظن بعـد ذلك أن المحصول الجـديد سيكون دون سابقة وفرة ـــ الأمر الذى يؤدى الى تحسن الأسعار ـــ وبالفعل فان الأسـعار اخـذت تعلو منذ النصف الأخير من اغسطس ١٩٢٦ حتى بلغت فى ٦ سبتمبر التالى ٢٥ر٣٥ ريالا للقطن السكلارتدس و ٣٥ر٢٤ ريالا للقطن الأشمونى . لـكن تزايد ووفرة المحصـول الأمريكى التى بلغت ٠٠٠ر١٦٦ر١٥ بالة فى ١٩٢٦/٩/١ ثم ٠٠٠ر٦١٨ر١٨ بالة فى ١٩٢٦/١٢/١ قضت على كل آمال فى تحسن المحصول المصرى .

وقـد توافق مع هـذه الوفرة فى المحصول الأمريكى ـــ وكذلك العالمى ـــ تراكم نصيب مصر فى لاوفرة على مدى السنوات السابقة على ١٩٢٦ ولم يقابله فى حركة الاستهلاك نشاط يتمشى مع وفرة الانتاج . وهكذا ادت هـذه العـوامل مجتمعة الى هبوط سعر القطن (السكلارديس) فى ١٩٢٦/١٢/٤ الى ٣٦ر٢٣ ريال ، والأشمونى الى ٠٥ر١٥ ريال .

تصــدت وزارة عــدلى يكن الثانية (٧ يونيو ١٩٢٦ — ٢١ أبريل ١٩٢٧) للازمة الاقتصادية الناجمة عن الانهيــار القطنى ، فأصــدرت فى ١٩٢٦/١٠/١٩ قرارا بتخصيص ٤ مليون جنيه لاقراض الزراع على أقطانهم رغبة فى تنظيم العرض ومنع تدفق الأقطان ، ووضعت شروطا روعيت فيهــا مصلحة الزراع — واتفقت مــع عــدد من البنوك الكبيرة على العمل بالشروط المذكورة — وكان أهم هــذه الشروط أن تكون الفائدة على المبالغ المقترضة ٤٪ ، وأن يكون الاقتراض على كميات أدناها خمسة قناطير وأقصاها ٢٠٠ قنطار على أساس الفئات الآتية :

	مليم	جـ
عن كل قنطار سكلاريدس	٥٠٠	٤ لرتبة فولى جودفير وما فوقها
عن كل قنطار سكلاريدس	—	٤ لرتبة فولى جودفير
عن كل قنطار أشمونى	—	٣ لرتبة فولى جودفير وما فوقها
عن كل قنطار أشمونى	٧٥٠	٢ لرتبة فولى جودفير
عن كل قنطار لمــا بينهما	٥٠٠	٣ لرتبة فولى جودفير وما فوقها
عن كل قنطار لمــا بينهما	٢٥٠	٣ لرتبة فولى جودفير

ولمــا لم يتحقق الغرض المنشود عن طريق البنوك ، فوض وزير المــالية فى ١٩٢٦/١١/٨ بالتسليف فى داخل المديريات بواسطة الصيارف الحكوميين تحت أشراف لجــان فى كل مديرية برئاسة (المدير) وعضــوية بعض أعضاء البرلمــان وآخرين .

وتبع ذلك حفز الفلاحين على الاقتراض الحكومى باصــدار قرار فى ١٩٢٦/١١/٢١ بإباحة التسليف على القطن من رتبة (الفولى فير) على قاعــدة ٣ جنيه للقنطار من السكلاريدس و ٢ جنيه من الأصناف الأخرى .

وفى ١٩٢٦/١١/٣٠ رفع الحــد الأقصى للكمية التى يمكن الاقتراض عليها الى ٤٠٠ قنطار بدلا من ٢٠٠ وحتى ١٩٢٧/١/٣١ كان قــد بلغ ما أقرض ١٫٨٤١٫٨٧٠ جنيه على ٥٥٣٤٢٢ قنطار .

لكن مشروع الاقراض لم يكن كافيا لحل الازمة ــ فدخلت الحكومة اشترية بسعر ٢٣٫٥٠ ريال عن القنطار من القطن السكلاريدس و ١٥٫٥٠ ريال عن القنطار من القطن الأشمونى ــ ولم تهبط الأسعار فى ذلك الوقت الى الحـــد الوارد بقرار الشراء الحكومى .

ورغم محاولات الحكومة الحـــد من تدهور أسعار القطن ــ فقـــد تدخلت عـــوامل أخرى فى الأحوال الاقتصادية للبلاد لتستمر الازمة الطاحنة ــ فانخفضت أرقام الصادرات ــ وانخفض المتداول من أوراق البنكنوت من ٤٠٫٢٣٣٫٠٠٠ جنيه عام ١٩٢٤ الى ٢٧٫٨١٣٫٠٠٠ فى أواخر عام ١٩٢٦ ــ وأصاب التجارة الداخلية من الكساد قـــدر كبير ــ ففى عام ١٩٢٦ وأشهرت ٣٢٩ تفليسه فى مقابل ٢٠٢ فى عام ١٩٢٥ ــ و ٢١٣ فى عام ١٩٢٤ ، وبلغ عـــدد من أودعـــوا دفاترهم فى محاكم القاهرة والاسكندرية والمنصورة ١٢٨ فى عام ١٩٢٦ مقابل ٧٧ فى عام ١٩٢٥ و ٥٥ فى عام ١٩٢٤ .

اتجهت الحكومة الى تخفيض درجات الموظفين(٣) ــ والحـــد من انشاء الوظائف ــ وايقاف صرف الاعانات الوقتية التى كانت تمنح للموظفين وأرباب المعاشات ــ فصـــدر المرسوم بقانون ٣٧ بلائحة المعاشات الجـــديدة فى ١٩٢٩/٥/٢٨ بجعل معـــدل المستقطع من المـــاهيات ٧½٪ بدلا من ٥٪ مـــع تحصيل ما يستحق على الموظفين والمستخدمين الذين يطلبون المعـــاملة باللائحة الجـــديدة من فرق المعـــدل عن مدة خـــدمتهم السابقة(٤) .

نتيجة لمـــا فات فان أسعار حاجيات المعيشة ارتفعت فى مصر ارتفاعا فاحشا دعا (اسماعيل صـــدقى) وزير المـــالية ورئيس الوزراء (١٩ يونيو ١٩٣٠ ــ ٤ يناير ١٩٣٣) الى تكليف (أحمد عبد الوهاب باشا) وكيـــل

---

(٣) دار الوثائق القومية ـ محفظة مجلس الوزراء ١٩٢٧ ـ ١٩٢٨ ، تقرير عن الأحوال الاقتصادية للبلاد ، مقدم من مرقص حنا باشا وزير المـالية ـ ومحمد زكى الأبراشى ـ واحمد عبد الوهاب ـ وخليل محمود الفلكى فى ١٩٢٧/٢/٥ .

(٤) دار الوثائق القومية ـ محفظة مجلس الوزراء اكتوبر ١٩٢٩ ، تقرير بشأن تعديلات قـوانين الموظفين المصريين ، .

الوزارة باجراء بحث فى وسائل تخفيض أسعار أهم مستلزمات المعيشة تخفيضا يتمشى مع اتجاه أسعار تلك المستلزمات فى العشرينيات .

وقد كشف تقرير (أحمد باشا عبد الوهاب) فى يناير ١٩٣١ عن انه بينما هبطت أسعار الجملة فى السنين السابقة على تاريخ تقريره وخصوصا فى سنتى ١٩٢٩ — ١٩٣٠ هبوطا محسوسا كان يجب أن يكون من اثره نزول اسعار التجزئة بحيث تصبح المعيشة اقل غلاء فان تلك الاسعار قد لبثت على حالها الأولى او قريبا منها — واثبت التقرير أن أسعار (الدقيق) بالجملة قد نزلت بنسبة تتراوح بين ١٠ و ١٢٪ عام ١٩٣٠ — ورغم ذلك فان أسعار الخبز لم تهبط أكثر من ٤ أو ٥٪ — فكان متوسط سعر الاقة من الخبز فى عام ١٩٢٩ (١ر٢ قرش) بينما تراوح عام ١٩٣٠ بين (١ر٢ — ٩ر١ قرش) — وكان سعر الجملة للحم الضأن فى عام ١٩٢٩ (٣٣ر٥ قرشا للرطل فى المتوسط) بينما كان فى عام ١٩٣٠ (٥ قروش) — اما اسعار التجزئة فكانت (٩ر٥ قرشا) عام ١٩٢٩ مقابل (٦ قروش) فى الشطر الأكبر من عام ١٩٢٩ .

ورغم انخفاض اسعار (الدقيق والفحم والنحاس وزيت الزيتون والصوف والنحاس والأرز والحديد والجلود والبن والزبد) فى الأسواق العالمية انخفاضا كبيرا بين عامى ١٩٢٩ و ١٩٣٠ — وتوقع أن يحدث هذا النزول أثره فى أسعار مستلزمات المعيشة فى مصر ، للارتباط الوثيق بين الأسواق المختلفة — الا أن مستوي الغلاء فى مصر لم يتغير .

وارجع (عبد الوهاب) حالة الغلاء السائد فى مصر فى ذلك الوقت الى ستة اسباب كانت على التوالى :

— عدم الرقابة على اسعار التجزئة .

— عدم عناية الشركات الكبرى برقابة أسعار عملائها .

— عدم تغير أسعار شركات الاحتكار أو شبهه او تغيرها تغيرا ضئيلا .

— بقاء أجــور الخــدمات التى تؤديها الشركات والهيئات الحكومية على ما كانت عليه وقت ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية (أجور السفر — اسعار الفنادق — أجــور المركبات) .

— ارتفاع أجــور المساكن رغم قرار الحــكومة بتخفيض ٢٥٪ من ايجارات الأماكن التى تشغلها مصالح حكومية — ورغم زيادة أعــداد المبانى التى استجدت بين عامى ١٩٢٥ و ١٩٢٩ زيادة كبيرة .

— بقاء مهايا الموظفين دون تخفيض بالرغم من نزول ايرادات سائر طبقات الأمة واقترح (عبد الوهاب) وسائل عاجلة لتخفيف وطأة الغلاء كانت :

— اعلان الأسعار التى يبيع بها تجار التجزئة .

— تحــديد الأســعار .

— انشاء مطاعم عامة للفقراء لبيع الخبز والخضر المطبوخة واللحم بأســـعار رخيصـــة .

— تنظيم أســواق الأصناف الغــذائية .

— مراقبــة الشركات المسيطرة على أسواق سلع معينة للأسعار التى يبيع بها وكلاؤها أو تجار القطاعى .

— دراسة الأسعار التى تورد بها شركات الاحتكار (المياه والانارة) للجمهور للعمل على تخفيضها الى المستوى الذى يتمشى مـــع انخفاض ايرادات الأهالى .

— عــلاج غــلاء المساكن .

— احداث تخفيض فى مرتبات الموظفين لتقليل مقدرتهم الشرائية .

أما الوسائل الآجــلة فكانت :

— الركون الى سياسة الاقتصاد المنزلى والاقلاع عن حياة البــذخ التى لا تتفق مع موارد الأفراد .

— تخفيض تكاليف انتاج السلع الضرورية .

ـــ الاكثار من جميعات التعاون المنزلى .

ـــ الاعتماد على الانتـــاج المحلى[٥] .

فى ظل هـــذه الظروف الاقتصادية الطاحنة كانت مدينة القاهرة على سبيل المثال تعج بعشرات الألوف من ساكنى الأحياء الحقيرة (كبولاق) التى امتلئت بجماهير غفيرة من العاطلين وغير اللائقين للعمل ، والمدمنين على تعاطى المخـــدرات ، والمتسولين ، وملتقطى الفضلات من صناديق القمامة ـــ وكل هـــذه الأماكن كانت معامل تفريخ لمرتكبى الجرائم ـــ وقس على هذا احياء (القللى) و (وعشش جركس) و (عشش الترجمان) .

كانت الأحياء الحقيرة هـــذه تضم فلولا من (العشش) يحتوى بعضها على غرفتين والبعض الآخر على ثلاثة غرف ـــ وهى بمثابة (زرائب) يقطن فيها عـــدد من الناس يتراوح بين ١٥ ـــ ٢٠ شخصا ليس لهم شىء من وسائل المعيشة الا ما يلتقطونه من القمامة ، فلا اجراءات صحية ولا مياه للشرب غير ما يشترونه بالصفيحة بواقع مليم عن كل واحـــدة .

وكانت الأغلبية الساحقة من قاطنى تلك الأحيـــاء من (الصعايدة) النازحين من الوجه القبلى الذين أسهموا بقـــدر وافر فى زيادة تيار الجريمة ـــ فمن بين ١١٠٠٠ قضية سرقة باكراه أو بدونه كان ما ارتكبه الصعايدة منها ١٢٥٨ ـــ ومن بين ٥٣٨ قضية تبديد ونصب وتهـــديد وتزوير كان نصيب الصعايدة ٢٢٣ ومن بين ٢١٤١ قضية تعـــدى بالضرب كان ما ارتكبـــــه الصعايدة منها ١٢٩٨ قضية .

والى جانب هـــؤلاء فان المدينة كانت تلفظ نهـــارا عشرات الآلاف من المجرمين الأحـــداث والباعـــة المتجولين والمقعـــدين الذين يتسكعون فى المدينة بعـــد انتهاء عملهم « فأولئك الذين يتلكأون ينزل الواحـــد منهم مؤقتا

---

(٥) دار الوثائق القومية ـ محفظة مجلس الوزراء عام ١٩٣١ « مذكرة مقـدمة الى حضرة صاحب الدولة وزير المالية بشأن وسائل تخفيض أسعار حاجيات المعيشة ـ من احمـــد عبد الوهاب باشا وكيل وزارة المالية ـ بتاريخ ٣١ يناير ١٩٣١ .

عند امراة لا تلبث حتى تلد طفلا ، وفى ذلك الوقت يكون الوالد قـد عاد الى بلاده تاركا تلك المراة مهجورة وغير ميسور لهـا التزوج بسبب طفلها ـ فتترك الطفل شريدا فى الشوارع »[6] .

وهكذا تتوالد الجريمة .

لم يكن غريبا والحالة فى مصر كذلك ان ترتفع جرائم القتل والشروع فيه من ٢١٨٨ جناية عام ١٩٢٠ الى ٢٣٧٩ فى عام ١٩٢٧ .

وان ترتفع جرائم السرقات بظروف[7] من ٧١١ فى عام ١٩٢٦ الى ٨٤٧ فى عام ١٩٢٧ ــ وان تصل جنايات سرقة الحاصلات الى ٢٤٣ فى عام ١٩٢٧ مقابل ١٣٦ عام ١٩٢٦ ــ وجنايات الحريق العمد من ١٨٣٦ فى عام ١٩٢٥ الى ٢١٣٣ فى عام ١٩٢٦ وفى سنة ١٩٢٧ الى ٢٤٣٨[8] .

وان ترتفع جرائم التزوير من ١٧٧ فى عام ١٩٢٧ الى ٢١٨ فى عام ١٩٢٨ ــ والخطف من ٣٢ فى عام ١٩٢٧ الى ٣٣ فى عام ١٩٢٨[9] .

وفى المحافظات زادت الجنايات فى (القـاهرة) و (الاسكندرية) و (القنال) فى عام ١٩٢٨ عن ما كانت عليه عام ١٩٢٧ ــ أما فى الاقاليم فقد كانت الزيادة فى مديريات (البحيرة) و (الفيـوم) و (وجرجـا) و (اسـوان) .

وفى عام ١٩٢٩ كانت الزيادة عن عام ١٩٢٨ فى جنايات (الضرب المفضى الى الموت) و (الفسق وهتك العرض) و (تعطيل القطارات) و (العود)

---

(٦) المملكة المصرية ــ وزارة الداخلية ــ بوليس مدينة القاهرة ــ التقرير السنوى لسنة ١٩٣٠ ــ المطبعة الأميرية ببولاق ١٩٣١ .

(٧) السرقة بظروف تعنى السرقة المقترنة بـ (حمل للسلاح) و (ظرف الليل) ــ كلها ظروف مشددة .

(٨) وزارة الداخلية ــ تقرير الأمن العام فى القطر المصرى عام ١٩٢٧ .

(٩) وزارة الداخلية ــ تقرير الأمن العام فى القطر المصرى عام ١٩٢٨ .

و (التزوير) — وبلغت عـدد حوادث خطف الاطفال نظير اتاوه (٢٢) حادثة قام باريكاب واحـدة منها عصابة منظمة فى اسيوط[١٠] .

ويفيد استقراء جـدول الاحصاء الجنائى الارتفاع المضطرد فى عـدد الجنايات — فقـد بلغ عام ١٩٣٠ (٧١٢٦) مقابل (٦٧١٤) فى عام ١٩٢٩ — وفى عام ١٩٣١ زاد عـدد الجنايات الى ما يقرب من ثمانية آلاف جناية (٧٩٩٨) — وكان عـدد الجنايات فى هـذه السنة هـو اقصى ما وصـل اليه مقياس الجرائم فى الفترة (١٩٢٢ — ١٩٣٧) — وقـد انخفضت الجريمة عام ١٩٣٢ قليلا فبلغت (٦٧٢٥) جناية ، لكنها عاودت الارتفاع عام ١٩٣٣ (٦٩٧١) وتحسنت نوعا عام ١٩٣٤ (٦٨٦٠) بنقص ١١١ جناية ثم اطردت الزيادة بعـد ذلك فى سنوات ١٩٣٥ و ١٩٣٦ فبلغ عـدد الجنايات على التوالى (٧٤١٥) و (٧٨٤٨) .

ويلاحظ اثر الازمة المـالية خلال السنوات (١٩٣٠ — ١٩٣٦) على حـوادث القتل العمد والشروع فيه ، فقـد اضطردت الزيادة فيها — حيث كان من نتائج الازمة المـالية أن كثرت المشاكل بين طرقات المستاجرين وبين أصحاب الأطيان ، مـع عجز الأولين عن سـداد ايجار الأطيان التى يزرعونها لانخفاض أسعار الحاصلات — كما اشتدت حاجة الآخرين (اصحاب الأطيان) الى سداد ديونهم ودفـع الضرائب فكثرت قضايا (نزع الملكية) وتعـددت (الحجوزات الادارية) و (القضائية) على الفريقين على السواء ، وزادت (قضايا التبديد) زيادة هائلة — الى جانب سوء احـوال العمال لتفشى البطـالة وتوقف الأعمـال .

كانت قضايا القتل والشروع فيه مـع سبق الاصرار — وهى ذلك النوع من الجرائم التى يطالب جهاز البوليس بالعمل على منعها — كالآتى :

١٩٣٠ (١٨١٧) — ١٩٣١ (٢٠٥٨) — ١٩٣٢ (١٨٣٩) — ١٩٣٣

(١٠) وزارة الداخلية - تقرير الأمن العام لسنة ١٩٢٩

(٢٠٣٧) — ١٩٣٤ (١٩٦٤) —١٩٣٥٠ (٢٠٣٨) — ١٩٣٦ (٢٠٤٥) —
وتبدو الزيادة واضحة للأسباب التى قدمناها فى السطور السابقة .

ورغم أن حوادث السرقات بظروف قد انخفضت خلال السنوات السبع السابقة على عام ١٩٣٦ [١١] انخفاضا ملحوظا — الا أن جرائم الخطف — التى عمل احصاء خاص بها فى سنة ١٩٢٧ تزايدت حتى عام ١٩٣٦ بصورة تثير التساؤل حول كفاءة جهاز البوليس — بحسبان هذه الجريمة من الجرائم التى تهدد الأمن العام بصورة مباشرة — فقد بلغت هذه الحوادث منذ عام ١٩٢٧ وحتى عام ١٩٣٦ كالآتى :

٣٢ و ٣٣ و ٣٢ و ٥٤ و ٤٨ و ٣٨ و ٤١ و ٢٨ و ٢٤ و ٣١ .

ومن الجرائم التى هددت أمن مالية الدولة — والتى كان لها ارتباط وثيق بالأحوال الاقتصادية — جنايات تزوير الأوراق المالية وجنايات تزييف المسكوكات — فقد كانت الأولى منذ ١٩٢٩ وحتى ١٩٣٦ كالآتى :

٥٢ — ٤٣ — ٤٨ — ٢٠ — ٢٦ — ٥٧ — ٧٤ — ١٢٠ .

أما الثانية فكانت فى نفس الفترة :

٧ — ١٢ — ٢١ — ٣١ — ٢٣ — ٢٠ — ١٩ — ٢٨ — ١٨ .

أما جنح السرقات والشروع فيها — وهى أحد المؤشرات الهامة على نجاح جهاز البوليس أو فشله فقد تزايدت بانتظام على مدى الفترة ١٩٣٠ — ١٩٣٦ كالآتى :

٤٩٨٠٥ — ٥٥٩٢٣ — ٥٥٢٨٠ — ٥٣٠٣١ — ٦٠٠٥٨ — ٦٠٠١٣ — ٥٩٧٢٠ جنحة [١٢] .

---

(١١) بلغت فى سنوات ١٩٢١ و ١٩٢٢ و ١٩٢٣ و ١٩٢٤ : ١٧٥٧ ـ ١٦٠٧ ـ ١١٧٩ ـ ٨٨٧ ـ ثم هبطت فى سنوات ١٩٢٩ و ١٩٣٠ و ١٩٣١ و ١٩٣٢ و ١٩٣٣ و ١٩٣٤ و ١٩٣٥ و ١٩٣٦ الى ٦٣٩ ـ ٥٨٩ ـ ٦٢٠ ـ ٤٩١ ـ ٥١٠ ـ ٥١١ ـ ٤٩٠ ـ ٤٣٤ ـ راجع تقارير الأمن العام للقطر المصرى من ١٩٢٧ الى ١٩٣٧ .

(١٣) وزارة الداخلية ـ ادارة عموم الأمن العام ـ تقرير عن حالة الأمن العام فى القطر المصرى عن المدة ١٩٣٠ ـ ١٩٣٧ .

واذا كان ما فات قـد يكون كافيا ـ الى حـد ما ـ لبيان اثر العامل الاقتصادى فى زيادة الجريمة فى مصر فى الفترة موضوع الدراسة ـ فاننا ننتقل الى العامل البيولوجى فى زيادة الجريمة فى مصر ـ وأقصـد به قضية المخـدرات .

كانت سنة ١٩٢٥ هى السنة الأولى فى تاريخ جهاز البوليس للهجوم على جريمة المخـدرات فى مصر ـ والتى كانت قـد استشرت فى البـلاد لدرجة أصبحت تهـدد الثروة البشرية والمـادية .

كان الحشيش والأفيون هما المـادتان المعروفتان فى القطر المصرى لغاية ابتداء الحرب العظمى (١٩١٤ ـ ١٩١٨) ، وقـد كانت كمية عظيمة من الأفيون تزرع فى صعيد مصر ويرسل اغلبها الى الخارج ولا يبقى منها الا جزء يسير يستعمل داخل البلاد . أما الحشيش الذى كان وقتئذ يرد من اليونان فكان آفة الأحياء الوضيعة فى المدن وكان ضرره قليلا نسبيا .

عند نهاية الحرب العظمى تمكن كيمائى يونانى من رعايا الحكومة المحلية فى القاهرة من ادخال الكوكايين الذى شرع فى تقـديمه لأبناء الطبقة العليا فى مصر ـ وفى بضع سنوات انتشرت عادة تعاطى الكاكويين بسرعة وامتدت الى باقى طبقات الشعب . والسبب الشائع لتعاطى المخـدرات هـو الاعتقاد بأنها تطيل المدة التى يستغرقها الشخص عندما يباشر الاتصـال الجنسى ، وهى فكرة ناشئة عما تحـدثه المـادة من تخـدير .

حـوالى عام ١٩٢٥ كان كيلو الكوكايين النقى يباع فى شوارع القاهرة بـ ٧٥ جنيه ـ وكان الهيرويين يباع بـ ١٢٠ جنيه للكيلو .

فى ذلك الوقت كانت اقصى عقـوبة للاتجار فى المخـدرات بصفة غير مشروعة هى جنيه مصرى غرامة وسبعة ايام حبس ـ ثم صـدر فى مارس من عام ١٩٢٥ قانون يعاقب المتجر او المحرز للكوكايين بدون رخصة بالحبس من شهر الى ٣ سنوات ، وبغرامة عشرة جنيهات الى ٣٠٠ جنيه ، أو باحدى هاتين العقوبتين بشرط الا تقـل عقوبة الحبس عن ستة شهور او عن غرامة قـدرها خمسون جنيها فى حالة العود .

وكان من نتيجة ذلك أن بدأت جريمة جديدة تأخذ مكانها فى جداول الاحصاء — والجدول الآتى يبين التطور الذى أصاب جريمة المخدرات فى مصر منذ صدور قانون ١٩٢٥ وحتى عام ١٩٢٨ .

الجهة	١٩٢٥	١٩٢٦	١٩٢٧	١٩٢٨
القاهرة	٣٧٨٤	٢٤٦١	٢٢٤٠	١٨٥٢
الاسكندرية	٨٧٠	١٤٨٤	١٦١٩	٢١١٧
القنال	٢٤٢	٢٠٢	٢٩٢	٢٤٠
السويس	٧٥	١٢٧	٨١	٣٤
دمياط	٣٦	٤٥	١٥	١٥
الغربية	١٠١٠	١٣٨١	١٥٤٥	١٥٩٧
الدقهلية	٤٣٤	٣٩٨	٣٧٢	٤٢٩
الشرقية	٥١٦	٦٤٦	٥٦٢	٤١٤
المنوفية	٢٣٠	٤٩٣	٤١٤	٤٥١
البحيرة	٢٥٥	٥٢٠	٤٧٧	٤٨٦
القليوبية	٢٥٧	٢٨٤	٢٧٣	٢٥٤
الجيزة	٢٥١	٢٤٤	٣١٣	٢٣٥
بنى سويف	١٤٩	٢٠٤	٢٩٩	٢٩٣
الفيوم	١٠٨	٢٢٤	٢٠٠	٢٣٧
المنيا	٢٥٧	٤٩٤	٤٢٧	٤٨٥
اسيوط	٤٧٠	٥٧٢	٤٨٤	٦٧٥
جرجا	١٧٤	٤٠١	٤٤٠	٦١٦
قنا	١٤٢	٢٤٢	١٨١	٢٤٩
أسوان	٨	٣٨	٢٩	٢٠
المجموع العام	٩٢١٨	١١٥٦٠	١١٢٦٣	١١٧٠٠ (١٣)

(١٣) وزارة الداخلية — ادارة عموم الأمن العام — تقرير عن الأمن العام فى القطر المصرى عام ١٩٢٨ .

ويتضح من الجدول أن عدد قضايا المواد المخدرة التى قدمت للمحاكم كانت تتزايد عاما بعد عام — نتيجة عدم كفاية العقوبة واستخفاف المجرمين بالأحكام البسيطة التى كانت توقع عليهم .

لذلك فقد صدر القانون ٢١ لسنة ١٩٢٨ الذي جعل عقوبة الاتجار بالمخدرات الحبس من سنة الى خمس والغرامة من ٢٠٠ الى ١٠٠٠ جنيه — وعقوبة الاحراز بقصد التعاطى الحبس من ستة شهور الى ٣ سنوات والغرامة من ٣٠ جنيه الى ٣٠٠ جنيه على الا تقل العقوبة فى حالة العود فى الحالتين عن ضعف الحد الأدنى المقرر للجريمة .

تزيدات كميات المخدرات التى تجلب الى البلاد : فبلغت فى عام ١٩٢٧ (١٢٧٢٦) كيلو جراما — وارتفعت فى عام ١٩٢٨ الى (١٩٣٤٠) كيلو جراما[١٤] . وفى عام ١٩٢٩ كانت (١٦٠٠٠) كيلو جراما[١٥] .

لكن كميات المخدرات المضبوطة بدأت فى التناقص منذ عام ١٩٣٠ نتيجة لانشاء مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة عام ١٩٢٩ — فبلغت كالآتى :

١٩٣٠ = ١٠٤٥٦ كيلو جرام
١٩٣١ = ٦٣٩٨ كيلو جرام
١٩٣٢ = ٣٠٤٩ كيلو جرام
١٩٣٣ = ٢٩١٠ كيلو جرام[١٦]
١٩٣٤ = ٧٩٦ كيلو جرام
١٩٣٥ = ٧٧٥ كيلو جرام
١٩٣٦ = ٥٧٦ كيلو جرام

كذلك فان اعداد الذين ضبطوا يتجرون فى المخدرات تناقصت — فقد ضبط فى عام ١٩٢٦ فى مدينة القاهرة ٣٢٢١ شخصا فى جرائم المخدرات — وفى عام ١٩٢٧ كانوا ٣٢٣٣ — وفى عام ١٩٢٨ (٢٩٢٤) وفى عام ١٩٢٩

(١٤) تقرير الأمن العام عن عام ١٩٢٨ — مرجع سبق ذكره .
(١٥) تقرير الأمن العام عن عام ١٩٢٩ — مرجع سبق ذكره .
(١٦) تقرير الأمن العام عن المدة من سنة ١٩٣٠ الى سنة ١٩٣٧ — مرجع سبق ذكره .

(٣٢٢٧) وفى عام ١٩٣٠ (٢٧٣٢) وفى عام ١٩٣١ (٢١٠٦) وفى عام ١٩٣٢ (١٢٢٤) وفى عام ١٩٣٣ (٦٧١) وفى عام ١٩٣٤ (٥٧٦) وفى عام ١٩٣٥ (٥٦٢) وفى عام ١٩٣٦ (٦٣٥) شخصا .

وقد لوحظ فى الاعمال الخاصة بمكافحة المخدرات زيادة فى عدد المقبوض عليهم من معتادى الاجرام طبقا لقانون المخدرات (المتجرين الذين سبق الحكم عليهم بعقوبات مختلفة بتهمة الاتجار) — كما لوحظ أن المقاومة بالعنف مع استعمال السلاح اصبحت اكثر شيوعا — وهو ما يربط بين (المخدر) وزيادة الجرائم[١٧] .

وبكلمات أخرى فان جريمة المخدرات استمرت تشكل وجودا له دلالته — ومرضا يحتاج الى علاج وتحليل .

لم يكن (البغاء) يشكل جريمة يعاقب عليها القانون خلال الفترة موضوع الدراسة — فقد كان مهنة مصرحا بها قانونا وفق تنظيمات معينة[١٨] — لكنه (البغاء) كان احد العوامل المساعدة على توالد الجريمة — فالبغاء كمهنة يحركها عاملان احدهما اقتصادى (فيما يختص بالمشتغلات بها) والآخر بيولوجى (فيما يتعلق بمشترى السلعة) ، يتفرع عنها أنواع من التصرفات التى يمكن ان تشكل جريمة أو تساعد على اتمامها أو تسهل ارتكابها . فحول أحياء ممارسة البغاء تروج تجارة مرتبطة به وأعنى بها (المشروبات الروحية) — ومحلات المشروبات الروحية (البارات) تنتشر بسبب المواخير — والمواخير فى الغالب تعول على البارات فى الحصول على الزبائن .

ولم يختلف اثنان حتى الآن على اثر تعاطى الخمر فى ارتكاب الجريمة .

---

(١٧) تقرير بوليس مدينة القاهرة السنوى عن عام ١٩٣٥ .

(١٨) لائحة بيوت العاهرات الصادرة عن وزارة الداخلية بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٩٠٥ — راجع الملحق (٢) .

والبغاء فى حـــد ذاته ينجم عنه :

(أ) زيادة التحريض على الفسق فى الشوارع .

(ب) زيادة الأمراض السرية .

وحـــول مناطق البغاء يتجمع القـــوادون ــ والبلطجية ــ والمـــابونون ــ وتروج اقـــدم مهنة فى التاريخ .

فى القاهرة بلغت قضايا انتهاك حرمة الآداب خلال الفترة ١٩٢٣ ــ ١٩٢٩ كالآتى :

١٩٢٣ = ٤ ــ ١٩٢٤ = ٤ ــ ١٩٢٥ = ١ ــ ١٩٢٦ ــ ١٢ ــ ١٩٢٧ ــ ١١ ــ ١٩٢٨ = ١ ــ ١٩٢٩ = ٨[١٩] .

وبلغت جنايات هتك العرض خلال الفترة ١٩٢٤ ــ ١٩٣٠ كالآتى :

١٩٢٤ = ٩ ــ ١٩٢٥ ــ ٧٦ ــ ١٩٢٦ = ٧٦ ــ ١٩٢٧ = ٨١ ــ ١٩٢٨ = ٨٦ ــ ١٩٢٩ ــ ١١٧ ــ ١٩٣٠ = ١١٢ .

وبلغت مثيلتها من الجنح (هتك عرض صبى أو صبية بلا تهـــديد) عن نفس المدة كالآتى :

١٩٢٤ = ٣٣ ــ ١٩٢٥ ــ ٣٥ ــ ١٩٢٦ = ٥٢ ــ ١٩٢٧ = ٢٨ ــ ١٩٢٨ = ٤٢ ــ ١٩٢٩ ــ ٤٧ ــ ١٩٣٠ = ٤٤ .

وبلغت جنح التحريض على الفسق عن نفس المدة .

١٩٢٤ ــ لا يوجـــد ــ ١٩٢٥ = ٥ ــ ١٩٢٦ = ١١ ــ ١٩٢٧ = ٢ ــ ١٩٢٨ = ١٠ ــ ١٩٢٩ ــ ٧ ــ ١٩٣٠ = ٧ .

وبلغت جنح الفعل الفاضح عن نفس المدة .

---

(١٩) تقرير بوليس مدينة القاهرة لسنة ١٩٢٩ .

١٩٢٤ - ٥٧ — ١٩٢٥ = ٥٨ — ١٩٢٦ = ٤٥ — ١٩٢٧ = ٨٤ —
١٩٢٨ = ٦٨ — ١٩٢٩ = ٨٩ — ١٩٣٠ - ٦٤[٢٠] .

وعن المدة من ١٩٣١ الى ١٩٣٦ كانت هـــذه الجرائم كالآتى :

الجريمـــة	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦
جناية هتك عرض	٩٢	٧٣	٨٧	٨٠	٨٠	١١٢
جنحة هتك عرض بلا تهـــديد	٣٣	٣٤	٤٦	٦٠	٥٧	٤٨
جنحة تحريض على الفســـــق	٧	—	٣	٣	٣	١٨
جنحة فعل فاضح	٣٦	٤٣	٤٩	١٣	١٧	٤٠[٢١]

وقـــد استشرت فى القاهرة الجرائم المرتبطة بالبغـــاء الى حـــد قيام عصابة باستئجار محلات لارتكاب الفسق مع المـــابونين — فقـــد كشفت قضية الجناية ١٢٨١ قسم شبرا بتاريخ ١٩٣٣/٣/١٣ عن ان شـــخصين قـــد استحوذا على عـــدد من المـــابونين واستأجرا لهم محلات لارتكاب الفسق — وخلال تلك العمليات كانت ترتكب حوادث سرقات من النـــاس الذين يغشون تلك المحلات . وقـــد هاجم البوليس تلك (المحلات) وقبض على الشخصين بتهمة لفساد اخـــــلاق الشبان — واتهم مابونان بارتكاب السرقة[٢٢] .

ويبين هـــذا النموذج ما يمكن ان يتفرع عن **جريمة خلقية واحـــدة** من جرائم اخرى تضيف بعـــدا جـــديدا للجريمة فى مصر .

---

(٢٠) تقرير بوليس مدينة القاهرة لسنة ١٩٣٠ .

(٢١) تقرير بوليس مدينة القاهرة لسنة ١٩٣٦ .

(٢٢) تقرير بوليس مدينة القاهرة لسنة ١٩٣٣ ـ قضية الجناية ١٢٨١ قسم شـــبرا بتاريخ ١٩٣٣/٣/١٣ .

وفى عام ١٩٣٦ كشفت التحريات التى قام بها بوليس القاهرة عن حياة ووسائل معيشة ٦١٤ شخصا يشتبه فى أنهم من (القــوادين) أو انهم يعيشون من كسب النسوة — أن ٦١ شخصا كان قــد صــدر ضــدهم أحكام تتراوح بين ستة شهور وثلاث سنوات — و ٧١ شخصا ما زالوا تحت المحاكمة وانذر منهم ٣٦ شخصا بمقتضى قانون المشبوهين والمتشردين — وكان ذلك فى أعقاب الضجة التى أثارتها قضية الجناية ١٨٥٩ قسم الأزبكية بتاريخ ١٩٣٦/٥/٢٢ والخاصة بمقتل الراقصة (امتثال فــوزى) فى احــدى صالات الرقص بتحريض من رئيس احــدى عصابات البلطجية التى تفرض اتاوات على (المومسات) و (الراقصات) — حيث كانت الراقصة المذكورة قــد رفضت ان تدفــع لرئيس هــذه العصابة (فــؤاد الشامى) الأتاوة المقررة عليها[٢٣] .

فى معرض الحــديث عن الأمن العام قلنا ان (حفظ القضايا) — هو **المعيار الحقيقى** للحكم على مدى كفاءة جهاز البوليس — وعلى اصــدار الحكم القاطع بنجاحه او فشله . ذلك ان (حفظ القضية) من قبل سلطات التحقيق (النيابة العمومية) يعنى بوضوح ان (الأدلة) غير كافية او منعــدمة — ضــد مرتكب الجريمة ، ومن ثم فانه لا يقــدم للمحاكمة — وما دام الدور الأساسى والوحيد للبوليس هــو جمع الأدلة ضــد مرتكب الجريمة — فان حفظ القضايا لعــدم كفاية الأدلة يعنى مباشرة **عجز جهاز البوليس عن أداء واجبه** بنتيجة مؤداها بقاء الجانى حرا طليقــا يرتكب المزيد من جرائمه ما دام قــد افلت من العقاب — لذلك فانه ينظر الى نسبة الحفظ فى الجرائم على انها المعيار الحقيقى لكفاءة جهاز البوليس — والحكم الذى لا يقبل الجــدل فى قضــية نجاحــه أو فشله .

وقــد اخترنا فى الامتحان الذى وضعناه لجهاز البوليس المصرى فى الفترة ١٩٢٢ — ١٩٣٦ ، (الجنايات) كمعيار — نظرا لأنها كبرى الجرائم .

---

(٢٣) تقرير بوليس مدينة القاهرة لسنة ١٩٣٦ .

والاجابة على السؤال الذى طرحناه فى مقـــدمة الفصل تكمن فى جدول — والحكم يقـــع فى الخانة الأخيرة منه — ولا يبقى بعـــد ذلك تعليق .

المحفوظ من الجنايات فى القطر المصرى فى الفترة

١٩٢٢ — ١٩٣٦

السنة	جملة الجنايات	المحفوظ	النسبة المئوية
١٩٢٢	٨٣٦٠	٥١٢٨	٦١ر٣٪
١٩٢٣	٧٦٩٩	٤٦٠٤	٥٩ر٧٪
١٩٢٤	٧٠٠١	٤٢٤٩	٦٠ر٦٪
١٩٢٥	٦٨٩٠	٤١٢٥	٥٩ر٨٪
١٩٢٦	٧٠٦٢	٤٣٦٤	٦١ر٧٪
١٩٢٧	٧٩٥٠	٤٥٩٩	٥٧ر٨٪
١٩٢٨	٧٥٦٩	٤٣٤١	٥٧ر٣٪
١٩٢٩	٦٧١١	٣٦١٢	٥٣ر٨٪
١٩٣٠	٧١٢٦	٤٠٣٨	٥٧٪
١٩٣١	٧٩٩٨	٤٣٠١	٥٤٪
١٩٣٢	٦٧٢٥	٣٤٨٤	٥٢٪
١٩٣٣	٦٩٧١	٣٥٢٩	٥١٪
١٩٣٤	٦٨٦٠	٣٣٣٥	٤٩٪
١٩٣٥	٧٤١٥	٣٤٧٦	٤٧٪
١٩٣٦	٧٨٤٨	٣٧٢٤	٤٧٪[٢٤]

(٢٤) تقـارير الأمن العام عن سنوات ١٩٢٧ ، ١٩٢٨ ، ١٩٢٩ والتقرير السنوى عن المدة ١٩٣٠ — ١٩٣٧ .

ودون تعليق — نقول فقط ان نصف متهمى الجنايات المرتكبة تقريبـــ كانوا طليقى السراح يرتعون ويمرحون كيف يشاؤون .

وقـــد لا اتفق مـــع مديرى عموم الأمن العام فى الفترة موضوع الدراسة من حيث الراى فى هـــذه النتيجة التى قـــدمها الجـــدول — اذ يقولون انها تبعث على الارتياح وان الأمن العام كان فى تحسن مضطرد[٢٥] .

ولعـــل الاختلاف يرجع الى آفـــة جهاز البوليس المزمنة .... الا وهى عـــدم الاعتراف بالخطـــأ — ومن ثم الفشل .

---

(٢٥) المرجع السابق .

الفصـــل الخامس

أســـباب الفشـــــل

رغم كل ما كتب فى تقارير الأمن العام الحكومية خـــلال الفترة ١٩٢٧ — ١٩٣٦(١) عن تحسن احـــوال الأمن ، والصورة الوردية أو التبريرات التى سبقت بها حالات تزايد الجريمة — فان هـــذا كله لم يكن ليقنـــــع حتى المشتغلين بمهنة البوليس فى مصر بصحة ما قيل عن تحسن احـــوال الأمن العام فى مصر — وأجمع كل من كتبوا على « فشل جهاز البوليس فى مهمته » .

وعلى مستوى الدولة أثار نشر الاحصاء الجنائى عام ١٩٢٧ ضـــجة كبيرة — ودارت مناقشات فى مجلسى النواب والشيوخ حـــول ضرورة العناية

---

(١) صـــدر أول تقرير سنوى من ادارة عموم الأمن العام عن احـــوال الأمن العام فى مصر — عام ١٩٢٧ فقط ، وقبل ذلك لم يكن هناك اى تقارير سنوية — اما بالنسبة لبوليس مدينة القاهرة فقـــد بدأت هـــذه التقارير منذ ان تولى الميرالاى توماس وينتورث رســـل باشا حكمدارية البوليس بها عام ١٩١٨ — لكننا لم نعثر على تقارير بوليس القاهرة منذ عام ١٩١٨ وحتى عام ١٩٢٥ وكانت التقارير التى وصلت الينا هى التى تبدأ من عام ١٩٢٦ وحتى نهاية الفترة موضـــوع الدراســـة .

بمـــوالاة البحث والاستقصاء **لمعرفة الأسباب الحقيقية لفشل جهاز البوليس في مهمته وهى القضاء على الجريمة** من ناحية — وتقـــديم وسائل الاصلاح من ناحيـــة أخرى .

وقـــد شكلت فى عام ١٩٢٧ لجنة لدراسة هاتين القضيتين تحت رئاسه : وكيـــل وزارة الداخلية .

وعضـــوية كل من :

— النائب العمـــومى .
— مدير عام الادارة الأوروبية .
— المستشار الملكى المساعد لوزارة الداخلية .
— مدير الغربيـــة .
— مدير عام ادارة عمـــوم الأمن العـــام .
— مدير عام ادارة التفتيش .
— مساعد مفتش عام الجنـــود بوزارة الحربية .
— مدير اللوازمات والمـــالية بوزارة الداخلية .

ثم صـــدر قرار آخر بضم كل من :

محمد صفوت باشا — محمود عبد الرازق باشا — محمود رشاد باشا — أحمد رمزى بك — محمد يوسف بك من أعضاء مجلسى الشيوخ والنواب السابقين — رســـل باشا حكمدار بوليس القاهرة[٢] .

وقـــد كشف ما عهد الى هـــذه اللجنة بدراســـته عن أسباب — أو بعض أسباب الفشل التى خصص هـــذا الفصل لدراستها .

كان ما عهد الى لجنة الأمن العام بدراسته هـــو :

---

(٢) وزارة الداخلية — ادارة عموم الأمن العام — تقرير عن الأمن العام فى القطر المصرى عام ١٩٢٨ — وقـــد شكلت هـــذه اللجنة بمقتضى القرار الوزارى الصادر فى ٢٩ سبتمبر ١٩٢٧ .

— مسألة عمد البلاد والنظام القائم وقتئذ للعمدية فى القرى والمدن بما يتفق مع النظم المتقدمة من حيث صيانة الأمن العام ، ومسألة الأعمال التنفيذية التى يقوم بها العمد .

— قوانين المتشردين والمشبوهين .

— نظام التذاكر الشخصية (تحقيق الشخصية) .

— وضع تشريع يكفل المصالحات بين الناس .

— تعديل نظام البوليس (الحالى) الى قضائى ونظامى .

— تعديل نظام مدرسة البوليس للوصول الى تخريج صف ضباط وعساكر على درجة كافية من اللياقة للقيام بأعمال نظام البوليس الذى يتقرر اتباعه .

— تعديل نظام الخفر (الحالى) للاقاليم .

وفى دراستنا لأسباب فشل جهاز البوليس المصرى فى مهمته — نقترح تقسيم هذه الأسباب الى عناصر خارجية وأخرى داخلية — أو اسباب ترجع الى طبيعة المناخ الذى كان يعمل به الجهاز وهى مسائل ومعوقات خارجية لا يد للجهاز فيها — كالظروف الاجتماعية والسياسية والخلقية والاقتصادية للبناء الاجتماعى الذى يؤدى الجهاز وظيفته فيه .

اما الأسباب الداخلية فهى ما تتصل بداخلية الجهاز كنظام عمله ونوعية افراده واساليب الادارة والتدريب والأحوال الثقافية والمعنوية والعلمية للقوى البشرية العاملة به .

ونعتقد أن دراسة اسباب الفشل من هذين المنظورين قد تعطى الصورة الكاملة او الأسباب الحقيقية لفشل جهاز البوليس المصرى فى واجبه فى حفظ الأمن العام فى مصر .

ونبدأ بالظروف الخارجية :

— كان من آثار الازمات المالية التى مرت بمصر خلال الفترة موضوع

الدراسة — ان قلت أسباب الرزق لسكان الريف . ولم يكن امام هذه الاعداد الهائلة من الجائعين سوى الزحف الى (المدينة) طلبا للرزق . فكانت هذه الوفود غير المرغوب فيها سببا فى اتساع نطاق المدينة وزيادة عدد سكانها عاما بعد عام — وسببا للاخلال بالأمن العام حيث لم يجد هؤلاء الوافدين بعد قدومهم الى المدينة ذلك العمل الميسر الذى حلموا به — وحيث لم تنج المدينة ايضا من أثر الازمة المالية . فكان ان لجأ القادمون الى اتخاذ المهن الحقيرة (كبيع أوراق اليانصيب — ومسح الأحذية — وبيع الجرائد والمجلات — والسلع الرخيصة — وبيع الفاكهة) وسيلة للعيش من ناحية — ولتوقى طائلة قانون المتشردين والمشبوهين الذى يعتبر من لم تكن له وسيلة مشروعة للتعيش فى حالة تشرد[٣] ، وجعلوا

---

(٣) صدر القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ عن المتشردين والاشخاص المشتبه فيهم بديلا عن القانون نمرة ١٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بوضع بعض أشخاص تحت مراقبة البوليس . واعتبر القانون الجديد سبع فئات فى عداد المتشردين وهم :

١ — من لم تكن له وسيلة مشروعة للتعيش .

٢ — من يسعى فى كسب عيشه بتعاطى أعمال القمار او التنجيم فى الطرق أو المحال العمومية .

٣ — قوادو النساء العموميات (اى المشتغلات بالدعارة) .

٤ — الأصحاء القادرون على العمل الذين يتعاطون الشحاذة فى الطرق العمومية .

٥ — من حكم عليه أكثر من مرتين بسبب تحريض الأطفال على التسول فى الطرق أو المحال العمومية وكان قد مضى على الحكم الأخير اقل من سنة .

٦ — الغجر المتجولون الذين ليس لهم موطنا ثابتا او الذين لم يثبتوا ان لهم مهنة او صناعة مشروعة .

٧ — من يقضى الليل عادة فى الطرق او الميادين العمومية فى المدن أو البنادر ولا يثبت أن له مسكنا . أما المشبوهين فقد اعتبرهم القانون :

١ — المحكوم عليهم للقتل عمدا والذين حكم عليهم اكثر من مرة فى جرائم أو شروع فى جرائم التهديد — خطف الأشخاص — الحريق العمد — تعطيل وسائل المواصلات — السرقة والنصب وتزييف النقود — اتلاف المزروعات — اعدام المواشى — انتهاك حرمة المساكن بقصد ارتكاب جريمة ما — باستثناء سقوط العقوبة بالتقادم أو اذا كان قد مضى خمس سنوات على انقضاء آخر عقوبة .

=

يقضون نهارهم وبعضا من ليلهم فى تسلق عربات الزام والأتوبيس ونشل الركاب أو السرقة من المنازل . وعندما يجن الليل كان هؤلاء العاطلين يهرعون الى الحانات والمواخير فيعبثون بالأمن ، ويكونون عصابات الاجرام . ولم يكن قانون المتشردين والمشبوهين وسيلة فعالة للحد من شرورهم فى المدينة ، ذلك ان بلاد الوافدين الأصلية كانت تلفظهم تجنبا لشرورهم . كما أنهم كانوا وبعد أن لمسوا الفرق بين حياة القرية وحياة المدينة يفضلون العيش تحت المراقبة فى الأخيرة . ومن هذا الخليط العجيب تواجدت فى المدن المصرية فئة من أرباب العود على الاجرام الذين يشكلون خطرا جسيما على الأمن العام — يحترفون الاجرام ويعيشون على تهديد الناس والتعدى عليهم .

وقد اتخذ هؤلاء « العصبجية » — كما سماهم ت. و. رسل حكمدار بوليس القاهرة فى الفترة موضوع الدراسة — من دائرة قسمى

= (٢) من حقق معه فى الجرائم السابقة وحفظت هذه القضايا او صدر قرار بأن لا وجه لاقامتها أو بالبراءة فيها لأسباب عدم كفايته الادلة .

(٣) المحكوم عليه مرة واحدة فى القضايا السابقة وكانوا مرة واحدة محلا لتحقيق او لدعوى فى هذه الجرائم .

(٤) من يوجدون أكثر من مرة بين غروب الشمس وبين شروقها يجوسون بين القرى أو العزب او الضواحى بلا سبب واضح او بصورة تدعو الى الشبهة .

٥ — معتادو الاعتداء على النفس أو المال أو الاعتياد على التهديد بذلك او المشتغلين كوسطاء لإعادة الأشخاص المخطوفين او الأشياء المسروقة .

٦ — معتادو الاتجار بطريقة غير مشروعة بالمواد السامة أو المغيبات كالحشيش والأفيون والداتوره والكوكايين وغير ذلك . فاذا انطبق وصف التشرد على شخص ما انذر بواسطة البوليس ليغير احوال معيشته فى مدى عشرين يوما — والا قدم للمحاكمة حيث يعاقب بالحبس ٣ اشهر والوضع تحت مراقبة البوليس سنة واحدة . وفى حالة العودة الى التشرد خلال ٣ سنوات من تاريخ انقضاء العقوبة يعاقب بالحبس ٦ شهور ومراقبة البوليس سنتين — وأما من ينطبق عليه وصف « المشتبه فيه » فتطبق عليه اجراءات بوليسية معينة تسمى (الوضع تحت مراقبة البوليس) ، وهى اجراءات مقيدة نسبيا لحريته فى اختيار المكان الذى يعيش فيه ، أو فى تنقلاته ، أو فى الحركة خارج مسكنه فى ساعات معينة من الليل .

راجع الوقائع المصرية — العدد ٦٨ لسنة ١٩٢٣ .

الأزبكية وباب الشعرية مأوى لهم ، وكانوا (مبعث قلق للبوليس لأنهم مجرمون لا يرجى اصلاحهم ولا تؤثر فيهم الأحكام المتوقعة عليهم أما بالغرامات التى فى مقدورهم دفعها بسهولة او بالحبس لآجال قصيرة وهى احكام ليست رادعة لأفراد هذه الطبقة .....)(٤) .

— فى محاولة لتقدير عدد المدمنين على المواد المخدرة خلال الفترة موضوع الدراسة ، ثبت أن نسبة المدمنين الى عدد السكان فى اقليم الشرقية هى ٤٪ عام ١٩٢٨ — ١٩٢٩ ، ونفس النسبة كانت فى اقليم المنيا — وبلغ عدد مدمنى الحشيش فى اقليم الشرقية عام ١٩٢٨ — ١٩٢٩ (٦٨٠٠) وفى عام ١٩٢٩ — ١٩٣٠ (٥٠٥٨) .

وكان عدد الأشخاص الذين كانوا يتجرون فى المواد المخدرة فى المدة من ١٩٢٩/٦/١٦ لآخر نوفمبر ١٩٢٩ (١٦١٤) شخصا(٥) — اما الذين كانوا يتجرون فى هذه المواد فى المدة ١٩٢٩/١٢/١ — ١٩٣٠/١١/٣٠ فكانوا (٣١٢٨) شخصا .

وشملت العلاقة بالمخدرات بصفة عامة فى مصر خلال الفترة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ :

عاطلين — فلاحين — قهوجية — بائعين متجولين — تجار — حوذية عربات نقل — خياطين — مزارعين — سائقى سيارات — كتبة — صياغ — كتاب عموميين — مشتغلين بالموسيقى — طلبة — قومسيونجية — مقاولين — ممثلين — رجال بوليس — معلمين — سماسرة — اطباء .

وضمت السجون عددا يقع ما بين ٦٥٣١ — ٧٤٠٨ تاجرا ومدمنا للمخدرات خلال الفترة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ وقد توفى بسبب تعاطى المواد

---

(٤) من تقرير اللواء توماس رسل حكمدار بوليس القاهرة عام ١٩٣٦ — فى التقرير السنوى لبوليس مدينة القاهرة عام ١٩٣٦ .

(٥) بدا تسجيل قضايا المخدرات فى مصر فى ١٩٢٩/٦/١٦ تاريخ انشاء مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة .

المخــدرة (حشيش ــ داتورة ــ افيــون ــ مورفين ــ كوكايين وهيروين ــ منزول) خلال الفترة ١٩٢٥ ــ ١٩٣٠ الأعــداد التالية :

عام ١٩٢٥ = ٥ ــ عام ١٩٢٦ = ٨ ــ عام ١٩٢٧ = ٢٥ ــ عام ١٩٢٨ - ٢٦ ــ عام ١٩٢٩ = ٤٦ ــ عام ١٩٣٠ = ٥٧ .

وقــد اصــدرت المحاكم الشرعية عام ١٩٣٠ (٢٤٦) حكما بالطلاق بسبب تعاطى المخــدرات والاتجار فيها كالآتى :

١٨٧ قضية صــدر الحكم فيها بالطلاق بسبب اعسار الزوج نتيجة ادمانه على المخــدرات .

٥٦ قضية صــدر الحكم فيها بالطلاق لأن الزوج ســجن بسبب ادمانه على المخــدرات .

٣ قضايا صــدر الحكم فيها بالطلاق لأن الزوج سجن بسبب الاتجــار فى المخــدرات .

اما فى العام السابق (١٩٢٩) فقــد كان مجموع قضايا الطلاق لنفس الأسباب الثلاثة هــو (٢٠٣) كالآتى على التوالى : ١٦٨ ــ ٣١ ــ ٤[6] .

وقــد أصاب الجنون الأعــداد التالية نتيجة تعاطى المخــدرات :

	١٩٢٤	١٩٢٥	١٩٢٦	١٩٢٧	١٩٢٨	١٩٢٩	١٩٣٠
الجنون من تعــاطى المخــدرات	٩٥	١١٣	٩٧	١١٣	١٢٠	١٤١	٧١
مجذوبون متمثــون علــى المخــدرات	١١٢	١٣١	١٦٨	٢٥٦	٣٤٠	٢٣٦	٢٤٦
المجموع	٢٠٧	٢٤٤	٢٦٥	٣٦٩	٤٦٠	٣٧٧	٣١٧[7]

(٦) مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة ـ التقرير السنوى عن سنة ١٩٣٠ .

(٧) المرجع الســابق .

لم يكن المستهدف من السطور السابقة عن المخدرات فى مصر اثبات انها هى المسئولة عن فشل جهاز البوليس فى مهمته — اذ ليس هذا صحيحا ، لكن أردت أن أربط بين ثلاثة عناصر تكون معا سببا من أسباب فشل الجهاز .

فاذا قلنا أن المدمن على المخدرات هو شطر من المسألة العامة الخاصة بالفئة العاطلة التى لا تصلح لشىء — والتى تناولناها فى حديثنا عن النازحين من القرية الى المدينة .

واذا قلنا أن مصر كانت من بين البلاد التى يمارس فيها « البغاء الرسمى » منذ زمن طويل — فان الصورة التى ينبغى ابرازها تكتمل باتحاد **التعطل والمخدرات والبغاء** لتشكل هذه العناصر الثلاثة احد أسباب فشل جهاز البوليس .

— لا يختلف اثنان على أن جو البغاء المرخص به فاسد تماما فى جميع نواحيه — ولقد كان حى الأزبكية فى القاهرة يجمع حبله أسوأ عناصر المدينة ويولد الاجرام — ولا يختلف اثنان على أن البغاء الرسمى خطأ من كل جهة — وانه بغير الترخيص به قد تقل المتاجرة بالأعراض أو تنعدم ، ومع ذلك ففى حالة مصر كان الغاء نظام مراقبة البغاء يشكل اجراء خطرا فى غياب رأى عام قوى(٨) .

باجتماع (التعطل) و (غرز حرق الحشيش) و (مواخير الدعارة) ... فان عمل البوليس كان غاية فى الصعوبة فى ظل نقص التشريعات وعدم كفاية العقوبة — فالبغاء مرخص به — وقانون التشرد والاشتباه كان غير كاف لايقاف تيار الهجرة العاطلة الى المدينة — وعقوبة الاتجار بالمخدرات أو تعاطيها لا تتجاوز بضع سنوات تصل الى عدد أصابع اليد الواحدة — هذا ما قصدته من الحديث عن جيوش العاطلين والمخدرات والدعارة

---

(٨) بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لعام ١٩٣٦ .

.... وصولا الى أن نقص التشريع المصرى كان أحـد أسباب فشل جهاز البوليس فى مهمته .

ـ رسخت قواعـد نظام العمدية فى مصر واصبح وجـود العمـدة واختصاصاته التى رسمها الأمر العالى الصادر بتاريخ ١٦ مارس ١٨٩٥ جزءا أساسيا من النظام الادارى فى مصر .

بمقتضى هـذا الأمر ، كان (العمدة) هـو الرئيس الأكبر النائب عن الحكومة والمنفـذ للوائحها وأوامرها ومنشوراتها ...... وهـو أحـد رجال الضبطية القضائية والمسئول عن حفظ الأمن فى بلـده(٩) ـ ويراس قـوة الأمن العام المكونة من الخفراء فى الوحـدة الادارية التى يتكون منها النظام الادارى فى مصر ، وأعنى بها القرية .

وبفضل السلطات والامتيازات التى منحها القانون (للعمدة) باعتباره ممثل سلطة الحكومة بأبسط مظاهرها وأقربها الى الأهالى ـ اصبح (العمدة) هـو الشخصية الرئيسية فى الريف المصرى .... وبكلمات أخرى ـ فى النظـام الادارى المصرى .

عندما وقـع الخلاف بين رجال السياسة فى مصر على شروط المفاوضة للمطالبة بحقوق البلاد عام ١٩٢١ (سـعد زغلول ـ عـدلى يكن) ، اتسع نطاق الخلاف من ميدان الزعامة والراى الى ميدان الأنصار والأشياع ـ وساعد على انتشار الخلف واتساع الخرق انبثاق فجر الحياة النيابية باجراء أول انتخابات برلمـانية فى ١٢ يناير ١٩٢٤ ـ وما اقتضه تلك الحياة من تسابق وتنافس فى الدعاية الحزبية . وفى المدينة نزل الى المعترك الحربى كثير من العناصر التى لم يكن لهـا بمثل هـذا النزاع عهد من قبل (عمال ـ محامون ـ موظفون ـ طلاب) . وأما فى الريف فقـد جرفت الصراع الحزبى طوائف القرويين ورجال الحفظ وعمد البلاد ومشايخها . وساعد انتشار الخـلاف

---

(٩) وزارة الداخلية « نظام البوليس والادارة – الفصل الحادى عشر – العمد ومشايخ البـلاد » .

الحزبى بين أوساط القرويين على زعزعة الروابط الأسرية — كما ساعد على اثارة احقاد قديمة مدفونة أو خلق عوامل جديدة للنزاع والخصام بين الأسر والعائلات . ولم ينج من تيار ذلك الموظفين الاداريين وبخاصة عمد البلاد — فانغمس كثير منهم فى معترك الخصومة الحزبية واصطبغت أعمالهم بالمحاباة لارضاء هذا الفريق او ذاك — وساعد على انتشار ذلك تغييرات الهيئات الحاكمة واستقالاتها المتعاقبة — فزال عن اداة الحكم طابع الاستقرار ، وطفت روح المحسوبية والمصالح الذاتية[١٠] .

يعد (اسماعيل صدقى باشا) و (محمد حلمى عيسى باشا) و (أحمد زيوار باشا) الذين تولوا وزارة الداخلية فى الفترة (٩ ديسمبر ١٩٢٤ — ٧ يونيو ١٩٢٦) هم المسئولين الأساسيين عن افساد جهاز البوليس والادارة وبالتالى انشال مهمته فى حفظ الأمن على الصورة التى انتهت اليها الصفحات السابقة .

فقد كان غرض احمد زيوار باشا من تعيين (صدقى) فى منصب وزير الداخلية فى ٩ ديسمبر ١٩٢٤ ، الاستعانة به فى تسخير الأداة الحكومية للعبث بالانتخابات وتزويرها لصالح نظامه الوزارى الموالى للسراى (٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ — ١٣ مارس ١٩٢٥ ، ١٣ مارس ١٩٢٥ ، ٧ يونيو ١٩٢٦) — وبالفعل فان (صدقى) استخدم اجهزة وزارة الداخلية فى تزييف انتخابات ١٩٢٥ (١٢ مارس) — ثم أعقبه (حلمى عيسى باشا) فى الوزارة فى ١٢ سبتمبر ١٩٢٥ اثر استقالته تضامنا مع الوزراء الأحرار الدستوريين الذين استقالوا من الوزارة بعد اقالة عبد العزيز باشا فهمى وزير الحقانية فى أعقاب حادث (الشيخ على عبد الرازق مؤلف كتاب الاسلام واصول الحكم) — وهذا وجه العمد ورجال الادارة للدعاية لحزب الاتحاد الذى أنشىء فى يناير ١٩٢٥ على قاعدة (الولاء للعرش) — ولما كان هذا الحزب الحكومى فى حقيقته هيئة من الوصوليين الذين ارادوا الافادة

---

(١٠) محمد البابلى بك « الاجرام فى مصر — اسبابه وطرق علاجه » — القاهرة — مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٤١ — ص ٢٣٥ — ٢٥٦ .

من صلته بالسراى لينالوا ما يبتغون من الرتب والألقاب ، فقـد كان (حلمى عيسى) هـو المحرك الأساسى لعملية انضمام العمد ورجال الادارة فى الريف الى هـذا الحزب .

اما (زيوار) ـ فعلاوة على اشتراكه كرئيس للوزارة طيلة هـذه المدة ، فى أعمال وزيرية (صـدقى وعيسى) ، فانه ساهم بمرسوم ٨ ديسمبر ١٩٢٥ الخاص بتعـديل نظام الانتخاب بتضييق نطاقه وتخـويل الادارة سلطة واسعة لتتمكن من انجاح مرشحيها فى الانتخابات المقبلة ـ سـاهم فى تدمير الجهاز الادارى فى الريف تدميرا تاما عندما امتنع عمد البلاد عن تنفيذ الاجراءات المصاحبة للمرسوم (تحرير جداول الانتخابات الجديدة) .

فقـد شرع زيوار فى رفت وعزل العمد المعارضين لاجراءاته ، واستقال بعض العمد تضامنا مع زملائهم ـ وتقـدم عمد الى محاكم الجنح لعقـابهم بموجب المـادة ١٠٨ مكررة من قانون العقوبات التى تقضى بمعاقبـة الموظفين أو المستخدمين اذا اتفق ثلاثة منهم على ترك عملهم بدون مسوغ شرعى[١١] .

ولنترك تقـارير الأمن العـام لتكمل القصة .

« فى سنتى ١٩٢٥ و ١٩٢٦ فصل عـدد كبير من العمد عن مناصبهم على وجه لم يعهد من قبل فكان من نتائج عزلهم وتنصيبهم فيما بعـد أن تولدت الحزازات وثارت الأحقاد فى نفوس الأهلين فاقتسموا فرقا متخالفة فى الراى وناصب كل منهم العـداء للآخر فتعـددت الحوادث فى بلاد لا عهد لهـا بارتكابها وزادت زيادة محسوسة فى غيرها .

كذلك كان من أثر المنافسات الانتخابية الشديدة فى سنة ١٩٢٦ أن أفضت الى مثل ما أفضى اليه السبب السابق من تولد الأحقاد والضغائن فى

---

(١١) عبد الرحمن الرافعى « فى اعقاب الثورة المصرية » الجزء الأول ـ الطبعة الثانية ـ ص ٢٤٨ ـ ٢٤٩ .

نفـــوس الناخبين فازدادت نسبة الاجرام فى بعض البلاد هـــذا العام »(١١) .

واذا كان افساد الأداة الحكومية وما انتجه من خلع عمد من مناصبهم وتثبيت غيرهم مكانهم ــ قـــد افرز قضية (المنافسة على العمدية) ــ وتلك ارفزت الحـــوادث الجنائية التى نشأت عن قيام الضغائن بين العـــائلات ــ فقـــد ادان تقرير (حسن فهمى رفعت بك) مدير الأمن العام عام ١٩٢٩ نظام العمد كله عندما كشف عن مساوئه بقوله .

« ان علاقة العمد القريبة بأهالى بلادهم وما تجر اليه تلك العلاقة من صلات الصـــداقة .... فالمحاباة .... والتستر ــ أو العـــداء فالتقصير والتلفيق عند البعض ، قـــد يكون له أثره السىء فى حالة الأمن »(١٢) .

وتؤكد احصائيات أسباب ارتكاب الجرائم عن الفترة ١٩٣٠ ــ ١٩٣٦ صحة ما ذكره (رفعت) فى شأن نظام العمدية ــ فقد كان هـــذا النظام هـــو المسئول الأول عن فساد الأمن فى الريف المصرى ــ ويكفى ان يقال فيـــه أن عمد القرى والبلاد تركوا واجبهم الأساسى فى حفظ الأمن وانصرفوا الى الصراعات الحزبية والمنافسات الوظيفية والمنازعات الشخصية ، وكونوا حـــولهم العصبيات التى حولت الريف المصرى الى شعلة من الحوادث الجنائية ذات الطابع الانتقامى (القتل العمد والشروع فيه ــ الحريق العمد ــ اتلاف المزروعات ــ تسميم المواشى) ــ كما أن تناول الاحصاءات لسنوات ١٩٣٠ ــ ١٩٣٧ يبين أن ما أتاه نظام (زيوار) (١٩٢٤ ــ ١٩٢٦) لم يتخلف عنه من تعاقبوا على الوزارات المصرية على مدى الفترة موضوع الدراسة .

---

(١٢) وزارة الداخلية ــ ادارة عموم الأمن العام ــ تقرير عن الأمن العام فى القطر المصرى عام ١٩٢٧ .

(١٣) وزارة الداخلية ــ أدارة عموم الأمن العام ــ تقرير عن الأمن العام فى القطر المصرى عام ١٩٢٩ .

كشف ببيان الاسباب التى دفعت على ارتكاب جرائم القتل العمد والشروع فيه من سنة ١٩٣٠ الى سنة ١٩٣٦

السنة	بسبب ضغائن عائلية	بسبب نزاع على عمدية	بسبب نزاع على وظائف أخرى
١٩٣٠	٩٣٦	١٣	٨
١٩٣١	٩٣٠	١١	٢٤
١٩٣٢	٨٢٢	١١	١٩
١٩٣٣	٧٦٥	١١	١٩
١٩٣٤	٦٧٩	٦	١٨
١٩٣٥	٦٤٢	١٨	١٩
١٩٣٦	٦٣٦	٤	٢٥(١٤)

كشف ببيان الأسباب التى دفعت على ارتكاب حوادث الحريق العمد من سنة ١٩٣٠ الى سنة ١٩٣٦

السنة	بسبب ضغائن عائلية	بسبب نزاع على عمدية	بسبب نزاع على وظائف أخرى
١٩٣٠	١٠٣٦	٢٤	١٢
١٩٣١	٩٤٥	١٧	٢٧
١٩٣٢	٦٣٨	٤	١٨
١٩٣٣	٤٣٥	٣	٨
١٩٣٤	٣٦٣	٢	١١
١٩٣٥	٣٤٦	٩	١٤
١٩٣٦	٣٦١	١٠	٢٤(١٥)

(١٤) وزارة الداخلية — ادارة عموم الأمن العام — تقرير عن حالة الأمن العام فى القطر المصرى عن المدة من سنة ١٩٣٠ الى سنة ١٩٣٧ .

(١٥) المرجع السابق .

كشف ببيان الأسباب الدافعة على ارتكاب حوادث اتلاف المزروعات
من سنة ١٩٣٠ الى سنة ١٩٣٦

السنة	بسبب ضغائن عائلية	بسبب نزاع على عمدية	بسبب نزاع على وظائف أخرى
١٩٣٠	١٤٢	١	٣
١٩٣١	١٦١	٣	٥
١٩٣٢	٧١	—	٢
١٩٣٣	٦٧	—	٣
١٩٣٤	٦٢	—	٢
١٩٣٥	٥١	٤	٣
١٩٣٦	٦١	١	٥[١٦]

كشف ببيان الأسباب الدافعة على ارتكاب جرائم تسميم المواشى
من سنة ١٩٣٠ الى سنة ١٩٣٦

السنة	بسبب ضغائن عائلية	بسبب نزاع على عمدية	بسبب نزاع على وظائف أخرى
١٩٣٠	٥٥	—	١
١٩٣١	٦٠	٥	١
١٩٣٢	٥٢	—	١
١٩٣٣	٣٠	—	—
١٩٣٤	٢٧	—	—
١٩٣٥	٢٨	—	—
١٩٣٦	٢٤	—	—[١٧]

(١٦) نفس المصدر .

(١٧) نفس المصدر .

وقد كانت حصيلة هذه الجرائم الانتقامية على مدى سنوات الاحصاء كالآتى :

٢٣٣١ عام ١٩٣٠ — ٢١٨٩ عام ١٩٣١ — ١٦٣٨ عام ١٩٣٢ — ١٣٤١ عام ١٩٣٣ — ١١٧٠ عام ١٩٣٤ — ١١٣٤ فى عام ١٩٣٥ — ١١٥١ عام ١٩٣٦ .

— لم يتأثر جهاز من اجهزة الدولة بالخلافات الحزبية والتغييرات الوزارية والانتخابات البرلمانية مثل تاثر جهاز البوليس المصرى على مدى الفترة موضوع الدراسة .

وترجع قصة انغماس جهاز البوليس المصرى فى السياسة الى عهد الاستقلال الذى بدأ بتشكيل أول وزارة دستورية فى البلاد بعد انتخابات برلمانية فاز فيها حزب الوفد — فقد اتخذ رؤساء الوزارات المتعاقبة حتى ٣١ يوليو ١٩٣٧ (وزارة الداخلية) منصبا لهم الى جانب رئاسة الوزارة — باستثناء وزارة زيوار الثانية (١٣ مارس ١٩٢٥ — ٧ يونيو ١٩٢٦) التى عين فيها اسماعيل صدقى وزيرا للداخلية — ووزارة عبد الفتاح باشا يحيى (سبتمبر ١٩٣٣ — ١٤ نوفمبر ١٩٣٤) والتى عين فيها محمود فهمى القيسى باشا وزيرا للداخلية . ولقد كان الهدف من تمسك رؤساء الوزارات المصرية بمنصب (وزير الداخلية) — هو بالطبع القبض على زمام جهاز البوليس والادارة فى البلاد — ومن ثم توجيهه الوجهة التى تتفق ومصالحهم — وبكلمات أخرى (استخدام البوليس لحماية الحكومة من معارضيها) — أما أساليب البوليس لتنفيذ المصالح التى يتطلبها القابض على ناصية الحكم فقد كانت تتراوح بين تزييف الارادات وتزوير الانتخابات واستخدام العنف والتنكيل بالمعارضين ... الخ هذه السلسلة التى لا تنتهى من الحوادث التى زخر بها تاريخ البلاد على مدى نصف القرن العشرين وحتى يوليو ١٩٥٢ .

غرق جهاز البوليس خلال الفترة موضوع الدراسة حتى اذنيه فى العمل السياسى — وكان هو نفسه فى النهاية — ضحية الانغماس فى لعبة السياسة المصرية .

يسجل لسعد زغلول باشا رئيس الوزاره المصرية (٢٨ يناير — ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤) أنه أول من أدخل (لعبة تغيير المناصب) فى تاريخ البوليس والادارة فى مصر — ولعل هـذا كانجزءا من السياسة التى استنها فى وزارته الأولى والأخيرة ، والتى كان من مقتضاها (زغللة) الادارة بوضـع أقاربه ومحاسيبه فى المناصب الحساسة — ولقـد أكد (رحمه الله) ذلك عندما قال لمندوب جريدة الليبرتية Liberte « انى لأسـف كل الأسـف لأن أقاربى غير اكفاء والا لكنت عينت منهم فى كل مكان ولكان عندنا حينئذ **ادارة زغلوليـة** بكل معنى الكلمة : اسما ومعنى ودما .... انى عازم عند تعادل الكفايات والمقـدرة أن أوثر دائما قريبا لى لأنى حتما اكبر ثقـة به لانفـاذ سياستى والعمل فى الادارة حسب آرائى »[١٨] .

وبذلك أرسى سـعد زغلول قواعـد لعبة العبث بالمناصب فى جهـاز البوليس مرتبا نتيجتين غاية فى السوء :

(أ) قيام العهد الذى يخلفه باعادة من كانوا ضحايا عمليات التغيير والازاحة من عينهم سـعد وحكومته وهكذا تدور أجهزة الوزارة فى حلقة مفرغة من التغييرات والازاحة والاحالة الى المعاش — تعـدل مع مقـدم كل وزارة .

(ب) لجوء من مستهم عملية التغيير الزغلولية او (الوفـدية) الى الطرف الآخر أو الحكومة الأخرى التى تعيدهم الى مناصبهم — فيصبحون بعـد ذلك من رجالها — عونا لهـا وأداة طيعة فى التنكيل بأعـدائها — وهـذا أخطر ما فى الأمر ، اذ بهـذه الطريقة فقط — تغلغلت الحزبية البغيضة بكل مفاسدها وتحيزها وأهـوائها الى داخل جهاز البوليس — فمزقته واتلفته وكانت احـد أهم **الأسباب الخارجية** لفشله .

---

(١٨) عبد الرحمن الرافعى — المرجع السابق ص ١٦١

لم يكن قـد مضى أكثر من نصف شهر على تولى (سعد) لمهام منصبه كرئيس للحكومة حتى أصـدر مجلس وزرائه فى جلسة خاصة عقـدت فى ١٤ فبراير ١٩٢٤ قرارات باحالة الميرالاى (العميـد) حسين وهبى بك باشمفتش النظام بوزارة الداخلية ـ وحسنين مظهر الطوبجى افندى مأمور مركز ميت غمر الى المعاش ـ وتعيين محمود يوسف رشاد باشا مدير أسيوط مديرا للغربية بدلا من محمـد حلمى عيسى باشـا الذى أحيل الى المعـاش ـ وتعيين عبد القادر مختار افندى مأمور مركز الدلنجات وكيلا لمديرية الغربية بدلا من (عبد السلام الشاذلى بك) الذى احيل الى المعاش[19] ـ وفى العاشر من اكتوبر ١٩٢٤ عين محمود فهمى النقراشى أفندى (رئيس الوزارة فيما بعـد ٢٤ فبراير ١٩٤٥ ـ ١٥ فبراير ١٩٤٦ ، ٩ ديسمبر ١٩٤٦ ـ ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨) وكيلا لوزارة الداخلية ـ ثم جاءت حادثة مقتل السردار (١٩ نوفمبر ١٩٢٤) لتقضى على المحاولة الوليدة لقيام حياة ديموقراطية ـ وتعـود بالحركة الوطنية الى الوراء فى انتكاسة من أخطر الانتكاسات التى اصابت الحياة السياسية فى مصر .

أتت وزارة زيوار (٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ ـ ١٣ مارس ١٩٢٥ ، ١٣ مارس ١٩٢٥ ـ ٧ يونيو ١٩٢٦) لـ (توجيه ضربة ساحقة الى الزغلولية) ـ وعلى مستوى (البوليس) كان الاجراء كالآتى :

١ ـ احالة محمود فهمى النقراشى افندى وكيل وزارة الداخلية الى المعاش فى اليوم التالى لتولى (زيوار) الوزارة ـ أى يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٢٤ وتعيين على باشا جمال الدين مكانه .

٢ ـ اعادة محمد حلمى عيسى باشا مدير الغربية الذى أحاله زغلول الى المعاش للخدمة وتعيينه وكيلا لوزارة الداخلية فى ١٥ ديسمبر ١٩٢٤ .

٣ ـ إحالة محمود يوسف رشاد باشا مدير الغربية الذى عينه زغلول بدلا من محمد حلمى عيسى باشا ـ الى المعاش فى ١٨ ديسمبر ١٩٢٤ .

---

(١٩) دار الوثائق القومية ـ محفظة مجلس الوزراء (فبراير ١٩٢٤) .

٤ ــ احالة عبد القادر مختار افندى وكيل مديرية الغربية الذى عينه زغلول بدلا من عبد السلام الشاذلى الى المعاش فى ١٨ ديسمبر ١٩٢٤ .

٥ ــ اعادة عبد السلام الشاذلى بك من المعاش الى الخدمة وتعيينه وكيلا لمديرية أسيوط فى ١٨ ديسمبر ١٩٢٤[٢٠] .

اما (حسين مظهر الطوبجى) مأمور مركز ميت غمر الذى أحاله زغلول الى المعاش فى ١٤ فبراير ١٩٢٤ ، فقد رفع (اسماعيل صدقى باشا) وزير الداخلية مذكرة بشأنه الى مجلس الوزراء فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ قال فيها :

« سبق أن صدر قرار من مجلس الوزراء بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٢٤ باحالة حضرة حسين مظهر الطوبجى افندى مأمور مركز ميت غمر على المعاش . وحيث أن اعمال هذا المأمور فى الماضى دلت على انه من خيرة المأمورين كفاءة ونشاطا واستقامة ، وحيث أنه لم يعزل من وظيفته الا لأسباب لا علاقة لها بالعمل ، وحيث أن الحكومة فى حاجة ماسة الى خدماته النافعة ــ لذلك رأينا اعادته للخدمة بوظيفة مأمور مركز كما كان بدون حاجة الى الكشف الطبى . . . . وزير الداخلية اسماعيل صدقى »[٢١] .

وتكشف وثيقة صادرة فى يناير ١٩٢٥ عن مسلك حكومة سعد زغلول ازاء ضباط البوليس الذين كان لهم موقف معاكس اثناء انتخابات (أبريل ١٩٢٣ ــ يناير ١٩٢٤) ــ فقد حوكم القائمقام المحلى (عقيد) محمود نجيب مساعد حكمدار مديرية الغربية أمام مجلس تأديب فى عهد وزارة سعد زغلول (مارس ١٩٢٤) لتهم أسندت اليه يرجع تاريخها الى عام ١٩٢٠ ــ موضوعها (استعمال نفوذه فى الحصول على صلح بطريق الاكراه فى حادثة وقعت من بعض أقاربه وآخرين) ــ وقد حققت هذه التهمة فى ذلك

(٢٠) دار الوثائق القومية ـ محفظة مجلس الوزراء (نوفمبر ١٩٢٤ ـ يناير ١٩٢٥) .

(٢١) المرجع السابق ـ مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء ـ وزارة الداخلية ـ قسم المستخدمين واللوازمات ـ نمرة ١٨ ـ من وزير الداخلية اسماعيل صدقى باشا فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ .

الوقت ولم تر الحكومة موجبا لمؤاخـذته ، واستمر فى عمله — ونال ترقيته بعـد الحادثة الى رتبة (القائمقام المحلية) — ثم جرت انتخابات ١٩٢٤ — ونسب الى الضابط اتهامات قالت فيها الوثيقة الصادرة فى عهد وزارة زيوار الأولى أنها « تتعلق بحـوادث الانتخابات المـاضية وما نسب الى هـذا الضابط فيها لم يكن فى الحقيقة الا قيامه بتنفيذ الأوامر الصادرة اليه من المدير وهى تقضى بالمحافظة على النظام والأمن العام حيث اتخذ من الاحتياطات ، ما لم يسمح بالعبث بهما وقـد كان عمله هـذا داخلا فى دائرة القانون »[٢٢] .

بعثت هنا حكومة (سـعد زغلول) تهما قـديمة من مرقـدها رغم سابقة صـدور حكم فيها بعـدم الادانة — واتهمت الضابط بالخروج عن دائرة القانون ، وقـدمته للمحاكمة التأديبية عن تهم قالت فيها الوزارة الزيورية اللاحقة أنها أعمال (تدخل فى دائرة القانون) — وهكذا فسرت الحكومات فى مصر (القانون) وفقا لـما تراه — وتكشف حكومة زيوار عن اسباب التناقض فى تفسير قانونية أعمال ضباط البوليس فتقول الوثيقـة « لم ترق هـذه الاجراءات أمام القائمين بالأمر فى ذلك الوقت (وزارة سعد زغلول) **لأنها كانت موجهة ضـدهم قبل أن يتولوا الحكم** — فلمـا تربعوا مناصبهم بعثوا التهمة الأولى من مرقـدها وضموا اليها التهم الأخرى وقدموه للمحاكمة فحكم عليه تحت تأثير سياسة خاصة بالعزل من الوظيفة .

ولمـا نعهده فى هـذا الضابط من الكفاءة والمقـدرة والنشاط فى مدة خـدمته الطـويلة نرجـو من المجلس موافقتنا على اعادته للخـدمة مع معافاته من الكشف الطبى وتعيينه مفتشا بقسم النظام والخفر بالوزارة براتب قـدره ٦٠٠ جنيه سنويا محتسبا هـذا الراتب من وفورات الوزارة — وزير الداخلية اسماعيل صـدقى »[٢٣] .

---

(٢٢) دار الوثائق القومية — محفظة مجلس الوزراء (نوفمبر ١٩٢٤ — يناير ١٩٢٥) — وزارة الداخلية — قسم المستخدمين واللوازمات — نمرة القيـد ٧٩ سرى مستخدمين — مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء — من وزير الداخلية (اسماعيل صـدقى) ٧ يناير ١٩٢٥ .

(٢٣) المرجع السـابق .

كان ما فات نماذج للجولة الأولى من الافساد — وكانت بين (وزاره سعد زغلول) ووزارة زيوار .

فلما استفحش الافساد بالدخول فى الجولة الثانية من الانتخابات على اثر استصدار زيوار مرسوم تأجيل انعقاد البرلمان فى ٢٥ نوفمبر ١٩٢٤ لمدة شهر — ثم مرسوم حل مجلس النواب فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ — وتحديد يوم ٦ مارس ١٩٢٥ لانعقاد المجلس الجديد — شرعت الحكومة الزيورية فى اعطاء الضوء الأخضر لجهاز البوليس لمطاردة الخصوم ، ومناصرة المرشحين — بعد ما اتضح شكل الصراع الحزبى — واقدام اصحاب النفوس الضعيفة على الانضمام لمن بيده السلطة . فى ظل هذا الجو الذى أطلقت فيه يد البوليس للتنكيل بخصوم الحكومة الزيورية وقعت (حادثة اخطاب) الشهيرة فى مايو ١٩٢٥ . كان (محمود الأتربى باشا) من انصار (الوفد) ومن خصوم الحكومة بالتالى — فعمد ضابط بوليس النقطة (فريد التهامى) الى التنكيل بأهل البلدة وما جاورها لاكراههم على التخلى عن (الأتربى باشا) ومارس نوعا من البلطجة تجاه أهل البلدة ، فسلح رجاله بالعصى ، وسار بهم فى شوارع البلدة يغلق المحال ويعتقل من يوجد من الأهالى خارج منزله — وأوسع ورجاله الأهالى ضربا ، وساقوهم الى السجن واعتقلوهم بدون وجه حق — وامتد نشاط الضابط الاجرامى الى (ميت فضاله) و (ميت مسعود) و (الفراقة) و (السنيطة) و (منشية عبد النبى) ليكيد لرجلى حزب الوفد فى المنطقة (الأتربى باشا) و (محمود بك عبد النبى) — وتعقب رجال الضابط رجال الأتربى يربطونهم بالحبال ويسوقونهم سوق الأنعام ويضربونهم بالعصى والسياط ويتفننون فى الأذلال والتعذيب ... الخ . اثبتت النيابة هذه الجرائم — وقدم الضابط وأعوانه الى محكمة جنايات المنصورة — رغم مساعى الحكومة المعادية للوفد لمنع نظر القضية — لكنها نظرت يوم ١٥ يناير ١٩٣٠ فى عهد حكومة مصطفى النحاس باشا الثانية (أول يناير ١٩٣٠ — ١٩ يونيو ١٩٣٠) وحكم على الضابط بالسجن مع الأشغال الشاقة خمس سنوات ، وعلى رجاله من رجال البوليس بعقوبات أخف ، وبالزام الحكومة مع المحكوم عليهم بتعويض الضحايا بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه[٢٤] .

(٢٤) عبد الرحمن الرافعى — المرجع السابق ص ٢٢٤ ٢٢٥ .

ثم تاتى الوثائق لتكشف عن تعقب وزارة النحاس باشا (يناير ١٩٣٠ — ١٩ يونيو ١٩٣٠) لكل من ساهم فى الجريمة — فتناولت مدير المديرية (محمود زكى بك) فى ذلك الوقت .

« بعـــد الاطلاع على ملف قضية اخطاب والتحقيقات التى جرت فيها وحكم محكمة الجنايات الذى صـــدر فيها أخيرا بتاريخ ١٩٣٠/١/١٥ والتقرير المرافق لهـــذه المذكرة المقـــدم من حضرة وكيل التفتيش العام .

حيث أن السلوك الذى سلكه مدير المديرية فى ذلك العهد وهو (محمود بك زكى) مدير قسم مستخدمى وزارة الداخلية الان يتناق مـــع واجـــب الوظيفة الذى يقضى عليه أن يلتزم بين الناس على اختلاف نزعاتهم جادة العـــدل وان يبتعـــد عن وسائل الاضطهاد للأفراد ، وهـــو ما لم يفعله محمود بك زكى — فقـــد اتخـــذ وظيفته منذ كان مديرا للدقهلية سنة ١٩٢٥ وسيلة للعبث بالحريات فأرهق الأهالى بناحيتى أخطاب وكوم النور بواسطة مرؤوسيه وسكت عن أعمالهم الجائرة مـــع علمه بها .

وحيث أن مثل هـــذا الموظف أصبح لا يؤتمن على وظيفته ومن المصلحة العامة فصله من الخـــدمة فالمرجـــو موافقة المجلس على ذلك (النحاس) ١٩٣٠/٣/٦ »[٢٥] .

ونظرة على ما تعرض له (عبد القادر مختار أفندى) الذى ورد اسمه فى الصفحات السابقة — تكفى للدلالة على مدى العبث والافساد الذى كان يمر به جهاز البوليس بعـــد تغلغل الحزبية فيه .

فقـــد قلنا أن الرجل عين فى ظـــل وزارة ســـعد زغلول من مأمور لمركز الدلنجات الى وكيل لمديرية الغربية — فلما جاءت وزارة زيوار احالته الى المعاش — وخلال السنوات التالية الحـــق بوظيفة مفتش بوزارة المـــالية — فلما جاءت وزارة النحاس (يناير ١٩٣٠ — يونيو ١٩٣٠) اعادته الى

---

(٢٥) دار الوثائق القومية — محفظة مجلس الوزراء ١٩٣٠ .

وزارة الداخلية كمدير لمديرية الشرقية[٢٦] — غير أن الرجل لم يهنا بمنصبه هـذا طـويلا ، فقد استقال النحاس باشا فى ١٩ يونيو ١٩٣٠ بعـد ما تبين له استحالة التعاون مع الملك الذى تعمد تعطيل صـدور المراسيم الخاصة بتعيين الشيوخ الجـدد — وقانون محاكمة الوزراء — وأتى صـدقى باشا (١٩ يونيو ١٩٣٠ — ٤ يناير ١٩٣٣) ليصـدر قرار مجلس الوزراء فى ١٩٣٠/٧/٢٣ بفصـل « حضرة عبد القادر مختار أفندى مدير الشرقية من خدمة الوزارة اعتبارا من ١٩٣٠/٦/٢٥ نقلا الى مصلحة الأملاك الأميرية »[٢٧] .

هـذا ما كان يتعرض له جهاز البوليس على مدى الفترة موضـوع الدراسة — بل ان مديرى المديريات والمحافظين كانوا يعتزلون فى منازلهم مع تغيير الوزارة التى ينتمون اليها لعلمهم بأن الوزارة الجـديدة ستحيلهم الى المعاش — ومع مقـدم وزارتهم ، فانهم يجهزون أنفسـهم لاستلام مواقعهم التى كانوا يحتلونها قبـل احالتهم للمعاش .

وهـذه قائمة برجال الوفـد من كبار رجال البوليس الذين كانوا قـد احيلوا للمعاش فى الوزارة السابقة على وزارة النحاس باشا الثانية (واعنى بها وزارة محمد محمود باشا الأولى ٢٥ يونيو ١٩٢٨ — ٢ اكتوبر ١٩٢٩) — فلما عاد الوفـد الى الحكم فى أول يناير ١٩٣٠ ، كان أول اجراء قام به هـو اعادة رجاله الى مواقـع السلطة — واحالة رجال الوزارة السابقة الى المعـاش :

---

(٢٦) المرجـع السـابق .

(٢٧) وزارة الداخلية — الأوامر العمومية رقم ٤٧١ فى ١٩٣٠/٨/٤ .

رجال الوفد	الوظيفة	رجال حزب الأحرار الدستوريين	المصير
محمود يوسف رشاد باشا	مديرا للغربية	محمود صادق يونس باشا	احالة على المعاش
احمد مختار حجازى بك	مديرا للمنوفية	هارون سليم ابو سحلى بك	احالة على المعاش
عبد القادر مختار افندى	مديرا للشرقية	محمد نيازى أحمد بك	احالة على المعاش
عمر وهبى بك	مديرا للفيوم	محمد سعيد كفافى بك	احالة على المعاش
اسماعيل حمد بك	مديرا للبحيرة	عبد السلام الشاذلى بك	احالة على المعاش
محمد محمد حسين بك	مديرا للدقهلية	احمد فهمى حسين بك	احالة على المعاش
ابراهيم امين بك	مديرا لجرجا	ابراهيم رشدى قمحة بك	احالة على المعاش
محمد لبيب موسى بك	مديرا للقليوبية	محمد سعيد لطفى افندى	احالة على المعاش(٢٨)

(٢٨) دار الوثائق القومية ـ محفظة مجلس الوزراء (١٩٣٠) .

وفى ١٩٣٠/١/٢٠ فصل الأميرالاى (عميد) محمد حيدر بك مدير قسم النظام والخفر بالوزارة من الخـــدمة بالاحالة ايضا على المعاش[٢٩] .

ثم جاءت وزارة اسماعيل صـــدقى (١٩ يونيو ١٩٣٠ — ٤ ينـــاير ١٩٣٣) — ويمكن بسهولة التعرف على ما فعلته هـــذه الوزارة بمجرد نقل الذين فى يسار القائمة الى يمين القائمة — ونقل الذين فى اليمين الى اليسار .

رجال حزب الأحرار الدستوريين	تاريخ العودة الى الخدمة
سعادة محمود صادق يونس باشا	١٩٣٠/٦/٢٥
هارون سليم ابو سحلى بك	١٩٣٠/٧/ ٣
أحمد فهمى حسين بك	١٩٣٠/٦/٢٥
عبد السلام الشاذلى بك	١٩٣٠/٦/٢٥
محمد نيـــازى احمد بك	١٩٣٠/٧/ ٣
ابراهيم رشـــدى قمحة بك	١٩٣٠/٨/١٩
محمد حيـــدر بك	١٩٣٠/٩/٢٣

هكذا أعيد كل من أحالتهم حكومة الوفـــد الى المعاش الى وظائفهم الأصلية — أما (الأميرالاى محمد حيدر بك) فقـــد عين وكيلا لمحافظـــة القاهرة . كذلك فان (محمود زكى بك) الذى فصل فى ١٩٣٠/٣/٦ لاتهامه بالمشاركة فى حادث (آخطاب) — فقد أعيد للخدمة مديرا لادارة المستخدمين واللوازمات بالوزارة فى ١٩٣٠/٨/١٨[٣٠] .

وقـــد ترتب على الزج بجهاز البوليس فى قضية الصراع الحزبى على الشكل الذى قـــدمته السطور السابقة — أن انغمس أفراده فى العمـــل

(٢٩) وزارة الداخلية — الأوامر العمومية رقم ٣٦ فى ١٩٣٠/١/٢٠ « احالة على المعاش بقرار مجلس الوزراء » .

(٣٠) دار الوثائق القومية — محفظة مجلس الوزراء (١٠ نوفمبر ١٩٣٠) .

السياسي — وزادت بالتالي عمليات التنكيل بهم من جانب الوزارات التي لا يميلون اليها — بل ان عمليات التنكيل كانت تلاحقهم وهم خارج الخدمه أيضا — فقد نسب الى الملازم اول « محمد كامل ابراهيم الحديدي » الضابط بالاستيداع[31] أنه « تردد وهو فى الاستيداع على النادي السعدي يومى ٢٣ و ٢٤ مارس ١٩٣١ مخالفا قرار مجلس الوزراء فى ١٩٢٩/١/٣٠ باضافه فقرة أخرى الى المادة ١٤٤ من القانون المالى بتحظير الموظفين والمستخدمين من أن يشتركوا فى اجتماعات سياسية أو أن يبدوا علانية آراء أو نزعات سياسية »[32] .

واذا كان سعد زغلول قد حبذ أن يكون أقاربه — وبالتالى مناصرو الوفد — هم الشاغلين لوظائف الادارة — الأمر الذى عد فى عام ١٩٢٤ ارساء لقواعد المحسوبية والميل ، فان (محمد محمود باشا) خرج على الناس خلال عهد وزارته الأولى (٢٥ يونيو ١٩٢٨ — ٢ أكتوبر ١٩٢٩) ببدعة جديدة مؤداها ضرورة ولاء الموظف نحو الحكومة القائمة — مذكيا بذلك نار الحزبية وفاتحا بابا جديدا للفساد السياسى — فقد قالت حكومته بمناسبة محاكمة (عبد العزيز عز العرب) الذى ضبط فى مساء ١٩٢٨/١١/١٨

---

(٣١) الاستيداع هو منع الضابط من مباشرة واجبات وظيفته وحرمانه من ثلثى راتبه لفترة من الزمن لا تزيد على سنة — فاذا أعيد الى عمله بعد سنة — وضع أمامه فى الأقدمية عدد مساو لمن يليه فى الأقدمية — واذا مضت سنتان على احالته الى الاستيداع أحيل الى المعاش .

(٣٢) دار الوثائق القومية — محفظة مجلس الوزراء (مايو ١٩٣١) — وقد صدرت هذه الوثيقة فى عهد وزارة اسماعيل صدقى الأولى (١٩ يونيو ١٩٣٠ — ٤ يناير ١٩٣٣ ، — وأحيل الضابط الى المعاش فى ٦ مايو ١٩٣١ — أما قرار مجلس الوزراء فى ١٩٢٩/١/٣٠ المشار اليه فى الوثيقة فقد صدر فى عهد حكومة اليد القوية (محمد محمود باشا ٢٥ يونيو ١٩٢٨ — ٢ اكتوبر ١٩٢٩) وفيه اضافت الوزارة الى القانون المالى الخاص بموظفى الحكومة فقرة جديدة للمادة ١٤٤ منه تقضى بمنع الموظفين والمستخدمين من أن يحضروا اجتماعات سياسية أو أن يبدو اعلانية آراء أو نزعات سياسية ، وجعلت الموظف المخالف عرضة للفصل — وكان القصد من هذه الاضافة منع الموظفين او المستخدمين من الانضمام الى حزب الوفد — وجعل الفصل عقوبة لهم اذا ما انضموا الى ذلك الحزب — راجع عبد الرحمن الرافعى « فى أعقاب الثورة المصرية — ثورة ١٩١٩ » — الجزء الثانى — الطبعة الثانية ص ٨٣ .

بشارع القصر العينى وهــو يحمل نشرات مطبوعة تتضمن الحض على كراهية الحكومة لتوزيعها على الجمهور ـــ وهــو ما اعتبرته مخلا بواجب الولاء للحكومة :

« للموظف باعتباره فردا ـــ مطلق الحرية فى أن يكون بنفسه عقيــدة سياسية . وليس ما يمنع أن تخالف عقيدته عقيدة الحكومة القائمة بالامر . ولا مؤاخــذة على الموظف بسبب ذلك طالمـــا انه لا يتأثر بهـــذه العقيدة فى عمله فلا يكيل للناس بمكيالين فيحابى شركاءه فى العقيدة السياسية ويظلم خصومه السياسيين وطالمـــا أن لا مساس لهـــذه العقيدة بواجب ولاء الموظف نحـــو الحكومة القائمة فلا يعمل على مناهضتها ولا يحض الناس على كراهيتها لأنه بحكم وظيفته مقيد الحرية مرتبط بالولاء لرؤسائه اذ بغير هـــذا الولاء لا تستطيع الحكومة الاحتفاظ بالهيبة والسلطة اللتين لا غنى لهـــا عنهما للقيام بالأعمال المنوطة بها ـــ واذا كان هـــذا الولاء لا ينفــذ الى عقيــدة الموظف فلا يؤثر فيها فهو لا شك يسيطر على الأعمال الخارجية التى يأتيها الموظف مدفوعا بهـــذه العقيـــــدة فتصبح هـــذه الأعمال محل التقـــدير والمحاكمـــــة »[٣٣] .

طالب (محمد محمود) اذن الموظفين بالولاء للنظام القائم ـــ لكنـــه لم يبين فى حيثياته المـــار ذكرها ما الذى يفعله الموظف اذا ما تغير النظـــام القائم وحل محله نظام آخر ـــ هـــل يستمر على ولائه للنظام السابق ـــ أم يصبح مواليا للنظام الجـــديد ؟

ومع هـــذا فان (محمد محمود باشا) وغيره من رؤساء الوزارات والأحزاب المصرية كانوا يتركون أنصارهم من رجال البوليس عرضة لتنكيل الأنظمة التالية دون أن يملكوا دفـــع الأذى عنهم .

(٣٣) وزارة الداخلية - الأوامر العمومية رقم ٤٧٦ فى ١٩٢٩/٧/٣٠ - حكم تاديبى ضد عبد العزيز عز العرب قضى بتنزيله الى الدرجة السادسة - وقد أعادته وزارة النحاس باشا (أول يناير ١٩٣٠ - ١٩ يونيو ١٩٣٠) الى حالته التى كان عليها قبل محاكمته تاديبيا - وترقيته ترقية فعلية الى الدرجة الخامسة مع حسبان أقدميته فيها من ١٩٢٥/١/١ - ثم ترقيته فى ١٩٣٠/١/١ الى الدرجة الرابعة - راجع الأوامر العمومية رقم ٢٠٤ فى ١٩٣٠/٤/١٠ .

كان البكباشي (ابو المجـد محمد الناظر) احـد ضباط البوليس الذين حـوكموا عام ١٩١٦ لاتهامه بمساعدة الثوار ــ وحكم عليه بالرفت من الخـدمة فى ٢ مايو ١٩١٩ وكان فى رتبة اليوزباشي (النقيب) فى ذلك الوقت ــ وفى عهد وزارة محمد محمود باشا (٢٥ يونيو ١٩٢٨ ــ ٢ أكتوبر ١٩٢٩) اعيد الرجـل الى الخـدمة برتبته السابقة ثم منح رتبة الصاغ (الرائد) المحلية(٣٤) وعين مامورا لأحـد المراكز ــ وأصبح من رجال عهد محمد محمود باشا ــ باعتباره قـد وصل ما انقطع من عيشه . وسقط (محمد محمود باشا) فى اكتوبر ١٩٢٩ ــ وجاء (صـدقى) فى يونيو ١٩٣٠ بعـد استقالة النحاس باشا فى ١٧ يونيو ١٩٣٠ ــ فأجـل انعقاد البرلمـان شهرا فى ٢١ يونيو ١٩٣٠ ، وقاوم الوفـد حكومته وانفـذ أسلوبا دعائيا ضـدها فى انحاء البلاد رد عليها صـدقى بقوات البوليس والجيش لقهر الشعب ــ ثم استصدرت الحكومة الصدقية مرسوما بفض الدورة البرلمـانية فى ١٢ يوليو ١٩٣٠ قبل اقرار الميزانية بالمخالفة لنص المـادة ١٤٠ من الدستور التى تقضى بعـدم جواز فض الدورة البرلمـانية قبل الفراغ من تقرير الميزانية ــ وبالمخالفة للمـادة ٩٦ التى تقضى بدوام دور الانعقاد العادى ستة أشهر على الأقـل ، واحتلت قـوات الحكومة دار البرلمـان لمنع اعضائه من عقده ــ وكان ذلك فى ٢١ يوليو ١٩٣٠ . ثم ما لبث صـدقى أن الغى دسـتور ١٩٢٣ ووضع دستورا آخر يضيق من سلطات الأمة ــ وأصـدر قانونا للانتخاب حصر فيه هـذا الحق فى أضيق الحـدود ، وجعل الانتخـاب على درجتين ، وبدأ يعـد لانتخابات جـديدة على هـدى قواعد دستوره وقانونه الانتخابى الجـديد .

ما يعنينا من هـذا كله هـو اتفاق حزبى الوفـد والأحرار الدستوريين على مقاطعـة الانتخابات الجـديدة وعـدم الاعتراف بدستور ١٩٣٠ ــ

(٣٤) الرتبة المحلية ترقية يرقى فيها الضابط الى رتبة اعلى دون الحصول على راتبها ـ وبعـد فترة من الوقت يتم ترقيته ترقية فعلية فى الرتبة التى رقى اليها محليا فيحصل على راتبها ـ فيقال « يرقى الصـاغ » (الرائد) المحلى .... الى رتبة الصاغ اعتبارا من تاريخ .... ويمنح راتب الرتبة ـ فالرتبة المحلية اذن لا تعـد ترقية حقيقية ولكنها تمنح صاحبها وضـعا ادبيـا فقط .

واشتراكهما فى تأليف لجنة اتصال بينهما لتنفيذ قرار مقاطعة الانتخابات واصدرا بعد ذلك فى مارس ١٩٣١ (عهد الله والوطن) الذى قررا فيه مقاطعة الانتخابات ، وتأليف جبهة لاعادة الدستور الملغى — وزيارة الاقاليم وعقد المؤتمرات الوطنية ... الخ .

كان من جراء اتفاق الوفد والأحرار الدستوريين ان اتخذ (صدقى) قراره بمواجهتهما بقوات البوليس ومنعهما من زيارة الأقاليم او الاتصال بالأمة .

وهنا تأتى قصة رجلنا (أبو المجد الناظر) . والتى تقودنا الى ما تهدف اليه الدراسة من كشف آثار الصراع الحزبى والحياة السياسية المصرية على جهاز البوليس .

ولندع (البكباشى ابو المجد الناظر) يروى لنا القصة :

« فى شهر نوفمبر سنة ١٩٣٠ قصد حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا زيارة بعض الأصدقاء بمديرية الدقهلية (كان البكباشى ابو المجد يشغل وظيفة مساعد حكمدار الدقهلية) — فأمرنى بعض الرؤساء بأن أذهب الى جهة معينة كان يقصد زيارتها دولته **ومعى قوة لأحول دون وصوله ذلك المكان** — وأوامر أخرى شفوية من هذا النوع لا تتفق مع القانون . فرجوت أولى الشأن فى معافاتى من هذه المأمورية على أن يفرضوا على ما شاؤا من أشق الأعمال حتى أرضى ضميرى فصمموا الا التنفيذ واعتبروا طلبى هذا ترددا فى اطاعة الأوامر وتبلغ الأمر الى وزارة الداخلية فأوقفتنى عن العمل وكان تحقيقا انتهى بقطع خمسة عشر يوما من راتبى ونقلى الى مديرية البحيرة وتأخير تثبيتى . وقد جرت الانتخابات لمجلس النواب فى سنة ١٩٣٠ أثناء وجودى بالبحيرة فابعدت عنها وبعد انتهائها اغدقت الوزارة العلاوات والترقيات والتثبيت بغير حساب لكل من ساهم فيها وكان له القدح المعلى وأخيرا وبعد مضى سنتين كاملتين واكثر صدر قرار الوزارة بتثبيتى فى رتبة الصاغ اعتبارا من ١٥ سبتمبر ١٩٣٠ وهو تاريخ تعيينى مساعدا لحكمدار الدقهلية مع انى منحت هذه الرتبة فى يونيو ١٩٢٩ واضاعوا على سنة واربعة شهور قضيتها فى هذه الرتبة مؤديا أعمال مأمور مركز البدارى وقوينسنا ووضعونى

فى كشف الأقدمية فى آخر من ترقوا معى فى هذا الدور وكانوا نحو العشرة ضباط »[٣٥] .

وتكشف الوثيقة دون ما حاجة لشرح عن :

ـــ اتجاهات ضباط البوليس السياسية خلال الفترة موضوع الدراسة ، وتوجههم بولائهم لمن احسنوا معاملتهم او اكرموهم ـــ ورفض تنفيذ أوامر الأنظمة اللاحقة وهو ما يكشف عن تردى روح الانضباط بين صفوف جهاز البوليس ، خاصة اذا علمنا ان الثابت رسميا فى ملف خدمة الضابط هو « ١٥ يوم قطع ماهية فى ١٩٣٠/١٢/٨ لأنه رفض اطاعة أمر حضرة وكيل المديرية القاضى بقيامه لناحية بدارى لحفظ النظام بها لمناسبة زيارة دولة محمد محمود باشا لها فى يوم ١٩٣٠/١١/٢٩ ، ثم تفوهه بكلام لا يسمح صدوره من موظف مرؤوس الى رئيسه أثناء قيامه بما تفرضه عليه واجباته »[٣٦] .

ـــ أسلوب استخدام الحكومات الحزبية لجهاز البوليس فى صراعاتها السياسية مع الأحزاب السياسية الأخرى التى كانت تقف من الحكومة موقف المعارضة .

ـــ مدى الافساد الذى كان جهاز البوليس يتعرض له أثناء ممارسة هذه السياسة الحزبية .

وقد جرت الحكومات على مدى الفترة موضوع الدراسة ـــ وبلا استثناء على الزج بجهاز البوليس فى لعبة السياسة المصرية بكل مساوئها ومفاسدها الأمر الذى أدى الى تغلغل الحزبية والمحسوبية وبالتالى (النفاق) بين أوساط الضباط ، وساعد على ذلك سرعة تغير الوزارات وانتقال سدة

---

(٣٥) دار المحفوظات العمومية ـ ملف خدمة البكباشى ابو المجد الناظر ـ مسلسل ٥١٢٨٢ ـ محفظة ٥٤٥٢ ـ رف ٢ ـ دولاب ١٨٩ « شكوى البكباشى ابو المجد محمد الناظر الى حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء ووزير الداخلية بتاريخ ١٩٣٤/١٢/٤ » .

(٣٦) المرجع السابق .

الحكم الى قوى منافرة وهو ما ساعد على سرعة تغير الولاء من حكومة الى حكومة أخرى .

واذا كان من المسلم به أنه لا قيام لحكم صالح مستمر ومستقر الا بابعاد الموظفين وفى طليعتهم رجال العدالة وحفظة الامن عن كافة المؤثرات الحزبية والسياسية — فان من المتفق عليه بديهيا ان انشغال جهاز البوليس بمثل هذه القضايا السياسية — يصرفه حتما عن التفرغ لواجبه الأساسى وهو مقاومة الجريمة وتأكيد استقرار الأمن ، بنتيجة مؤداها الفشل فى مهمته .

— فى ظل الامتيازات الأجنبية وما تضمنته من حصانات لأصحابها ، نمت وترعرعت جرائم الأجانب فى مصر . فقد كفلت هذه الامتيازات لهم حصانة مساكنهم ضد حق البوليس فى دخولها — وحقهم فى حماية الجناة اذا التجأوا الى مساكنهم ، وحصانتهم ضد التفتيش . وبكلمات اخرى كان الأجانب فى مصر يتمتعون بحقوق وحصانات ليست للمواطنين فى مواجهة اجراءات البوليس — ناهيك عن حصانتهم ضد القوانين المصرية والقضاء المصرى ، بمعنى أن المحاكم المصرية لم تكن تملك حق محاكمتهم — وكانت محاكمتهم تتم وفق قوانين بلادهم فى المحاكم القنصلية .

وبمقتضى هذه الامتيازات — التى جعلت من مصر موئلا وملاذا لعشرات الآلاف من الأجانب من مختلف الجنسيات منذ منتصف القرن التاسع عشر — نمت التجمعات الأوروبية فى البلاد[37] . واشتغل الأجانب بوظائف ومهن وحرف عديدة — فكان من بينهم المهندس والطبيب والحرفى والموظف — وكان من بينهم عديم الضمير والخلق الذى وجد فى البلاد مرتعا خصبا ليمارس الجريمة بأحط اشكالها ، متخذا من الامتيازات الأجنبية الدرع الذى يحتمى

---

(٣٧) بلغ عدد الأجانب فى مصر وفق احصاءات التعداد كالآتى : عام ١٨٨٢ = ٩٠٨٨٦ - عام ١٨٩٧ = ١٠٩٧٢٥ - عام ١٩٠٧ = ٢٤٨٧٩٥ - عام ١٩١٧ = ٢٠٦٢٥٥ - عام ١٩٢٧ = ٢٢٥٦٠٠ - عام ١٩٣٧ = ١٨٦٥١٥ راجع قوائم الاحصاءات - مصلحة الاحصاء والتعداد ١٩٣٧ .

به عندما يقــع تحت طائلة القانون . وقــد ارتبط البغاء وتجاره المخدرات في مصر — بالاجانب — كذلك فقــد ارتبط نشاط الاجانب الاجرامي في مصر بالامتيازات الأجنبية .

يعــود أصل حي (وش البركة) الى الوقت الذى كانت فيه حــديقه الأزبكية الحالية (التى تأخــذ اسمها من اسم الامير المملوكي أزبك) بركة . في ذلك الوقت كانت قصور المماليك تدور حــول حافة البركة الدائرية التى كانت تجف في الشتاء وتجرى زراعتها بأنواع مختلفة من النباتات والزهور . مع بدايات القرن التاسع عشر شكل حي وش البركة ، وشارع كلوت بك والمنطقة التى تمتد حتى بداية شارع الموسكى (حى الأفرنج) في القــاهرة وتميز بفنادقه وقنصلياته الأجنبية . وكان الزوار القــادمون من الاسكندرية بواسطة المراكب النيلية يرسون في ميناء بولاق ثم يركبون مخترقين الحدائق وحقول الفــول حتى يصلوا الى فنــدق شبرد والفنادق الأخرى في حى الأزبكية والتى كانت تسمى Caravanseria (خانات) . وفيما بعــد فقــد (وش البركة) سمعته الطيبة هــذه واصبح حى العاهرات الأوروبيات واستمر كذلك حتى الفترة موضوع الدراسة . وخلال الربع الأول من القرن الحالى كان (وش البركة) قــد أصبح امتدادا طبيعيا لحى (الوسعة) وشكل الأثنان منطقة الدعارة في القاهرة . شغل (وش البركة) المومسات الأوروبيات من كل الأجناس والعناصر لممارسة هــذه التجارة المرخصة في مصر . وكانت اغلب المومسات من نساء الطبقة الثالثة اللاتى لفظتهن (مرسيليا) لعــدم الحاجــة اليهن وأصبح مجال عملهن هــو أسواق (بومبــاى) و (الشرق الأقصى) ، لكنهن مع ذلك كن أوروبيات ولم ينحــدرن بعــد الى مستوى كوخ الغرفة الواحــدة الذى كان (بالوسعة) منطقة البغايا الوطنيات اللاتى كن يبعن المتعــة في مقابل خمسة قروش .

ومثل (الوسعة) بمــومساتها وقــواديها ، امتلئت (وش البركة) بالمومسات الأجنبيات وقــواديهم Pimps الأجانب المتمتعين بحمــاية الامتيازات الأجنبية . كان (حامى المومس الوطنى) Native bully يخضع للقانون الجنائى المصرى ، وكان من السهل تجريم أعماله اذا تجاوزت

الحـد المسموح به وفقا للائحة بيوت العاهرات لسنة ١٩٠٥ ـ لكن حامى المومس الاجنبى European Souteneur لم يكن يخشى شيئا من البوليس ـ كما أن قضاءه القنصلى كان أضعف من أن يوقف نشاطه . وقـد تغلغلت تجارة الرقيق الابيض فى مصر بفضل هؤلاء القـوادين الاجانب الذين أداروا تجارة جيدة التنظيم لهـا قيادتها فى كثير من الموانى والمـدن الاوروبية ـ واكتسب الكثير من القـوادين الأجانب ثروات طائلة من الدعارة الأجنبية فى مصر(٣٨) .

---

(٣٨) الدعـارة Prostitution هى تقـديم الخـدمات الجنسية للبيع . واغـلب المومسـات Prostitutes من النساء ، برغم وجـود المومس الذكر Male Prostitute . والدعارة هى بطبيعتها صفقة بين اجانب يدفـع ثمن الخـدمة فيها نقـدا . يمكن للمومس أن تمارس هـذا العمل مستقلة ، أو عن خلال تنظيمه بواسطة قواد Pimp أو وسـيط يحصـل على نسبة مئوية من كسبها . وتتنوع طريقة ممارسة الدعارة بين الشارع ـ أو غرف الفنادق أو بيـوت الدعارة المعروفة بالمواخير Brodellos or Brothels ـ كما أن هناك دعارة يحصل عليها عن طريق التليفون أو ما يسمى (Call Girls) وفقا لطلب العميل . والدعارة كمهنة معترف بها فى بعض البلاد الغير اوروبية ، ومحرمة بشدة فى بلاد أخرى . وفى أغلب البـلاد الغربية يتم تنظيمها بواسطة البوليس أو تعتبر عمـلا غير قانونى ـ لكنها تمارس رغم ذلك نظرا لصعوبة تطبيق القانون . وفى الولايات المتحدة تمارس الدعارة قانونا فى ولاية نيفـادا Nevada . والدعارة أنواع ـ فهناك (دعارة كل الوقت) Full time وهى التى تعمل فيها المومس تحت رقابة (مدام) Madam ـ هى فى الأصل مومس سابقة تدير مؤسستها الخاصة . وهناك كل انواع المواخير التى تتراوح بين فخامة الفنادق الكبيرة والزرائب الرخيصة التى تقـع فى المناطق الحقيرة Slum areas ومع أن الدعارة منتشرة فى البلاد الشرقية التى تصرح بهـذا العمل ، فقـد تناقصت المواخير فى اغلب البلاد الغربية . نظرا لصعوبة تشغيلها بطريقة سرية فى الوقت الذى أصبحت المهنة فيه غير مسموح بها . والمومس الأكثر انتشارا الآن فى المدن الأمريكية والأوروبية هى مومس الطريق Street Walker . والطلب على خـدمات هـذا النوع كبير ، ولا يستطيع البوليس أن يتخـذ شيئا حيالهن باستثناء عمليات القبض بمناسبة ما . وليس كل المومسات تشتغلن لكل الوقت . فهنـاك مومسات بعض الوقت Parttime (السريات) اللاتى تمارسن انشطتهن جانبيا الى جانب وظائف محترمة يمارسنها أو أعمال ، ادارة البيوت . وعـدد هؤلاء المومسات يتزايد بشكل كبير فى كثير من البلاد الغربية . ويمكن للرجال أن يكونوا مومس prostitute فمومس الشذوذ الجنسى الذكر Homo sexual male prostitute

=

كان الأجانب يديرون (المواخير) الغير مرخصة تحت سمع البوليس وبصره دون أن يملك أن يفعل حيالها شيئا . ويحكى لنا اللواء توماس رسل

=

يقدم خدماته لرجال آخرين — ويكون أمثال هذا المومس فى المدن الكبيرة . وهذا النوع من المومس يخطر فى الشوارع أو يغشى البارات والأماكن الأخرى التى يتجمع فيها ممارسو الشذوذ الجنسى . والمومس الذكر الذى يقدم أنواع التسلية أو يقوم بخدمة زبائن المومسات يعرف باسماء بزينة فى المجتمع الشرقى — لكنه فى الغرب يسمى Gigo.o ، والطلب على هذا النوع من المومس قليل على كل حال .

وفى كثير من الحضارات القديمة والحديثة ، اعتبرت المومسات طبقة متميزة بزى معين ، ولغة معينه . وأماكن اقامة معينة . كما كانت تميزهن ملابس وقصات شعر خاصة . ففى روما القديمة كانت المومسات يصبغن شعورهن باللون الا حمر أو الأصفر . وفى المدن اليابانية خلال القرن الثامن عشر وبواكير القرن التاسع عشر حددت اماكن مزينة خاصة كمواقع للمومسات . وكانت المحظيات اليابانيات يعرضن فى أكواخ فى الشوارع . وفى المؤسسات الراقيـــة كانت أسماء المومسات تعرض فى ما يشابه الخيمة عند المدخل . وخلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر اشتغلت اعداد كبيرة من النساء فى الطبقة العاملة الحضرية الانجليزية بالدعارة ، بما فى ذلك المهاجرات من ايرلندا والمدن الريفية . وكان مرجع ذلك الى الاضطراب الاقتصادى والاجتماعى ، ووفاة الأزواج والآباء ، وفظاظة نظام المصانع . ولقد كانت ظروف الحياة المهنية والعائلية لنساء الطبقة الدنيا فى انجلترا مروعة الى درجة أن باحثا طبيا فى الدعارة قرر أن ظروف عمل المومس بدت اقل اتلافا للجسم عن العمل فى المصانع أو الاستهلاك البـــــدنى الذى يسببه الانجاب . وقد ظهرت تجارة موازية للدعارة فى ذلك الوقت — هى خطف أو شراء الفتيـــات الصغيرات للعمل فى مواخير القارة الأوروبية . وفى القرن التاسع عشر وبواكير القرن العشرين عندما كانت المومسات يتجمعن فيما كان يسمى (بمناطق الضوء الأحمر) Red lightd.stricts كان يمكن تمييزهن بملابسهن الزاعقة ، وفساتينهن المختصرة ، وشعورهن المقصوصة ووجوههن المصبوغة بالأحمر . وتدخينهن للسجاير وشربهن للمشروبات الروحية ، ولغتهن السوقية ، وسلوكهن الوقح . وبكلمات اخرى ، لم تكن التفرقة الاجتماعية بين المرأة (الجيدة) والمرأة (السيئة) حـــادة فقط — ولكن كان يمكن تحديدها بسهولة عن طريق التمـــايز الثقـــافى Cultural Insignia . ولا تقضى اغلب المومسات حياتهن كلها فى المهنة . فالمظهر المتدهور والصحة غالبا ما تقطع استمرار مهنتهن . واعراض التقدم فى العمر تميل الى التزايد عند المومس نتيجة للنوم غير المنتظم وعادات الأكل . وفوق ذلك فان الاصابة بالأمراض التناسلية والآثار التالية للاجهاض قد تسبب اضطرابات حوضية وتدهور جسمانى سريع . وبالاضافة

=

باشا حكمدار العاصمة أسلوب تفادى الاجانب قوانين البلاد ونوانح

=

الى ذلك فان كثيرا من الموسات يشربن بافراط ويستخدمن المخدرات ، وفى بعض الأحيان يصبحن مدمنات ٠

وقد تتزوج بعض الموسات ٠ وقد يجد البعض عملا فى وظائف الخدمة ، غالبا على حافة المجتمع ٠ وقد تحسن بعض النساء اللائى لهن أصول حقيرة من المشتغلات بمهنة مومس التليفون Call Girl – اوضاعهن الاجتماعية ، لكن هذا ليس عاما ٠ وقد تبقى أخريات مقيدات بالمهنة نظرا لسوابقهن أو لادمانهن المخدرات ٠

ولا يعلم كثيرا عن كيفية تغلب الموس السابقة على ماضيها ٠ فالظروف فى الولايات المتحدة على سبيل المثال تجعل هروب المومس من حياة الدعارة أكثر صعوبة من نظيرتها فى الدانمارك حيث لا يوجد تشريع يحظر أخذ نقود فى مقابل عمل جنسى اذا ما كان المرأة لها وظيفة أخرى تحصل فيها على مال ٠ وترى السلطات الدانيماركية انه من خلال نظام كهذا فان الدعارة تحتفظ على الأقل بالحد الأدنى من الروابط مع المجتمع التقليدى ، وان المرأة التى تختار أن تترك الدعارة سوف تجد لها مكانا – ولو جزئيا – فى العمل المشروع ٠ فى بعض البلا يرخص بالدعارة كمهنة تنظمها الدولة ٠ وبعض البلاد تمنع اقامة المواخير ولكنها لا تمنع فعل الدعارة نفسه ٠ وفى الولايات المتحدة يحظر اقامة المواخير فى اغلب الولايات ٠ واغلبية الولايات تجرم القوادة ، والتحريض على الفسق – لكن زبائن الموسات نادرا ما يكون عرضة للعقاب ٠ وأكثر المحاولات شدة لتقليل الدعارة هى تلك التى تمارسها جمهورية الصين الشعبية واتحاد الجمهوريات السوفيتية ، حيث يعاد تعليم الموسات وتوجيههن الى وظائف اجتماعية مفيدة ٠ لكن الدعارة مع ذلك لم تنته تماما ٠ وتنشأ الحملات ضد الدعارة غالبا كنتيجة للاشمئزاز الذى يشعر به الناس عندما يرون الموسات يحرضن الزبائن فى الأماكن العامة ٠ ويجد المسئولون أنفسهم مضطرين لاتخاذ لجراء ما كالقبض على الموسات لاثبات انهم ليسوا مكترثين ٠ ويدعى أنصار أجازة الدعارة أن الدعارة (جريمة دون ضحية) Victimless crime ، وأن القوانين ضد الدعارة تفضى الى جعلها سرية ، وتعرضها للسيطرة عليها من قبل نقابات اجرامية ، مثلما يحدث فى الولايات المتحدة الأمريكية ٠

راجع

— Wilson, Buffy " A new Look at the oldest profession (1978) pp. 320-330.

— Gill, Derek G., " Illigitimacy, Sexuality and the status of women (1977) pp. 337-351.

— Jones, Thomas E., " Prostitution and the Law (1951) pp. 201-207.

البوليس فى هـــذا الشأن فيقول : « أوقفتنا الامتيازات الأجنبية عاجزين تماما وبلا أجل مسمى فى انتعامل مع المواخير الغير مرخصـــة التى كان يديرها الأجانب . وقـــد تحـــدى منزل معين ذو شهرة كبيرة واتساع هائل البكباشى كارتيير Bimbashi Guartier (المقـــدم) رئيس المباحث الجنائية ، وتحـــدانى لأشـــــهر عـــديدة عن طريق التغيير فى جنسية البـــــادرونا Padrona (٣٩) ـــ لم يكن البوليس يستطيع أن يدخل منزل الأجنبى دون موافقة وحضور القنصل أو من يمثله . وعندما كنـــا نصل الى المنزل مـــع القـــواص القنصلى الفرنسى لطلب السماح لنـــا بالدخول من البـــادرونا الفرنسية ، فان الشراعة الصغيرة للباب الأمامى تفتح ويعلن صوت قشرى أجش مبحوح ان (مدام ايفـــون) قـــد باعت المحل (لمدام جنتيلى) الايطالية التبعةـــ التى بدون ممثلها القنصلى لا نستطيع أن ندخل . وفى الأسبوع التالى نصل مـــع القواص الايطالى لنقابل بتغيير آخر فى جنسية البادروناـــ ومع تزايد حـــدة غضب البكباشى كارتيير ، جمع فى ليلة سبعة قواصـــين قنصليين أمام الباب السريع الغلق ـــ وتم هزيمة المديرات الزائفات واحـــدة بعـــد الأخرى ، وامكن الدخول الى المنزل وتطبيق القانون(٤٠) .

وفى ظـــل هـــذا العجز من جانب جهاز البوليس أمام الامتيازات الأجنبية تزايدت أعـــداد المومسات الأوروبيات ومارسن تجارتهن فى حماية القوادين الايطاليين واليونانيين وغيرهم .

وتوضح الجـــداول الخاصة بالدعارة فى القاهرة خلال الفترة موضوع الدراسة أعـــداد المومسات الأوروبيات ـــ الى جانب ايضاحات أخرى :

---

(٣٩) البادرونا Padrona هى مديرة المحل السكنى العام الايطالية التى تقـدم مساعدات لنزلاء محلها الذين هم من جنسيتها .

(٤٠) " Egyptian Service " op. cit., pp. 178-182.

عدد العاهرات اللاتى كن مقيدات بالسجلات فى أول يناير سنة ١٩٢٦			عدد العاهرات اللاتى قيدن فى خلال سنة ١٩٢٦			عدد العاهرات اللاتى شطبن من السجلات فى خلال سنة ١٩٢٦			عدد العاهرات المقيدات بالسجلات فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٦			قضايا جنحية مختلفة ضبطت فى الشوارع بتحريض المارة	عدد المنازل السرية التى اتخذ البوليس ضدها اجراءات
أوربيات	مصريات	المجموع	أوربيات	مصريات	المجموع	أوربيات	مصريات	المجموع	أوربيات	مصريات	المجموع		
٣٣٤	٧١٧	١٠٥١	٧٧	٢٦٠	٣٣٧	٨٦	١١٨	٢٠٤	٣٢٥	٨٥٩	١١٨٤	١٨٨٤	١٠٢
وفى سنة ١٩٢٧													
٢٣٢	٦٠٥	٨٣٧	٤٦	١٤٧	١٩٣	٧٩	١٤٢	٢٢١	١٩٩	٦١٠	٨٠٩	٢٠٤٦	١١٩
وفى سنة ١٩٢٨													
١٩٩	٦١٠	٨٠٩	٨٠	١٥٦	٢٣٦	٦٠	١٤٦	٢٠٦	٢١٩	٦٢٠	٨٣٩	٢٨٧٥	١٨٩
وفى سنة ١٩٢٩													
٢١٩	٦٢٠	٨٣٩	٤٣	٩١	١٣٤	٣٤	٨٣	١١٧	٢٢٨	٦٢٨	٨٥٦	١٧٢٣	٢٦٧
وفى سنة ١٩٣٠													
٢٣٣	٦٠٦	٨٣٩	٣٧	١٢٥	١٦٢	٥٨	٧٨	١٣٦	٢١٢	٦٥٣	٨٦٥	١٦٨٥	٢١٤

وفي سنة ١٩٣١

عدد العاهرات اللاتي كن مقيدات بالسجلات في أول يناير			عدد العاهرات اللاتي قيدن في خلال السنة			عدد العاهرات اللاتي شطبن من السجلات في خلال السنة			عدد العاهرات المقيدات بالسجلات في ٣١ ديسمبر			[illegible]	[illegible]
أوربيات	مصريات	المجموع	أوربيات	مصريات	المجموع	أوربيات	مصريات	المجموع	أوربيات	مصريات	المجموع		
١٩٩	٧٥	٧٣٦	٤٩	٢٥٤	٣٠٣	٦٨	١٥٧	٢٢٥	٦٦	٣٣٨	٤٠٤	١٥٨٦	٢٠٥
وفي سنة ١٩٣٢													
١٨٣	٦٣٣	٨١٦	٦٥	٣٣٩	٤٠٤	٨٤	٢٤٦	٣٣٠	١٦٤	٧٢٦	٨٩٠	٢٦٠٣	٢٨٦
وفي سنة ١٩٣٣													
١٦٠	٧٢٨	٨٨٨	٣٣	٢٣٢	٢٦٥	٥٣	٢٠٠	٢٥٣	١٤٠	٧٤٥	٨٨٥	٣١٨٣	٣٢٩
وفي سنة ١٩٣٤													
١٣٦	٧٠٣	٨٣٩	٢٢	٢٢٣	٢٤٥	٤١	٢٤١	٢٨٢	١٣٥	٨٤٧	٩٨٢	٢٩٣٣	٣٥٩
وفي سنة ١٩٣٥													
١١٨	٧٣١	٨٤٩	٢٠	٢١٠	٢٣٠	٤٢	٢٣٣	٢٧٥	٩٧	٧٠٤	٨٠١	٣٠٤٠	٢١١
وفي سنة ١٩٣٦													
٩٨	٧٠٤	٨٠٢	١٩	٣٠٨	٣٢٧	٢٧	٢٨٩	٣١٦	٩٠	٧٢١	٨١١	٣٧٤٠	٣٦٣

ولا يتبادرن الى الذهن أن أعـــداد المومسات الأوروبيات كانت فى تناقص كما تشير الاحصائيات فى بعض السنوات ــ فعـــدد المنازل السرية (اى منازل الدعارة التى لم تقيد فى سجلات البوليس) كانت تتزايد طرديا مع انخفاض عـــدد المومسات المقيدات بالسجلات(٤٢) مما يعنى أن انخفاض عـــدد المقيدات فى السجلات كان يرجع الى اتجاه الدعارة الى (السرية) بحسبانها اكثر راحـــة للمشتغلات بها من مضايقة البوليس والالتزام بالنظم واللوائح (كل مومس مصابة تكون تابعة لدولة أجنبية يبلغ عنها القنصلاتو التابعة لها ــ النساء التابعات للحكومة المحلية يرسلن للمستشفى مع شهادة الطبيب . أما الأجنبيات فترسل شهادة الطبيب المختصة بهن فورا للقنصلاتات التابعات اليها بواسطة المحافظة او المديرية وعلى البوليس التحقق من عدم بقاء المريضات فى بيوت العاهرات ..... م ١٧ من لائحة بيوت العاهرات) ــ كذلك فان حالات ضبط المومسات من جنسيات مختلفة فى الشوارع وهن يحرضن المـــارة على الفسق Street Walkers كانت تتزايد على مدى سنوات الدراسة مما يعنى تزايد أعـــداد المومسات بصفة عامة ــ ومن بينهن الأجنبيات .

وهكذا ــ وفى ظـــل وجـــود نظام الامتيازات الأجنبية الذى استغله القـــوادون والبلطجية والمومسات الأجانب ــ فشل جهاز البوليس فى أداء مهمته الأمنية فى مواجهة جريمة تدمر الخلق القـــويم والفضيلة .

ومثلما فعلت الامتيازات الأجنبية بالدعارة ــ كذلك فعلت بالمخـــدرات ، فلقـــد كانت هـــذه التجارة حكرا على الأجانب تقريبا لدرجة ينطبق عليهم فيها تلك التسمية التى أسماها أياهم (اللواء توماس رســـل) حكمدار بوليس العاصمة وأول مدير لمكتب المخابرات العـــام للمواد المخـــدرة فى مصر :

---

(٤٢) كانت مناطق البغاء العلنى المصرح به خلال الفترة موضوع الدراسة هى (وش البركة ــ الوسعة ــ حى زينهم ــ حى باب الشعرية) وفى عام ١٩٢٦ الغى البغاء الرسمى فى حى زينهم وانتقلت النساء منه الى البغاء الرسمى بباب الشعرية .

راجع التقرير السنوى لبوليس مدينة القاهرة لسنة ١٩٢٦ .

بارونات المخـــدرات ــ فمن مصانع الهيرويين والكوكايين Drug Barons في سويسرا وفرنسا واستانبول خرجت آلاف الأطنان من المخـــدرات البيضاء (تمييزا لهـــا عن المخـــدرات السوداء وهى الحشيش والأفيون) لتغمـــر الأسواق المصرية ــ ولتدمر الأجساد والأرواح .

ولست فى مجال الحـــديث عن التدمير الذى تحـــدثه هـــذه السموم التى غزت مصر بدءا من عام ١٩١٦ ــ ويكفى أن اقـــول انها تقتل فى مدى شـــهور قليلة من الادمان .

بدأ الكوكايين يأخـــذ طريقه الى مصر فى عام ١٩١٦ ، وتبعه الهيرويين ــ ولم يكن من السهل مواجهة هـــذا الخطر ــ فقد كانت الحيازة أو التهريب مجرد مخالفة عقوبتها القصوى (١ جنيه) أو حبسا لمدة اسبوع . وكان الرائد الأول للهيرويين فى مصر هـــو صيدلى يونانى تخصص فى بيع المخدر فى صيدليته التى اصبحت طـــوابير الشمامين تقف أمام بابها . وجاء أول تحـــذير بالخطر المدمر من (بولاق) ــ فبعـــد أن كانت تضم الجماعات الصعيدية القـــوية البنية ، اذا بها تتحول الى مباءة تضم البقايا الآدميـــة للذين أصابهم مرض الادمان .

بدا واضحا بعـــد عام ١٩٢٠ أن المخـــدر الأبيض قـــد أحكم قبضته على مصر ــ ثم شرع فى الانتشار خاصة فى المدن ، وكانت العقوبة فى ذلك لا تقف حائلا دون تفشى الوباء .

فى عام ١٩٢٥ صـــدر أول قانون للمخـــدرات ــ الذى جعل من الحيازة والاتجار جريمة يعاقب عليها بالحبس سنة وغرامة ١٠٠ جنية . لكن سعر كيلو الهيرويين تسليم المصنع فى اوروبا والبالغ قـــدره سبعة عشر جنيها ، وسعر الكيلو فى سوق الجملة والبالغ قـــدره ١٢٠ جنية ــ قلل من قيمـــة العقوبة . ومع نهايات ١٩٢٥ كان السعر فى القاهرة قـــد ارتفع الى ٣٠٠ جنية بينما واصـــل الادمان انتشاره فى البلاد . وفى تلك الوقت عـــدل القانون ليصل بالعقوبة الى خمسة سنوات سجن والف جنية غرامة .

بدا واضحا — رغم القبض على الكثير من تجار المخـــدرات المحليين — أن العـــدو الأول للبلاد هـــو المهرب الأجنبى المقيم فى مصر والذى كان عرضة لعقوبة (مخالفة) تافهة من المحاكم المختلطة — بفضل الامتيازات الأجنبية ، بينما كان زميله المواطن المحلى عرضة لعقوبة تصل الى خمس سنوات سجن والف جنيه غرامة .

وفى هـــذا المقام يقول اللواء توماس رســـل حرفيا :

« It is hardly possible for anyone who has not had actual experience of them to appreciate the enormous difficulties that the Capitulations put in the way of the Police generally, and particularly in the fight against the drug trade ...... had it not been for the protection that the foreign trafficker derived from them, the narcotic problem in Egypt would never have reached the magnitude it did and the ninety percent, improvement today could have been achieved a quarter of the time with a quarter of the expenditure of police time, funds and energy.

من الصعب لأى شخص ليس له خبرة فعلية ان يقـــدر الصعوبات الضخمة التى وضعتها الامتيازات الأجنبية فى طريق البوليس بصـــفة عامة ، وفى طريق محاربة تجارة المخـــدرات بصفة خاصة .... ولولا الحمـــاية التى كان يحصل عليها المهرب الأجنبى من هـــذه الامتيازات — ما كان يمكن لمشكلة المخـــدرات فى مصر ان تصل الى هـــذا القـــدر الذى وصلته ، ولكان التحسن بمقـــدار ٩٠٪ الذى حـــدث فى الأربعينيات قـــد أمكن تحقيقه فى ربـــع الوقت بربـــع التكاليف التى تحملهـــا البوليس — فى المصروفات والطـــاقة »[٤٣] .

تدفقت — فى ظل هـــذه الحماية الدولية — أطنان المخـــدرات — عن طريق الموانىء المصرية وبواسطة السفن الأجنبية — فابتلع السوق المصرى

(٤٣) Egyptian Service, op. cit., pp. 228.

فى عام ١٩٢٩ (١٣٦٨٥ كيلو جرام) من الكوكايين والهيروين والأفيــون والحشيش والمنزول والمواد الأخرى ــ وفى عام ١٩٣٠ بلغت الكمية (١٠٧٧١ كيلو جرام) ــ عام ١٩٣١ (٦٨٤٤) ــ عام ١٩٣٢ (٥٨٨٦) ــ عام ١٩٣٣ (٢٢١٢) ــ عام ١٩٣٤ (١١٨٥) ــ عام ١٩٣٥ (٧٥٢) ــ عام ١٩٣٦ (١٠١٦) كيلو جراما[٤٤] .

وقــد قسم المشتغلون بتجارة المواد المخــدرة فى مصر عام ١٩٢٩ وعــددهم ١٦١٤ تاجرا الى فئات حسب خطورتهم وحجم معاملاتهم ــ فكانوا كالآتى حسب جنسياتهم :

(٤٤) المنزول هــو عبارة عن معجون مركب من الحشيش والجــذور والداتورة وبعض عطارة اخرى ـ والمواد الأخرى هى (شوكولاته مخلوطة بحشيش) أو (مخلوط من الكوكايين او الهيروين مع بعض سلفات) أو (مورفين) ـ راجع التقرير السنوى الصادر عن مكتب المخابرات العام للمواد المخــدرة عن عام ١٩٣٠ ـ و[illegible] السنوى لذلك المكتب عن عام ١٩٤٠ .

	[illegible]	بريطانيون	ايطاليون	فرنسيون	عراقيون	سوريون	امريكيون	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	المجموع
تجار كبار	١٠٠	٢٥	١٥	٩	١٨	١	١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١٦٩
وسطاء كبار	٢	٣	٥	٢	٤٧	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٥	—	٦٤
تجار صغار	٢	١	١	٢	١٠٨٩	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١٠٩٥
وسطاء صغار	١	١	—	—	٢٨٤	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢٨٦
المجموع	١٠٥	٣٠	٢١	١٣	١٤٣٨	١	١	—	—	—	—	—	—				—	١٦١٤

وفي عام ١٩٣٠ كانوا كالآتي موضوعاً في الاعتبار أن مجموعهم الكلي كان ٣١٢٨

	[illegible]	بريطانيون	ايطاليون	فرنسيون	عراقيون	سوريون	امريكيون	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	المجموع
تجار كبار	١٥٣	٥٦	٩٣	٧٦	٥٢	٥	٥	١	٢	٢	—	—	٣	٤	١	٦	٢	٤٦١
وسطاء كبار	١٦٤	٢	—	١٣	١٣٤	—	—	—	١	١	٢	١	٢	١	—	١	—	٣٢٢
تجار صغار	—	—	—	—	٢٠٢٠	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢٠٢٠
وسطاء صغار	—	—	—	—	٣٢٥	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٣٢٥
المجموع	٣١٧	٥٨	٩٣	٨٩	٢٥٣١	٥	٥	١	٣	٣	٢	١	٥	٥	١	٧	٢	٣١٢٨

وتكشف الاحصائيتان عن سيطرة الأجانب من اليونانيين والبريطانيين والايطاليين والفرنسيين على تجارة المخـــدرات فى مصر ، سيطرة بلا منافسة بينما تكشف الاحصائيات عن الدور التافـــه للمصريين فيها — فهم يشكلون فقط صغار التجـــار الذين يبيعـــون بالتجزئة للمتعاطين ومن البديهى أن التجارة — أى تجارة ، تكون دائما بيد التجار الكبار .

من بين ١٦٩ تاجرا كبيرا للمخـــدرات فى مصر عام ١٩٢٩ ، كان ١٥٠ منهم من الأوروبيين — وشكل اليونانيون الأغلبية العظمى من هؤلاء التجار .

وفى عام ١٩٣٠ كان التجار الكبـــــار الأجانب (٤٠١) تاجرا من بين المجموع العام وقـــدره (٤٦١) — وحاز الأغلبية فى هـــذا العدد اليونايون والبريطانيون والايطاليون والفرنسيون — وهم من بين الجنسيات المتمتعـــة بالامتيازات الأجنبية .

وتكشف الاحصائيات ان اعـــداد التجار الكبار الأجانب كانت فى تزايد — مما يعنى ثقتهم فى مناعة موقفهم وقصور أجهزة البوليس المصرى عن الوقوف فى وجـــه نشاطهم المدمر — بل انهم عندما انتعشت تجارتهم فى ظل الامتيازات الأجنبية تحـــولوا أيضا الى مهنة الوساطة فى تجارة المخـــدرات التى كانوا قـــد تركوها فى السابق للمصريين — فبلغ عـــدد الوسطاء الكبار الأجانب عام ١٩٣٠ (١٨٧) من مجموع الوسطاء الكبار البالغ (٣٢٢)[٤٦] .

ولتأكيد حقيقة مناخ الحرية الذى كان ينعم به أصحاب الامتيازات الأجنبية فى تجارتهم التى دمرت البـــلاد — نقـــول أنه من بين ١٥ قضـــية اتجار فى المخـــدرات نظرتها المحكمة القنصلية البريطانية عام ١٩٢٩ كانت الأحكام فى ١٤ منها بالسجن لمدد تختلف ما بين شهر واحـــد وستة شهور — أما الحكم بالسجن لمدد تختلف ما بين سبعة شهور واثنى عشر شـــهرا فكان فى قضية واحـــدة فقط — ومن ١٩ قضية نظرت عام ١٩٣٠ كان الحكم فى واحـــدة بغرامة قـــدرها عشرة جنيهات — و ١٦ بالسجن من شـــهر

---

(٤٦) المرجع السابق .

واحـد الى سته أشهر والباقي بالغرامة التي تتـراوح ما بين ٤٧٦ مليـم و ١٢٠ جنيها ــ وكذلك كان الامر مـع المحاكم القنصلية الفرنسية واليونانية والايطالية والرومانية ــ والخلاصة ان أقصر احكام هـذه المحاكم كانت السجن لمدد لا تزيد عن سنتين وهى عقـوبات لا تردع العصابات الاوروبية التى نسجت شباكها بين مصر وألمـانيا وسويسرا وفرنسا وفيينا وغيرها(٤٧)

---

(٤٧) المرجـع السـابق ـ وتوضح القائمة التالية جنسيات بعض تجار المخـدرات فى مصر فى الفترة موضوع الدراسة :

ـ من اليونان : ينى سيريانوس Jean Syrianos ـ الكسندر زيروتسيكوس Alexander Xeroutsikos ـ كوستى كالوبس Costis Caloupis

ـ جورجى ياناس Georges Yanas نيقولاس تسيتوريس Nicolas Tsitouris

ـ ستافرو ايواناتوس Stavro ioannatos ـ جـورجى كاتسانس Georges Catsanis

ـ ديمترى ديكيتاس Dimitri Dikitas ـ تيـودور كاتاريلوس Theodore Katrellos

ـ قنسطنطين بايدوسيس Constantine Paidousis

ـ من ايطاليا : حسين محمد أبو حجيار (طرابلسى) ـ عمران غريبى عمران (طرابلسى) ـ على ابراهيم حسن الجبرتى (طرابلسى) ـ عبد الرازق عمر البـورى (طرابلسى) ـ جـوزبى كاسـترو Guiseppe Castro ـ ميشيل ميزاكابو Micel Mezzacapo

ـ على سليمان محمد الفيتورى (طرابلسى) ـ جيوفانى كاستيلا Giovanni Castello

ـ يعقوب شالوم لوزون (طرابلسى) ـ عطية رومانو ـ من بريطانيا : سافاس سـوتيريو Savas sotiriou بنـايوتى قنسطنطينو Panayotis Contantins

ـ ديمتريوس أرجيرو Demetrios Argyrou ـ كرياكوس قنسطنطينو Kiriacos Constantinou ـ جورجيوس سافاكوروزو Georgios Suva Kourouzou

بريكليز بريكيوس Preclis pericleus (كرياكوس أندريو حادجى يوانو) Kyriacos Andreou Hadjiyoannou

ـ قاسم محمود الهندى ـ ديموثينيس نيقولا وكاناكاس Demothenis Nicolau Kanakas

ـ فيليب ليفيفـر Philip le Feuvre

من فرنسا : اسماعيل عبد الحميد السيد الوزيرى (تونسى) ـ محمد السيد أحمد المغربى وشهرته رمضان (تونسى) ـ صلاح عبد السلام على الحـداد (تونسى) ـ محمد محمد المزاغينى (تونسى) ـ شعبان احمد عباس حافظ (تونسى) ـ محمد صالح التوانى (جزائرى) ـ مراد محمود بن حموده الجورانى (تونسى) ـ اسرائيل زجـدون (جزائرى) ـ جاك سـكابا Jocques Scoba ـ انطـوان شـيرر (سـويسرى) Antoine Scherrer

ايليـا جليكمـان Ella Glickman ـ ايلى شاسكاس Elie Chaskes

ـ توماس زكاريان Thomas Zakarian ـ جشوا فريدمان Josua Friedmann

لعصابة (زيلنجو) في النمسا ، وفيكتور فولي ، ويني باليانى وجورج كتسانس وجريجورى كرونو بولو وميشيل فالافانى وبنايوتى ريفو بولوس وجـــورج أسطاماتو بولو ومارى لويتشولو وديمترى موراكس في مصر ـــ ومصـــانع (مفتى) بزيوريخ ـــ (وروسلر) بمولهاوس(٤٨) .

هكذا استشرت المخـــدرات في مصر دون ضابط ـــ وأثبتت الحقـــائق فشل جهاز البوليس في ايقاف تيارها ـــ بفضل الامتيازات الأجنبية .

ويبدو أن هـــذه (الامتيازات) لم تكن عاملا مساعدا على استشراء البغاء والمخـــدرات فقط ـــ كان للأجانب دور غير قليل في مجال الجرائم الأخرى كالقتل والشروع فيه والضرب وما الى ذلك .

يلفت النظر عند استقراء الاحصائيات أن عـــدد جنايات القتـــــل والشروع فيه الواقعة من أجانب على وطنيين في عام ١٩٣٤ كانت سبعة في مقابل ثمانية من وطنيين على أجانب ـــ وفي عام ١٩٣٥ ارتفعت الجنـــايات من أجانب على وطنيين الى عشرة في مقابل سبعة من وطنيين على أجانب ـــ وانخفضت في عام ١٩٣٦ الى ثمانية في مقابل ثلاثة عشر من وطنيين على أجانب ـــ ووجـــه لفت النظر يرجـــع الى اقتراب الجنايات الواقعـــة من الطرفين على بعضهما عـــددا رغم الفارق العـــددى الهائل بين الطرفين ـــ وحقيقة أن الأجانب كانوا يمثلون اقلية أيا كان عـــددهم ـــ مما يعني أن الأجانب كانوا يتفوقون في هـــذا النوع من الجريمة على المصريين ـــ وان تفوقهم هـــذا كان بالطبع يرجع الى الحماية التى كفلتها الامتيازات لهم .

أما جنح الضرب فقـــد تفوق فيها الأجانب على المصريين خلال السنوات ١٩٣٤ ـــ ١٩٣٥ ـــ و ١٩٣٦ .

ففي عام ١٩٣٤ كانت جنح الضرب الواقعة من أجانب على وطنيين (٣٨١) في مقابل (٨٨) من وطنيين على أجانب .

---

(٤٨) المرجع السابق .

وفى عام ١٩٣٥ كانت هــذه الجنح (٣١٥) فى مقابل (٨٨) من وطنيين على أجانب — أما فى عام ١٩٣٦ فقد كانت (٣٩٠) جنحة من أجانب على وطنيين فى مقابل (١٢٢) من وطنيين على أجانب[٤٩] .

وبصرف النظر عن الزيادة الواضحة فى جرائم الاعتداء على النفس من جانب الأوروبيين على الوطنيين — والراجع الى الامتيازات الأجنبية — فان النتيجة المترتبة على هــذا الوضع كانت تحطيم جسور الثقــة بين البوليس والجمهور الذى افتقــد الحماية والعــدالة من الجهاز الذى يفترض فيه أن يوفرها له — وهــو سبب جــديد من أسباب الفشل يضاف الى الأسباب الأخرى .

أما وقــد وفينا الظروف الخارجية التى تعالج أسباب فشل جهــاز البوليس فى أداء مهمته حقها — فاننا ننتقل الآن الى الظروف الداخلية للجهاز لعــل بحثها يكشف لنــا أسباب أخرى للفشل .

— لأحــوال القــوى البشرية العاملة فى أى مرفق دور كبير فى حسن قيام هــذا المرفق بعمله أو فشله فى هــذا العمل . واحــوال القــــوى البشرية عــديدة — منها ما هو اجتماعى — ومنها ما هو ثقــافى — ومنها ما هــو وظيفى .... الخ .

وجهاز البوليس بحسبانه جهازاً يعتمد على القــوى البشرية ، لابد وأن يكون لهــذه القــوى دور فى أسلوب ادائه .

اعتمد جهاز البوليس فى مجال الامداد بالرجال على مستوى القاعــدة ، على فئتين هما : العساكر — والخفراء .

كان عساكر البوليس من أنفــار القرعة أو الرديف (المسرحين) الذين عجزوا عن دفــع البدل النقــدى الذى كان معمولا به اثناء الفترة موضوع

---

(٤٩) تقرير ادارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام فى القطر المصرى عن المــدة ١٩٣٠ – ١٩٣٧ – مرجع سبق ذكره .

الدراسة للاعفاء من الخدمة العسكرية[50] . وكان هذا يعنى أن يكون عسكرى البوليس من أفقر طبقات الشعب من ناحية ، والعاجز فى نظر الجمهور عن أن يفتدى نفسه بعشرين جنيها من ناحية أخرى — وهما اعتباران لهما وزنهما عند تقييم شكل العلاقة بين البوليس والجمهور .

وفوق ذلك فقد كان السواد الأعظم من عساكر البوليس يجهلون القراءة والكتابة — وفى عام ١٩٢٧ كان عدد عساكر البوليس الاميين ١٠٣١٢ من مجموع العساكر فى الجهاز البالغ ١٣٦٢٣ — أى أن نسبة الأمية فى الجهاز كانت ٧٥٪ بصفة عامة — لكنها كانت تزيد عن ذلك فى بعض المديريات — فكانت ٩١٪ فى بعضها[51] .

وفى القاهرة عاصمة البلاد كان ١٠٪ فقط من أفراد البوليس عام ١٩٢٦ لهم المام بالقراءة والكتابة — و ٩٠٪ لا دراية لهم بها . ويمكن استنتاج ما يترتب على ذلك خلال الممارسة من تعقيد الأمور واضطراب العمل وافلات المجرمين من العقاب واثارة شكوى الجمهور من سوء التصرف .

كانت رواتب رجال البوليس (العساكر والصف ضباط) خلال الفترة موضوع الدراسة كالآتى :

---

(٥٠) كان يحق لكل شخص أن يعفى من اداء الخدمة العسكرية فى نظير دفعه بدلا نقديا كالآتى :

(أ) عشرون جنيها مصريا فى أى وقت قبل اقتراعه أو اذا كان معاف وزال سبب اعفائه — وذلك فى خلال ثلاثة أشهر من تاريخ زوال الاعفاء .

(ب) اربعون جنيها مصريا لمن لم يحضر أو ينتدب عنه أحدا للحضور امام مجلس الاقتراع وذلك فى أى وقت بعد ادراج اسمه فى كشوف الاقتراع وقبل فرزه طبيا .

(جـ) مائة جنيه لمن يكشف عليه طبيا وذلك فى أى وقت بعد الكشف الطبى وقبل التجنيد . راجع قانون القرعة العسكرية الصادر بالأمر العالى فى ٤ نوفمبر ١٩٠٢ .

(٥١) تقرير ادارة عموم الأمن العام عن الأمن العام فى القطر المصرى لسنة ١٩٢٧ — مرجع سبق ذكره .

عسكرى (نفر) بالمدن	٣٦ جنيه سنويا
عسكرى (نفر) بالمديريات	٣٣ جنيه سنويا
أونباشى (عريف)	٤٥ جنيه سنويا
جاويش (رقيب)	٤٨ جنيه سنويا
باشجاويش (رقيب أول)	٥٤ جنيه سنويا
صول (مساعد)	٦٠ جنيه سنويا(٥٢)

وكانت مدة الخدمة خمس سنوات تتجدد تطوعا — تنتهى ببلوغه سن الستين التى يمنح عند بلوغها مكافأة قدرها مرتب سنة واحدة — دون معاش (*).

ولعمرى أن راتبا كهذا ومكافأة لا تتجاوز الخمسين جنيها عند نهاية الخدمة يقذف به معها الى الخارج بعد قضاء خمس عشرة أو عشرين سنة ، لهى خير محرض لرجل البوليس على أن يمد يده ليتمكن من تحصيل الثروة دون التعرض الا للقليل من انكشاف أمره — ولا عجب اذا وطد نفسه على الحصول على ما تصل اليه يده فى الوقت الذى يستطيع فيه عمل ذلك .

أما الخفير — وهو قوام الأمن فى المديريات ، فقد كان حاله أتعس — كان راتب الخفير الشهرى خلال الفترة موضوع الدراسة ١٥٠ قرشا وهو راتب لا يقبل به الا العاطل الذى يئس من الحصول على عمل ذى قيمة أو الطامع فى اتخاذ الخفارة ستارا لانفاذ مقاصد شريرة .

وقد كشفت تقارير الأمن العام السنوية عن أن أغلب الخفراء من الأشرار مرتكبى الجرائم المخلة بالأمن من قتل وشروع فيه وسرقات بالاكراه

---

(٥٢) — Milner papers - Bodlean Library - Oxford - Box 32 Personal and Equipment Department

(*) — Ministry of the interiour - from G. S. Howal Stuart to Deeds dated November 23, 1919.

وشروع فيها أو المتفقين مع اللصوص على ارتكاب الجرائم ومساعدتهم فى الاملاك من العتاب وهؤلاء فى الواقع من أخطر العوامل فى زيادة الجرائم »(٥٢) .

ومن مجموع قــوة الخفراء فى مديرية القليوبية عام ١٩٢٧ ــ والبالغ ٣٥١٢ فردا اتهم ١١٠ خفيرا فى حــوادث قتل وشروع فيه وسرقات باكراه وشروع فيها وتعطيل قطارات وسرقات بسيطة واحراز مواد مخــدرة واتلاف مزروعات على الوجــه الآتى :

قتــــل	٨ خفــراء
شروع فى قتــل	٤
سرقة بالاكراه	٢
تعطيل قطــارات	١
اتلاف مزروعات	١
جنــايات أخرى	١
جنح سرقات وشروع فيها	٢٠
احراز مواد مخــدرة	٣
جنح أخرى	٧٠
	١١٠

وبلغ عــدد من حــوكم منهم بمجالس عسكرية بسبب اهمــالهم فى الخــدمة أو تستترهم على المجرمين ٥٨ خفيرا ــ وعــدد من رفتوا بسبب ســوء سلوكهم ١٠٩ خفيرا(٥٤) .

اذن فقــد تجمع فى القاعــدة العريضة لجهاز البوليس أسوأ آفتين (الفقر والجهل) ــ ولا يمكن للمرض أن يكون بمنأى عن امثال هؤلاء الأفراد (العساكر والخفر)ــ فأى أمن هــذا الذى يرجى من جهاز قوامه هؤلاء ؟

---

(٥٣) تقرير ادارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام فى القطر المصرى لسنة ١٩٢٧ ــ مرجع سبق ذكره .

(٥٤) المرجع السابق .

ــ يؤخــذ من احصائيات التعــداد السكانى خلال الفترة موضوع الدراسة ١٩٢٢ ــ ١٩٣٦ ان متوسط تعــداد السكان فى مصر كان حوالى ١٤ مليون نفس تقريبا[٥٥] .

ويؤخــذ من احصائيات اعــداد القــوات المشتغلة بالأمن العام فى نفس الفترة أن المتوسط كان يدور حول ١٥٠٠٠ رجل بوليس . بنتيجة مؤداها انه كان يوجــد عسكرى بوليس وأحــد لكل ٩٣٣ مواطن[٥٦] ــ وبعيدا عن مناقشة صلاحية هــذه النسبة لحفظ الأمن أو عــدم صلاحيتها فان الانتبــاه لابد أن يلفت الى انه قبل اصــدار حكم فى هــذا الأمر ينبغى معرفة أن أساس تحــديد قــوات البوليس لابد أن يبنى على اعتبارات خمسة هى :

١ ــ مساحة المنطقة التى يجب على البوليس حفظ الأمن فيها .

٢ ــ عــدد السكان الذين يقيمون فى هــذه المنطقة .

٣ ــ عــدد الجنايات التى تقع عادة فى المنطقة وعــدد المشبوهين والمراقبين فيها .

٤ ــ سهولة المواصلات والانتقال فى المنطقة أو صعوبتها .

٥ ــ نوع الأعمال التى يطلب من البوليس اداؤها فى منطقة معينة .

فاذا أمكن النظر فى هــذه الاعتبارات بحسب أحــوال كل جهة من الجهات فانه يكون من السهل تحــديد قــوة البوليس الملائمة لمثل هــذه الجهة تحــديدا كافيا[٥٧] .

---

(٥٥) كان تعداد ١٩١٧ هــو ١٢٧١٨٢٥٥ ـ وتعداد ١٩٢٧ هــو ١٤١٧٦٩٥٠ ـ وتعــداد ١٩٣٧ هــو ١٥٩٢٠٦٣٠ .

(٥٦) تقارير ادارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام بالقطر المصرى عن الفترة ١٩٢٧ ــ ١٩٣٦ ــ مراجع سبق ذكرها .

(٥٧) تقرير ادارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام بالقطر المصرى عام ١٩٢٩ .

لكن واقــع الحال يفيد أن قوات البوليس بصفة عامة كانت قليلة بالمقارنة باتساع العمران وزيادة عـــدد السكان ـــ وخاصـــة عندما بلغ تعـــداد سكان القطر المصرى ٥٢٥ر٩٠٤ر١٥ فى تعـــداد ١٩٣٧(٥٨) ـــ وأن الاعتبارات الخمسة التى سقناها فى السطور السابقة كانت بعيدة عن تقدير المخططين لجهاز البوليس .

ـــ تفاوتت مستويات ضباط البوليس الثقافية تبعا للتغيرات التى ألمت بأسلوب الحاقهم بالجهاز .

فقـــد كان مصـــــدر امداد جهاز البوليس بالضباط أكثر من واحـــد ـــ كان هناك مصدر (مدرسة البوليس والادارة) ومصدر (ضباط الجيش الملحقين بالبوليس) ومصدر (الضباط من تحت السلاح Rankers) .

يرجع عهد انشاء مدرسة البوليس الى عام ١٨٩٦ ـــ وقـــد تراوحت شروط القبول فيها حتى عام ١٩١١ بين توافر شروط اللياقة فقط والحصول على الشهادة الابتدائية ـــ حتى كان عام ١٩١١ عندما صـــدر الأمر العالى بتاريخ ٣٠ أبريل سنة ١٩١١ الذى اشترط فى الطالب أن يكون حائزا لشهادة الدراسة الابتدائية من نظارة المعارف العمومية ـــ مع جعل مدة الدراسة بالمدرسة (أربع سنوات منها سنتان للتحضير وسنتان للدراسة القضائية والادارية ، كما قضت المـــادة الحادية عشرة بقبول الحائزين على شـــهادة الدراسة الثانوية من نظارة المعارف العمومية بالسنة الثالثـــة مباشرة ـــ (أما الناجحون فى القسم الأول من امتحان الشهادة المذكورة فيقبلون بالسنة الثانيـــة)(٥٩) .

كانت المواد التى تدرس للطلبة فى ذلك الوقت هى :

---

(٥٨) تقرير ادارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام بالقطر المصرى عن الفترة ١٩٣٠ - ١٩٣٧ .

(٥٩) نظارة الداخلية ـ قانون نمرة ٩ لسنة ١٩١١ (القانون النظامى لمدرســـــة البوليس والادارة) .

اللغة العربية ــ اللغة الانجليزية ــ اللغة الفرنسية ــ أخلاق وديانة ــ قانون الصحة ــ الكيمياء والطبيعة ــ التاريخ والجغرافيا ــ الرياضة ــ الرسم ــ نظام القضاء ــ مقدمة القوانين ــ الشريعة الاسلامية (الأحوال الشخصية) ــ قانون العقوبات العام والخاص ــ قانون تحقيق الجنايات ــ قانون البوليس بما فيه القسم المالى ــ اللوائح والقوانين الخاصة بتحصيل الضرائب ــ القانون الادارى ــ انشاء المحاضر وعمل التحقيقات الجنائية والمباحث ــ مبادىء القانون المدنى ــ الاسعافات الطبية ومبادىء الطب الشرعى .

ولم يكد يعمل بهذا القانون حتى صدر قانون جديد فى العام التالى اشترط فى الطالب أن يكون حائزا على شهادة الدراسة الثانوية من نظارة المعارف العمومية ــ فاذا لم يتقدم للمدرسة العدد الكافى من حملة هذه الشهادة يؤخذ الطلبة من ساقطيها ، بشرط أن يكونوا قد أمضوا امتحان الشهادة الثانوية قسم أول » ــ فاذا لم يتوافر العدد الكافى من هؤلاء أيضا (يؤخذ من الذين أمضوا امتحان الشهادة الثانوية قسم أول) ــ كما جعلت مدة الدراسة سنتان فقط ، وأجيز لناظر الداخلية أن يلحق بطريق الاستثناء ــ وفى أول سنة من العمل بالقانون الجديد (الناجحين فى امتحان آخر السنة من تلاميذ السنة الأولى والثانية بحسب النظام القديم بالفرقة التى تعتبر سنة أولى بحسب النظام الجديد دون مراعاة شروط المادة الثامنة) التى اشترطت الحصول على شهادة الدراسة الثانوية أو ساقطيها أو الذين أمضوا امتحان الشهادة الثانوية قسم أول ــ بمعنى أن الطلبة الذين التحقوا بالمدرسة وفقا لنظام عام ١٩١١ (أى الحاصلين على الشهادة الابتدائية) كان يمكنهم أن يلتحقوا بالسنة الأولى بالنظام الجديد ليتخرجوا بعد سنتين فقط ــ بدلا من أربعة سنوات حسبما كان يقضى النظام القديم(٦٠) .

وقد جعل منهج التدريس كالآتى :

---

(٦٠) نظارة الداخلية ــ قانون نمرة ٢٢ لسنة ١٩١٢ (القانون النظامى لمدرسة البوليس والادارة) .

اللغة العربية — لغة اجنبية — الشريعة الاسلامية (الأحوال الشخصية ونظام المجالس الحسبية)— قانون العقوبات (عام وخاص) — قانون تحقيق الجنايات — قانون البوليس بما فيه القسم المالى — اللوائح والقوانين الخاصة بتحصيل الضرائب — القانون الادارى — انشاء المحاضر وعمل التحقيقات الجنائية والمباحث — الاسعافات الطبية وقانون الصحة — محاضرات فى الأخلاق والآداب الدينية .

ويلاحظ أنه قد استبعد من مواد الدراسة فى القانون الجديد احدى اللغتين الأجنبيتين فصارت لغة أجنبية واحدة يبدو أن أمر اختيارها ترك للطالب — كما استبعد تدريس الكيمياء والطبيعة — والتاريخ والجغرافيا — والرياضة — والرسم — ونظام القضاء — ومقدمة القوانين — ومبادىء القانون المدنى — الأمر الذى يعد رجعة الى الخلف فى مجال تعليم الضباط فى العقد الثانى من القرن العشرين .

وقد استمر التعليم فى مدرسة البوليس والادارة وفقا لهذا المنهج حوالى ثلاثة عشر عاما — وهى مدة تكفى لتخريج ما لا يقل عن عشرة دفعات من الضباط[61] ، حتى جاء عام ١٩٢٥ وفيه صدر مرسوم جديد بنظام مدرسة البوليس والادارة اشترط لقبول الطالب أن يكون حائزا على

---

(٦١) التحقت الدفعة الأولى وفقا للنظام الجديد عام ١٩١٣ وتخرج البعض منها فى يوليو ١٩١٤ والبعض الآخر فى يوليو ١٩١٥ وكان عددهم ٣٦ طالبا أغلبهم حاصل على شهادة الدراسة الثانوية (قسم أول) — وكان بينهم واحد فقط حاصل على شهادة الدراسة الثانوية (قسم ثان) — وواحد فقط حاصل على شهادة الدراسة الابتدائية — وتخرجت الدفعة الثانية عام ١٩١٦ . وكان عددها ٢٧ طالبا — والثالثة عام ١٩١٧ وكان عددها ٢٩ طالبا — والرابعة عام ١٩١٨ وكان عددها ٢٩ طالبا — والخامسة عام ١٩١٩ وكان عددها ٣٠ طالبا — والسادسة عام ١٩٢٠ وكان عددها ٣٩ طالبا — والسابعة عام ١٩٢١ وكان عددها ٥٤ طالبا — والثامنة عام ١٩٢٢ وكان عددها ٤٠ طالبا — والتاسعة عام ١٩٢٣ وكان عددها ٥٩ طالبا — والعاشرة عام ١٩٢٤ وكان عددها ٦١ طالبا والحادية عشرة وكان عام ٩٨ طالبا تخرج منهم ٥٣ طالبا عام ١٩٢٥ و ٤٥ طالبا عام ١٩٢٦ — وكان مجموع خريجى هذا النظام ٤٩٢ ضابطا — راجع كلية البوليس الملكية — الكتاب الذهبى ١٨٩٦ — ١٩٤٦ — أسماء حضرات الضباط خريجى الكلية ابتداء من ١٨٩٦ الى ١٩٤٦ .

شهادة الدراسة الثانوية (قسم ثان) من وزارة المعارف العمومية — وجعلت مدة الدراسة ثلاث سنوات . وقد كانت مواد الدراسة فى هـذا النظام هى :

اللغة العربية — اللغة الانجليزية والفرنسية — مقـدمة القوانين مع مبادىء القانون — الشريعة الاسلامية (الأحـوال الشخصية ونظام المجالس الحسبية) — قانون العقوبات العام والخاص — قانون تحقيق الجنايات — قانون البوليس بما فيه القسم المـالى — القانون الادارى بمـا فيه لوائح الضرائب — تحقيق الجنايات العملى (انشاء المحاضر وعمـل التحقيقات الجنائية والمباحث — مبادىء التشريح والفسيولوجيا ومبادىء الطب الشرعى والاسعافات الطبية وقانون الصحة — محاضرات فى تهـذيب الأخـلاق وفى الآداب الدينية)[٦٢] .

ويلاحظ ان مقررات الدراسة فى عام ١٩٢٥ لم تتطور كثيرا عن تلك التى كانت فى عام ١٩١١ ، كما يلاحظ تميز مقررات الدراسة بالطابع النظرى والميل الى حشو عقلية الطالب فقط دون تزويده بالتدريب العملى اللازم لوظيفتـه المسـتقبلة .

خلت الدراسة فى مدرسة البوليس والادارة بعـد مضى ربع قرن من القرن العشرين من تعليم اللغات اللازمة الأخرى كالايطاليـة واليونانيـة والألمـانية — وخلت من تعليم أساليب وطرق وحيل المجرمين — وكيفيـة تعقبهم — والطرق العملية — والنقط الدقيقة التى يكون من شأنها اثبـات الجريمة والتعرف على المجرمين — وخلت من تعليم كيفية البحث والتحرى واختبار الأشخاص لمعرفة مبلغ صـدقهم فى رواياتهم لامكان تقـدير قيمة الاعتماد عليهم — وخلت من تعليم كيفية المراقبة وكيفية اخفاء وتهريب المواد المخـدرة وكيفية التنكر وكيفية استدراج الأشخاص وعـدم الدخـول فى مناقشات مباشرة فى المواضيع المطلوبة حتى لا يفهمون الغرض المقصود من

---

(٦٢) مرسوم خاص بنظام مدرسة البوليس والادارة — الوقائع المصرية العـدد ٢٥ فى ٢٩ يونيـو ١٩٢٥ .

الحوار ــ وخلت الدراسة من تعليم السياحة والمهارات البدنية والقفز والتسلق وكيفية ضبط الأشخاص وانقاذ الغرقى والمختنقين وغير ذلك من المهارات والخبرات التى كان يفتقر اليها البوليس فى الفترة موضوع الدراسة(٦٣) .

فى عام ١٩٣١ أنشىء بمدرسة البوليس والادارة قسم يلحق به حاملو ليسانس الحقوق ليدرسوا به اربعة أشهر فقط ــ وقد تخرج منهم فى يونيو ١٩٣١ (٢٢) ثم أوقف العمل به حتى أكتوبر ١٩٣٧ ــ لما لوحظ من خلال التقارير عن خريجيه شعورهم بالفارق بين ثقافتهم وثقافة زملائهم ورؤسائهم وعدم مساواتهم فى المرتب بزملائهم الذين عينوا فى وظائف النيابة والوظائف الفنية الأخرى ــ كما لوحظ أن المدة التى قضوها بمدرسة البوليس (أربعة اشهر) لم تطبعهم بالطابع العسكرى الواجب لعدم كفايتها(٦٤) .

وهكذا غلب على أسلوب التعليم فى جهاز البوليس طابع التقلب ــ وهو ما سنرى اثره فى الجهاز نفسه فيما بعد .

للجيش صلة لم تنقطع بجهاز البوليس من قديم . فهو (البوليس) منذ تاريخ مصر الحديثة عسكرى النشأة ، سداه ولحمته من عساكر الآلايات العسكرية وضباطها . بل أن نقل الضباط من الجيش الى البوليس وعودتهم كان يتم وفق أوامر نظارة الحربية حتى لتكاد تحسب (البوليس) احدى وحدات الجشين . وفى عام ١٨٩٦ فقط صدرت أول تعليمات من

---

(٦٣) القائمقام مرقص فهمى « اقتراحات للقائمقام مرقص فهمى المفتش ببوليس مدينة مصر فى تحسين حالة الأمن العام وأقسام المباحث الجنائية بالمدن والأقاليم واصلاح حال ضباط ورجال البوليس – مايو ١٩٣٧ .

(٦٤) تقرير ادارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام بالقطر المصرى عن المدة ١٩٣٠ – ١٩٣٧ – مرجع سبق ذكره وقد كان هؤلاء قبل التحاقهم بقسم الليسانس : ٧ كتبة درجة ثامنة ببوليس مصر والاسكندرية – ٢ كتبة درجة ثامنة بوزارة الحقانية – ٤ كتبة درجة ثامنة بادارات وزارة الداخلية – كاتب واحد درجة ثامنة بمحافظة دمياط – كاتب واحد بقسم البلديات – كاتب واحد بوزارة المالية – كاتب واحد بمصلحة الجمارك – ٥ كتبة بوزارة الأوقاف – وقد منح هؤلاء الطلبة رتبة الملازم ثان المطية عند تخرجهم – راجع الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٣٧٤ فى ١٩٣١/٧/٩ .

مجلس النظار (الوزراء) بابقاء ضباط الجيش الذين ينقلون الى البوليس ، في هـذا الجهاز اذا ما أمضوا مدة التجربة فيه (لا ينقل ضابط من الجيش الى البوليس الا برضائه ـ الضباط الذين ينتقلون الى البوليس يتعينون به في بادىء الأمر تحت التجربة لمدة ثلاثة شهور وفى خلالها يسوغ اعادتهم الى الجيش العامل فيما لو تقرر عـدم لياقتهم لخـدمة البوليس ويجوز فى أحـوال استثنائية إمتداد مدة التجربة المذكورة الى ثلاثة شـهور أخرى بمصادقة نظارة الحربية على ذلك ـ الضباط الذين لا يعـودون الى الجيش اثناء مدة تجربتهم يصير تثبيتهم فى وظائفهم بالبوليس .

ومن الآن فصاعدا لا يجوز اعادة أحـد من ضباط البوليس الى نظارة الحربية ـ والرتب التى يمنحونها فى البوليس لا تعطى لهم حقا للتوظف فى الوظائف الرئيسية بالجيش الا انها تراعى عند الترقية واحتساب الأقـدمية فى خـدمة البوليس)[٦٥] . لكن هـذه التعليمات لم تطبق بعناية على مدى السنوات الأربع الباقية من القرن التاسع عشر وسنوات القرن العشرين ، وظلت عملية نقل ضباط الجيش الى البوليس واعادتهم الى الجيش تتم بصورة عادية ـ الا أن العودة الى الجيش كانت تحـدث أحيانا نتيجة لعـدم تمضية الضابط مدة التجربة ـ التى كانت قـد أصبحت سنة كاملة ـ بنجاح ، لكن هناك حالات عودة الى الجيش من البوليس دون ذكر للأسباب الداعية لذلك .

استمرت عملية تغـذية جهاز البوليس بضباط الجيش حتى نهـاية الفترة موضوع الدراسة بصورة طبيعية يمكن معها القول أن مصادر تغـذية البوليس بالضباط كانت مدرسة البوليس والادارة ـ والجيش المصرى[٦٦] .

---

(٦٥) نظارة الداخلية « القوانين الادارية والجنائية - مجموعة القـوانين واللوائح الجارى العمل بها فيما يتعلق بنظارة الداخلية الكتاب الأول - النظام الملكى والجنائى وقانون العقوبات - الادارة الداخلية - الباب الثالث - فى المستخدمين - الفرع الثانى (فى مستخدمى البوليس) - قرار مجلس النظار الصادر فى ٢٠ فبراير ١٨٩٦ بشأن انتخاب ضباط البوليس . الطبعة الأولى بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية سنة ١٨٩٧ افرنجية .

(٦٦) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٩١ فى ٦-٣-١٩٠١ - ١٦٨ فى ١٦-٤-١٩٠١ - ٤٤٢ فى ٤-٨-١٩٠٣ - ٦٦٢ فى ٢٢-١١-١٩٠٣ - ٤٧٢ فى ٢١-٦-١٩٠٦ - ١٢١ فى =

وفى عام ١٩٢٥ كان عــدد ضباط الجيش المصرى العاملين بالبوليس كالآتى :

١	أميرالاى (عميد)	٤	صــاغ (رائد)
٢	قائمقام (عقيد)	٩٢	يوزباشى (نقيب)
١٠	بكباشى (مقــدم)	٥٢	ملازم أول
		٤٨	ملازم ثانى

بمجموع عام ٢٠٦ ضابطا[٦٧] — ويمكن تعليل الزيادة فى اعــــداد الضباط المنقولين من الجيش الى البوليس عامى ١٩٢٥ و ١٩٢٦[٦٨] بتسليم وزارة أحمــد زيوار (٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ — ١٣ مارس ١٩٢٥) بالمطالب

=

١٤-٢-١٩٠٧ - ٣٧٩ فى ٢٢-٧-١٩٠٩ - ٥٠١ فى ١٤-٩-١٩٠٩ - ٣٠٢ فى ٢١-٥-١٩١٠ - ٣٧٦ فى ٢٨-٦-١٩١٠ - ٤٠٥ فى ١٢-٧-١٩١٠ - ٤٣١ فى ٢٧-٧-١٩١٠ - ٤٤٤ فى ١-٨-١٩١٠ - ٤٩٠ فى ٢٠-٨-١٩١٠ - ٢١٢ فى ٦-٤- ١٩١١ - ٢٥٣ فى ١٦-٤-١٩١١ - ٢٨٢ فى ١-٥-١٩١١ - ٣٠٨ فى ١٦-٥-١٩١١ - ٣٦٩ فى ١٣-٦-١٩١١ - ٣٧١ فى ١٣-٦-١٩١١ - ٣٨٤ فى ٢٢-٦-١٩١١ - ٤٠٤ فى ٢٩-٦-١٩١١ -

٤٢٧ فى ١١-٧-١٩١١ (وفى هــذا الأمر وزع اربعة واربعون ضابطا من الجيش على وحــدات البوليس) - ٤٣٠ فى ١٥-٧-١٩١١ - ٤٦٨ فى ٢٦-٧-١٩١١ - ٤٩٨ فى ٦-٨-١٩١١ - ٥٧٥ - فى ٢٧-٩-١٩١١ - ٥٩٩ فى ٥-١٠ -١٩١١ - ٧٤٧ فى ١-١٢-١٩١١ - ٢ فى ١-١-١٩١٢ - ٣٧٠ فى ٢٥-٥-١٩١٢ - ٣١ فى ١٦- ١-١٩١٣ - ٤٧ فى ٢٣-١-١٩١٣ - ٢٢٢ فى ١٥-٤-١٩١٣ - ٤٣٦ فى ٢٢-٧-١٩١٣ - ١٣ فى ٨-١-١٩٢٠ وفى هــذا الأمر عين الصــول (المساعد) محمد عفيفى مصطفى من الجيش المصرى ملاحظ للبوليس بالاسكندرية ومنح رتبة الملازم ثانى المحلية براتب ٧٢ جنيها سنويا - ٩٨ فى ١٦-٣-١٩٢٢ - ١٠٧ فى ٢٣-٣-١٩٢٢ - ٢١١ فى ١١-٦-١٩٢٢ - ٥١ فى ٢٥-١-١٩٢٣ - ٩٧ فى ٦-٢-١٩٢٣ - ٥٩٣ فى ٢٩-١٢-١٩٢٥ - ١٦١ فى ٢١-٣-١٩٢٦ وفى هــذا الأمر كان عــدد الضباط المنقولين الى الداخلية خمسة وخمسون ضابطا منهم ٣ برتبة القائمقام (عقيد) و ٢ برتبة البكباشى (مقــدم) و ١٧ برتبة الصاغ (رائد) و ١٦ برتبة اليوزباشى (نقيب) - و ١٧ برتبة الملازم أول - ٣٣٦ فى ٢٤-٨-١٩٢٧ .

(٦٧) دار الوثائق القومية - محفظة مجلس الوزراء ٦ مايو ١٩٢٥ .

(٦٨) أنظر الحاشية ٦٦ - الأمر العمومى ١٦١ فى ٢١-٣-١٩٢٦ .

البريطانية الواردة فى انذار ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ الخاصه بارجاع « جميع الضباط المصريين ووحـدات الجيش المصرى البحتة من السودان » — فى أعقاب حادث مقتل السردار فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ — وتزايد اعـداد ضباط الجيش — كنتيجة لسحبهم من الأورط (الكتائب) السودانية التى كانت تابعة للجيش المصرى ثم سلخت عنه بعـد تشكيل قـوة دفاع السودان فى ١٧ يناير ١٩٢٥ التى اقتصرت الخـدمة فيها على الضباط السودانيين .

فقد كان من بين مشروعات الحكومة لحل هـذه المشكلة ، توظيف هؤلاء الضباط بجهاز البوليس الذى كانت عملية تطوير نظام الخفراء فيه تجرى على قـدم وساق — وبالفعل فان الجهاز استوعب اعـدادا كبيرة من ضباط الجيش المصرى العائدين من السودان والزائدين عن حاجـة الجيش[٦٩] .

كذلك فان رفض كثير من الضباط السودانيين الخـدمة فى « قـوة دفاع السودان » الجـديدة — التى كانت شروط الخـدمة فيها تقضى بأداء يمين الولاء لحاكم السودان العام — أدى الى تدفق اعـداد منهم الى مصر — تمسكا بوحـدة وادى النيل — واستوعب جهاز البوليس أيضا هـذه الأعـداد خلال عام ١٩٢٧[٧٠] .

---

(٦٩) عن تفاصيل موضوع ضباط الجيش العائدين من السودان وخدمتهم بالبوليس عام ١٩٢٥ راجـع الدكتور « جاد طـه » - بريطانيا والجيش المصرى ١٩٢٤ - ١٩٢٧ فى ضوء الوثائق البريطانية - العالمية للطبع والنشر - ١٩٨٠ ص ٦٢ - ٦٣ .

(٧٠) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٣٦٦ فى ٢٤-٨-١٩٢٧ (ضباط الجيش المستودعون المذكورون بعـد ينقلون لوزارة الداخلية ويلحقون بالجهات الموضـحة قرين اسم كل منهم اعتبارا من ٢٤-٨-١٩٢٧ : يوزباشى خضر على - يوزباشى ابراهيم عبد الرحمن - يوزباشى محمد صالح جبريل - يوزباشى فرج الله محمد - يوزباشى عبد الله النجومى - ملازم أول زين العابدين عبد التام - ملازم أول عبد الدايم محمد - ملازم أول ابراهيم فرج علام - ملازم أول سيف عبد الكريم - ملازم ثانى عبد العزيز عبد الحى - ملازم ثانى عبد الحميد فرج الله) .

راجـع أيضا القائمة التى أوردها عبد الرحمن الرافعى فى كتابه (فى أعقاب الثورة المصرية - الجزء الأول) ص ٢٠٧ - وفيها بعض الاختلاف فى الأسماء عن القائمة التى قدمناها .

والجـدول الآتى يوضح اعـداد ضباط الجيش المصرى الذى التحقوا بوزارة الداخلية على مدى الفترة ١٩٣٠ — ١٩٣٨ :

السنة	أميرالاى	قائمقام	بكباشى	صاغ	يوزباشى	ملازمون	المجموع
١٩٣٠	١	٥	١٨	٢٧	٤٤	٢٠	١١٥
١٩٣١	٣	٣	٤١	٨	٤١	١٤	١١٠
١٩٣٢	١	٢	٤٠	٨	٤٠	١٤	١٠٥
١٩٣٣	—	٢	٤٠	٨	٤٠	١٤	١٠٤
١٩٣٤	—	٢	٤٠	٨	٣٧	١٣	١٠٠
١٩٣٥	—	٢	٤٠	٨	٣٦	١٣	٩٩
١٩٣٦	—	—	٣٠	٨	١٥	٣	٥٦
١٩٣٧	—	—	٢٩	٨	٨	٣	٤٨
١٩٣٨	—	—	٢٨	٨	٥	٣	٤٤[٧١]

وقـد شغل ضباط الجيش العاملين بجهاز البوليس وظائف عـديدة به — منها ما كانوا يشتركون فيه مـع ضباط البوليس خريجى مدرسـة البوليس والادارة كوظائف ملاحظى البوليس ومعـاونى البوليس ومأمورى المراكز والأقسام ومساعـدى الحكمـدارين وضـباط الباسـبورتات (الجوازات) — وأعمال المباحث الجنائية — ومنها ما انفردوا به كوظائف الملاحظين ببلوكات الخفر — ومعلمى قوات الخفر الجـديدة بالمديريات — وضباط الخفر بالمراكز — وداوريات الأمن العام وداوريات الهجانة — وأعمال مخـازن البوليس .

ودون الخوض فى تفاصيل المناهج الدراسية بالمدرسة الحربية — فان الحـد الأدنى الذى لا جـدال فيه — هـو أن خبرات ضباط الجيش كانت

(٧١) تقرير ادارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام فى مصر عام ١٩٣٨ - مرجـع سـبق ذكره .

خبرات عسكرية بحتة لا صلة لهـا على الاطلاق بمسائل البوليس الجنائية المتعلقـة بالنشل والسرقة وتجـارة المخـدرات والدعارة وتسميم المواشى وتقليع المزروعات .

ولم يعـدم الجهاز على مدى تاريخه ارتقـاء الصفوف Rank and file الى مراتب الضباط ـــ وقيامهم بالتالى بنفس المهام المسندة الى ضـــباط البوليس[٧٢] ـــ صحيح أنه لم تكن هناك ثمـة قواعـد لترقية الضباط من الصـفوف Rankers ، لكن هـذه القواعـد وضعت فيما بعـد وأقرت ترقية هؤلاء الى مراتب الضباط وفق نسب معينة من المجموع العام .

من هـذا الخليط المتنافر تكونت اللبنة الرئيسية فى جهاز البوليس ـــ وهـو تكوين لا يساعد على قيام أى جهاز بواجبه على الوجه الأمثل ـــ فما بالك بجهاز فى أهمية جهاز البوليس . فالقـدرات ترتبط بنوع الثقافـة التى حصلها الفرد ، والثقافة المتخصصة عماد العمل فى جهاز البوليس ولا أعتقد أنه فى ظـل خليط كهـذا يمكن أن يتوافر الانسجام الثقافى الذى يحتاجه الجهاز ـــ ناهيك عن الانسجام النفسى بين الأفراد ـــ والذى سنتعرض لـه فيما بعـد .

وما دمنا فى صـدد الحـديث عن تفاوت المستويات الثقافية وما ينبثق عنها ، فان استكمال البحث يقتضينا التعرض لشريحة كان لهـا دور مؤثر فى زيادة التنافر العضوى فى جهاز البوليس خلال الفترة موضوع الدراسـة ـــ واعنى بها « المدنيين فى جهاز البوليس » .

ظهرت الى جانب وظائف ضباط البوليس (ملاحظى البوليس ـــ معاونى البوليس ... الخ) وظيفة أخرى هى وظيفة معاونى الادارة . وقـد ورد أول ذكر لهـذه الوظيفة فى قوانين البوليس ـــ فى قانون البوليس الصادر

---

(٧٢) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية أرقام ١١ فى ١٠-١-١٩٠١ - ١٢٢ فى ٢٠-٣-١٩٠١ - ٤٦٣ فى ٢٣-٩-١٩٠١ - ٥١٦ فى ٢١-١٠-١٩٠١ - ٣٨ فى ١٧-١-١٩٠٥ - ١٣٨ فى ٢٠-٤-١٩٢٢ .

عام ١٨٩٧ ــ لكن أول وصف لطبيعة عملهم ورد فى (نظام البوليس الصادر عام ١٩٣٦) الذى جاء به (على معاون الادارة وملاحظ البوليس تنفيذ كل ما يصــدر اليهما من المــأمور أو نائبه من الأوامر وعليهما فيما يختص بضبط الحــوادث اتباع الاجراءات المبينة فى باب التحقيق ... الخ) ممــا يعنى أن معاون الادارة كان مساويا فى المرتبة لملاحظ البوليس (ملازم أول وثان) ــ يؤكد ذلك ما جاء فى (نظام البوليس) المشار اليه من أن (معاون البوليس هــو الموظف التالى للمأمور فى القسم أو المركز المعين به)(٧٣) ٠

حتى عام ١٩٢٣ كان معاونو الادارة يعينون من : كتبــــة المصالح الحكومية وكتبة الظهورات ــ والمبتدئين فى العمل الحكومى الذين لا تعرف مؤهلاتهم ــ ومستخدمى وزارة الحربية ــ ومستودعى الحربية ــ وضباط البوليس ــ ومأمورى المراكز ــ ومعاونى اسباخانات ــ ومدرسى مدارس معلمى الكتاتيب التابعة لمجالس المديريات ــ ومستخدمى مصلحة عمــوم البوستة ــ وأمناء التوريدات فى المدارس ــ وكتبة المراكز ــ وكتبة تفتيش السجون ــ وكتبة محاكم المراكز(٧٤) ٠

وفى عام ١٩٢٣ قررت وزارة الداخلية جعل شهادة الليسانس فى الحقوق هى المؤهل الأساسى لوظيفة معاون ادارة ــ وفى عام ١٩٣٠ قررت أن لايعين فى هــذه الوظيفة الا من كان حاصــلا على شهادة الليسانس فى

---

(٧٣) وزارة الداخلية ــ « نظام البوليس والادارة » ــ مرجــع سـبق ذكره ٠

(٧٤) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ١ فى ٥-١-١٩٠١ ــ ٧ فى ٦-١-١٩٠١ ــ ١٢٢ فى ٢٠-٣-١٩٠١ ــ ١٢٧ فى ٢٥-٣-١٩٠١ ــ ٣٢٠ فى ٣٠-٦-١٩٠٢ ــ ٣٤٥ فى ١٤-٧-١٩٠٢ ــ ٥٠٥ فى ٢-١٠-١٩٠٢ ــ ٥١٩ فى ٩-١٠-١٩٠٢ ــ ٢٢١ فى ٢٧-٤-١٩٠٣ ــ ٣٦ فى ١٥-١-١٩٠٥ ــ ٦٧ فى ٢٥-١-١٩٠٥ ــ ٥٠٦ فى ٤-٧-١٩٠٥ ــ ٥٣٦ فى ٢٦-٩-١٩٠٩ ــ ٢٢٧ فى ١٤-٤-١٩١٠ ــ ٣٨٤ فى ٤-٧-١٩١٠ ــ ٧٧٦ فى ٣٦-١٢-١٩١١ ــ ٢٧٧ فى ١٨-٤-١٩١٢ ــ ٢٨٦ فى ٢٣-٤-١٩١٢ ــ ٣١٨ فى ٦-٥-١٩١٢ ــ ٣١٨ فى ٦-٥-١٩١٢ ــ ٣٤٣ فى ١٥-٥-١٩١٣ ــ ١٠٣ فى ١٦-٢-١٩١٣ ــ ١٠٨ فى ٢٠-٢-١٩١٣ ــ ١٩٦ فى ١٣-٤-١٩١٣ ــ ٣٨٠ فى ٢١-٧-١٩١٤ ــ ٣٩٩ فى ٢٨-٩-١٩١٩ ــ ٩٨ فى ١٦-٣-١٩٢٢ ــ ٥١٩ فى ٩-١٢-١٩٢٢ ٠

الحقوق » ويكون قد تمرن تمرينا كافيا على الأعمال الكتابية بالوزارة أو فروعها وحسنت الشهادة فى خقه »[٧٥] .

أصبحت مدرسة البوليس منذ عام ١٩٠٦ مدرسة لتخريج ضباط .... ومعاونى ادارة — وتعدل اسمها لهذا السبب بدءا من عام ١٩١٠ الى مدرسة البوليس والادارة ، ونص فى قانون البوليس عام ١٩٠٦ على أن « التلامذة الضباط الذين يتممون الدراسة المدرسية وينجحون فى الامتحان النهائى يعينون بصفة ملاحظى بوليس أو معاونى ادارة) حسب اختيارهم) وكذلك قانونها الصادر عام ١٩١١ — وذلك الصادر عام ١٩١٢ وعام ١٩٢٥[٧٦] — ومع هذا فلم يعين أحد من خريجى المدرسة بوظيفة معاون ادارة على الاطلاق خلال الفترة موضوع الدراسة .

حتى عام ١٩٢٧ كانت مدرسة البوليس والادارة قد خرجت ١٠٣٥ طالبا ، منهم ٢٢٥ من الحاصلين على شهادة اتمام الدراسة الثانوية قسم ثان (البكالوريا) ، و ٨٣ من ساقطيها ، و ٢٨٥ بشهادة الكفاءة ، و ٣٥٤ من ساقطيها ومن حملة الابتدائية ، و ٨٨ من ساقطى الابتدائية — ومن عام ١٩٢٨ حتى عام ١٩٣٦ خرجت المدرسة ٢٩٤ طالبا منهم ٢٢ من حملة الليسانس فى القانون و ٢٧٢ من حملة شهادة اتمام الدراسة الثانوية قسم ثان .

ويستخلص من ذلك أن الشريحة الرئيسية فى جهاز البوليس خلال الفترة موضوع الدراسة كانت تضم من لا مؤهلات لديهم (الضباط من الصفوف) — أصحاب خبرات حربية (ضباط الجيش) — أصحاب مؤهلات أقل من الابتدائية — أصحاب مؤهلات أعلى من الابتدائية وأقل من

---

(٧٥) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٣٠٨ فى ٢-٦-١٩٣٠ — القرار الوزارى رقم ١٦٩ فى ٢٧-٥-١٩٣٠ — وقد أنشىء فى كلية البوليس قسم دعى (قسم الادارة) فى عام ١٩٤٦ يلحق به حملة ليسانس الحقوق لتخريج معاونى الادارة .

(٧٦) نظارة الداخلية — قانون البوليس سنة ١٩٠٦ — وقانون نمرة ٩ لسنة ١٩١١ والقانون النظامى لمدرسة البوليس والادارة — ومرسوم خاص بنظام مدرسة البوليس والادارة فى ٢٣ يونيو ١٩٢٥ .

الكفاءة ــ أصحاب مؤهلات أعلى من الكفاءة واقــل من شهادة اتمـــام الدراسة الثانوية (قسم ثان) ــ أصحاب مؤهل الابتدائية ــ أصحاب مؤهل شهادة اتمام الدراسة الثانوية (قسم ثان) ــ أصحاب مؤهل الليسانس فى القانون ــ موضوعا فى الاعتبار أن العبرة فى تسلسلهم الرئاسى لم يكن المؤهل وانما كان تاريخ الالتحاق بالخـدمة ـبمعنى أنه كان يمكن والحالة هــذه أن يخـدم ضابط حاصل على الليسانس تحت رئاسة ضابط لا يحمل مؤهلا أو مؤهلاته حربية ــ أو تحت رئاسة مدنى ... وهكذا .

فاذا أضفنا الى ذلك أن الجهاز كان يطعم فيما يتعلق بالشريحة العليا منه (المديرون والمحافظون ووكلاؤهم ، ومفتشو الوزارة) برجال من السلك القضائى أو النيابة العامة .... ثقافتهم قانونية .

واذا تذكرنا أن المدن كانت تستوعب عنـــاصر أوروبيـــة من الضباط (ما بين ٥٨ الى ٥٤ ضابطا خلال الفترة ١٩٢٦ ــ ١٩٣٧)[٧٧] ــ اذا كان ذلك كذلك فهل يمكن تصور أن جهاز البوليس كان يستطيع أن يؤدى واجبه بفعاليـــــة ؟

عاش ضباط البوليس خلال الفترة موضوع الدراسة (ظروف خدمة) غاية فى الصعوبة :

كانت الأعمال التى يقوم بها ضباط البوليس تنقسم الى ثلاثة أنواع ــ الأعمال الادارية : كتنفيذ الأحكام ، ومنع التعـديات ، وأعمال ابادة دودة القطن والآفات الزراعية الأخرى ، والمساعدة فى تحصيل الأموال الأميرية ، وملاحظة جسور النيل أيام الفيضان ... الخ .

والأعمال النظامية : كتدريب الصف ضباط Non Commissioned Officers

---

(٧٧) دار الوثائق القومية - محفظة مجلس الوزراء - يوليو ١٩٢٦ - وتقرير ادارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام فى القطر المصرى عن المدة ١٩٣٠ - ١٩٣٧ - مرجـع سـبق ذكره .

والعساكر ، وتفقد نظامهم ، وحالة الخيول وما يلزمها من مؤونة ، وترتيب جميع الخدمات — والتفتيش على الأسلحة والمهمات من وقت لآخر — وملاحظة ملابس الأفراد — وأداء الدوريات الليلية والنهارية وأعمال التشريفات والاحتفالات ... الخ .

والأعمال القضائية : كضبط جميع الوقائع الجنائية وما تستتبعه من اجراءات كالانتقال لمحل الحادث — واجراء التحقيق وضبط المتهمين وتفتيش المنازل واستحضار الشهود ، والمحافظة على ما يوجد من آثار ... الخ تلك الواجبات المتعددة .... ثم يسلم كل اجراءاته لعضو النيابة عند وصوله لمباشرة التحقيق باعتباره رجل (الضبطية القضائية) الأول — ويتبع ذلك احضار الشهود وضبط المتهمين واجراء التفتيش الذى تستلزمه مراحل التحقيق الجديدة . وبعد انتهاء التحقيق وانصراف السلطات — يبقى الضابط بمحل الحادث — يواصل البحث ، وينفذ طلبات النيابة ، ويستوفى التحقيقات — ثم قد ينتدب لتحقيق واقعة أخرى فينتقل اليها دون راحة .

مع عودة الضابط لمقر عمله يجد أمامه القضايا الأخرى تنتظره — والشكاوى التى عليه فحصها فى فترة زمنية معينة والا تعرض للعقاب .

أمام كل هذه الأعمال يجد الضابط نفسه أمام عاملين :

(أ) اما أن ينجز الأعمال بأية كيفية تدفع عنه المسئولية .... وفى ذلك ما فيه من ضرر للصالح العام — ومع ذلك فانه يوصف أمام رؤسائه بأنه أكثر كفاءة من غيره .

(ب) واما أن يرضى ضميره فى عمله فينجزه على الوجه الأكمل فيقع فى مسئولية تأخير الأعمال — ويتعرض بالتالى للجزاء ونقمة رؤسائه عليه .....

وبديهى أن ضابط البوليس يتبع الطريقة الأولى لدفع المسئولية عن نفسه .

وبينما الضابط منشغل بالأعمال المتنوعة طوال يومه — يكلف بالقيام

بالدوريات التى تستغرق منه الليل بطوله — فيقوم بها دون أن يحسنها — ويمر مرورا غير جاد بقصد التوصل لأداء الواجب بصورة شكلية — وعند عودته مكدودا — ينتظره بلاغ جديد يضطره للمبادرة بضبطه وهو على هذا الحال .... وهكذا دواليك .

فى ظل هذا المناخ المرهق — يقع الضابط تحت رئاسة رئيس لا يقدر متاعبه ولا الظروف القاسية التى يعيشها — فيضعف ذلك من عزيمته ، ويحبس طاقاته ومواهبه ، ويضطره الى تأدية عمله بالشكل الذى يدفع عنه المسئولية فقط دون الوصول الى نتيجة — ولهذا ما له من أثر سىء على علاقات العمل .

وفوق هذا فقد كان ضباط البوليس عرضة لأن يؤذى فى مستقبله نتيجة للنظام الذى كان يضبط عمله — كالتقارير السرية — أو شهادة رئيسه — أو المجازاة باقتطاع جزء من الراتب — أو النقل الى جهة نائية — أو عدم التثبيت فى الوظيفة التى يرقى اليها .

وقد يكون الرئيس المباشر للضابط فاسدا — لا يمنعه خلقه من استخدام هذه السلطات للاضرار بضابط ربما كان كل ذنبه انه أمسك عن مجاراة رئيسه فى ميوله الشريره .

هنا يأتى الانحراف الخلقى — فقد يضطر ضابط ضعيف النفس الى سلوك الطريق الذى يرضى به رئيسه — ولعل هذا يفسر لنا تفشى مظاهر النفاق بين أعضاء جهاز البوليس .

ويلاحظ أن « التأثير الرئاسى » فى جهاز البوليس أكثر تأثيرا وأشد فعلا منه فى أجهزة اخرى كثيرة — ذلك أن ضباط البوليس بحكم خضوعهم للنظام العسكرى وما يستلزمه ذلك من الطاعة والانقياد يجعل من سلطات رؤسائهم سلاحا رهيبا فى مواجهتهم ، خاصة اذا كان مستقبل الضباط رهنا بأيدى رؤسائهم .

كان مستقبل ضباط البوليس رهنا بأيدى رؤسائهم نتيجة لاعتماد نظام الخدمة فى الجهاز على قاعدتين اساسيتين لضمان انضباطه :

١ ـ التقارير السرية : قضى النظام الادارى بأن يحرر الرؤساء تقارير سرية سنوية عن الضباط تعد بمثابة أحكام تصدر فى الخفاء نظرا لأنه لم يكن يتاح للضباط الاطلاع عليها ومن ثم الدفاع عن انفسهم ـ فتحفظ بملفاتهم ويرجع اليها عندما يحل الدور على الضابط فى الترقى ـ فيكون الفيصل هو التقرير السرى .

وقد شاب هذه التقارير عيب جسيم ، ذلك انها كانت تحوى تهما خطيرة مذكورة بصفة عامة غير مؤيدة بوقائع معينة ـ مما يفسح المجال أمام هوى النفس والغرض لأن يفعلا فعلهما[٧٨] .

٢ ـ وضع الضباط تحت الاختبار عند الترقية لرتبة أعلى : كذلك قضى النظام الادارى الذى كان يخضع له الضباط خلال الفترة موضوع الدراسة بوضع الضابط كلما رقى الى رتبة اعلى ـ تحت الاختبار ، فلا يثبت فى وظيفته الا اذا قرر رئيسه انه أمضى مدة الاختبار على ما يرام .

اتخذ بعض الرؤساء هاتين القاعدتين اسلحة يستخدمونها ضد مرؤوسيهم ـ وغنى عن الذكر أن ضباط البوليس كانوا فى ظل نظام كذلك ـ أضعف من ان يقاوموا ، ومضطرين للخضوع وتحمل أنواع المعاملات التى قد يتعرضون لها ـ خشية أن يحرر رؤساؤهم تقارير سرية ضارة بهم ، أو يقرروا تقارير سلبية عن مدة الاختبار التى يخضعون لها فيحرمون من الوظائف التى رقوا اليها بغير ذنب جنوه .

---

(٧٨) « على المحافظين والمديرين ان يبعثوا قبل اول مارس من كل سنة الى وزارة الداخلية بتقرير سرى (اورنيك رقم ٧٥) عن حالة كل موظف ما عدا المستخدمين من الدرجة الثامنة على ان تعتبر هذه التقارير اوراقا سرية لا ينبغى فى اى حال اذاعة ما تضمنته . ـ « على الحكمدار أن يقدم تقارير سرية للمحافظ أو المدير سنويا عن معلوماته الخاصة بسير وسلوك الضباط الذين تحت ادارته وعن كفاءتهم فى العمل ولياقتهم للترقية » ـ نظام البوليس والادارة ـ الباب الأول واجبات رجال الأمن العام ـ الفصل الأول ـ الفصل الثانى » .

كان هـــذا الوضع يدفــع ضعاف النفوس الى ارتكاب ما يخالف الواجب وينافى المفروض ــ فيضطرون غالبا الى المداهنة والنفاق واتخاذ الوسائل الممقوتة لارضاء الرؤساء .... وكان هـــذا هـــو الداء العضال فى جهـــاز البوليس ..

والى جانب ذلك فقـــد كان الضباط يجازون بالخصم من الراتب حتى ١٥ يوما ــ وينقلون الى جهات القطر دون نظام يحقق العـــدالة فى شـــأن المدد التى يقضيها هؤلاء الضباط فى الأماكن النائية أو التى لا تتوافر فيهـــا سبل المعيشـة المريحة ــ فضلا عن صـــدور قرارات النقـــل عفوية ــ مع ما تحـــويه من عنصر المفاجاة .

وكانت مجالس التأديب تشكل من المدير الذى يتبعه الضابط رئيسا ــ والحكمدار ــ ومفتش ادارة التفتيش (مفتش الداخلية) أعضاء ــ فكانت تجتمع فى هـــذه الحالة سلطتا الاتهام والحكم فى يد واحـــدة . (فالمدير) هـــو الذى كان يطلب الى الوزارة محاكمة الضابط ــ فهو اذن متشبع بفكرة الادانة ــ والحكمدار (أعلى رتبـــة عسكرية فى المديرية) لا يمكنه فى الغالب ان يخرج عن رأى المدير للأسباب التى سقناها عند الحـــديث عن التقـــارير السرية والوضع تحت الاختبار ، اذ هـــو خاضع لهـــذا النظام رغم علو رتبته(٧٩) ــ ومفتش الداخلية غالبا ما يكون قـــد تولى تحقيق التهمة واقتنع بثبوتها .... فأى عـــدالة كانت تنتظر من مجالس تأديب كهـــذه ؟

---

(٧٩) خلال الفترة موضوع الدراسة كان (الحكمدار) هـو الرجل الثانى فى المديرية التى يرأسها (المدير) أو (المحافظ) ـ والحكمدار هـو رئيس القوة النظامية بالمديرية او المحافظـة (ضباط ـ صف ضباط ـ عساكر ـ وخفراء) ، وهـو مسئول عن تدريب القـــوات وتوزيعها ـ ومن واجباته العمل على منع الجرائم وتتبع ضبط الحوادث ـ ومراقبة اعمـــال العسكريين فى دائرة عمله . والحكمدار كضابط كان فى غالب الأحـوال فى رتبة القائمقـــام (عقيـد) أو الأميرالاى (عميـد) ـ وان كان عـددهم فى الثانية قليل ـ وكان الضابط فى رتبة القائمقام بيكا من الدرجة الثانية (صاحب العزة) ـ وفى رتبة الأميرالاى بيكا من الدرجة الأولى (حضرة صاحب العزة) ـ وفى رتبة اللواء بيكا من الدرجة الأولى أو (باشا) . ومع ذلك =

وفى ظــل هــذه الظروف الغير مواتية كانت مرتبات ضباط البوليس كالآتى :

ـ ملازم ثان	٧٢ جنيه سنويا
ـ ملازم أول	٨٤ جنيه سنويا
ـ يوزباشى	١٢٠ جنيه سنويا
ـ صــاغ	٢١٦ جنيه سنويا
ـ بكبــاشى	٣٣٦ جنيه سنويا
ـ قائمقــام	٤٢٠ جنيه سنويا
ـ أميرالاى	٥٦٤ جنيه سنويا(٨٠)

=

فانه كان يخضع لنظام الخصم من الراتب ـ وتمضية فترة الاختبار التى يكتب بعدها (المدير أو المحافظ) رأيه فى صلاحيته من عدمه ـ كما أنه كان يخضع لنظام التقارير السرية السنوية • وهــذه السلطات التى كان يملكها المدير أو المحافظ فى مواجهة الحكمدار كانت تفقــد الأخير الكثير من هيبته وكرامته ـ فقــد كان بعض المديرين يتعمدون الاساءة اليهم وتوبيخهم فى حضـــور العمد والأعيان أو المرؤوسين من الضباط ـ وكانوا يكلفونهم بمهام فى جهات نائية للقيام بأعمال تافهة يمكن أن يؤديها أحــد مرؤوسيهم ، أو يرسلونهم للبحث عن فاعل فى حادثة ما ويأمرونهم بالبقاء فى المهمة أياما دون أن يكون من وراء ذلك فائدة ما ـ أو يأمرون بعــدم احالة أى أعمال اليهم ـ فيبقون كميات مهملة مزدرين بين مرؤوسيهم • وقــد انتج ذلك موقف الضعف الذى كان الحكمدار يجــد نفسه فيه أمام المدير الذى كان دائما محنيا من رجال القضاء أو النيابة) ـ• ورتب ذلك الضعف تخلف الحكمدار عن حسن ادارة عمله ـ واضطراره للخضوع للمدير ـ والتفانى فى كثير من الأحيان فى ارضائه لا فى ارضاء الواجب ـ ولـــو بوسائل تتنافى مـــع كرامته وأهميــة وظيفتــه •

راجــع اليوزباشى على حلمى بمدرسة البوليس والادارة ـ واليوزباشى محمود على ببوليس مدينة القاهرة ، ضابط البوليس ـ بحث فى حالته الحاضرة ـ وفى أوجــه الاصلاح المنشود ، ـ تقرير مرفوع لحضرة صاحب السعادة رئيس اللجنة العليا المؤلفة لاصلاح أنظمة البوليس والأمن العــام ـ مرجــع سبق ذكره •

(٨٠) Milner papers, Bodlean Library, Oxford-Box 32
Personal and equipment Dept., op. cit.,

وفى عام ١٩٢٤ رفعت المرتبات الى :

— ملازم ثان	١٤٤ جنيه سنويا
— ملازم أول	١٦٨ — ١٩٢ جنيه سنويا
— يوزباشى	٢٤٠ — ٣٠٠ جنيه سنويا
— صـــاغ	٣٧٢ — ٤٢٠ جنيه سنويا
— بكبـــاشى	٤٨٠ — ٦٠٠ جنيه سنويا
— قائمقـــام	٦٠٠ — ٧٨٠ جنيه سنويا
— أميرالاى	٧٨٠ — ٩٠٠ جنيه سنويا[٨١]

أما المدد التى كانت تقضى بين الرتبة والرتبة التى تليها فكانت ســبعة أعـــوام بين رتبة الملازم ثانى والملازم أول — وأكثر من ثمانى سنوات بين رتبة الملازم أول واليوزباشى — أكثر من اثنى عشرة سنة بين رتبة اليوزباشى والصـــاغ — بمعنى انه بعـد مضى ٢٧ عاما فى الخـدمة وبلوغ ســـن الخمسين يكون راتب ضابط البوليس فى رتبة الصـــاغ (٣١ جنيها فى الشهر) — أما رتب البكباشى والقائمقام فان المدد فيها كانت أكثر من ست سنوات[٨٢] .

من كل ما تقـدم يظهر جليـا ظلام الحياة الوظيفية لضابط البوليس خلال الفترة موضوع الدراســة .

ولقـد كان هــذا الضابط المطحون فى عجلة الادارة ، المغبون بروابتها وامتيازاتها .... هـو المطالب بتنفيذ القانون والتعامل مع المواطن — ولا يمكن والحال كذلك الا أن يكون ضابط البوليس خـلال الفترة موضوع الدراسة — بحكم الحرمان المـادي الذى يعانيه والاحساس بالظلم الذى يستشعره — مستبدا بمواطنيه ، متعجرفا معهم ، سهل الانزلاق الى مهاوى الفساد — وهـو ما سنعالجه فى موضعه من هــذه الدراسة .

---

(٨١) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٩٦ فى ٤ مارس ١٩٢٤ - وحتى نهاية الفترة موضوع الدراسة لم يكن هناك مصرى حائز لرتبة اللواء .

(٨٢) اليوزباشى على حلمى واليوزباشى محمود على - مرجع سبق ذكره .

الفصل السادس

محاولات الإصلاح

لم يكن تاريخ البوليس المصرى كله قاتما تماما ، فالانصاف يقتضينا تقرير أن محاولات اصلاح الجهاز كانت تسير بخطى حثيثة بهدف التغلب على الجريمة او التقليل منها على الأقل — ومع ذلك فان من هذه المحاولات ما قدر له النجاح ومنها ما قدر له الفشل .

يذكر لسلطات البوليس المصرى محاولة رفع مستوى القاعدة فى الجهاز عن طريق انشاء قوة بوليس مثقفة ، تحل محل العساكر الأميين الذين كانوا يشكلون ٩٠٪ من قوة الجهاز .

بدأت هذه المحاولة مبكرا عام ١٩٠٣ فى عهد السيطرة البريطانية الكاملة على وزارة الداخلية — عندما أنشىء قسم فى مدرسة البوليس لتدريب العساكر الملمين بالقراءة والكتابة تدريبا ثقافيا وعسكريا — والحاقهم بالبوليس بعد ذلك . كان هؤلاء الرجال يتلقون برنامجا مكثفا مدته ستة أشهر يحتوى تدريبات بدنية ، وركوب خيل ، وتعليم مشاة ، ودراسة للوائح

البوليس ، وقانون العقوبات ، والاجراءات الجنائية[1] : لكن العمل بهـذا القسم لم يقيض له الاستمرار طويلا ــ فقد توقف فى عام ١٩٠٩ .

وفى عام ١٩٢٥ انشأت وزارة الداخلية قسمين فى مدرسة البوليس والادارة للعساكر البيادة (المشاة) ــ والعساكر السوارى (الخيالة) ، الحقت بهما بعض (المجندين) الذين يقضون مدة الخـدمة العسكرية بالبوليس حيث يمضون المدة الالزامية .

استخدم هؤلاء المجندين كقوات يتدرب الطلبة الضباط والكونستابلات عليهم فى تدريبات التشكيلات العسكرية والنـداءات . فضلا عن الخـدمات التى تتطلبها المدرسة من خفارة ودوريات . كمـا خصص قسم عساكر السوارى للقيام بخـدمات الاسطبل والخيول المخصصة لتدريب الطلبـة على الركـوب .

خلال فترة عملهم بالمدرسة ــ كان العساكر يعلمون القراءة والكتابة ومبادىء الحساب وواجبات البوليس وتمرينات ضرب النار والتعليمـات العسكرية .... وتقرر أن يلحق من تتوفر فيه الكفاءة والنشاط والاستقامة وحسن الخلق بخدمة البوليس .... بعد انهاء مدة خدمته الالزامية[2] .

ظل الحال على ذلك دون أن ينتج تغييرا يذكر فى الحالة العامة لعساكر البوليس .

فى ٣٠ يوليو ١٩٣٦ أعيد انشاء قسم بمدرسة البوليس والادارة تحت مسمى « قسم عساكر الرديف » ــ لتدريب (أنفار) على أعمال البوليس . انتخب أفراد هـذا القسم من رديف (مسرحى) الجيش الذين يجيـدون

---

(١)
Egypt No. 1 (1904) Reports by His Mogesty,s Agent and Consul General on the finances, administration, and Condition of Egypt and the Soudan in 1003.

(٢) نظام البوليس والادارة ــ الباب الثانى (شروط الخـدمة) .

القراءة والكتابة والحائزين لدرجة (قـدوة حسنة) أو (جيد جـداً) فى الأخـلاق .

كان هـؤلاء الأنفار يلحقون بالمدرسة لمدة خمسة أشهر يدربون خلالها على اعمال البوليس ويدرسـون :

١ — اللغة العربية بما فى ذلك الأخلاق وآداب المحادثة .
٢ — قانون البوليس .
٣ — اللوائح والمخالفـات .
٤ — مبادىء أرقام اللغتين الانجليزية والفرنسية ليتمكنوا من تمييز الأرقام والعناوين بالحروف اللاتينية .
٥ — مبادىء الاسعافات الطبية .
٦ — التدريب العسكرى البيادة .
٧ — اشارات المرور بالطريق العام .
٨ — التدريب على أعمال الاطفاء .

وفى نهاية الدورة الدراسية كان هؤلاء العساكر يؤدون اختبارا يلحـق بعـده الناجحون ببوليس المدن والمديريات فى رتبة (عسكرى درجـة أولى)[٣] .

والمشروع فى حقيقته جيد ، ويخـدم الهـدف الذى انشىء من اجله وهـو تحسين المستوى الثقافى لرجال البوليس — لكن المشكلة كانت تكمن فى السؤال الآتى : ما هى أعـداد انفار الرديف الذين كانوا يجيدون القراءة والكتابة ؟ — وبالتالى ما هى الأعـداد التى كان يمكن أن يخرجها هـذا القسم لسد الحاجة الثقافية فى جهاز البوليس على مستوى القطر ؟

فى نفس الوقت الذى كانت تجرى فيه المحاولات لرفع مستوى العساكر ، كانت هناك محاولات أخرى تجرى لايجاد طبقة من رجال البوليس تقـع

---

(٣) المرجع السابق .

بين العساكر وبين الضباط ، لكنها ليست طبقة الصف ضباط — وأعنى بها طبقة الكونستابلات .

كان البوليس المصرى لا يعرف من الكونستابلات سوى الكونستابلات الأجانب الذين كانوا يشغلون وظائف البوليس فى المدن المصرية (القاهرة — الاسكندرية — بور سعيد — السويس) .

فى عام ١٩٠٣ أنشىء فى مدرسة البوليس والادارة قسم لتخريج كونستابلات وطنيين .

كانت شروط قبول هؤلاء الكونستابلات هى حسن السلوك وأداء امتحان فى اللغة العربية (القراءة والكتابة) والحساب — وشهادة الدراسة الابتدائية اذا كان الطالب حاصلا عليها — اى أن الشهادة لم تكن ملزمة .

وكانت مدة الدراسة ستة اشهر ونصف يحصل الطالب خلالها على ماهية شهرية قدرها خمسمائة مليم — ويعين الخريج فى البوليس بوظيفة كونستابل وطنى بماهية تتراوح بين ٢٧ و ٣٠ جنيها فى العام . وقد فتح مجال الترقى لهؤلاء الكونستابلات الى رتب الضباط اذا أدوا أعمالهم (بذمة ونشاط)(٤) .

ويبدو أن الخريجين من هذا القسم لم يعملوا بوظائف كونستابلات فى البوليس بعد تخرجهم — فقد خلت الأوامر العمومية من اى ذكر لوظيفة كونستابل وطنى — كما يبدو أن القسم الغى فى الفترة ما بين عام ١٩٠٩ و ١٩١٢ — فقد ذكر فى قانون البوليس عام ١٩٠٦ فيما يتعلق بمدرسة البوليس أنها أنشئت (لتخريج ضباط وكونستابلات للبوليس ومعاوني ادارة)(٥) — أما القانون ٢٢ لسنة ١٩١٢ الخاص بالمدرسة فقد ذكر فيه أن المدرسة أنشئت (لتخريج ضباط ومعاونى ادارة)(٦) ، ومع ذلك فان

---

(٤) قانون البوليس عام ١٩٠٦ — الفصل الثالث — مدرسة البوليس .

(٥) المرجع السابق .

(٦) القانون ٢٢ الصادر فى ١٨ يوليو ١٩١٢ بشأن مدرسة البوليس والادارة .

الأمر العمومى ٨٤٦ فى ١٩ أكتوبر ١٩٠٧ يفيد أن ثلاثمائة تلميذا قد قبلوا بمدرسة البوليس (بصفة تلامذة بقسم الكونستابلات)(٧) ، كذلك فان قانون البوليس لسنة ١٩١٤ يشير الى علامات الكونستابلات الوطنيين بقوله « يلبس الكونستابلات الوطنيون شريطا واحدا مع علامة الهلال والنجمة كالكونستابلات الأوروبيين من الدرجة الثالثة وانما يكون من نحاس أحمر بدلا من قصب »(٨) .

على أى حال فان قرارا جديدا صدر فى عام ١٩٢٥ الحق بمقتضاه قسم خاص بمدرسة البوليس والادارة لتخريج كونستابلات .

اشترط فى النظام الجديد ان يكون الطالب المتقدم للالتحاق بهذا القسم حائزا لشهادة الدراسة الثانوية (قسم أول) من وزارة المعارف — فاذا لم يتقدم العدد الكافى من حملة هذه الشهادة أخذ العدد المطلوب من الراسبين فيها . وكانت مدة الدراسة سنتان يدرس فيهما الطلبة : اللغة العربية ومحاضرات فى الأخلاق والآداب الدينية — اللغة الانجليزية — اللغة الفرنسية — قانون العقوبات بوجه مختصر — قانون تحقيق الجنايات بوجه مختصر — قانون البوليس — القانون الادارى بوجه مختصر الى جانب اللوائح الادارية — قانون تحقيق الجنايات العملى والفنى بوجه مختصر مع كيفية انشاء المحاضر وأخذ بصمات الأصابع — الاسعافات الطبية الأولية — ومبادىء الطب البيطرى .

أما مواد الدراسة العملية فكانت : التعليمات العسكرية بأنواعها (بيادة) و (سوارى) — اشارات المرور بالطريق العام — التدريب على اعمال اطفاء الحرائق — ركوب الدراجات والموتوسيكلات وقيادة العربات والسيارات — الملاكمة — استعمال سلاح الشيش — حركات الهجوم والدفاع .

---

(٧) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٨٤٦ فى ١٩٠٧/١٠/١٩ .

(٨) قانون البوليس سنة ١٩١٤ — الباب الثانى عشر — الفصل الأول (علامات الرتب العسكرية) .

وتقرر فى هـــذا النظام أن يعين الخريجون بوظيفة « كونستابل درجة ثانية خارج عن هيئة العمال »[9] .

ولم يكد يمضى عامان على اعمال هـــذا النظام الجـــديد حتى صـــدر فى ١٦ اكتوبر ١٩٢٧ قرار وزارى اشترط فيه لقبول طلبة قسم الكونستابلات أن يكونوا من راسبى شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان (البكالوريا) فاذا لم يتيسر العـــدد المطلوب فمن الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية قسم أول (الكفاءة) ـــ ولم يحـــدث اى تعـــديل فى باقى شروط الالتحاق .

ولمـــا كان نظام الكونستابلات جـــديد على جهاز البوليس ـــ فقـــد شكلت لجنة بوزارة الداخلية للنظر فى الوضع الذى نشأ عن وجود هـــذه الفئة الجديدة من رجال البوليس ـــ واقتراح النظام الذى تعامل به بحسبانها ليست من فئة صف الضباط ، وأخيرا انتهت اللجنة الى اقتراح انشاء كادر جـــديد مقتضاه وضـــع خريجى هـــذا القسم عند بدء تعيينهم فى وظائف بوليس تقابل وظائف الأومباشية (العرفاء ومفردها عريف) . وأن يعطوا رتبا مقابلة لرتب صف ضباط البوليس مع اضافة كلمة كونستابل ـــ على أن تميز هـــذه الفئات عما يماثلها من رتب صف ضباط البوليس العاديين بمنحهـــا ماهيات تزيد جنيها واحـــدا . وشرع فى تطبيق هـــذا الكادر اعتبارا من ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ كالآتى :

الدرجـــة	المـــاهية الشهرية		ملاحظـــات
	مليم	ج	
كونستابل أومباشى	٧٥٠	٥	كونستابل درجة ثالثة
كونستابل جاويش	٥٠٠	٦	كونستابل درجة ثانية
كونستابل باشجاويش	٥٠٠	٧	كونستابل درجة أولى
كونستابل درجة أولى	من ٨ الى ١١ جنيه		كونستابل درجة أولى ممتازة

(٩) وزارة الداخلية – قرار بشأن انشاء قسم خاص بمدرسة البوليس والادارة لتخريج كونستابلات – المطبعة الأميرية بالقاهرة – ١٩٢٥ .

ومثلمــا حــدث فى تجربة ١٩٠٣ فقــد تقرر أن تهيــأ الفرصــــة لكونستابلات الدرجة الأولى المتازين الذين يبرهنون على التفوق فى الخدمة ويضربون المثل الأعلى فى السلوك والتصرفات لدخول امتحان الترقية الى رتب الضباط « توطئة للنظر فى ترقية عــدد محــدود منهم فى كل ســنة الى رتبة الملازم حتى لا يسد فى وجــوههم باب الأمل فى المستقبل ولكى يكون حافزا لهم على التفانى فى أداء الواجب . على الا يزيد عــدد من يرقى بهــذه الصفة عن اثنين كل سنة »[10] .

وقــد رقى بالفعل بعض خريجى هــذا القسم الى رتبة ضابط ممن حسنت فيهم الشهادة وعرف عنهم الجــد والاستقامة وجاوزا امتحانا معادلا لامتحان التخرج من قسم الضباط[11] .

كان هــذا النظام (الكونستابلات) نوع من المواجهة للتطور الذى حــدث فى عالم النقل ، حيث تدفقت السيارات بأنواعها على البلاد وتزايدت حــوادث المرور واعبائه[12] ، واستدعت الحاجة ايجاد خــدمة مرورية فى الشوارع والطرق .

---

(١٠) نظام البوليس والادارة – الباب الثانى – الفصل الثالث « مدرسة البوليس والادارة » – قسم الكونستابلات .

(١١) تقرير ادارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام بالقطر المصرى ١٩٣٠ – ١٩٣٧ – مرجع سبق ذكره .

(١٢) بلغ عــدد السيارات فى القاهرة عام ١٩١٤ (٩٣٥) سيارة – وفى عام ١٩٢٠ أصبحت (٢٩٥٦) سـيارة – زادت فى عام ١٩٢٩ الى (١٢٥٣٤) سـيارة – وفى عام ١٩٣٠ اصبحت (١٩٢٧٦٠) سيارة – وبلغ مجموع المحاضر المقيدة بمحكمة مخالفات المرور عام ١٩٣٦ (٣٧٧٠٠) محضرا حصل فيها ٤٣٨٨ جنيها كغرامات – تقارير بوليس مدينة القاهرة السنوية اعـوام ١٩٢٦ – ١٩٢٩ – ١٩٣٠ – ١٩٣٦ – أما على مستوى القطر فقــد كان عــدد السيارات والموتوسيكلات والعربات بمحافظتى مصر والاسكندرية (١٩٥٠٧) عام ١٩١٤ – زاد عام ١٩٢٨ الى (٥٥٩٩٥) – وفى عام ١٩٢٤ كان عــدد السيارات فى مصر كلها (٤٣٦٥٥) – زاد فى عام ١٩٢٨ الى (٧٦٧٦٦) وبلغت حـوادث القتــل الخطــأ فى عام ١٩٣٦ (٢٩٢) وفى عام ١٩٢٧ (٣٦٥) وفى عام ١٩٢٨ (٤١٣) – وحـوادث الاصابة الخطــأ فى نفس السنوات على التوالى =

حتى ما قبل نهاية الربع الأول من هـذا القرن لم يكن لجهاز البوليس المصرى أى معرفة أو خبرة بما يسمى فى الوقت الحالى « بالمباحث الجنائية » — وكان كل ما وضع من تنظيمات تتصل بأعمال (البحث السرى) هـو ما جاء بشأن واجبات موظفى الأمن العام فى قوانين البوليس « المحافظـون والمديرون مسئولون عن الأعمال السرية فى دائرة اختصاصهم . ولهـذا الغرض قـد تخصص لهم مبلغ من النقود للمصاريف السرية يتصرفون به كما يرون موافقا سواء بتعيين رجال مستديمين من البوليس بملابس ملكية — أو بدفـع أجرة لأشخاص يؤدون خـدمات مخصوصة وقتية ، ولهم عند الاقتضاء ان يجعلوا جزءا من هـذا المبلغ تحت تصرف المـأمورين »[١٣] .

« على المحافظين والمديرين أن ينظمـوا أعمـال التحريات السرية فى دائرتهم سواء أكان بتعيين بوليس ملكى دائم أو ندب أشخاص لخـدمات معينة مقابل مرتبات تقرر للأولين ومكافـآت تصرف للأخيرين ممـا أفرد للمحافظات والمديريات من المصاريف السرية ، وعليهم أن يخصوا المراكز بجزء منها على حسب ما تستلزمه حالة الأمن فى كل منها ويجب قصر هذه المصروفات على شئون الأمن العام ويمنع بتاتا التصرف فى شىء منها فى غير تلك الشئون وأن يكون الصرف دائما تحت اشراف المدير أو المحافظ »[١٤] .

ويستنتج من ذلك أن أعمال المباحث السرية كانت تعتمد على أساليب اجتهادية يقوم بها مدير المديرية ، سواء بتعيين بعض رجال البوليس بملابس ملكية (مدنية) لجمع التحريات — أو استخدام نظام المرشدين الذين يقدمون المعلومات (لمن يدفـع) .

=

(٣٥٨٧) (٤٨٩٣) (٥٨١٣) — وكان عدد الكونستابلات الوطنيين الذين تخرجوا من قسم الكونستابلات (٣٣) فردا التحقوا جميعا بقلمى مرور الوجه البحرى (طنطا) والوجه القبلى (أسيوط) — تقرير ادارة عموم الأمن العام عن الأمن العام بالقطر المصرى عام ١٩٢٨ .

(١٣) قانون البوليس سنة ١٩١٤ « واجبات موظفى الأمن العام » .

(١٤) نظام البوليس والادارة — الباب الأول — واجبات رجال الأمن العام .

ويبدو ان بوليس القاهرة كان اسبق من غيره فى ادخال نظام (المباحث) فى عمله — فالأمر العمومى رقم ٥ فى ١٩٢٠/١/٢٩ يشير الى اليوزباشى سليم زكى أفندى (رئيس القسم السرى الخصوصى ببوليس محافظة القاهرة[١٥] ، كذلك اللواء توماس رسل باشا حكمدار بوليس القاهرة (١٩١٨ — ١٩٤٦) يشير فى كتابه Egyptian service الى البكباشى كارتيير Quartier كرئيس للمباحث chief detctive officer [١٦] .

وتكشف كراسة مطبوعة فى المطبعة الاميرية خلال العقد الثانى من هذا القرن — وتوضح واجبات المخبرين فى بوليس القاهرة — عن البداية الساذجة لعمل المباحث الجنائية فى مصر . تقول الكراسة :

١ — أن اختصاص المخبرين السريين هو اكتشاف الجرائم بعد وقوعها . لكن مع هذا عليهم أن يعلموا تمام العلم بأن منع ارتكاب الجرائم هو أول واجب تقوم بهقوة البوليس كمجموعة واحدة وأن منع ارتكاب جريمة يؤدى الى تقليل العمل الملقى على عاتق كل واحد .

٢ — ...... على حضرات مساعدى حكمدار الفرق أن يوجهوا عناية خاصة للاكثار من سؤال المخبرين مرارا عن بائعى الكوكايين وتجار الحشيش والمخدرات والعقاقير الممنوعة ، والمنازل والشقق الخالية ، والأسواق ، والمراقبين وتحركاتهم ، ومكاتب الحكومة والمصارف والشركات ...... ويوجهون بنوع خاص أسئلة فى تلك المواضيع لأفراد البوليس النظامى الذين يطلبون الالتحاق كمخبرين سريين .

٣ — لا يجوز للمخبر مطلقا أن يفتش أى مكان أو يلقى القبض على أى شخص فى داخل منزل خصوصى الا اذا كان معه ضابط بوليس وهذه القاعدة يجب اتباعها بكل دقة اذ كثيرا ما يحصل أن يدعى المتهم بأن

---

(١٥) راجع الأمر العمومى رقم ٥ فى ١٩٢٠/١/٢٩ من الأوامر العمومية لوزارة الداخلية .

(١٦) " Egyptian Service " op. cit., pp. 182.

المخبر السرى نفسه هــو الذى وضع الأشياء المسروقة أو الممنوعة أو نحــوها فى محل سكنه أو دكانه .

٤ ــ لا يجوز للمخبر مطلقا أن يكشف شخصيته بقول أو فعل أو اشارة أو ايمــاء أمام الجمهور أو فى عربات الترام أو عربات الركوب أو القهــوات او المطاعم او أماكن اللهو وغير ذلك . وعليه ان لا يؤدى التعظيم العسكرى لأى شخص مطلقا وأن لا يلبس الحــذاء العسكرى . وكثير من المخبرين السريين عندما يرون ضابطا من ضباط البوليس يؤدون له التحية بواسطة وضع يدهم على بطونهم أو صــدورهم فهــذا لا ضرورة له مطلقا وهــو خطــأ عظيم ولا يجوز عمله أبدا .

واذا دعت الضرورة أن يظهر المخبر صفته فلا يصيح أو يبوح أو يفتخر بذلك بل يبرز شهادته الشخصية . أما المخبر الذى يحاول ان يظهر امام الجمهور بأنه شخص مهم ويقول « أنا مخبر » فيجب عليه فى الوقت نفسه أن يقول أيضا « وأنا حمار »)[١٧] .

كان عام ١٩٢١ هــو البداية الرسمية لانشاء جهاز البحث الجنــائى فى مصر عندما انشىء قلم للمباحث الجنائية بادارة عموم الأمن العام ووزع اختصاصه على عــدد من الضباط ، فاختص كل منهم بمنطقة جغرافيــة معينة ، الا ان ذلك النظام تعثر مع بداية عمله نظرا للأسلوب المركزى الذى طبق فيه والمتعارض مع بديهيات عمل البحث الجنائى وأعنى بها (سرعة الانتقال الى مسرح الحادث) .

فى ٣ مايو ١٩٢٣ صــدر أمر ادارى بانشــاء قلم جــديد للمباحث الجنائية ــ وفى التاسع من نفس الشهر صــدر منشور وزارى بتشكيل أقلام تابعة لهــذا القلم فى المديريات ، اسندت رياستها (لمــأمورى الضبط) علاوة على اختصاصاتهم الأخرى ، وأجازت الوزارة انتــداب (مساعــد

---

(١٧) أحمد فؤاد عبد المجيد وآخرون « المباحث السرية فى فن وظيفة البوليس السرى » دار الطباعة المصرية ــ القاهرة ــ ١٩٢٦ ص ٢١٩ ــ ٢٢٠ .

الحكمدار) لمعاونة مأمور الضبط . أما المديريات الخالية من مأموري الضبط ، فتسند رياسة أقسام المباحث فيها للحكمدارين ويخصص أحد الضباط الأكفاء لمساعدته(١٨) .

ويلاحظ أن مخططى البوليس لم يعوا الدرس — فاستمروا فى تطبيق النظام المركزى فى المرحلة التالية — وتبين بمضى الوقت أن أقسام المباحث الجنائية فى المديريات لا تكفى للقيام بكل ما يطلب منها فى جميع أنحاء المديريات لترامى أطرافها وتباين أحوالها وكثرة عدد الجنايات فيها وعدم توفر الاتصال بين ضباط المباحث وبين الظروف المحلية(١٩) .

لذلك فان الوزارة عممت فى منتصف عام ١٩٢٦ نظام المباحث بحيث تواجد ضابط للمباحث فى كل مركز — يعمل تحت اشراف المأمور(٢٠) .

لكن قلة عدد ضباط البوليس فى ذلك الوقت — وتردد المخططين فى جهاز البوليس عن الأخذ بمبدأ « التخصص الجنائى » والاضطرار الى استكمال أعداد ضباط المباحث من ضباط الجيش أصحاب الخبرات الحربية ، والذين برغم الحاقهم بمدرسة البوليس للتدريب على أعمال المباحث — كانوا بحاجة الى كثير من التجارب والمعلومات — كل هذا أدى الى الأخذ من قوة الضباط الأصلية بالمديريات للعمل فى المباحث — الأمر الذى أدى الى نقص القوات اللازمة لأعمال البوليس . وكانت النتيجة فى النهاية هى تكليف المأمورين لضباطهم المشتغلين بأعمال المباحث بترك

---

(١٨) العقيد ابراهيم محمد الفحام « تطور البناء التنظيمى بوزارة الداخلية » ص ٩٧ — مرجع سبق ذكره — وقد جاء بتقرير ادارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام بالقطر المصرى لعام ١٩٢٧ انه عين ضابط فى عاصمة كل مديرية ليقوم بأعمال المباحث فيها .

(١٩) تقرير ادارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام بالقطر المصرى لعام ١٩٢٧ .

(٢٠) المرجع السابق — والصاغ حسين كامل « الاجرام فى الريف المصرى مع نبذة تاريخية عن ادارة المباحث الجنائية فى مصر — ص ٩٥ — ٩٧ .

هـــذا العمل والاشتغال بمهـــــام البوليس ، وهـــو ما قضى على التجربة الوليـــــدة[٢١] .

لهـــذا لم يكن غريبا أن نجـــد أمرا عموميا فى عام ١٩٢٨ بتعيين أحـــد معاونى الادارة درجة (ب) رئيسا للمباحث الجنائية باحدى المديريات[٢٢] .

ويبدو أن النية لتطبيق نظام المباحث فى مصر لم تكن جادة ـــ فقد صدر فى ٢٣ مارس ١٩٢٤ الأمر الادارى رقم ٦ بادماج قلم المباحث الجنائية الناشىء (بادارة عموم الأمن العام) فى قلم الجنايات (أحـــد فروع ادارة عموم الأمن العام) والتابع لقسم الجنايات ليصبحا معا (قلم الجنايات) بادارة عموم الأمن العام[٢٣] .

ولقـــد كان ذلك الادماج « فى الحقيقة اعترافا بفشل ذلك النظـــام والغاء جهاز المباحث المركزى بالوزارة ، من الوجهة العملية ، ثم اضمحلال الأجهزة التابعة له بفروع الوزارة الجغرافية بالتدريج »[٢٤] .

هكذا سقطت التجربة الأولى لانشاء نظام للمباحث الجنائية فى مصر ـــ لكنها كانت محاولة للاصلاح على أى حال .

كانت مشكلة المشاكل فى مجال الجريمة فى مصر هى محاولة ايجـــاد (الصـــلة) بين المجرم وجريمته ـــ تلك الصـــلة التى إذا أثبتت وقع المجرم فى يد القـــانون .

وللحقيقة فان مصر لم تكن تنفرد بهـــذه المشـــكلة ـــ فاغلب أجهزة

---

(٢١) تقرير ادارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام بالقطر المصرى أعوام ١٩٢٧ ـ ١٩٢٨ و ١٩٢٩ والصاغ حسين كامل « الاجرام فى الريف المصرى » ـ مراجع سبق ذكرها .

(٢٢) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ١٩٧ فى ١٩٢٨/٥/٩ بتعيين عبد الله حسنى افندى معاون الادارة درجـة (ب) بمديرية الجيزة رئيسا للمباحث الجنائية بها .

(٢٣) الأوامر العمومية بوزارة الداخلية رقم ١٣٣ فى ١٩٢٤/٣/٢٣ (الأمر الادارى رقم ٦) .

(٢٤) العقيد/ابراهيم محمد الفحام ـ مرجع سبق ذكره ـ ص ٩٨ .

البوليس فى العالم كانت تحاول خلال السنوات الأولى من القرن العشرين أن تبتكر وسيلة للربط بين المجرم وجريمته .

وقد أدخل اللواء جورج هارفى George Harvey باشا حكمدار بوليس القاهرة حتى عام ١٩١٨ نظام تحقيق الشخصية فى البوليس المصرى منذ أن كان حكمدارا لبوليس الاسكندرية عام ١٨٩٦ . لكن هذا النظام كان لا يصلح للتطبيق الا فى حالات العثور على بصمات للجانى ومضاهاتها ببصماته عند ضبطه — أما ما عدا ذلك فقد كان المجرم يبقى طليق السراح طالما لم تتوفر حلقة الاتصال بينه وبين جرائمه — وهى الحلقة المتممة لسلسلة البحث الجنائى .

كان يعيب نظام البحث الجنائى فى مصر :

١ — عدم تنظيم طرق النشر عن الحوادث وأوصاف مرتكبيها بشكل واضح دقيق عقب ارتكاب الجريمة وتبليغها لجميع رجال البوليس فى أنحاء البلاد .

٢ — عدم وجود العناية الكافية من المحققين بايضاح كيفية وقوع الحوادث وأساليب ارتكابها وأوصاف المجرمين والمسروقات ايضاحا كافيا اكتفاء منهم بعمل قائمة بالمسروقات لتسليمها لرجال البوليس السرى .

٣ — عدم انشاء جريدة بوليسية منظمة يرجع اليها رجال البوليس فى مباحثهم .

٤ — عدم اعطاء معلومات تفصيلية للجهات المختصة عمن يضبط من المجرمين والمسروقات لكف البحث عنهم — مما يضيع وقت وجهد البوليس فيما لا طائل ولا لزوم له .

٥ — عدم الالمام بما يقع من الحوادث بين جهة وأخرى مما يساعد على تعقب اللصوص المتجولين Travelling thieves

٦ — عـــدم وجود سجل عام ترصـد فيه جميع حوادث الاستيلاء على مال الغـــير Larceny بأنواعها المختلفة — فى مكتب رئيسى للاسترشاد به — والاكتفاء بدفتر عام (كشكول) للحوادث بأنواعها .

٧ — عـــدم انشاء مكتب رئيسى للمباحث الجنائية Clearing House تبلغ اليه حـــوادث الاستيلاء على مال الغير فى أقرب وقت — ليتـــولى تصنيفها وترتيبها وتسجيلها ومقارنة بعضها ببعض والنشر عنها .

٨ — تحرير صـــحف الحالة الجنائية بطريقة مقتضبة دون توضـــيح طريقة ارتكاب الجريمة ممـــا يؤدى الى ضياع القرائن التى تؤيد الاعتقـــاد بارتكاب المجرم نفس الجريمة التى يحاكم من أجلها اذا كانت على نفس أسلوب الجريمة السابقة .

٩ — عـــدم انشاء نشرة دورية ببيان المفرج عنهم من السـجون لامكان ملاحظتهم .

وتبعا لهـــذا النظام الأعرج ، الذى قام على تنفيذه مخبرون لا يعرفون من العمل السرى سوى ارتداء المعطف التيل الأصفر ، والحـــذاء الثقيـــل الأسود ، والطربوش الطويل الأحمر (وكلها ملبوسات أميرية واضحة) — والوقوف على محطات الترام ينظرون الى الناس شذرا ويلوحون بخيزراناتهم الأميرية فى حركات عسكرية تنم عن شخصياتهم المفترض انها غير معروفة — تبعا لهـــذا كله تعثرت أعمال البحث الجنائى فى مصر .

حتى كان عام ١٩٢٣ فأوفـــدت وزارة الداخلية بعثة من ضـــباط البوليس مكونة من خمسة أفراد الى انجلترا لدراسة طرق البحث الحـــديثة وتطبيق ما يمكن تطبيقه منها فى مصر[٢٥] — اتبعتها ببعثة أخرى مؤلفـــة من

---

(٢٥) القائمقام دوجلاس بيكر بيك مأمور ضبط محافظة مصر — البكباشى مرقص فهمى افنـــدى مفتش الضبط بمحافظة مصر — الصـــاغ حسين كامل أفنـــدى مأمور قسم حلوان — اليوزباشى حسن لطفى قبضايه افندى بادارة الضبط بمحافظة مصر « المباحث الجنائية على الطريقة الانجليزية .M. O » الطبعة الأولى يناير ١٩٢٦ — طبع فى مطبعة المدرسة الصناعية الالهـامية — ص ج — ٣٠ — ٣٤ .

ثلاثة ضباط الى انجلترا لدراسة نظم البوليس والمباحث الجنائية وطرق تعقب المجرمين فى عام ١٩٢٨[٢٦] .

وقد سجلت عودة هؤلاء الضباط من انجلترا وتطبيق ما عادوا به — أول خطوة على الطريق الصحيح فى تاريخ المباحث الجنائية فى مصر . فقد عاد هؤلاء الضباط بالـ Modus Operandi — وهى الطريقة الشهيرة فى الربط بين المجرم والجريمة والتى ابتكرها الماجور أتشرلى Major Atcherley أحد ضباط البوليس البريطانيين عام ١٩١٣ لرصد طرق المجرمين وأساليبهم معتمدا على القاعدة التى تقول أن « الانسان أسير عادته » .

كان لب الـ Modus operandi (طريقة العمل) هى أن اللص انما يتبع طريقة واحدة فى حياته الجنائية غالبا ويعتمد عليها دائما فى ارتكاب جرائمه — وتبعا لذلك فان دراسة طريقة ارتكاب المجرم لجريمته تمكن من الوصول الى معرفة شخصيته — وهذه هى حلقة الاتصال المفقودة .

وكان الوصول الى معرفة الجانى بواسطة أسلوب ارتكاب جريمته يعتمد على استيفاء نقاط عشرة :

١ — هدف الجريمة Classword .

٢ — طريقة الدخول Entry .

٣ — الآلات المستخدمة فى ارتكاب الجريمة Means

٤ — المسروقات object .

---

(٢٦) تقرير ادارة عموم الأمن العام عن الأمن العام بالقطر المصرى لعام ١٩٢٨ — مرجع سبق ذكره .

٥ — الوقت Time .
٦ — الانتحـال Style .
٧ — الرواية Tale .
٨ — الشركاء Pal .
٩ — الذهاب والاياب Transport .
١٠ — الأثر Trade-Mark .

ودون الدخول فى تفاصيل فنية — فان الحكمة المنطوية فى البحث الجنائى على طريقة M. O. كانت تتمثل فى سهولة العثور على الجناة من مقارنة الحوادث السابقة بالحوادث اللاحقة — وتلافى خطر ضياع معـلومات رجال البوليس (بالنقـل أو العزل او الوفاة) عن طريق تسجيل المعلومات عن المجرمين بالوسائل الفنية .

ولبيان مقـدار الأثر الذى كان يحـدثه التخلف العلمى فى اسلوب البحث الجنائى فى مصر — فى ضبط المجرمين ، وافلات الجناة من العقـاب ، وبالتالى زيادة (نسبة المحفوظ) من الحـوادث لعـدم توافر الأدلة — يكفى ذكر قضية أحمد حلمى ابو الذهب (خانق النساء) عام ١٩٢٣ .

فقـد ارتكب هـذا الجانى أربعة حوادث قتل متتابعـة فى الفترة (يناير — سبتمبر ١٩٢٣) — وتلخصت طريقته فى انه يرتكب جرائمه :

١ — ليـلا .
٢ — على النساء المومسات .
٣ — المتحليات بالحلى والمجـوهرات .
٤ — تعاطيه الخمر قبـل ارتكاب الجريمة .
٥ — مداعبة النساء حتى تنحط قـواهن .
٦ — خنقهن بواسطة الضغط باليد على القصبة الهوائية .
٧ — استعانته على اتمام الخنق بحبل دقيق .

فلو كان رجال البحث السرى فى القاهرة — قد تأملوا طريقة ارتكاب هذا الجانى لهذه الجرائم — لتبين لهم انه ارتكبها وفق نموذج وأحد لا يتغير . ولو كانت طريقة البحث الحديثة M. O. متبعة فى ذلك الوقت لأمكن عند تكرار حوادثه الربط بينها جميعا ونسبتها اليه حتى ولو كان مجهولا — ولأمكن حقن دماء بعض المجنى عليهن اذا نشرت التفصيلات والأوصاف ... الخ وتنبيه الضحايا فى الوقت المناسب(٢٧) .

وقد شرع فى تطبيق النظام الجديد فى مصر بعد عودة ضباط البعثة من انجلترا — وظهر أثر ذلك فى نماذج بوليس القاهرة الخاصة بالمباحث الجنائية — فاشتمل الأورنيك رقم ١ (مباحث جنائية) على نظم البحث الجنائى السالف شرحها — وصدرت فى عام ١٩٢٥ الفازيته (النشرة) البوليسية لبوليس القاهرة — وملحق الفازتية عن بيان المجرمين الخطرين المزمع الافراج عنهم — وملحق الفازيتة عن بيان المحكوم عليهم غيابيا والهاربين المطلوب ضبطهم — ونماذج الحفظ وبطاقات الأسماء والانتحال والرواية — والخرائط الجنائية Criminal Route Maps ... الخ(٢٨) . وعلى مستوى النتائج أمكن « لمكتب اكتشاف الجانى بواسطة طريقة ارتكابه للجريمة » ببوليس القاهرة — أن يحقق شخصيات ويعرف محلات اقامة ويضبط ٨٦٥ مجرما فى عام ١٩٢٧ — و ٩٣٠ فى عام ١٩٢٨ — و ١٦٠٢ فى عام ١٩٢٩ — و ١٢٠٠ فى عام ١٩٣٠ — و ١٥٠٢ فى عام ١٩٣١ — و ١٣٣١ فى عام ١٩٣٢ و ١٠٢٤ فى عام ١٩٣٣ — و ١١٩٢ فى عام ١٩٣٤ — و ١٠١٥ فى عام ١٩٣٥ — و ٨٤٧ فى عام ١٩٣٦(٢٩) .

من الأقوال المأثورة عند المشتغلين بمهنة البوليس ذلك الذى يقول :
" It is essential that Police improvement should precede that of the Criminal and not follow it ".

---

(٢٧) القائمقام دوجلاس بيكر وآخرون – المرجع السابق – ص ٥٠ – ٥٢ .

(٢٨) المرجع السابق ص ١١٣ ، ١٣١ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٥٢ ، ١٥٨ ، ١٨١

(٢٩) تقارير بوليس مدينة القاهرة عن اعوام ١٩٢٨ – ١٩٣٠ – ١٩٣١ – ١٩٣٢ – ١٩٣٣ – ١٩٣٤ – ١٩٣٥ و ١٩٣٦ – مراجع سبق ذكرها .

من المهم أن يسبق تطور البوليس تطور المجرم ــ لا أن يتبعه »[٣٠] .

وكقاعــدة لا تقبل الجدل ــ فان تطور البوليس رهين « بالتخصص » ــ والمقصود بالتخصص هنـــــا ما يسمى فى الوقت الحاضر « بالشرطة المتخصصة » ؛ ومعنى هــذا على المستوى المهنى أن هناك انواعا من الجرائم أو العمليات البوليسية تحتاج الى جهاز متخصص يتولى القيام بها ومواجهتها .

وبالنسبة للبوليس المصرى فان التخصص فيه اتخــذ اتجاهين ــ الأول هــو ذلك الذى فصل ــ بحق ــ بين الجريمة الجنائية ، والجريمــة السياسية . وحسنا فعل المتخصصون فى البوليس فى مصر عندما اقامــوا أجهزة بوليسية تعنى بالأمن السياسى (قلم الضبط فرع ب) ــ واخرى تعنى بالأمن الجنائى (قلم الضبط فرع أ) ــ ويمكن ملاحظة ذلك فى الهياكل التنظيمية لأجهزة البوليس فى المحافظات (القــاهرة ــ الاســكندرية ــ بور سعيد ــ السويس) على وجه التحديد على اعتبار ان الجريمة السياسية تنمــو وتزدهر فى المدينة اكثر منها فى القرية .

ومع ذلك فان جهاز البوليس كان يحــوى أفكارا متناقضة بشـــأن التخصص ــ بمعنى أنه رغم قيامه مبكرا بتطبيق مبدأ التخصص على النحو الذى سقناه ، بل وتعمق بقــدر الامكان فيه بالنسبة للأمن السياسى على ما سنرى ــ الا أنه فيما يتعلق بالأمن الجنائى ــ أو الجريمة الجنائية كان يسير بخطى مترددة ، سرعان ما يعــدل عنها ليعود الى نظام العمل العام الذى يجعل السرقات بأنواعها مثلا فى بطاقات التسجيل (سرقة ــ سرقة ــ سرقة ــ سرقة) رغم أنه يمكن أن تكون الأولى ذات طبيعة أو ظروف تختلف عن الثانية والثالثة والرابعة وهكذا . ولعل هــذا كان واضحا عند الحديث عن تطبيق نظام البحث الجنائى فى الربع الأول من القرن الحالى ، وحتى عندما اخــذ الجهاز بمبدأ التخصص فى نهاية العقــد الثالث من القرن فانه اخــذ به لمجرد الحاجــة لملاحقة تطور الجريمة وليس الترتيب المسبق لهــا ــ

---

(٣٠) " Egyptian Service " op. cit., pp. 161-162.

بالمخالفة للقاعـــدة التى ذكرناها فى السطور السابقة . ومع ذلك فاننا نذكر أخذ البوليس المصرى بمبدأ التخصص المحدود كنوع من الاصلاح يحسب له .

خلال الربع الأول من القرن انتشرت المخــدرات فى البلاد انتشارا رهيبا ــ هــذه كيان المجتمع المصرى وارتفعت الأصوات فى الجرائد والمجلس النيابى بوجوب اتخاذ اجراءات مشددة لوقف هــذا التيار السام الوارد من الخارج ــ وكنا قــد أشرنا فى أكثر من موضع من هــذه الدراسة الى كميات المخــدرات ــ وخاصة الكوكايين والهيروين ــ التى كانت تجــد طريقها الى داخل البلاد عن طريق مهربى المخــدرات الأجانب ــ وأشرنا الى الآثار المدمرة لذلك السم على المصلحة العامة فى البلاد . وقــد اكتظت السجون بالمحكوم عليهم للاتجار أو التعاطى ــ وزادت الجريمة باعتبار ان المخــدرات من بين الأسباب الهامة التى تهيىء لارتكاب الجرائم وتسهيل سبلها .

تبعا لذلك كانت المخــدرات عنصرا هاما فى العناصر التى يجب أن يعنى رجال الأمن العام بمقاومتها .

كان أول من تحرك لتخصيص فرع من البوليس متخصص فى مكافحة المخــدرات فى مصر ــ هــو اللواء توماس رســل باشا حكمدار بوليس العاصمة الذى بادر بتوضيح المخاطر التى تحيط بالبلاد لرئيس الوزراء وقتئذ (فبراير ١٩٢٩) محمد محمود باشا ــ الذى وافق على انشاء مكتب خاص لمكافحــة المواد المخــدرة .

تم انشاء مكتب المخابرات العام للمواد المخــدرة فى نفس العــام (١٩٢٩) ــ وتحــدد اختصاصه فى :

١ ــ البحث عن النظم الجارى عليها تجارة المواد المخــدرة فى القطر المصرى حتى يمكن مساعدة السلطات الأوروبية المختصة فى المناطــق الرئيسية لتحضير المواد المخــدرة وذلك بمراقبة الصادر من المعامل واخطار الحكومات المختصة بأسماء التجار الكبار الذين يشتغلون بتهريب المــواد المخـــدرة .

٢ — ايجاد الصعاب فى طريق مهربى المواد المخـدرة الى القطر المصرى حتى يعلو الثمن علوا فاحشا لا يمكن معه للناشئة الصغرى وطبقـات العمـال أن تحصل عليـه .

٣ — الاتصال بالسلطات التنفيذية والسلطات الواقية (الجمارك) والعمل على مهاجمة كل الهيئات المنظمة المعروفة باشتغالها بادخال المواد المخـدرة الى مصر والحصول على المعلومات عن الهيئات الأخرى الغـير معروفة ومهاجمتها واتخاذ الوسائل القانونية للتأكد من تطبيق القانون على التجار الذين تثبت ادانتهم سواء أكانوا من الوطنيين أو الأجانب — واحكام الرقابة على التجارة فى المخـدرات .

٤ — عمل الدراسات اللازمة لمنع انتشار تعاطى المواد المخـدرة ، ومساعدة المتعاطين الراغبين فى التـوبة .

وقـد أسندت رئاسة المكتب الى اللواء توماس رسـل باشا حكمدار بوليس العاصمة الى جانب وظيفته الأصلية ، وعاونه مساعد — وضـابط برتبة القائمقام وضابطان برتبة البكباشى ومساعد مفتش أجنبى — ومنـح (رسـل باشا) عشرة آلاف جنيه كمصاريف سرية لأعمال المكتب لا يحاسبه عليها أحـد — وسيارة فورد طراز ١٩٢٩(٣١) .

وقـد تمكن الجهاز المتخصص الجـديد من جمع معلومات كثيرة وأتم تنسيقها فى محفوظاته — واضاف معلومات قيمة على الجـدول الشـامل لأسماء كبار مهربى الحشيش — وكان يعـد فى عام ١٩٣٠ جـدولا آخر عن أسماء كبار مهربى المواد المخـدرة .

وكان الجهاز الجـديد على صلة وثيقـة بسلطات الأقاليم والسلطات القضائية وغيرها مما سهل له الحصول على معلومات ثمينة عن الاتجـار

---

(٣١) دار الوثائق القومية — محفظة مجلس الوزراء عام ١٩٢٩ — مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء — من وزارة المـالية — اللجنـة المـالية — رقم ف ١٦٨ — ٢/٥ فى ١٧ مارس ١٩٢٩ .

بالمخـدرات فى البلاد . وقـد انشأ المكتب ١٧٦٩٠ (بطـاقة) لتجـار المخـدرات والمشتغلين بهـذه التجارة والمتعاطين للمخـدرات عام ١٩٢٩ — و ١٧٠٠٠ بطاقة عام ١٩٣٠ . وتلقى المكتب ٦٢٨ بلاغا ضـد تجار ومهربين فى عام ١٩٢٩ و ٧٢٨ بلاغا فى عام ١٩٣٠ — و ٢٨ بلاغا ضد مدخنى الحشيش عام ١٩٢٩ فى مقابل ٢٣ بلاغا عام ١٩٣٠ — و ٢٥ بلاغا ضـد متعاطى المواد المخـدرة عام ١٩٢٩ مقابل ١٠ عام ١٩٣٠ — وثلاثة بلاغات ضـد عساكر بوليس لهم ضلع فى تجارة المواد المخـدرة عام ١٩٢٩ — مقابل ٤٠ بلاغا عام ١٩٣٠ — وتمكن مكتب المخابرات العام للمواد المخـدرة من تحقيق صحة ٢٩٧ بلاغا من ٥٤٥ بلاغا — أى ٢٤٨ بلاغا كان كاذبا(٣٢) .

وقـد بلغ عـدد القضايا المضبوطة عام ١٩٣٥ (٢٤٩٣) قضية ضمت ٣٧٢٤ متهما — وبلغت فى عام ١٩٣٦ (٢٤٦٦) قضية شملت ٢٨٤٠ متهما — وكان عـدد المتجرين فى المخـدرات عام ١٩٣٦ (١٩٢٤) متجرا — أما المتعاطين : فكانوا ٣٤٧٧ متعاطيا(٣٣) .

ومثلما تأخر انشاء جهاز متخصص لمكافحة نشاط اجرامى معـين (المخـدرات) حتى أصبح الخطر ينذر بكارثة قـومية — فقـد حـدث نفس الشىء بالنسبة لنشاط اجرامى آخر .

مع نهايات العقـد الثالث من القرن ظهر نوعان من الاجرام يهـددان الأمن المـالى للدولة — واعنى بهما جرائم تزوير الأوراق المـالية ، وتزييف المسكوكات — بلغ جملة النوع الأول منه بين عامى ١٩٢٩ و ١٩٣٧ (٤٤٩) جريمة — وبلغ جملة النوع الثانى ١٧٢ جريمة الأمر الذى أزعج السلطات . وكعادة الحكومة وجهاز البوليس — وهـو احـد فروعها — فان التحرك تم تابعا للنشاط الاجرامى ، فأنشىء فى عام ١٩٣٣ مكتب لمكافحـة التزييف والتزوير — الحـق بادارة عموم الأمن العام ، على بالتوفيق بين جهـود

---

(٣٢) تقرير مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة عن عام ١٩٣٠ — مرجع سبق ذكره .
(٣٣) تقرير مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة عن عام ١٩٤٠ — مرجع سبق ذكره .

سلطات البوليس وسلطات القضاء وتقريب بعضها الى بعض بعمل الأبحاث المتعلقة بالعملة الزائفة . وفى سبيل قيامه بواجبه اتصل المكتب اتصـــالا وثيقـا بالجهات المختصة باصـدار (البنكنوت) و (العملة المعـدنية) — وبسلطات البوليس والنيابة — وبالمكاتب المركزية لمكافحة تزييف العمـلة فى الدول الأخرى . وأنشئ لمعاونة المكتب لجنة استشارية للمعـاونة فى انجاح مهمته تكونت من مدير عام ادارة الأمن العام — وكبير مفتشى النيابات مندوبا عن وزارة الحقانية (العـدل) — ومندوب عن وزارة المـالية — ومندوب عن البنك الأهلى — وخبير أخصائى فى تزييف العملة (من مصلحة المساحة) وخبير كيميائى (من مصلحة الطب الشرعى) .

وقـد أثبتت الاحصائيات المتأخرة هبوطا فى عـدد حوادث تزوير الأوراق المـالية عزاها تقرير الأمن العام لسنة ١٩٣٨ للنشاط الذى أبداه رجال الادارة وجهاز البوليس فى السنوات الأخيرة . فقـد كان احصـاء ١٩٣٦ يشير الى ١٢٠ حادث تزوير أوراق مالية — هبطت فى عام ١٩٣٧ الى ٦١ وفى عام ١٩٣٨ انخفضت الى ٤٦ .

كذلك الأمر بالنسبة لتزييف المسكوكات — فقـدكانت فى عام ١٩٣٦ (٢٨) حادثة — هبطت فى عام ١٩٣٧ الى ١٨ ثم الى ١٥ فى عام ١٩٣٨[٣٤] .

وقـد ضبطت فى القاهرة أربعة جنايات لتزييف النقـود الفضية فئة القرشين — والخمسة قروش — والعشرة قروش — والعشرين قرشا :

١٤١٣ جنايات السيدة زينب فى ٢ /٥/ ١٩٣٣

١٧٦٣ جنايات شبرا فى ٧ /٦/ ١٩٣٣

٢٤٣٥ جنايات شبرا فى ٢٨/ ٨/ ١٩٣٣

١٣١٣ جنايات باب الشعرية فى ١٨/١٠/١٩٣٣[٣٥]

---

(٣٤) تقرير ادارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام بالقطر المصرى لعام ١٩٣٨ .

(٣٥) تقرير بوليس مدينة القاهرة السنوى لعام ١٩٣٣ .

وفى عام ١٩٣٤ ضبطت الجنايات ٤٩٠ عابدين فى ١٩٣٤/١/٢ تزييف نقـــود فئة العشرة قروش .

٥٢ السيدة زينب فى ١٩٣٤/٩/١٢ تزييف أوراق بنكنوت فئة العشرة جنيهات ـــ وقـــد ثبت أن هناك عصابة للتزييف بناحية (طصفا) مركز ميت غمر ـــ وقبض على ٢٥ شخصا بتهمة تزييف وترويج النقود المزيفة(٣٦) .

وفى عام ١٩٣٥ ضبطت الجنايات ١٤٨٧ شبرا و ٢٠٩٩ شبرا و ٢٧٣٥ الأزبكية و ٢٠٩٣ الوايلى و ١٧٦١ بنـــدر الجيزة وفيها ضبط ستة أشخاص يزيفـــون الأوراق المـــالية فئة الخمسين قرشا(٣٧) .

وفى عام ١٩٣٦ ضبطت الجنايات ١٦٠ الموســـــكي و ١٨٩٤ شبرا و ١٤٠٣ بولاق و ١٦٤٦ بولاق و ٨٤٧ الجماليـــة و ٣٠٧٤ شبرا و ٩٢٢ الخليفة و ١٥٥١ باب الشعرية(٣٨) .

ومع أن التخصص الجنائى أثبت نجاحا فى مجال الجريمة التى خصص لهـــا ـــ الا أنه لم يتقـــدم حتى عام ١٩٣٦ أبعـــد من ذلك الذى قـــدمنا له وكان يمكن لو أخـــذ بالمبدأ فى أنشطة اجرامية اخرى ـــ أن تتحسن حالة الأمن العام ـــ لكن الثابت أن المخططين لجهاز البوليس كانوا ـــ كما قلنـــا فى صفحات سابقة ـــ مترددين فى تطبيق هـــذا المبدأ الناجح .

وعلى العكس من نصيب الاجرام الجنـــائى فى **التخصص** ، فقد كان للجريمة السياسية حظ كبير فى هـــذا المقام .... فمجرد فصل الجريمة السياسية عن الجريمة الجنائية فى التعامل والمواجهة ، كان يعنى أن هناك فهما صحيحا عند المخططين لجهاز البوليس لمـــا يسمى بالتصنيف الاجرامى .

---

(٣٦) تقرير بوليس مدينة القاهرة السنوى لعام ١٩٣٤ .

(٣٧) تقرير بوليس مدينة القاهرة السنوى لعام ١٩٣٥ .

(٣٨) تقرير بوليس مدينة القاهرة السنوى لعام ١٩٣٦ .

على أن الدقـــة تقتضى القـــول ايضا أنه يمكن ان يكون فـــوز الاجرام السياسى بهـــذا القـــدر من الـ عناية . واختصاصه وحـــده بشعبة مستقلة من جهاز البحث — لا يعنى الفهم الصحيح للتصنيف الاجرامى والتخصص بقـــدر ما يعنى تغطية احتياجات أمنية تمس النظام الحاكم فى كيانه — وتمثل رغبته الملحـــة فى البقاء Survival وضرب الخطر الذى يتهـــدده ، والمتمثل فى الجريمة السياسية .

ونحن نميل الى التفسير الثانى — والوثائق تؤيد ما نميل اليه .

فى أعقـــاب مقتل السردار وكشف الجماعات السياسية التى ارتكبت مجموعة الجرائم التى وجهت ضـــد الوجود البريطانى (١٩١٩ — ١٩٢٤) ، هـــدأ الشارع السياسى هـــدوءا تاما — ثم لم يلبث ان انفجر فى أعقـــاب تولى (اسماعيل صـــدقى باشا) الوزارة (١٩ يونيو ١٩٣٠ — ٤ يناير ١٩٣٣) — فوقعت محاولة اغتيال اسماعيل صـــدقى باشا فى ١٩٣٠/٨/٢٥ — وأطلق النار على محمد توفيق رفعت باشا رئيس مجلس النواب فى يوليو ١٩٣١ — واكتشف البوليس جمـــاعة تعتزم ارتكاب جرائم سياسية فى ١٩٣١/١٠/١٩ (مكونة من حافظ على حسين وسلامة سيد أحمد سـليم وسيد عبد الخالق ومحمود محمد ابراهيم وعبد القادر مختار وحـــداد شاذلى ومحرم راشد) — والقيت عـــدة قنابل فى أوقات مختلفة فى فنـــاء وزارة الحقانية ودار محمد علام باشا وكيل مجلس النواب — وعثر فى فبراير ١٩٣٢ على قنبلة مشتعلة فى دار صـــدقى باشا لكن مفعولها ابطـــل قبل ان تنفجر — ووضعت فى مايو ١٩٣٢ قنبلة فى (طمـــا) بين قضبان السكة الحـــديدية بهـــدف نسف القطار الذى كان يستقله صـــدقى باشا فى طريقه الى جرجا — وعثر على قنبلة على سور مدرسة الهندسة صباح أحـــد أيام شـــهر ديسمبر ١٩٣٢ — وفى الشهر نفسه انفجرت قنبلة فى شارع لاظ أوغلى قرب دار المندوب السامى — وفى يناير ١٩٣٣ عثر البوليس على قنبلة أخرى أمام دار مركز القيادة العامة للجيش البريطانى بميدان الخازندار — وفى مارس من نفس العام انفجرت قنبلة على سور ثكنة قصر النيل وقنبلة أخرى على سور مدرسة انجليزية بشارع الملك الصالح بالمنيل — وفى ابريل انفجرت

قنبلة بجوار المحكمة المختلطة بالقاهرة — وفى مايو ١٩٣٣ حاول محمد على الفلال اغتيال اسماعيل صــدقى باشا فى محطة العاصمة — وفى يونيــو انفجرت قنبلة عند نهاية شارع غمرة وقنبلة اخرى على مقربة من ســور وزارة الحربية — وقيدت كل هــذه الحوادث ضــد مجهولين(٣٩) .

كان هــذا يعنى عند الذين يأخــذون بمبدأ التخصص ان تيارا جــديدا من جرائم العنف السياسى قــد وجــد ســبيله مرة أخرى الى الشــاع السياسى — وأن الأمريقتضى تخصيص فريق للعمل فى مواجهة هذا التيار .

لكن لأن **التخصص** لم يكن هــو القضية المطروحة كما ذكرنا — وكان **أمن الدولة** فقط هــو الوارد — فان اهتمامات (قلم الضبط فرع ب) تركزت فى التيار الذى كان قــد بدأ يظهر خطره منذ العشرينيات ، باعتباره هــو الخطر الذى يهدد النظام الاجتماعى فى المملكة المصرية — واعنى به الشيوعية .

ومؤدى هــذا أنه لو كان جهاز البوليس يعنى بالتخصص وفق المبادىء التى تضمنتها الصفحات السابقة ، لكان فرع الأمن السياسى منه قــد شمل شعبة لجرائم الاغتيال السياسى — وشعبة للمعارضة السياسية — وشعبة للأحزاب ، وشعبة للشيوعية — لكن نظرا لأن الاهتمام كان كما قلنا **بأمن الدولة** — وكان **أمن الدولة** يتعرض للخطر من جانب التيار الشيوعى فقط — وكانت باقى الأنشطة المعادية التى ســقناها فى الســطور السابقة من انفجارات ومحاولات اغتيال لا تمثل خطرا دأهما بالمقارنة بالشيوعية — فقد انصرف اهتمام جهاز الأمن السياسى لمحاربة الشيوعية فقط .

ومن المفارقات العجيبة — والتى تؤكد صحة التفسير الذى ســقناه فى شأن التصنيف الاجرامى — أن جهاز الأمن السياسى ربط خلال معالجته للنشاط الشيوعى بين هــذا النشاط — والعمال — والطلبة ، وسمى هــذا كله **بالنشاط الهــدام** — وهــو ربط عزيناه فى مؤلفنا عن النشاط الشيوعى

---

(٣٩) Russel's private papers a list about the political crimes which took place between the years 1910 and 1946, op. cit.,

وعبد الرحمن الرافعى « فى اعقاب الثورة المصرية — الجزء الثانى — ص ١٧٦ — ١٧٧ .

(أضواء على النشاط الشيوعى فى مصر ١٩٢١ — ١٩٥٠) الى الفهم المجرد عن الرؤية الحقيقية لمعنى تبنى اليسار لقضية الطبقات العاملة — نتيجة (للأمية السياسية) عنــــد المشتغلين بالأمن السياسى فى مصر فى الفترة موضـــوع الدراســـة(٤٠) .

ففى فبراير ١٩٢٥ كتب (يوسف قطاوى باشا) وزير المــالية فى وزارة زيوار الأولى (٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ — ١٢ مارس ١٩٢٥) مذكرة الى مجلس الوزراء قال فيها :

« كان المـــاجورسانت جورج آنسون الموظف بالادارة السرية بعموم الأمن العام يقوم بأعمال خاصه بمراقبة الحركه الشيوعية فى البلاد المصريه ومسائل العمال — وكان يتقاضى مرتبا قــدره ٩٠٠ جنيه فى السنه من ربط المصاريف السرية بميزانية وزارة الداخلية . وقــد انشئت فى ميزانية سنة ١٩٢٤ — ١٩٢٥ بادارة الامن العـــام وظيفة مؤقتـــة من الدرجـــة الثالثة براتب قــدره ٩٦٠ جنيه تقترح وزارة الداخلية اسنادها الى المستر آنسون وتعيينه فيها بالراتب المذكور بعقد لمدة سنة ابتداء من أول أبريل ١٩٢٤ . والسبب فى اسناد تلك الوظيفة الى جنابه هـــو ما تحتاج اليه مقاومة الحركة الشيوعية فى البلاد المصرية وكذا تسوية مسائل العمال من الخبرة التـــامة والدراية بالأعمال السرية الأخرى المتعلقة بالأمن العام والتى أخـــذت فى الازدياد بالنسبة للحالة السياسية الحاضرة ، وقــد وقـــع اختيار وزارة الداخلية على المـــاجور آنسون لأنه مارسها فى زمن السلطة العسكرية وأصبح ملمـــا بها »(٤١) .

---

(٤٠) عبد الوهاب بكر « أضواء على النشاط الشيوعى فى مصر ١٩٢١ — ١٩٥٠ » — دار المعارف ١٩٨٣ — الطبعة الأولى ص ٣٨ — ٣٩ .

(٤١) دار الوثائق القومية — محفظة مجلس الوزراء فبراير ١٩٢٥ مذكرة مرفـــوعة الى مجلس الوزراء بشأن الماجورسانت جـورج آنسون — وقـد جاء بنهاية الوثيقة تأشـــيرة نصها « يمين بعقـد الموظفين الأجانب — ولن يتجـدد هـذا العقـد بعـد ٣١ مارس ١٩٢٥ — راجع أيضا الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ١٤٣ فى ١٩ ابريل ١٩٢٥ الخاصة بتعيين آنسون بعقـد لمدة سنة من ١٩٢٤/٤/١ .

وفى مارس ١٩٢٥ أفادت وزارة الداخلية « ان الحاجة لا تزال ماسة الى استمرار وجود الموظف المشار اليه فى الخدمة بعد التاريخ المذكور لما لمشكلة العمال من الأهمية الكبرى واحتياج الوزارة الشديد لخدماته لأقصى مدة ممكنة نظرا لمعلوماته القيمة فى المسائل المتعلقة بمقاومة نشر (الدعوى) الشيوعية فى البلاد »[٤٢] .

على ضوء هذا الفهم المحدود لأمن الدولة السياسى تحرك جهاز الأمن السياسى لضرب الحركة الشيوعية والعمال والطلبة فقط .

ففى عام ١٩٢٦ انشغل (القسم المخصوص) ببوليس القاهرة بمراقبة التطورات السياسية . وقامت جماعاته الخاصة بالشيوعية والعمال بالمراقبة فيما يتعلق بالعمال والدوائر الشيوعية[٤٣] .

ورغم أن عام ١٩٢٨ حفل بالاضطرابات السياسية الناتجة عن تولى محمد محمود باشا الوزارة (٢٥ يونيو ١٩٢٨ — ٢ أكتوبر ١٩٢٩). وقيامه بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا — وحل مجلسى النواب والشيوخ وتأجيل الانتخابات فى يوليو ١٩٢٨ لمدة ثلاث سنوات — ومقاومة الأحزاب لقرار الحكومة وما صاحب ذلك من اضطرابات وعنف — فان القسم المخصوص (الضبط فرع ب) لم ينشغل بأكثر من « فحص جوابات التهديد المألوفة وبلاغا المؤامرات وغيرها وقدم تقارير عنها كما تتبع الحالة السياسية وقدم عنها تقارير مفصلة يوميا »[٤٤] .

أما بالنسبة للشيوعية فقد قالت تقاريره ان شعبة الشيوعيين الموجودة بالقاهرة — والتى كان اعضاؤها من اليونانيين واليهود والمصريين ،

---

(٤٢) دار الوثائق القومية – محفظة مجلس الوزراء – ١٩٢٥ – وقد استمر جناب الميجر آنسون بادارة عموم الأمن العام حتى فصل فى ١٩٣٧/٦/١ لانتهاء مدة عقد استخدامه – راجع الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ١٧٤ فى ١٩٣٧/٤/١٥ .

(٤٣) تقرير بوليس القاهرة السنوى لعام ١٩٢٦ – مرجع سبق ذكره .

(٤٤) تقرير بوليس القاهرة السنوى لعام ١٩٢٨ – مرجع سبق ذكره .

عقــدت اجتماعات فى أوائل عام ١٩٢٨ وتبادلت الزيارات مــــع الحزب الشيوعى بفلسطين ــ وفى ٧ مايو عام ١٩٢٨ القى القبض على ٢١ شيوعيا فى القاهرة ــ أفرج عن خمسة منهم فيما بعــد ــ بينما استبعد الستة عشر الباقون ومن بينهم زوجتان الى بلاد اليونان وايطاليا وفرنسا وقبرص .

وفى ذلك الوقت وصلت الى القسم معلومات مفيدة عن شعبة الشيوعيين بالاســــكندرية .

وفى يوليو ١٩٢٨ وصل الى مصر مندوب سوفييتى لبث الدعــــاية الشيوعية ــ فوضعه رجال الضبط فرع (ب) تحت المراقبة المتواصلة حتى قبض عليه وعلى ثلاثة من زملائه فى ديسمبر وابعــدوا الى روســـيا فى باخرة ســـوفييتية .

وحصل القسم على اخبار خاصة بعودة بعض الطلبة الذين كانوا قــد سافروا الى موسكو لدراسة انظمة السوفييت ، وأبلغها الى الجهــــات المختصة كما ارسل الى تلك الجهات أسماء وأوصاف سبعة عشر طالبــا آخرين كانوا قــد سافروا الى موسكو ــ وتم للقسم الكشف عن اعمــال الشيوعيين وتنظيماتهم فى طنطا والزقازيق والاسكندرية .

وتابع القسم تذمر العمال من الأجــور وساعات العمل فى شركتى الترام والسكة الحــديد المصرية وشركتى الغاز والنور ومصلحة التنظيم و (فابريقات) السجائر ــ وفحص **الصلة بين التذمر** والنفوذ الشيوعى(٤٥) .

وقــد أطلق (القسم المخصوص) أو (قلم الضبط فرع ب) تسمية (شعبة الشيوعيين المصريين) على المشتغلين بالنشاط الشيوعى فى مصر . ويبدو أن الصلة بين **الشعبة والخارج** قــد تزايدت خلال عام ١٩٢٩ ، ففى ذلك العام روقبت شعبة الشيوعيين المصريين مراقبة دقيقة ــ واشـــترك فى المراقبة (قسم المباحث الجنائية) واتصل بحركاتهم بهــدف شلها ــ ثم

---

(٤٥) المرجــع الســابق .

راقب القسم حركات الشيوعيين الأجانب حتى اكتشف وصول (مندوب شيوعى) فى يوليو لبث الدعوة الشيوعية ــ وعندما شرع فى العمل بالتعاون مع مندوب سوفييتى آخر قام (الضبط فرع ب) بالقبض عليهما ونفاهما الى خارج البلاد ــ وخلال السنة ذاتها حصل القسم المخصوص على قائمة بأسماء ستة عشر شخصا فى فلسطين وقبرص واليونان والمانيا وفرنسا ومصر « كانت تبودلت رسائل بينهم وبين بعض أعضاء العصبة الشيوعية »[٤٦] ــ ويفهم من ذلك أن اعتراض المراسلات البريدية قبل وصولها لأصحابها (الرقابة) كان من بين أساليب جهاز الأمن السياسى فى مصر فى ذلك الوقت ــ كذلك فان (المباحث الجنائية) كانت تشارك فى أعمال الأمن السياسى ، ويحتمل ان هــذه المشاركة تمت لتخفيف الضغط على جهاز الأمن السياسى ــ كما يمكن تفسيرها ايضا بتشابك الاختصاصات بين جهاز الأمن السياسى والأمن الجنائى فى ذلك الوقت .

وقــد راقب القسم المخصوص تذمر عمال السكة الحــديد والعنابر ببولاق خلال شهرى نوفمبر وديسمبر بسبب ضآلة المكافآت التى تصرف لهم ــ وبسبب فصل ٢٣ نجارا منهم بسبب الاستغناء ــ وراقب ايضا اضطرابات حــوذية عربات الركوب بسبب لائحة دراجات العربات التى قام بتنفيذها (قلم المرور) ــ كما سجل اضراب عمال الحرير بقسم الجمالية عن العمــل خلال شهرى مايو ويونيو[٤٧] .

---

(٤٦) تقرير بوليس مدينة القاهرة السنوى لعام ١٩٢٩ – مرجع سبق ذكره .

(٤٧) المرجع السابق . وقــد بدأ اهتمام الدولة بالمشكلات العمالية فى بواكير عام ١٩١٩ عندما شكلت لجنة للتوفيق بين العمال واصحاب العمل – وقــد ألغيت هــذه اللجنة عام ١٩٢٤ وتحول اختصاصها الى لجان محلية بالمحافظات والمديريات برئاسة المحافظين والمديرين . فى يوليو ١٩٢٧ ومع تزايد نشاط الحركة العمالية شكلت لجنة لبحث نظام العمل والعمال فى مصر – برياسة (عبد الرحمن رضا باشا) وكيل وزارة الحقانية (العدل) – وقــد اقترحت اللجنة من بين ما اقترحت انشاء مكتب للعمل فى عام ١٩٢٨ – وفى ١٩٣٠/١١/٢٩ صــدر القرار الوزارى ٤٠ بانشاء مكتب للعمل يلحق بادارة عموم الأمن العام واختص بكل ما يتعلق بالعمل والعمال – وعندما انشئت وزارة التجارة والصناعة فى ديسمبر ١٩٣٤ صــدر قرار مجلس الوزراء فى عام ١٩٣٥ بضم مكتب العمل اليها – ثم الحق بوزارة الشئون الاجتماعية فى ١٩٣٩/٨/٢٠ .

لمزيد من المعلومات عن مكتب العمــل واختصاصاته راجــع د. عبد الوهاب بكر « أضــواء على النشاط الشيوعى فى مصر ١٩٢١ – ١٩٥٠ » ص ١٢١ ملحق ٢ .

وسجل جهاز الأمن السياسى فى عام ١٩٣٠ ازدياد التقارب الشيوعى المصرى مع النشاط الشيوعى الأجنبى . ونظر فى أمر شعبتين شيوعيتين أحداهما مؤلفة من بعض الأرمن الذين أبعدوا فيما بعد الى خارج القطر ، أما الثانية فكان يرأسها شخص أجنبى أوفدته الى البلاد هيئة شيوعية قوامها أجانب ومصريون ، وقد قبض القسم المخصوص على ذلك الأجنبى وقبض على زعماء تلك الهيئة وأبعدوا عن القطر المصرى . وكان تقرير القسم المخصوص عن نشاط الشيوعيين المصريين فى تلك السنة متفائلا ولغته لغة الواثق من عدم اقدام الشيوعيين المصريين على محاولة ابداء اى نشاط آخر — وربما كان هذا اشارة الى الدور البوليسى الباطش الذى قامت به حكومة (صدقى) فى ذلك الوقت — والذى شمل كافة روافد الحركة الوطنية .

وحفلت تقارير القسم المخصوص فى ذلك العام بأخبار اضرابات عمال عنابر السكة الحديد بمناسبة تعديل أجورهم ونجاح البوليس السياسى فى انهائها — واضراب عمال ورش عربات السكك الحديدية لعدم منحهم راحات ولعدم كفاية أجورهم — واضراب عمال النسج وعمال تلوين قماش الموسلين وعمال شركة سيارات الأتوبيس المتحدة وعمال فابريقة الأسمنت بحلوان وعمال مصنع بركات لصنع الطوب فى بولاق — واضراب سياسى عام فى ١٥ فبراير تجاوب معه الصناع وأرباب المهن الأخرى .

ويلاحظ أن كل هذه الاضرابات الاقتصادية والسياسية قد حدثت فى فبراير ١٩٣٠ — وهو تاريخ كانت تتولى الحكم فيه وزارة مصطفى النحاس باشا الثانية (أول يناير ١٩٣٠ — ١٩ يونيو ١٩٣٠) . وقد كان الاعتقاد السائد عند الكثير من المؤرخين أن اضطرابات الثلاثينيات كانت من نصيب حكومة صدقى (١٩ يونيو ١٩٣٠ — ٤ يناير ١٩٣٣) حتى كشفت وثائق جهاز الأمن السياسى عن الاضطرابات العمالية الاقتصادية وغير الاقتصادية والاضرابات السياسية (العامة) فى عهد حكومة الوفد الثانية أيضا، وليس حكومة صدقى فقط .

ومع ذلك فليس من المحتم أن تعلى هذه الاضطرابات أن عهد حكومة

الوفــد الثانية كان غير حائز على رضا طبقات الشعب ـــ ومن المحتمل أن تكون هــذه الاضطرابات :

١ ـــ جزءا من خطة وفــدية لتعبئة الجماهير ضــد خصوم الحزب الذين يسعون الى اسقاط الحكومة(٤٨) .

٢ ـــ حملة من جانب حزب الأحرار الدستوريين الذى كان يســـعى لاستبعاد الوفــد من الحكم باعتباره عــدوا يجب ازالته ـــ ومن المحتمــل كثيرا أن يكون حزب الأحرار الدستوريين قــد نجح فى استقطاب عنــاصر عمالية الى صفة وحركها فى مظاهرات عــدائية لاضعاف موقف الوفــد وحــكومته .

٣ ـــ لأسباب اقتصادية حقيقية تمثل المعاناة من ارتفاع الأسعار والضيق المــالى الذى جلبته الأزمة الاقتصادية العالمية التى كانت تطرق ابواب البلاد فى ذلك الوقت .

وقــد غطت تقارير الأمن السياسى لعام ١٩٣٠ اضراب طلاب المدارس فى نوفمبر والاجراءات الحازمة التى اتخــذتها السلطة الادارية لاحتــواء الموقف(٤٩) .

وكالمعتاد ـ فان جهاز الأمن السياسى انشغل طــوال عام ١٩٣١ بتشديد الرقابة على « جماعة الشيوعيين المصريين » والأجانب ـــ وقبض على عشرة من الشيوعيين الأرمن وابعــدوا خارج القطر ـــ كمــا تابع (شعبان حافظ) الشيوعى المعروف حتى سفره الى روسيا للانضمام الى

---

(٤٨) تحدث الدكتور يونان لبيب رزق عن خطة وفدية قــوامها تعبئة الجماهير الوفدية والمساندة للوفــد لتحــذير خصومه فيما لو اقدموا على اسقاط الحكومة الوفــدية ـ كذلك فان من بين اساليب الوفــد فى ذلك الوقت المظاهرات الشعبية للضغط على القصر . وقــد دبر الوفــد مظاهرة شعبية كبيرة يوم ١٩ مايو ١٩٣٠ للضغط على الملك فــؤاد حتى لا يقبل الاستقالة التى كان قــد قــدمها النحاس باشا احتجاجا الى المسلك التعطيلى الذى كان الملك قــد اتخــذه من الحكومة الوفــدية فى ذلك الوقت ـ راجع د. يونان لبيب رزق « تاريخ الوزارات المصرية » ص ٣٤٧ .

(٤٩) تقرير بوليس مدينة القاهرة السنوى لعام ١٩٣٠ ـ مرجع سبق ذكره .

الجامعة الشرقية بموسكو ، وأكد تقرير البوليس فى ذلك العام أن « كل نشاط بدأ من جانب شعبة الشيوعيين فى خلال السنة قضى عليه وهو فى المهد(٥٠) .

وباعتبار النشاط العمالى مرتبط بالشيوعية عند سلطات الأمن السياسى فى مصر ، فقد تابع القسم المخصوص تأليف (عباس أفندى حليم) عدة نقابات خلال العام ، وتنظيمه نقابة للعمال — وانحلال هذه النقابات — وسجل القسم تسع حوادث اضراب من عمال شركات (السيارات المتحدة — النمر للسيارات — مصنع ليون جوجانيان بشبرا — شل — فاكوم أويل — الغاز (منتاشوف) — البيرة (سان جورج) بمصر القديمة — يارن — ومطبعة اميريان بشبرا .

وباعتبار النشاط الطلابى مرتبط ايضا بالشيوعية عندهم فقد سجل اضراب طلبة مدارس : مصر الصناعية — الأقباط ببولاق — الفنون والصنائع ، واضراب بعض العمال بالورش الأميرية والعنابر(٥١) .

وقد كشف القسم المخصوص عن نشاط (الأرمن) فى الحركة الشيوعية فى مصر — ولم تخل عملية مضادة من جانبه من وقوع بعض الشيوعيين الأرمن — ومن ذلك ما قام به عام ١٩٣٢ من القبض على تسعة ارمن فى شهر يناير كانت لهم صلة بمنشورين شيوعيين وجدا مكتوبين باللغة الأرمنية وملصقين على البناء الخارجي لمصلحة التلغرافات والتليفونات بشارع

---

(٥٠) تقرير بوليس مدينة القاهرة لسنة ١٩٣١ — مرجع سبق ذكره ، أما شعبان حافظ فهو من أوائل المصريين الذين اسهموا فى الحركة الاشتراكية فى مصر — وقدم للمحاكمة فى قضية الشيوعية الأولى ٣٣٣ جنايات محرم بك لسنة ١٩٢٤ وعوقب بالحبس لمدة ستة اشهر — وفى القضية الثانية (يناير ١٩٢٦) عوقب بالحبس لمدة سنة ، واستمر نشاطه الاشتراكى بعد ذلك — راجع ملفات القضية ٣٣٣ جنايات محرم بك لسنة ١٩٢٤ — و د. عبد الوهاب بكر « اضواء على النشاط الشيوعى » مرجع سبق ذكره — ص ٣ .

(٥١) تقرير بوليس القاهرة لسنة ١٩٣١ — مرجع سبق ذكره — وعباس افندى حليم هو النبيل (لقب ملكى) عباس حليم احد افراد الأسرة المالكة وقتئذ — وكان على خلاف مع القصر الملكى — وتعرض لتجريده من لقبه الملكى اكثر من مرة — .

الملكة نازلى (رمسيس الآن) . وقد نفى ثلاثة منهم الى روسيا فى يوليو ١٩٣٢ — أما الستة الباقون فقد حكم عليهم فى شهر ديسمبر ١٩٣٢ .

وتفيد تقارير القسم المخصوص فى نفس العام أن منشورات شيوعية باللغة اليونانية وزعت فى أبريل خارج كنيسة القديسين هيلانة وقنسطنطين اليونانية — ولم يستطع القسم ان يقم الدليل على ادانة احد . لكن القسم نجح فى منع دخول أى شيوعيين الى القطر من الخارج . ولم يفت القسم أن يسجل اضراب طلبة الجامعة المصرية وكلية الطب والآداب فى مارس ١٩٣٢ احتجاجا على نقل الدكتور طه حسين من الجامعة لوزارة المعارف .

اما العمال فقد انحصر نشاطهم فى اضراب عمال مصلحة التنظيم بسبب تخفيض مرتباتهم — واضراب سائقى سيارات الأجرة احتجاجا على فرض الضرائب الجديدة على السيارات — واضراب عمال الحرير لنزاع بينهم وبين أصحاب المحال بسبب انقاص رواتبهم . وقد استطاع قسم الضبط فرع (ب) أن يمنع اضرابا كان سيقع فى نوفمبر من جانب سائقى شركة الأمنبوس المصرية — نتيجة لقيامه بالدعاية بين السائقين)(٥٢) .

وسجل قسم الضبط فى عام ١٩٣٣ نشاطا غير عادى للعمال ، فذكرت تقارير البوليس حوادث اضراب عمال النحاس — وعمال الحرير — وعمال مطبعة شندلر — وذكر أن أسباب الاضرابات كانت تتعلق بالأجور .

وذكرت التقارير اضراب عمال شركة السيارات المصرية (ثورنيكروفت) لمدة ثلاثة أسابيع — وتحدثت التقارير عن حوادث التحريض على الاضراب خلال ذلك من جانب العمال القدامى الذين هاجموا السيارات التى كان يقودها العمال الجدد الذين عينتهم الشركة تحت حماية البوليس(٥٣) .

---

(٥٢) تقرير بوليس مدينة القاهرة السنوى لسنة ١٩٣٢ — مرجع سبق ذكره .

(٥٣) تقرير بوليس مدينة القاهرة السنوى لسنة ١٩٣٣ . ويلاحظ ان شركة ثورنيكروفت كانت هى الشركة التى تسير سيارات الأتوبيس فى أنحاء القاهرة — وان اضرابا لمدة ثلاثة اسابيع كان يعنى التأثير فى حركة المواصلات داخل المدينة .

ويسجل (لقسم الضبط ب) نجاح كبير فى عام ١٩٣٤ عندما اهتدى الى شخصين من شعبة الشيوعية كان قد دخلا الى القطر المصرى خلسة (محمد وهيب المالك وشهرته سليم يوسف — وعلى حسين حسنين الذى كان قد غادر مصر الى روسيا عام ١٩٣٠ وحرم من الجنسية المصرية) . ويفيد تقرير البوليس أن (المالك) تمكن من الهروب من مصر بينما قبض على الثانى فى يونيو مع فريق من أفراد شعبته البالغ عددهم ٢١ شخصا — وكان عشرة منهم فى انتظار المحاكمة .

كذلك نجح القسم فى الوصول الى مقر الشيوعى شعبان حافظ الذى كان قد غادر مصر الى روسيا السوفيتيية فى عام ١٩٣٠ — ودخل خلسة الى مصر فى سبتمبر ١٩٣٤ ، فقبض عليه وسلم لنيابة الاسكندرية فحكم عليه بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات لاتهامه فى قضية الشيوعية (١٩٣٠) — كما أبعد فى نوفمبر ثلاثة أرمن الى روسيا بعد قضائهم مدة العقوبة المحكوم بها عليهم فى قضية المنشورات الشيوعية التى اتهموا فيها عام ١٩٣٣(٥٤) .

ورصد (قسم الضبط ب) تسلل ثلاثة مندوبين من شعبة الشيوعيين الأجانب فى عام ١٩٣٥ ، وتكللت جهود القسم بالنجاح فى النهاية بصدور الأحكام فى قضية الشيوعية الكبرى(٥٥) .

كان عام ١٩٣٥ عاما سعيدا (لقسم الضبط ب) فيما يتعلق بمواجهة النشاط الشيوعى والعمالى ، لكنه لم يكن كذلك فى عام ١٩٣٦ فيما يتعلق

---

(٥٤) تقرير بوليس مدينة القاهرة السنوى لسنة ١٩٣٤ .

(٥٥) تقرير بوليس القاهرة السنوى لسنة ١٩٣٥ — وقد كانت الأحكام الصادرة فى هذه القضية كالآتى : شعبان حافظ السجن ثلاث سنوات — محمد وهيب ملك السجن ٥ سنوات و ٢٠٠ جنيه غرامة — على حسين حسنين ٤ سنوات سجن و ١٠٠ جنيه غرامة — محمود السيد على ثلاث سنوات سجن و ٥٠ جنيه غرامة — أحمد محمد على الخشب ثلاث سنوات سجن و ٥٠ جنيه غرامة — محمد محجوب عبد الرحمن ثلاث سنوات سجن — وقضت المحكمة ببراءة عبد الفتاح رزق أبو زر — درويش مصطفى محمد — سيد السيد أحمد — كامل السيد .

بالنشاط العمالى — فرغم أن الموقف بالنسبة للشيوعية كان هادئا ، ولم يفد الى القطر من الخارج أحد من الشيوعيين وكان النشاط فى الداخل قد توقف بعد الزج بأعضاء النشاط الشيوعى فى السجون ، فان الاضرابات انفجرت بين عمال التنظيم ، وحمالى محطة مصر ، وعمال الطوب ، والكوائين ، والخبازين ، وعمال الحرير ، وعمال السجاير ، ونساجى الحرير والقطن ، وعمال النحاس — وكانت أكثر الاضرابات خطورة هى تلك التى قام بها عمال القطن والحرير والنحاس حيث اضربوا مرات عدة طوال العام — وعانى قسم الضبط خلال العام من تهديدات طوائف عمالية أخرى بالاضراب(٥٦) .

لم يكن المستهدف من عرض ما يتعلق بالأمن السياسى تقديم صورة للعمل السياسى فى الفترة موضوع الدراسة فالغرض كان مواصلة العرض لمحاولات اصلاح جهاز البوليس — ومن بينها التخصص . وقد جاء العرض للعمل السياسى بمناسبة الحديث عن محاولات الاصلاح .

وقد يلاحظ أن حظ جهاد البوليس فيما يتعلق بنتائج مواجهة النشاط السياسى كان أوفر من حظه فيما يتعلق بالنشاط الاجرامى . وما ينبغى التنبيه اليه هو أن هذا الحظ لم يكن راجعا الى أخذ بأساليب علمية أو تطور تقنى أو تخصصى — بقدر ما كان راجعا الى (طبيعة النشاط) الذى كان البوليس السياسى يواجهه . فصاحب النشاط السياسى سهل الوقوع بين أيدى البوليس نظرا لأنه صاحب عقيدة ، وقيم ، ومبادىء — فهو لا يقدم على ما يشوه صورته أمام المجتمع الذى يسعى الى تطهيره — وصورة البطل هى الصورة التى يحرص السياسى على بقائها نقية لا يشوهها هروب أو خضوع أو استجداء أو تذلل أو خوف — صحيح هو يعمل فى سرية ، ويحرص على الا يقع فى أيدى البوليس — ليس حرصا منه على حياته أو حريته ، ولكن حرصا على الاستمرار فى أداء الرسالة السامية التى كلفته عقيدته بتنفيذها . وهو أثناء ذلك لا يلجأ الى أساليب

---

(٥٦) تقرير بوليس مدينة القاهرة السنوى لعام ١٩٣٦ .

وحيل المجرم الجنائى ...... لهــذا كله فان السياسى يقع بسرعة فى أيدى البوليس .... ليس لمهارة البوليس ولكن بسبب المبادىء السامية والعقيدة والقيم ــ فلا فضل للبوليس اذن فى تفوقه فى القضاء على النشاط السياسى ، وانما الفضل لطبيعة النشاط السياسى نفســه .

كانت هــذه هى المحاولات الستة للاصلاح على مدى الفترة موضوع الدراسة (رفع المستوى الثقافى للقاعــدة ــ ايجاد طبقــة وسطى بين الضباط والجنود (الكونستابلات) ــ استخدام نظام المباحث الجنائية ــ ادخال نظم البحث الجنائى الحــديثة « M. O. » ــ التخصص ــ الأمن السـياسى .

واذا كان هناك ثمة جــدل قــد يثور حول مدى فعالية هذه المحاولات ــ أو مدى جــديتها ، فان الذى لا جــدال فيه هــو أنها (الاصلاحات) قــد اغفلت الجانب الانسانى من الاصلاح ، اصلاح الفرد ذاته عن طريق اشباع حاجاته الشخصية والاجتماعية والنفسية والمعيشية ، وهــو أهم نقــد يمكن أن يوجــه الى محاولات اصلاح البوليس .

الفصل السابع
ملء الفراغ

في الوقت الذى كان الشارع المصرى فيه يلتهب غضبا من أجل الدستور عام ١٩٣٥ كانت المتغيرات الدولية تفرض نفسها على الأوضاع لتحدث تطورات سياسية تشمل الداخل والخارج .

كانت ايطاليا قد غزت الحبشة فى ٢ اكتوبر ١٩٣٥ ، وتحرج الموقف الدولى — وازداد الخطر قربا من مصر . وكانت مصر فى ذلك الوقت بلا دستور — فدستور ١٩٣٠ الغى فى ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ — لكن دستور ١٩٢٣ لم يعد . وكان معنى ذلك عند السياسيين المصريين هو أن مصر لا تتمتع بمركز دولى محدد — فماذا يحدث لو أن البلاد اصبحت كرة يتقاذفها الانجليز والايطاليون ؟

كانت انجلترا قد شرعت فى حشد أسطولها فى المياه المصرية — وزادت قواتها البرية فى البلاد زيادة ضخمة — وجعلت المنطقة الغربية منطقة عسكرية محظورة — وعززت أسطولها الجوى فى مصر . وعلى الجانب الآخر عززت ايطاليا حاميتها العسكرية فى ليبيا . وأصبحت مصر نتيجة للوجود البريطانى معسكرا معاديا لايطاليا .

من ناحية أخرى كانت عواطف المصريين فى الداخل تتجه نحو الحبشة ـ الدولة المعتدى عليها ، لهـذا فانهم كانوا يؤيدون كل ما من شـأنه تخفيف الضغط عن الأحباش . وكان استيلاء ايطاليا على الحبشة يهـدد مصر من ناحية الصحراء الغربية ، ومن ناحية السودان . لهـذا كلـه فان مصر ـ الدولة الضعيفة ـ وضعت مصيرها فى عربة بريطانيا ـ فسايرتها فى سياستها ازاء ايطاليا ـ واشتركت فى الاستعدادات الحربية ، وقبلت قرار العصبة ضـد ايطاليا فى ١٤ أكتوبر ١٩٣٥ رغم انها لم تكن عضوا فيها (عصبة الأمم) معرضة نفسها لعـداوة دولة كبرى .

لهـذا كله أحست مصر أن الظروف تقتضى تقنين علاقتها ببريطـانيا قبل قيام حرب سيزج بها فيها ـ وتحرك (الوفـد) فى أكتوبر ١٩٣٥ متفقا مـع توفيق نسيم باشا رئيس الوزارة (١٤ نوفمبر ١٩٣٤ ـ ٣٠ يناير ١٩٣٦) فى تقـديم مذكرة الى المندوب السامى البريطانى مقتضاها تحريك القضية المصرية وعقـد معاهـدة بين البلدين .

وفى الشهر التالى (نوفمبر ١٩٣٥) وقعت « أزمة تصريح هـور » التى مست قضيتى « الاتفاق بين مصر وبريطانيا » و « الدستور » بشكل لا يتفق والأمانى الوطنية ـ وترتب على ذلك صـدمة عنيفة للشارع المصرى الذى راحت قـواه تثور فى مظاهرات أشبه بثورة ١٩١٩ ، وصاحب ذلك دعـوة الوفـد لمقاطعة الانجليز واستقالة الوزارة النسيمية .

ومع عـودة الدستور فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ تشكلت الجبهة الوطنية (الوفـد ـ الأحرار الدستوريين) مطالبة بالدخول مع بريطانيا فى مفاوضات على غرار مفاوضات (النحاس ـ هندرسون ١٩٣٠)[1] .

ويلاحظ أن من بين الأمثلة التى قـدمتها الجبهة الوطنية كأسـباب للاحتكاك الذى يفسد جـو العلاقات بين الدولتين ـ ويستدعى بالتالى

---

(١) عبد العظيم رمضان « تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩١٨ الى سنة ١٩٣٦ » المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر ص ٧٧٦ ـ ٧٨٨ .

التفاوض لانهائه على أسس سليمة — « قضية الأمن الأوروبى » المتمثل فى « الادارة الأوروبية » .

ودارت المفاوضات التى انتهت فى ٢٦ اغسطس ١٩٣٦ بتوقيع معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا .

جاء فى المذكرة الثانية الموجهة من مصطفى النحاس باشا الى مستر ايدن وزير الخارجية البريطانية ما يأتى :

« بالاشارة الى المادة الثانية عشرة من المعاهدة التى وقعناها اليوم . أتشرف بابلاغكم أن الحكومة المصرية تنوى الغاء ادارة الأمن العام الأوروبية فورا ولكنها ستستبقى لمدة خمس سنوات من نفاذ المعاهدة عنصرا أوروبيا معينا فى بوليس المدن . ويبقى هذا البوليس فى المدة المذكورة تحت امرة ضباط بريطانيين . وتسهيلا لاحلال موظفين مصريين بالتدريج محل العنصر الأوروبى المذكور مما يضمن انسجام العمل فى هيئة البوليس تنوى الحكومة المصرية ان تستغنى كل عام عن خدمة خمسة من موظفى البوليس الأوروبى . وستفضل الحكومة المصرية على العموم بالنظر لمعاهدة الصداقة والتحالف التى وقعناها اليوم الرعايا البريطانيين الحائزين للمؤهلات المطلوبة عندما تستخدم خبراء من الأجانب »(٢) .

وكان هذا يعنى بداية استقلال جهاز البوليس المصرى عن تبعية لبريطانيا دامت أربعة وخمسين عاما — وهو استقلال لا ينبغى أن ينظر اليه على انه مجرد التخلص من عدد من رجال البوليس الأجانب . لقد كان معنى هذا الاستقلال هو الاعتراف لأول مرة للبوليس المصرى بالمسئولية الكاملة عن أرواح وممتلكات الأجانب — وهى السبب الأساسى فى وجود الادارة الأوروبية و « البوليس الأجنبى » .

كان استقلال البوليس فى العهد الجديد يعنى على المستوى الوطنى :

---

(٢) القضية المصرية ١٨٨٢ — ١٩٥٤ — ص ٤٧٧ .

(أ) احراز أكبر قـــدر ممكن من الكفاءة البوليسية .

(ب) تجنب الاضطراب السياسى .

(جـ) صيانة خـــدمة الأمن السياسى فى البوليس .

وعلى المستوى البريطانى فان الغاء الادارة الأوروبية وتغيير حـــالة الممثل البريطانى من (مندوب سام) الى (سفير) ، سبب حرمان الحكومة البريطانية من الوسيلة (Medium) المؤثرة فى السياسة البوليسية فى المدن . كذلك فان هـــذا الوضع بدوره أضعف موقف ضـــــباط البوليس البريطانيين انفسهم . وهؤلاء بدورهم ــ مدركين لهـــذا الوضع الجـــديد ، طالبوا باعفائهم من السلطات التنفيذية وتولى سلطات استشارية فقط . لكنهم مع ضعف موقفهم هـــذا ظلوا يمارسون سلطات تنفيذية فى البوليس ــ لكن المسئولية عن (الأمن) انتقلت من هؤلاء (الحكمدارين) الى المحافظين ، وأصبحت العلاقة بين البوليس والمحافظ تماثل العلاقة بين الأول والمدير فى الاقـــــاليم .

ولقـــد كانت قضية محاولة إحياء النفـــوذ البريطانى فى البوليس بعد المعاهـــدة ،قضية حيوية للغاية عند البريطانيين الذين لم ينـــــل منهم اليأس ، فابتدعـــوا وسائل أخرى لتحقيق هـــذا المطلب ...... ونجحوا فيه ــ وهـــو ما سنناقشه فى موضعه ــ غير انهم فى البداية كانوا يحاولون وضـــع (حكمداريهم) كمستشارين فى لجان التعيين والترقية بوزارة الداخلية ــ لكن الحكومة المصرية رفضت ذلك ــ ومع ذلك فقـــد وافقت على تشكيل لجان لتعيين وتحـــديد واجبـــــات الأعضاء الأوروبيين ، واختيار الذين سيحالون الى المعاش ، والتعاقـــدمع الذين سيحتفظ بهم ــ وهـــو نظام كان سينتهى أمره الى المصريين فى النهاية على كل حال(٣) .

---

(٣) F.O. 371-73659-J 7168 File 1645-ME 66/49 " European elements in the Egyptian police after the declaration of independence, 1922. Research Dept. Foreign office. 7th October, 1949.

انتهى أمر الادارة الأوروبية باعتزال « جناب السير الكسندر كين بويد » فى ١٩٣٧/٣/١٦ وبالغاء الادارة نفسها فى ١٩٣٧/٤/١ واضافة أعمالها الى ادارة عموم الأمن العام — وتسريح موظفيها الأجانب والمصريين اما بالاحالة الى المعاش أو الالحاق بأعمال أخرى .

شهد النصف الاول من عام ١٩٣٧ حركة تطهير ضخمة للعناصر الاوروبية بالجهاز شملت انهاء خدمة ١١٣ كونستابل (أ — ب — ج) لانتهاء اجل عقود استخدامهم ، واحالة ثلاثة من كبار الضباط البريطانيين ببوليس القاهرة الى المعاش ، وفصل حكمدارى بوليس الاسكندرية والسويس للاستغناء ومجموعة أخرى من كبار الضباط — لكن النصف الثانى من العام شهد قرارات تعيين جديدة لأجانب كحكمدارين للاسكندرية والسويس ووكيل حكمدار للاسكندرية — والغاء رفت كونستابلات أوروبيين ومنح علاوات لمائة وتسعة عشر منهم — وترقية بعض الذين فى درجة (ب) منهم الى رتبة هيدكونستابل .

ومن مراجعة أسماء الضباط والكونستابلات الأجانب فى الأوامر العمومية يتضح أن البعض منهم كان يذكر اسمه فى قوائم الذين استغنى عن خدماتهم بالتطبيق للقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ الخاص بعقد معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا — ثم يتضح أنه ما زال فى الخدمة فى قرارات لاحقة — مما يعنى أن عقود هؤلاء كانت تجدد بالنظر لظروف الحرب واستمرار خدمة هؤلاء الأجانب فى البوليس المصرى لذلك السبب — كذلك يلاحظ أن بعضا من الكونستابلات الأجانب ، وخاصة الأرمن واليهود —

= ويلاحظ أنه نظرا لقيام الحرب العالمية الثانية (سبتمبر ١٩٣٩ ، فان برنامج انهاء الوجود الأجنبى فى البوليس المصرى لم ينفذ فى الموعد المحدد (١٩٤١) .. وتم مد عقود بعض الكونستابلات والضباط حتى انتهاء الحرب . ولم يقرر مجلس الوزراء احلال رجال البوليس المصريين محل رجال البوليس الأجانب الا فى ١٩٤٥/٨/٢٠ على أن يتم ذلك فى ميعاد غايته أول سبتمبر ١٩٤٦ . وبالنسبة للواء ت. و. رسل باشا حكمدار العاصمة فقد تقرر اعتزاله الخدمة اعتبارا من ١٩٤١/١٢/٢٣ — لكنه لم يحال الى المعاش الا فى ١٩٤٦/٨/٣١ .

راجع ملف خدمته بدار المحفوظات العمومية مسلسل ٥٥٤٤٧ — دولاب ١٠٦ — رف ٢ محفظة ٥٣٤٥ .

كانوا يعودون للعمل بوظائفهم السابقة تحت مسمى جـديد (كونستابل وطنى) — وهـو أمر يحتمل معه أن يكون هؤلاء الأرمن قـد حصلوا على الجنسية المصرية ، أو أن اليهود من الكونستابلات الأجانب قـد عـوملوا بعـد عام ١٩٣٦ كيهود مصريين(٤) — وعلى أى حال فقـد انتهت خـدمة جميع الضباط الأجانب من البوليس المصرى خلال شهر اغسطس عـام ١٩٤٦ ، وأصبح البوليس المصرى منذ ذلك الوقت خاليا من أى عناصر أجنبية .

بدأت اجراءات ملء الفراغ الناشىء عن ترك العناصر الأجنبية للبوليس المصرى — مبكرة فى النصف الثانى من عام ١٩٣٦ ، عندما صـدر قرار وزير الداخلية فى ٣٠ يوليو ١٩٣٦ (الوزارة النحاسية الثالثة ٩ مايو ١٩٣٦ — ٣١ يوليو ١٩٣٧) بتعـديل نظام قسم الكونستابلات بمدرسـة البوليس والادارة ورفـع مستوى عساكر البوليس بصفة عامة .

وفقا لقرار وزير الداخلية عـدل نظام قسم الكونستابلات بحيث يتسع لقبـول **عـدد أكبر** من التلاميذ الذين يلتحقون بعـد تخرجهم بصـفة **عساكر درجـة أولى** يرقى الممتازون منهم الى وظائف الكونستابلات .

وقـد اشترط فى الطالب المتقـدم أن يكون حائزا على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية على الأقـل ، وأن يجتاز امتحانا للدخول يعقد فى أول السنة الدراسية فى المواد التى يعينها مجلس ادارة المدرسة من بين المواد التى تدرس فى السنتين الأوليتين من الدراسة الثانوية .

ونص على أن تكون مدة الدراسة فى القسم سنتان يدرس الطلبـة فيها اللغة العربية وتشمل انشاء المحاضر والتقارير ومحاضرات فى الأخلاق

---

(٤) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٢٥٢ فى ١٩٣٨/٥/١٩ « يعين الكونستابل الأجنبى هاجـوب كافـوكيان فى وظيفة كونستابل وطنى درجـة ممتازة ببوليس محافظـة مصر بماهية ٩٦ جنيه سنويا اعتبارا من ١٩٣٨/٦/١ التاريخ التالى لانتهاء عقـد استخدامه — « يعين الكونستابل الأجنبى حاييم حاييم ساكس فى وظيفة كونستابل وطنى درجـة ممتـازة ببوليس محافظة الاسكندرية بماهية ٩٦ جنيه سنويا اعتبارا من ١٩٣٨/٦/١ التاريخ التالى لانتهاء أجـل عقـد استخدامه .

والآداب — قانون البوليس واللوائح الادارية — قانون العقوبات بايجاز تام والمخالفات تفصيلا — قانون تحقيق الجنايات (الاجراءات الجنائية) بايجاز تام — التربية الوطنية وتشمل نظام الحكم فى المملكة المصرية — ابواب مختارة من التحقيق الجنائى العملى والفنى والمباحث الجنائية وتدريب الطلبة على كتابة التقارير عن الحوادث الشائع وقوعها وعن الاجراءات التى تتبع فيها وواجباته لدى تأدية الشهادة فيها — مباذىء الاسعافات الطبية — اللغة الانجليزية واللغة الفرنسية (بهيئة محادثات فى الشئون الضرورية التى تخص وظيفة البوليس بصفة عامة — جغرافية القطر المصرى لتزويد الطالب بمعلومات عملية عامة عن المدن وعواصم المديريات وما بها من مؤسسات هامة وآثار تاريخية وطرق المواصلات الرئيسية .

أما التدريب العسكرى والرياضة البدنية فقد شملت : التدريب العسكرى المشاة والخيالة — اشارات المرور فى الطرق العامة — التمرين على اطفاء الحرائق — ركوب الدراجات النارية وقيادة العربات والسيارات — الرياضة البدنية (كرة قدم — لياقة بدنية — مصارعة يابانية — ملاكمة) .

وتقرر ان يلحق خريجو قسم الكونستابلات بوظيفة (عسكرى درجة أولى) براتبها مضافا اليه جميع العلاوات المقررة لعساكر المدن ثم يتدرج الخريج فى الراتب كلما رقى الى درجة أعلى (عسكرى — أونباشى — جاويش — باشجاويش — صول) .

وأجاز القرار ترقية خريجى القسم (الممتازين) بعد الوصول الى درجة (أونباشى) الى سلك الكونستابلات بدرجاته المقررة .

ويبدو أن وزارة الداخلية تبينت بعد فترة أن النظام الجديد عودة الى نظام العساكر المطور — فأجرت تعديلا على النظام الجديد مقتضاه تخريج الطلبة الحائزين على شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان (بكالوريا) بوظائف أونباشية كونستابلات بماهية ٤ جنيهات و ٧٥٠ مليما شهريا ويتدرجون فى درجات الصف ضباط العليا بالمرتبات المقررة — مع جواز ادخال الممتازين من هؤلاء بعد مضى ستة شهور على الأقل على تاريخ تخرجهم فى سلك

الكونستابلات بترقيتهم الى وظيفة كونستابل درجة ثالثة بماهية ٥ جنيهات و ٧٥٠ مليما شهريا (اذا حسنت الشهادة فى حقهم) .

اما الطلبة الحائزون على مؤهلات دراسية اخرى فيعاملون عند التخرج وفقا للنظام الأصلى (اى يلحقون بالبوليس بوظيفة عسكرى درجة أولى وبمرتباته مضاف اليها جميع العلاوات المقررة لعساكر المدن) .

وتقرر تطبيق هذا النظام على الطلبة الذين تقرر قبولهم بقسم الكونستابلات فى سنتى ١٩٣٧ و ١٩٣٨ لم يلق النظام الجديد استحسانا ، نظرا لتشابهه مع نظم العساكر والصف ضباط — ويبدو أن القسم لم يلق اقبالا من الشباب للانخراط فى سلك الكونستابلات ، فأدخل تعديل جديد فيما يتعلق بمستقبل الخريجين تقرر بمقتضاه وضع نظام جديد لدرجاتهم وماهياتهم وملابسهم والعلامات المميزة وأقدميتهم بالنسبة لوظائف صف ضباط البوليس :

الدرجة	الماهية الشهرية		الأقدمية
الثالثة	٧٥٠ مليم	٥ جنيه	يكون مساويا للأونباشى ولكن يعتبر يعتبر أقدم منه
الثانية	٥٠٠	٦	يكون مساويا للجاويش ولكن يعتبر أقدم منه
الأولى	٥٠٠	٧	يكون مساويا للباشجاويش ولكن ولكن يعتبر أقدم منه
الممتازة	من ٨ الى ١١ جنيه العلاوة الدورية نصف جنيه كل سنتين		يكون مساويا للصول

وفقا لذلك النظام فان الكونستابلات الذين كانوا بالخدمة وقت تطبيق النظام الجديد (١٩٣٧) وكانوا يستولون على ماهية من ثمانية جنيهات فأكثر فى الشهر اعتبروا كونستابلات فى الدرجة الممتازة — وأجاز التعديل

ترقية عـــدد محـــدود من هؤلاء الكونستابلات الممتازين ممن يتوفر فيهم حسن السلوك والخلق الحميد والكفاءة فى العمل الى رتبة الملازم ثان بعـــد النجاح فى امتحان الترقية لرتب الضباط الذى كانت مواده مماثلة للمواد التى يؤدى الامتحان فيها طلبة السنة النهائية بقسم الضباط بمدرسة البوليس والادارة ــ مع اعفائهم فقط من الامتحان فى مواد اللغات الأجنبية ــ وبشرط ألا يزيد عـــدد من يرقى بهـــذه الصفة فى كل سنة عن اثنين(٥) .

وقـــد لحق شروط الالتحاق بقسم الكونستابلات تعـــديل جـــديد فى سبتمبر ١٩٤٣ اشترط فيه أن يكون الطالب حاصلا على شهادة الدراســـة الثانوية القسم العام أو من راسبيها ــ وكان الخريج من الأولين يعين بوظيفة كونستابل درجـــة ثالثة (أول درجات الكونستابلات) ــ أما راسبى شهادة الدراسة الثانوية القسم العـــام (الثقافة) فكانوا يعينون بوظيفة اونباشى كونستابل(٦) . يلاحظ أن وزارة الداخلية قـــد أحـــدثت بنظامها الجـــديد خللا كبيرا فى المستوى الثقافى لنظام الكونستابلات . فعلاوة على تعـــــدد مؤهلات الخريجين (شهادة الابتدائية ــ شهادة اتمام الدراسة الثانوية قسم ثان (البكالوريا) ــ شهادة اتمام الدراسة الثانوية القسم العام (الثقافة) ــ راسبى شهادة الثقافة) ، فان الثغرة التى كان ينفـــذ منها حملة الشهادة الابتدائية وفق تعـــديل ١٩٤٣ كانت هى امكانية تقـــديم أوراقهم الى امتحان شهادة اتمام الدراسة الثانوية القسم العام مباشرة ــ ورسوبهم بالطبـــع وحيازتهم بالتالى على شهادة الرسوب فى هـــذه الشهادة باعتبارها مؤهل الالتحاق بقسم الكونستابلات (أو من راسبيها) .

هكذا كان نظام الكونستابلات بعـــد المعاهـــدة ــ وهـــو نظام قصد به احلال الكونستابلات الوطنيين محل الكونستابلات الأجانب الذين كان يتم التخلص منهم مرحليا . ومع ان برامج الدراسة كانت متناسبة مع المهام

---

(٥) نظام البوليس والادارة لسنة ١٩٣٦ ــ الفصل الثالث ــ مدرسة البوليس والادارة .

(٦) كتبة البوليس الملكية ــ الكتاب الذهبى ١٨٩٦ ــ ١٩٤٦ ــ مرجع سبق ذكره .

الموكله لهؤلاء – الا أن المـأخذ كان فى تعـدد المستوى الثقافى وتنوعـه – وهـو أمر لا شك محـدث أثره فى مستوى الأداء[٧] .

كان ملء الفراغ على مستوى الضباط يقتضى التوسع فى سياسـة القبول بمدرسة البوليس والادارة لتخريج أعداد أكثر من الضباط – بالاضافة الى رفع الضباط الوطنيين الى الرتب الأعلى (لواء وأميرالاى) التى كان البعض منها مقصورا على البريطانيين .

ويسجل لجهاز البوليس فى هـذا الصـدد انه لجـأ الى رفع المستوى الثقافى للضباط عندما صـدر مرسوم ملكى فى ١١ أكتوبر ١٩٣٧ بانشـاء « قسم الليسانس » بمدرسة البوليس والادارة ليقبل حملة أجازة الليسانس فى القانون ، حيث يقضون بسنة دراسية بالمدرسة يتلقون فيها الأنظمـة البوليسية – وعلوم الطب الشرعى – والطب البيطرى – والتحقيق الجنائى العملى والعلمى – والتدريب العسكرى .

والواقع أن الحاجة كانت ماسة الى اعـداد من الضباط بمستواهم المعتاد – وليس الى رفع المستوى ، فطبيعة عمل ضابط البوليس – حتى فى الوقت الحالى – لا تحتاج الى دراسات قانونية على مستوى عال بحسبان أن دوره فى مجال ضبط الوقائع هـو مجرد ضبط الواقعة ، وتحرير محضر جمع الاستدلالات فقط – أما الاختصاص الأصيل بالتحقيق والتكييف القانونى للحـوادث والتصرف فيهـا قانونا فقـد كان ولا يزال معقـودا لسـلطات « النيابة العامة » – . وقـد استمر معـدل القبـول بمدرسـة البوليس والادارة منخفضا طـوال سنوات ١٩٣٧ و ١٩٣٨ و ١٩٣٩ فكان على التوالى (٤٤ منهم ٢٣ من حاملى شهادة الدراسة الثانوية و ٢١ من حملة ليسانس الحقوق) و (٥٣ منهم ٤٦ شهادة الدراسة الثانوية و ٧ ليسانس) و (٥١ منهم ٣٥ شهادة الدراسة الثانوية و ١٦ ليسانس) .

---

(٧) بلغ عـدد الكونستابلات الوطنيين بالبوليس ٧٢٨ فى عام ١٩٤٢ و ٨٣٧ فى عام ١٩٤٣ – راجع « تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٤٣ » .

ولم تشرع المدرسة فى قبول أعـــداد كبيرة نسبيا الا بدءا من عام ١٩٤٠ عندما قبلت ٩٣ طالبا (٧٢ شهادة الدراسة الثانوية و ٢١ ليسانس) وفى ١٩٤١ قبلت ٧٠ طالبا (٥٤ شهادة الدراسة الثانوية و ١٦ ليسانس) . ولم يتجاوز العـــدد حـــد المـــائة الا عام ١٩٤٢ عندما قبلت الكلية[٨] مائة وأربعة وثلاثون طالبا (١١٦ شهادة الدراسة الثانوية و ١٨ ليسانس) ــ ثم ارتفعت الأعـــداد فى أعوام ١٩٤٣ و ١٩٤٤ و ١٩٤٥ لتصبح على التوالى ١٧٢ و ٢٢٣ و ١٣٨ ــ ثم انخفضت الى ٦٩ فى عـــام ١٩٤٦[٩] . ويمكن وفقـــا لتزايد أعـــداد المقبولين فى سنوات الأربعينيات ، القـــول بأن تزايد معـــدل قبول الطلبة فى كلية البوليس كان لمواجهة ظروف الحرب ، وليس لملء الفراغ الناشىء عن ذهاب العنصر الأجنبى من البوليس .

على مستوى الوظائف القيادية كان المطلوب هـــو توفير عناصر صالحة من الرتب الوطنية الكبرى للحلول محل الرتب الأوروبية الكبرى التى كانت بسبيل التخلى عن مواقعها وفقا لشروط المعاهـــدة . ومن المعروف أن الأوروبيين استأثروا بالرتب العليا فى البوليس ــ بل حجبوا رتبة (اللواء) تمـــــاما عن المصريين لدرجـــة أن التسلسل العسكرى فى البوليس حتى الأربعينيات كان ينتهى عند رتبة الأميرالاى (عميد) .

كان أول اجراء يتصل بالعناصر المصرية وكفائتها لتولى الرتب العليـــا هـــو ذلك الذى أصدره (محمود فهمى النقراشى) وزير الداخلية فى وزارة محمد محمود باشا الرابعة (٢٤ يونيو ١٩٣٨ ــ ١٨ أغسطس ١٩٣٩) باتباع قاعـــدة جـــديدة فى ترقية الضباط الى رتبتى القائمقام (العقيد) والأميرالاى (عميد) ــ مقتضاها مراعاة « درجـــة كفاءة المرشـــــحين لهـــذه الرتب واستعدادهم لأداء الأعمال المطلوبة منهم فى وظائفهم الجـــديدة وما تتطلبـــه هـــذه الوظائف من مقـــدرة وصـــفات خاصـــــة ــ وليس الأقـــدمية

---

(٨) صـــدر مرسوم ملكى فى ١٩٤١/٤/١٢ باطلاق اسم « كلية البوليس الملكية » على مدرسة البوليس والادارة ــ راجع الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ١٣١ فى ١٩٤١/٤/١٧ .

(٩) كلية البوليس الملكية ــ بيان عـــدد الملتحقين والمتخرجين فى الكلية كل عام ١٨٩٦ ــ ١٩٤٦ « اليوبيـــل الذهبى » .

Seniority فقط »[10] ـــ والقرار بملابسات وتوقيت اصـــداره يرتبط تماما بقضية تولى الضباط المصريين المناصب القيادية فى البوليس بدلا من العناصر الأوروبية فى المدن[11] .

حتى منتصف عام ١٩٤١ لم يكن هناك مصرى واحـــد حاصل على رتبة اللواء فى البوليس ـــ وفى ١٩٤١/٧/٢١ منح اللواء (شرف) السيد رمزى باشا مدير ادارة النظام رتبة اللواء (شرف) ـــ ثم أصبحت الرتبة فعلية فى ١٩٤٢/٢/٨ وتغير لقب وظيفته لأول مرة فى تاريخ البوليس الى « مدير البوليس » فى ١٩٤٢/٢/١٩ ، وعندما أحيل الى المعاش فى ١٩٤٢/٤/١٩ عين بدلا منه محمد نديم بك فى ١٩٤٢/٤/٢٣ وانعم عليه برتبة اللواء[12] . اما تولى المناصب القيادية فى البوليس بدلا من الأجانب فلم يتم الا فى عام ١٩٤٦ عندما عين اللواء حسين يسرى قمحـــة باشـــــا حكمدارا لبوليس الاسكندرية ، والأميرالاى المحلى عبد الغنى بركات بك حكمدارا لبوليس السويس ، واللواء سليم زكى باشا حكمدارا لبوليس القاهرة[13] .

---

(١٠) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٤٦١ فى ١٩٣٨/٩/٢٢ .

(١١) فى أعـوام ١٩٣٠ و ١٩٣١ و ١٩٣٢ و ١٩٣٣ و ١٩٣٤ و ١٩٣٥ كان عـدد ضباط البوليس من رتبة الأميرالاى ٧ فقط ـ ارتفع عـددهم عام ١٩٣٦ الى ٨ و عام ١٩٣٧ الى ١١ ـ وظلوا كذلك حتى عام ١٩٤٣ عندما أصبح عـددهم ١٤ ـ اما الضباط من رتبة القائمقام فقـد كان عـددهم عام ١٩٣٠ (١٧) ، ومن عام ١٩٣١ حتى عام ١٩٣٥ (١٨) وفى عام ١٩٣٦ (١٩) وفى عام ١٩٣٧ (١٨) وفى عام ١٩٣٨ (١٩) ، وفى عام ١٩٤٠ (٢٢) وفى عـام ١٩٤٢ (٢٩) وفى عام ١٩٤٣ (٣٠) ـ اى ان كل الرتب القيادية فى جهاز البوليس حتى عام ١٩٤٣ كانت لا تزيد عن (٤٤) ضابط ـ راجع تقارير الأمن العام سنوات (١٩٣٠ ـ ١٩٣٧) ، ١٩٣٨ ، ١٩٤٠ ، ١٩٤٣ .

(١٢) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٣٦٣ فى ١٩٤١/٧/٣١ و ٥١ فى ١٩٤٢/٢/١٩ و ٣٦ فى ١٩٤٢/١/٢٩ و ١٥٣ فى ١٩٤٢/٥/١٤ ـ ويلاحظ انه اعتبارا من ١٩٤٢/٦/١٥ اطلق اسم « ادارة البوليس » على ادارة النظام والخفر بديوان الوزارة ـ (وقلم البوليس) على اقسام النظام والخفر بالمديريات والمحافظات ـ راجع الأوامر العمومية لوزارة الداخليـة رقم ١٩٨ فى ١٩٤٢/٦/١٨ .

(١٣) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٢٦١ فى ١٩٤٦/٦/٦ و ٢٧٠ فى ١٩٤٦/٦/١٣ و ٢٩٣ فى ١٩٤٦/٦/٢٧ .

لكن القضية لم تكن فى حقيقتها مجرد استبدال انجليزى بمصرى — فهذا أمر فى غاية البساطة . لقـد كانت القضية هى قضية التأثير الانجليزى فى القيادة المصرية — ذلك التأثير الذى يمكن أن يخـدم أهـداف بريطانيـا فى المستقبل .

لدينا فقط حالة أول حكمدار مصرى لبوليس القـاهرة « اللواء سليم زكى باشـا » .

تخرج سليم زكى ملازما فى البوليس فى ١٩١٣/٧/١ — فى عام ١٩١٥ انتدب للخـدمة بالجيش وقتما كان ضابطا بقسم (الميناء) ببوليس القنال — فى ١٥ يناير ١٩١٥ وقـع أسيرا فى يد (القوات العثمانية) بينما كان بالخـدمة بالبر الشرقى لمدينة بور سعيد — فى ١٩١٧/٦/١ منح رتبة الملازم اول وهـو فى الأسر — أرسلت اليه مصر خمسة جنيهات شهريا فى تركيا عن طريق معتمد دولة هـولندا — حضر من الأسر فى ٢٧ نوفمبر ١٩١٨ والحق ببوليس القاهرة فى ٣٠ نوفمبر ١٩١٨ ، وكان (رسـل باشا) قـد أصبح حكمدارا لبوليس المدينة فى ١٩١٨/٣/١ — فى ١٩٢٠/١/٢٩ كان قـد أصبح رئيسا للقسم السرى الخصوصى ببوليس القاهرة ومنح نيشان النيل من الطبقة الخامسة . أدى دورا فريدا فى قضية مقتل السردار فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ . وفى تقريره الى المندوب السامى بعـد القبض على الجناة — يقول اللواء توماس رسـل باشا بعـد الثناء على (الهلباوى) الشاهد الأساسى ومرشـد البوليس فى القضية :

" Next to him the most important figure in the plot has been Selim Zaki. Zaki was a unimportant police subaltern at port Said who was captured by Arabs while on Patrol during the Turkish advance on the Canal. The Turks thought they had got a soft thing in Zaki, but they soon found they had caught a young tiger, Zaki refused to vert, and went through three years'imprisonment in Turkey with the British officers.

In their attempts to break his spirit the turks marched him up in the snows to " Sivas ", but it did not break Zaki. At the

armistice Zaki returned to Egypt in summer 1919 and was posted to Cairo Police. The murder gang have often been after him, but have Luckily failed to get him. Various Ministries have tired to break him, but I have Luckily been able to save him. I know of no Egyptian with Zaki's Courage, pertinacity and Loyalty to the English; he knows his own people and realises that England is their only hope...............

One Lesson stands out clearly to my mind, and that is that Helbawi would never have come forward with his information to anyone except British officials, among whom I have the honour of including Selim Zaki.

كان سليم زكى هـو أهم شخصية فى المؤامرة بعـد (الهلباوى) .
كان سليم زكى ملازما صغيراً غير ذى اهمية فى بوليس بور سعيد عندما أسر بمعرفة الأعراب عندما كان فى داورية خـلال التقـدم التركى على القنال . اعتقد الأتراك أنهم قـد عثروا على شىء لين فى (زكى) ، لكنهم وجـدوا على الفور أنهم قـد قبضوا على نمر صغير . رفض (زكى) أن يستسلم وظـل سجينا فى تركيا مع الضباط البريطانيين . وفى محـاولاتهم لكسر معنوياته قاده الأتراك سيرا على الثلج الى (سيواس) لكن هـذا لم يؤثر فيه . تم اعادته فى الهـدنة الى مصر فى صـيف ١٩١٩ وعين فى بوليس القاهرة . كانت عصابة القتل ورائه دائما ، لكنها فشلت فى الوصول اليه . حاولت وزارات كثيرة أن تحطمه ، لكننى نجحت لحسن الحظ فى انقـاذه . لا اعرف أحـدا من المصريين فى شجاعة (زكى) ، عناده ، وولائه للانجليز ، انه يعرف أهل بلده جيدا ، وهـو يدرك أن انجلترا هى أملهم الوحيد .

...... يتبقى درس واحـد راسخ فى عقلى ، وهـو أن (الهلباوى) ما كان يمكن على الاطلاق أن يقـدم معلوماته الى أى مخلوق سوى الموظفين البريطانيين ـ الذين يشرفنى أن أضم (سليم زكى) اليهم »(١٤) .

Russel's private papers, Dt. 107.2.SB - Cairo City Police (١٤)

فى أعقاب الحكم على متهمى قضية السردار رقى سليم زكى الى رتبة الصاغ (١٩٢٥/٦/١) — وفى ١٩٢٥/١٠/٨ منح نوط الواجب الفضى وكان ما يزال مفتشا لفرقة البوليس السرى ببوليس القاهرة — فى ١٩٢٩/٦/١٦ منح رتبة البكباشى (مقدم) وفى ١٩٣١/٨/١٥ منح رتبة القائمقام (عقيد) — وفى ١٩٣٩/٣/١ منح رتبة الأميرالاى — وفى ١٩٤٠/٢/١ عين وكيلا لحكمدار القاهرة — وفى ١٩٤٤/٦/١٥ منح نيشان النيل من الطبقة الثالثة — وفى ١٩٤٥/٧/٥ أصبح مفتشا عاما لبوليس الوجه البحرى وظل محتفظا بوظيفته كوكيل لحكمدار القاهرة — وفى ١٩٤٥/٨/١ منح رتبة اللواء — وفى ١٩٤٦/٦/١٢ اصبح حكمدار البوليس — وفى ١٩٤٨/١٢/٤ لقى حتفه بقنبلة ألقيت عليه أثناء مظاهرات الجامعة(١٥) .

كأن الحكمدار الانجليزى لم يرحل — ليس ذلك فقط ، فالمدرسة الانجليزية أثمرت رجالا آخرين فى مواقع عديدة — وهؤلاء الرجال الآخرون دربوا اتباعا لهم على الولاء للانجليز — وسنناقش هذه القضية فى موضع آخر من الدراسة .

= Special Branch, office of the Commandant. His excellenc the High Commissioner. The Residency - Cairo 21st, February, 1925, op. cit.,

ودار المحفوظات العمومية - ملف خدمة اللواء سليم زكى باشا - محفظة ٥٨٩٨ - مسلسل ٥٩٠٣٧ - مخزن ٣٧ - رف - أوراق ٢٧٦ .

(١٥) ملف خدمة سليم زكى باشا - مرجع سبق ذكره .

الفصل الثامن

التحديث وإعادة التنظيم

التطور سنة الحياة — وليس من المتصور أن يظـل الانسان أسير فكر ثابت وأحـد اللهم الا اذا كان محكوما عليه بالتخلف والبلادة . والانسـان مجبول على السعى نحـو الأفضل — والأمور تعرف باضـدادها ، والتطبيق يسهل اذا عرفت القاعـدة ، والحل يعرف اذا وجـد القانون .

وتبعا لهـذه المعطيات ، فقـد كان من المحتم أن يحـدث نوع من التحـديث والتنظيم فى البوليس — بعضه لدوافـع سياسية — وبعضه من باب مواكبة العصر وترك التخلف ، وبعضه من باب الملاحقة وسـد القصور الذى تكشفه الممارسة — وكلا الأخيرين جيد — وكلاهما ينتهيان الى الهـدف المنشود واعنى به « احراز أكبر قـدر ممكن من الكفاءة البوليسية » وخاصة فى عهد ما بعـد عام ١٩٣٦ الذى تحرر فيه جهاز البوليس — ولو نظريا — من قيـود التبعية التى أفرزها وجـود « الادارة الأوروبية » فى البوليس .

كانت تجربة انشاء جهاز للمباحث الجنائية قـد توقفت عند عام ١٩٢٤

وتعثرت خطوات التنفيذ مع التعقيدات الادارية حينا ، ونقص الامكانيات حينا آخر .

خلال مناقشة ميزانية الدولة ١٩٣٧/١٩٣٨ تقدم أحد أعضاء مجلس النواب من الذين كانوا يعملون بالبوليس فى السابق (الأميرالاى أحمد سرور الشريف بك وكيل مديرية البحيرة سابقا) باقتراح مفاده « انشاء قسم خاص بالبوليس للمباحث الجنائية فى الأرياف ، يتبع ادارة الأمن العام ، لتعقب المجرمين المعتادى الاجرام ، وجمع التحريات عنهم .... »[١] .

وفى ١٧ يوليو ١٩٣٧ صدر قرار مجلس الوزراء بانشاء (مكتب رئيسى للمباحث الجنائية بوزارة الداخلية) . وفى سبتمبر من نفس العام صدر القرار رقم ١٧ لسنة ١٩٣٧ بتنفيذ قرار مجلس الوزراء — وتقرر انشاء مكتب رئيسى للمباحث الجنائية يتبع ادارة عموم الأمن العام ويكون له اشراف مباشر على (أقلام) المباحث الجنائية . ونص قرار وزير الداخلية على تأليف لجنة من :

مدير عموم ادارة الأمن العام — مدير ادارة النظام — وثلاثة موظفين من وزارة الداخلية لبحث ووضع نظام العمل فى هذا المكتب ومكاتب المباحث الجنائية[٢] .

فى يناير ١٩٣٨ انتهت اللجنة من وضع تقريرها ، واعتمدت وزارة الداخلية النظم التى وضعتها اللجنة فى ١٩٣٨/٦/٥ وشرعت فى اتخاذ الخطوات التنفيذية لتحقيق ايجاد نظام المباحث الجنائية .

وفى المدة التى بقيت من عام ١٩٣٨ انتفعت الوزارة بضباط (المكتب

---

(١) العقيد/ابراهيم محمد الفحام « تطور البناء التنظيمى بوزارة الداخلية » مرجع سبق ذكره — ص ٩٩ .

(٢) الصاغ حسين كامل « الاجرام فى الريف المصرى مع نبذة تاريخية عن ادارة المباحث الجنائية فى مصر » ص ٩٧ — ٩٨ مرجع سبق ذكره .

الرئيسى) ومديره « فكانوا ينتقلون فى الحوادث الهامة مما أدى الى الوصول لنتائج مرضية فيها[٣] .

كان معنى هــذا أن فروع المكتب المركزى للمباحث الجنائية لم تنشأ بعــد ــ وغنى عن البيان أن عمل « البحث الجنائى » لا يمكن أن يدار بصورة مركزية ــ اذ لابد من وجــود رجال البحث الجنائى بالقرب من موقع الحادث ــ وفى أسرع وقت ممكن .

كما أن الوزارة أقرت فى تقاريرها بتأخر انشاء فروع الجهاز عندما قالت « وتعنى الوزارة الآن بتعميم المباحث الجنائية بالمحافظات والمديريات تدريجيا كلما سمحت ميزانية الوزارة بذلك »[٤] .

وعلى مدى عقــد كامل لم تنجح الوزارة فى اضفاء الجــدية على مشروع انشاء نظام المباحث الجنائية فى مصر ، واستمرت أعمال المباحث فى المديريات تسير بصورة مرتجلة بنتيجة مؤداها أن ٩٠٪ من مكاتب المباحث فى المراكز كان يرأسها (كونستابلات) حــديثى العهد بالخــدمة ــ ليس هــذا فقط ، بل أن اختصاص هؤلاء الكونستابلات لم يكن قاصرا على (أعمال المباحث) « بل كان يعهد اليهم بأعمال البوليس العادية كتحرير المحاضر ، والداوريات البوليسية وما الى ذلك من الأعمال الأخرى النظامية »[٥] .

وخلال هــذه الفترة تعرض المكتب الرئيسى للمباحث الجنائية لتعديلين من حيث التبعية ــ ففى ١٩٤٠/٤/٣ صــدر القرار الوزارى رقم ٣ بأن يتبع ذلك المكتب (ادارة الجنايات) بادارة عموم الأمن العــــام ــ وفى ٢ أغسطس ١٩٤٤ فصل المكتب عن تبعيته لادارة الجنايات وسمى (ادارة

---

(٣) تقرير ادارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام ١٩٣٨ ــ مرجع سبق ذكره .

(٤) المرجع السابق .

(٥) الصاغ حسين كامل « الاجرام فى الريف المصرى » ــ مرجع سبق ذكره ــ ص ٩٩ .

المباحث الجنائية) ، وتبع ادارة عموم الامن العام مباشرة ، بمعنى انه أصبح من مكونات هـــذه الادارة الرئيسية[6] .

ومع ذلك فقـــد كان بكل مديرية (قلم مباحث جنائية) يرأسه يوزباشى (نقيب) او صاغ (رائد)[7] .

ظلت أجهزه المباحث الفرعية تعانى من التدهور ، حتى جرت محاولة للاحياء فى عام ١٩٤٨ قسمت بمقتضاها مديريات القطر — لأغراض المباحث الجنائية — الى خمس مناطـــق :

المنطقة الأولى : وتشمل مديريات الغربية ، البحيرة ، المنوفية — ويكون مقرها (طنطـــا) .

المنطقة الثانية : وتشمل مديريات الشرقية ، الدقهلية ، محافظة دمياط — ويكون مقرها (الزقازيق) .

المنطقة الثالثة — وتشمل مديريات القليوبية ، الجيزة ، الفيـــوم — ويكون مقرها (الجيزة) .

المنطقة الرابعة : وتشمل مديريات بنى سويف ، المنيا ، أسيوط — ويكون مقرها (المنيا) .

المنطقة الخامسة :وشملت مديريات جرجا — قنـــــا — أسوان وكان مقرها (ســـوهاج) .

عين لكل منطقة ضابط (مفتش للمباحث) يكون من اختصاصه الاشراف على أعمال المباحث فى منطقته — والتفتيش على أقلام المباحث بالمديريات — وضباط المباحث بالمراكز والبنادر ، وارسال تقارير التفتيش وملاحظاته (لادارة المباحث الجنائية بالوزارة) .

بمقتضى هـــذه الخطوة أصبح الهيكل التنظيمى لجهاز المباحث الجنائية فى البوليس على الشكل الآتى :

---

(٦) العقيد/ابراهيم الفحام ، تطـور البناء التنظيمى بوزارة الداخلية ، مرجـع سبق ذكره - ص ١٠٠ .

(٧) الأوامر العمومية لوزارة الداخليـة رقم ٣١٦ فى ١٩٤٠/٦/٢٧ و ١٥٢ فى ١٩٤٥/٣/١٤ و ١٩٣ فى ١٩٤٥/٣/٢٩ و ٣٨٢ فى ١٩٤٥/٦/٢١ .

ادارة المباحث الجنائية بالوزارة

منطقة المباحث الأولى	منطقة المباحث الثانية	منطقة المباحث الثالثة	منطقة المباحث الرابعة	منطقة المباحث الخامسة
(طنطا)	(الزقازيق)	(الجيزة)	(المنيا)	(سوهاج)
أقلام مباحث المديريات (الغربية — البحيرة — المنوفية)	أقلام مباحث المديريات (الشرقية — الدقهلية — دمياط)	أقلام مباحث المديريات (القليوبية — الجيزة — الفيوم)	أقلام مباحث المديريات (بنى سويف — المنيا — أسيوط)	أقلام مباحث المديريات (جرجا — قنا — أسوان)
أقلام مباحث المراكز	أقلام مباحث المراكز	أقلام مباحث المراكز	أقلام مباحث المراكز	أقلام مباحث المراكز

وشرعت مكاتب المباحث بالمديريات والمراكز فى تنظيم أعمالها فضمت سجلات الامن العام لحصر الهاربين من الجندية — والمتهمين الهاربين المطلوب القبض عليهم — الأشخاص الهاربين من الليمانات والسجون ومراقبة البوليس — حصر الأحكام الباقية تحت التنفيذ — وبطاقات تسجيل المتهمين — ودفاتر لقيد المشبوهين ... الخ كل ما يهىء لمكتب المباحث المضى قدما فى مهمته(٨) .

ويلاحظ أن أجهزة المباحث الجنائية فى (المدن) لم تخضع لذلك التقسيم ، حيث كان (قلم الضبط فرع أ) يقوم بأعبائها بزياسة (مأمور الضبط)(٩) .

من هذا العرض يمكن القول أن نشأة المباحث الجنائية فى جهاز البوليس المصرى ، كانت فى عام ١٩٤٨ .

فى تقريره عن حالة الأمن العام لعام ١٩٣٨ قال مدير ادارة عموم الأمن العام « اذا كان عصرنا الحاضر معروفا بأنه عصر التخصص ، فقد أصبحت الحاجة ماسة جدا الى تخصيص بوليس للأعمال الادارية ، وآخر للأعمال القضائية وقسم للمباحث وآخر للآداب وثالث لمكافحة المخدرات والممنوعات »(١٠) .

ورغم ايمان المخططين للبوليس بأهمية التخصص — كما أوضح مدير الأمن العام فى تقريره ، فان خطوات التخصص — وهو أرفع مظاهر التطور — مع ذلك كانت تسير بخطى حثيثة — وعلى سبيل المثال فان التخصص فى البوليس حتى ذلك الوقت كان قد مس (مكافحة المخدرات) و (تزييف وتزوير الأوراق المالية والمسكوكات) .

---

(٨) الصاغ/حسين كامل « الاجرام فى الريف المصرى » مرجع سبق ذكره — ص ١٠٦ .

(٩) العقيد/ابراهيم الفحام « تطور البناء التنظيمى بوزارة الداخلية » مرجع سبق ذكره — ص ١٠٠ .

(١٠) تقرير ادارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام بالقطر المصرى لعام ١٩٣٨ .

كانت أعمال حماية الآداب داخلة فى اختصاص البوليس العام حتى تقرر فى ١٩٣٧/١٢/١٥ انشاء مكتب لحمايتها — واقتصرت أعمـــاله على النطـــاق الجغرافى لمحافظة القاهرة ، لكن التوسع فى النشاط ما لبث أن شمل بعــد قليل محافظتى الاسكندرية والقنال ومديرية الغربية .

وعندما أنشئت وزارة الشئون الاجتماعية فى ٢٠ أغسطس ١٩٣٩ نص على أن يتبعها بوليس الآداب . ولمـــا كان المفهوم لدى وزارتى الداخليـــة والشئون الاجتماعية من هـــذا النص أن تشتغل وزارة الشئون الاجتماعية بالنظام العـــام لحماية الآداب وتوجيهه توجيها صالحا منتجا ، وأن قـــوة بوليس الآداب المكلفة بحماية الآداب سميا لتحقيق هـــذه الغايات نفسها كانت ولا تزال تابعة لوزارة الداخلية تديرها وتشرف عليها فى كل ما يتصل بعملها ورجالها . فقـــد رؤى ضمانا لحسن سير العمل وتوحيدا للاجراءات فى جميع مكاتب الآداب انشاء مكتب رئيسى لحماية الآداب يكون تابعا لادارة الجنـــايات التابعـــة لادارة عمـــوم الأمن العـــام (القرار الوزارى ١١ فى ١٩٤٠/٥/٣٠) .

وقـــد اختص المكتب بمراقبة الآداب العامة والمساهمة فى رعاية الحالة الخلقية فى البلاد واقتراح مشروعات الاصلاح الخاصة بهـــذا الشأن والقيام على تنفيذ القوانين واللوائح المعمول بها فعلا والتى تصـــدر فى المستقبل وخاصـــة فى :

— مراقبة البيوت والمحال التى تدار للدعارة غير العلنية واتخـــاذ الاجراءات نحـــوها تطبيقا للقوانين واللوائح (لائحة بيوت العاهرات الصادرة فى ١٩٠٥/١١/١٦) .

— ضبط الذين يتجولون فى الطرق والمحال العامة رجالا ونساء يحرضون المـــارة على الفسق والفجور — وكذا الذين يتعقبون السيدات والفتيات لهذا الغرض ، وجرائم الفعل الفاضح .

— حماية القصر ذكورا واناثا الذين يضبطون فى المحال المشار اليها بعاليه ، والاتصال بالجمعيات الخيرية والمـــلاجىء وايواء من يمكن ايواءه منهم فيهـــا .

— منع تجارة الرقيق الأبيض .

— ضبط الصور والكتب والمطبوعات المخلة بالآداب .

— ضبط البلطجية الذين يعولون فى معيشتهم — كلها أو بعضها — على ما تكسبه المرأة من الدعارة ، وكذا القواديين .

— مراقبة محال لعب القمار والمراهنات الخفية .

— مراقبة مكاتب التخديم .

— الاشراف على الصالات والبارات ونوادى الرقص والأماكن المعدة للنوم (البنسيونات والفنادق) — وكذلك المسارح ودور السينما .

— حماية الأطفال المشردين وتطبيق القوانين التى تتعرض لقضايا التسول والأحداث المتشردين وجمع أعقاب السجائر(١١) .

وعلى مستوى التخصص الفردى شهد جهاز البوليس — ولأول مرة فى تاريخه — أول محاولة لرفع مستوى (الكفاءة التقنية) بين أفراده عندما انتخبت وزارة الداخلية بعضا من حملة (دبلوم الهندسة التطبيقية) قسم الميكانيكا والكهرباء والحقتهم بمدرسة البوليس (قسم المطافىء) فى عام ١٩٣٨ للتدريب على الأعمال النظامية ثم الحاقهم بعد ذلك بفرق المطافىء بالمحافظات للتدريب على أعمالها تمهيدا لتعيينهم فى وظائف (كونستابلات وطنيين) من الدرجة الممتازة(١٢) — لكن هذا القسم الغى بعد أن تخرج فيه أربعة عشر كونستابلا ممتازا(١٣) .

---

(١١) تقرير وكيل وزارة الداخلية عن حالة الأمن العام بالملكة المصرية عام ١٩٤٠ — وقد أصبح هذا المكتب ادارة مستقلة تتبع ادارة عموم الأمن العام مباشرة فى ١٩٤٤/٨/٢ بالقرار الوزارى ٥٤ — وأصبح اسمها (ادارة بوليس الآداب العامة) .

(١٢) المرجع السابق .

(١٣) الصاغ خليل رضوان الديب — الصاغ محمود على عبد الرحيم — اليوزباشى على شهيب — اليوزباشى عبد المنعم اسماعيل « قانون البوليس ونظمه وفق مناهج الدراسة بكلية البوليس الملكية » — القاهرة ١٩٤٨ ص ٢٥ — ٢٦ والأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ١١٢ فى ١٩٤١/٤/٣ .

اما بالنسبة للضباط — فقد زيدت جرعة الدراسات القانونية والادارية والبوليسية لهم فى عام ١٩٤٣ ، عندما صدر قرار مجلس الوزراء رقم ١٤٧ فى الخامس من سبتمبر بوضع نظام مؤقت لكلية البوليس الملكية جعلت مدة الدراسة بمقتضاه أربع سنوات ، وقصر الالتحاق فيها على حملة الشهادة التوجيهية بعد الغاء شهادة البكالوريا . ويلاحظ على منهج الدراسة الجديد انه اشتمل على الدراسات العلمية فى :

اللغة العربية — اللغة الانجليزية — اللغة الفرنسية — نظام الدولة الدستورى والادارى — مقدمة القوانين — النظم البوليسية — مبادىء القانون المدنى والشريعة الاسلامية — مبادىء الصحة والاسعاف — مبادىء الطب الشرعى — قانون العقوبات — قانون تحقيق الجنايات — المباحث الجنائية — الطب البيطرى — القانون المالى — المساحة — قراءة الخرائط — اللوائح — الثقافة العامة .

واحتوى التدريب العسكرى على :

تدريب المشاة والخيالة — قيادة الدراجات البخارية — استخدام الأسلحة الصغيرة — التربية البدنية — أعمال الوقاية ومكافحة الحريق — الميكانيكا والمرور — المفرقعات — التصوير الشمسى — الطبوغرافيا .

لم تستطع كلية البوليس الملكية فى الأربعينيات أن تتخلص من أسر (الدراسات النظرية) التى ميزت مناهجها على مدى مراحل تطويرها (١٩١١ ، ١٩١٢ ، ١٩٢٥) — ورغم أن التدريب العملى أدخل عليه بعض التطوير بتدريس المفرقعات والتصوير الشمسى وقيادة الدراجات البخارية ، الا أن عدد الساعات المقررة لمثل هذا النوع من التدريب كان يقل كثيرا عن الساعات المقررة للدراسات القانونية والادارية — كما أن الاهتمام فى الامتحانات كان ينصب على المواد القانونية والتحريرية — ولم يحدث فى تاريخ مدرسة البوليس (كلية البوليس فيما بعد) أن رسب طالب أو أعاد الدراسة فى سنة من السنوات لرسوب فى احدى مواد التدريب العملى والعسكرى ، — مما يؤكد حقيقة أن الكلية كانت تزود طلبتها ، وبالتالى خريجيها بدراسات

نظرية فقط . ولعل الشيء الذي يذكر لوزارة الداخلية فى مجال تطوير الدراسة البوليسية فى الأربعينيات أنها قضت بالحاق طلبة كلية البوليس بمراكز وأقسام البوليس لمدة شهر ونصف خلال العطلة الصيفية للتدريب على أعمال البوليس[١٤] .

وفيما يخص التجهيز فقد كان المطلب الملح بالنسبة لجهاز البوليس هو سرعة تزويده بالمعدات التى تمكنه من مجاراة التطور الاجرامى الذى كانت خطاه تسبق خطى الجهاز .

وبعيدا عن المعدات والتجهيزات التى كان يلزم ادخالها فى الجهاز تحقيقا لهذا الهدف — وهى عديدة وهامة للغاية — فان المطلب **الأساسى فيها كان هو (التسليح) .**

كان التسليح فى جهاز البوليس خلال الفترة ١٩٣٦ — ١٩٤٥ يقتصر على الريفولفر Revolver للضباط — والقربينه (البندقيه القصيرة) Carabine ذات الطلقة الواحدة للقوات الراكبة — والبندقية مارتينى ذات الطلقة الواحدة للقوات الراجلة من القوات المخصصة لحفظ النظام (بلوكات النظام) — والبندقية الخرطوش جرينر Greener وشنيدر Schneider لقوات الخفر ورجال البوليس فى الداوريات وقد أثبتت الحوادث خلال الفترة موضوع البحث أن الأسلحة التى كان يستخدمها المجرمون — وخاصة فى الصعيد — كانت تتفوق كثيرا على تلك التى لدى البوليس — وقد أجمعت قيادات البوليس منذ عام ١٩٣٨ — وخاصة فى الريف ، على حتمية استبدال أسلحة رجال البوليس بأسلحة أخرى جديدة بعيدة المرمى لتضارع ما يحمله الأشقياء[١٥] .

---

(١٤) المرجع السابق ص ٢٧ — ٣١ .

(١٥) الصاغ حسين كامل « الاجرام فى الريف المصرى » ص ٥٤ وما بعدها — مرجع سبق ذكره — وتقرير ادارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام ١٩٣٨ مرجع سبق ذكره .

غير أن مشكلة البوليس فيما يتعلق بالتجهيز بصفة عامة كانت تبعيته للجيش . بمعنى أنه لم تكن هناك ثمة سياسة محددة لامداد البوليس باحتياجاته من المعدات التى قد يتوافر مثيلها فى الجيش (كالأسلحة والسيارات وأجهزة اللاسلكى وما أشبه) — انما جرت العادة على أن يكون البوليس هو الزبون الأول للمستهلك أو المستعمل من أسلحة الجيش التى يستغنى عنها . وهذا ما حدث بالفعل عندما أصبح الجيش المصرى فى وضع يسمح له — بعد معاهدة ١٩٣٦ التى وفرت له بعض التحديث والتنظيم — ان يتخلص من القديم من معداته نظرا لتزوده بأسلحة جديدة .

ومع ذلك فقد كانت حركة جهاز البوليس فى مجال التسليح بطيئة للغاية ، ويبدو هذا من قيمة المبالغ التى كانت تخصص لهذا الغرض — فقد خصص مبلغ عشرة آلاف جنيه فقط فى ميزانية عام ١٩٣٨ لاستبدال أسلحة رجال البوليس (بأنواع من الأسلحة التى يستعملها الجيش المصرى)[١٦] . ونظرا لأن أسلحة الخفراء كانت من النوع الذى يطلق (الخرطوش) ولبس (الرصاص) فقد اعتمد فى ميزانية عام ١٩٣٨ مبلغ ٣٢٫٠٠٠ جنيه لشراء أسلحة وذخيرة جديدة لاستبدال أسلحتهم التى كانت معهم فى ذلك الوقت[١٧] .

وفى ميزانية ١٩٣٩ أدرج مبلغ ٥٠٫٠٠٠ جنيه لهذا الغرض — وتخابرت وزارة الداخلية مع وزارة الدفاع وحصلت منها على (٤٠٠٠) بندقية مستعملة من طراز (لى انفيلد) Lee Enfield و (٣٢٥٠) بندقية أخرى جديدة من نفس الطراز .

وقد استخدمت هذه الدفعة من البنادق (٧٢٥٠ بندقية قديمة وجديدة) فى تسليح القوة الضارية من جهاز البوليس (بلوكات النظام)

---

(١٦) تقرير ادارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام ١٩٣٨ — مرجع سبق ذكره .

(١٧) المصدر نفسه .

ومدرسة البوليس – ووزعت على المحافظات والمديريات ليسلح بها وببندقيات (ماريتنى) القـديمة ثلثى أفراد الداوريات الليلية – مما يعنى أن الأسلحة المستعملة والجـديدة التى وفرها وصول الامدادات الجـديدة من الأسلحة للجيش لم تكن حتى عام ١٩٣٩ تكفى لتسليح البوليس بأسلحة تقف فى مواجهة اسلحة الأشقياء التى ذكرت تقارير الأمن العام بكل صراحة أنها تفوق اسلحة البوليس جـودة وآليـة .

وفى عام ١٩٣٩ – ١٩٤٠ تعاقـدت وزارة الداخلية مـع شركة (جرينر) الانجليزية على توريد (٤٠٠٠) بندقية جرينر من طراز جـديد على أن تسلم ابتداء من مارس ١٩٤٠ بمعـدل (١٠٠٠) بندقية شهريا[١٨] .

ومن المحقق أن التحـديث فى مجال التسليح فى البوليس كان يسير بخطوات متثاقلة للغاية فى الأربعينيات برغم الحصول على بعض اسـلحة الجيش المستغنى عنها ، فحتى عام ١٩٤٣ كانت ادارة عموم الأمن العـام تقرر فى تقـاريرها (أن السلاح الحـالى الذى لدى رجال الحفظ لم يعـد وافيا بالغرض ولا يتفق والتطورات الحـديثة ولا يتكافأ وما تسرب الى أيدى الأهالى والأشرار والمجرمين من سلاح حـديث له خطره وقـدره فنوصى بضرورة تسليحهم بأسلحة حـديثة أسوة بمـا هـو متبع فى البـلاد الأجنبية)[١٩] . وقـد استمرت الشكوى من تخلف التحـديث فى هـذا المجال لسنوات طويلة[٢٠] – ويبدو ان الموقف فى هـذا المقام كان متدهورا تماما . فالجيش لم يعـد مصـدرا للتزويد بالمستعمل من سلاحه بعـد أن توقفت بريطانيا عن تنفيذ التزامها المنصوص عليه فى صلب معاهـدة ١٩٣٦ بامداد الجيش بالأسلحة الحـديثة بحجـة احتياجات الحرب وميادين القتـال[٢١] . لهـذا فان توصيات ادارة عموم الأمن العام كانت الاتفـاق

---

(١٨) تقرير وزارة الداخليـة عن حالة الأمن العـام بالمملكة المصرية عام ١٩٣٩ – مرجع سبق ذكره . انظر أيضا تقرير الوزارة عن حالة الأمن العام عام ١٩٤٠ – مرجع سبق ذكره .

(١٩) تقرير وزارة الداخلية عن حالة الأمن العام عن سنة ١٩٤٣ .

(٢٠) تقرير وزارة الداخلية عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنتى ١٩٤٨ و ١٩٤٩

(٢١) راجع فى قضية توقف بريطانيا عن امداد الجيش المصرى بالسلاح والمعدات بدءا من عام ١٩٣٩ كتابنا « الوجود البريطانى فى الجيش المصرى » القاهرة – دار المعارف ١٩٨٢ .

مع قيادة الحلفاء (على تسليمنا هـذه الأسلحة مما لديها بعد انتهاء الحرب .... أو العمل على استيرادها بعـد الحرب مباشرة)[22] ـ وقـد كان هـذا الاقتراح من جانب ادارة عموم الأمن العام مفرطا فى التفاؤل ، فالجيش نفسه لم يكن قادرا على مداركة سلاحه من (الحلفاء) .. فما بالك بالبوليس .

لهـذا فان ادارة عموم الأمن العام عادت وقـدمت توصية متواضعة بتسليح رجال البوليس (بما ضبط أو قـدم من أسلحة بمناسبة صدور الأمر العسكرى القاضى بمنع حمل السلاح ....)[23] .

ولقـد كان « الانتقال » من اهم المسائل التى يعنى البوليس بايجاد حل لها ـ فلا بوليس دون (سلاح) و (وسيلة انتقال) . وكانت الوسائل التى لدى رجال البوليس للانتقال بها فى ذلك الوقت لا تتفق وأربعينيات القرن الذى سادت فيه الوسـائل الميكانيكية ، اذ كانت وسـيلة البوليس هى (الخيول) فى الريف ـ أما السيارة فكانت نوعا من الترف الذى لا يقـوى البوليس على تدبير الكثير منه ـ فقـد كانت السيارة (البوكس) هى السيارة الوحيدة فى المراكز وأقسام البوليس ، وكثيرا ما كانت تتعطل ولا تتوفر لوازم اصـلاحها .

وقـد أمل المسئولون فى جهاز البوليس ـ نتيجة توافر سـيارات (الجيب Jeep) لدى قيادة الحلفاء ـ امكانية تزويد البوليس بها ـ لكن تقارير الأمن العام حتى عام ١٩٤٩ كانت لا تزال تفيض بالشكوى من سـوء حالة السيارات[24] .

وحتى عام ١٩٤٣ كان كل رصيد البوليس من (اللاسلكى) محطـة

---

(٢٢) تقرير وزارة الداخلية عن حالة الأمن العام بالملكة المصرية عن سنة ١٩٤٣ ـ مرجع سبق ذكره .

(٢٣) المرجع السابق ـ والأمر المشار اليه هـو الأمر العسكرى رقم ٢٤ بتاريخ ١٩٤٠/٥/٧ بمحاكمة محرزى الأسلحة امام المحاكم العسكرية .

(٢٤) تقرير وزارة الداخلية عن حالة الأمن العام بالملكة المصرية عن سنة ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩

بمحافظة القاهرة ــ لكنها كانت لا تعمل لاحتياجها الى بعض التجهيزات[25] .

ويخلص مما فات أن خطوات التحديث التقنى كانت تسير بخطوات بطيئة للغاية لا تتفق والتطور سريع الايقاع فى كافة نواحى الحياة ــ ولعل هذا كان له اثر كبير للغاية فى نقص الكفاءة الفنية لجهاز البوليس فى مصر .

وعلى العكس من ذلك فان البوليس حقق خطوات ملحوظة فى مجال التطور التنظيمى الادارى خلال الفترة موضوع الدراسة ــ على أنه يجدر التنويه الى أن هذا التطوير الادارى وخطوات اعادة التنظيم لم تكن خالصة لوجه المصلحة العامة ، اذ كان للسياسة دخل فيها . فنظام (على ماهر) الذى أدخله فى شأن ادارة التفتيش فى ١١ مارس ١٩٣٦ والذى وحدت أعمال التفتيش فيه فى جهاز يتبع الوزير ــ وتوزيع الاختصاص على مفتشين ، احدهما للوجه البحرى والآخر للوجه القبلى ــ هذا النظام لم يلبث أن ألغى فى عهد وزارة الوفد (٩ مايو ١٩٣٦ ــ ٣١ يوليو ١٩٣٧) وأنشىء جهاز جديد للتفتيش برياسة موظف بدرجة مدير عام فى ٢ يوليو ١٩٣٦[26] . لم يكن هناك ما يبرر هذا الالغاء سوى الرغبة فى تغيير كل ما يتعلق بنظام سابق ــ ولعل ما ادخل على جهاز التفتيش عام ١٩٤٢ فى عهد حكومة الوفد يكشف تماما كيف أن التعديل والتغيير فى التنظيم فى أجهزة البوليس ووزارة الداخلية خلال الفترة موضوع الدراسة لم يستهدف التطوير بقدر ما استهدف الغاء ترتيب فعله آخرون أو تحقيق مصلحة ما . فى ١٩٤٢/٨/٤ اصدر (مصطفى النحاس باشا) رئيس الوزراء ووزير الداخلية قرارا برغبته فى تولى الاشراف على ما يجرى فى الاقاليم وتوثيق الصلة بين الوزارة والموظفين والأهالى وكل ما يمت لمصالحهم بصلة ــ فقرر أن يكون لمدير عام

---

(٢٥) تقرير وزارة الداخلية عن حالة الأمن العام بالملكة المصرية عن سنة ١٩٤٣ ــ مرجع سبق ذكره ــ ولم يشرع فى ادخال اللاسلكى فى البوليس آلا فى عام ١٩٥٢ عندما خصص فى ميزانية وزارة الداخلية للسنة المالية ١٩٥١/٥٠ مبلغا لانشاء محطات لاسلكية مترابطة بعواصم المحافظات ، ثم وردت الأجهزة فى عام ١٩٥١ ــ وانشئت بالقرار الوزارى ٣٧٨ لسنة ١٩٥٢ (ادارة اللاسلكى التابعة لادارة عموم الأمن العام) .

(٢٦) العقيد/ابراهيم محمد الفحام ، مرجع سبق ذكره ، .

التفتيش حـــق الاتصال به مباشرة وعلى الدوام لعرض التقارير والملاحظات الهامة عليه وتلقى الأوامر فى شأنها والعمل على تنفيذها .

ثم حـــدد القرار مسئولية مدير عام التفتيش فى توزيع الأعمال وتنظيمها بين المفتشين الذين يعملون معه ، وزيارة المديريات والمراكز وفروع الادارة ليقف بنفسه على أحـــوال الموظفين التابعين لوزارة الداخلية وكيفية قيامهم بواجباتهم — وعضويته فى لجنة الترقيات والتنقلات بالوزارة ورئيســا لمجلس التأديب بها بحكم ما لديه من الوسائل الكافية لمعرفة درجة وكفاءة الموظفين واستعدادهم فى العمل — واخـــذ رأيه فيما يقترح من الانعام برتب أو نياشين وميداليات على موظفى الاقاليم والعمـــد والأعيان — واقتراحات تثبيت الموظفين تحت الاختبار ... الخ[٢٧] .

ويبدو واضحا أن منصب مدير عام التفتيش قـــد أصبح فى التعـــديل الجـــديد منصبا خطيرا يعطى لصاحبه الحـــق فى مراقبة كل حركات الترقيات والتنقلات (وهى تشمل كل الموظفين من المدير فى المديرية والحكمدار حتى أدنى الرتب) ، ورئاسة مجلس التأديب بالوزارة الذى يتولى محاكمة كل موظفى جهاز البوليس — وهـــو صاحب الرأى فى الاقتراح بالانعام بالباشوية والبكوية والنياشين على رجال الادارة فى الاقاليم ، والعمد وأعيان البلاد .

وواضح أيضا أن مدير التفتيش بوزارة الداخلية أصبح يمسك بزمام الأمور فى الريف المصرى كله بباشواته المديرين وبكواته الحكمدارين وقائمقاماته وبكباشيته وصاغاته ويوزباشيته ، الى جانب عمده وأعيانه الذين تجذبهم ألقـــاب التشريف الملكية .

ويمكن فهم السر فى هـــذا التعـــديل أو التطوير الادارى اذا ربطنـــا بينه وبين الأحـــداث التى كانت تجرى فى الشارع السياسى فى وقت صدور التعـــديل من هجمة شرسة على (الوفـــد) تمثلت فى (الكتاب الأســـود) الذى أصـــدره (مكرم عبيد باشا) عام ١٩٤٣ والذى فضح فيه سياســـة

---

(٢٧) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٣٠٠ فى ١٩٤٢/٨/١٣ — القرار الوزارى رقم ٤٠

الاستثناءات الوفدية واتهم (الوفد) باتهامات تمس نزاهته ونزاهة رئيسه مصطفى النحاس تانتا — وذلك فى اعقاب فصله من وزارة الوفد الخامسة (٤ فبراير — ٢٦ مايو ١٩٤٢) ، وما احدثته هذه الهجمة من تأثير فى شعبية الوفد . كذلك تحالفت مع مساعى (مكرم عبيد) مساعى الملك لاضعاف شعبية الوفد خلال الفترة (١٩٤٢ — ١٩٤٤) ومحاولاته اجتذاب العمال والطلبة الى صفة[18]، ولما كان الريف بمجموعه الغفيرة فى ايدى العمد والمشايخ وأعيان البلاد — وهؤلاء فى أيدى المديرين — فان تقوية قبضة (ادارة التفتيش) كانت هى (الاجراء البوليسى) المضاد من جانب (الوفد) فى معركة الصراع ضد القصر وضد خصوم الوفد لضمان بقاء القوى الشعبية الى جانبه — هذا اذا قلنا ان جولات النحاس فى الصعيد فى ذلك الوقت ردا على جولات الملك كانت هى (الاجراء الحزبى) .

واذا كانت المصلحة الحزبية واضحة فى هذا النوع من التنظيم ، فان (فؤاد سراج الدين باشا) (وزير الداخلية الوفدى اعتبارا من ١٩٤٣/٦/٢) كان أكثر موضوعية من (مصطفى النحاس باشا) عندما حدد اختصاصات مفتشى ادارة التفتيش فى نهايات شهر ديسمبر ١٩٤٣ .

استهل (سراج الدين) قراره بتأكيد الغرض من انشاء ادارة التفتيش العام وهو « أن يكون المفتشون عيونا للوزير واداة سريعة وثقة لاستطلاع أحوال الاقاليم والاشراف على سير الأمور بها بحيث تكون الوزارة على اتصال دائم عن طريق (التفتيش) بما يجرى فى جميع المديريات وتعرف حالة البلاد الحقيقية .... (و) يمثل مفتشو الداخلية الوزارة بالاقاليم »[29] .

ثم قسم اختصاص مفتشى الداخلية أربعة اختصاصات تعلق اولها بالأمن العام — وثانيها بالادارة ، وهما أهم ما فى تنظيم (سراج الدين) —

---

(٢٨) د. يونان لبيب رزق « تاريخ الوزارات المصرية » ص ٤٤٤ — ٤٥٥ — مرجع سبق ذكره .

(٢٩) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٥١٢ فى ١٩٤٣/١٢/٢٣ (تحديد اختصاصات حضرات مفتشى ادارة التفتيش العام) .

أما الثالث فكان يتعلق بشئون الموظفين المدنيين والعسكريين من حيث درجة كفايتهم واستعدادهم وجهودهم وتقصيرهم وسلوكهم وظروفهم وابداء الرأى نحـــو تثبيتهم وتحرير التقارير السرية عنهم ــ وتعلق الرابع بمقر اقامة المفتش والتسهيلات التى توفر له لأداء عمله . فى شأن الأمن العام اختص مفتشو الداخلية بالتفتيش على أعمال الأمن العام ودراسة الحوادث الجنائية وأسبابها وما يطرأ عليها من زيادة أو نقص وتتبع الاجراءات التى يقوم بها رجال الضبط والمباحث فى القضايا الهامة وما يبذلونه من مجهود فيها والاطلاع على القضايا المحفوظة والتى حكم فيها بالبراءة وتقـــديم تقارير بملاحظاتهم عن أوجـــه النقص فى تحقيقها وتقـــديم الاقتراحات الضرورية واللازمة لاصلاح حالة الأمن العام فى المناطق التى تزيد فيها الحـــوادث ــ ومراقبة الاجراءات التى تتخـــذ نحـــو القبض على المتهمين الهاربين والمحكوم عليهم غيابيا والفارين من السجون ــ وكل ما يتعلق بالبحث عن الأسلحة غير المرخص بهـــا وصناعتها ــ وامتحان كفاءة الأداء فى شـــأن السيطرة على المشبوهين والمراقبين والأغراب والعربان المتنقلين ــ والداوريات ــ وملاحظـــة حسن استخدام قـــوات البوليس والخفر وتوزيعها طبقا لحالة الأمن بكل منطقة ــ والتفتيش على السجون المركزية وملاحظة العمل بها ــ وتفقـــد مراكز ونقط البوليس والقرى ــ والاهتمام بأحـــوال البلاد من حيث الخصومات بين الأسر والمنازعات الهامة وما اتخـــذ لازالتها من اجراءات(٣٠) .

ولا شبهة فى ارتباط هـــذه الاختصاصات والتنظيمات بالجانب الوظيفى للبوليس ومحاولة اعادة تنظيمه بهـــدف تحسين أدائه .

لكن الشبهة تأتى فى الاختصاص المتعلق (بالادارة) ، فقـــد اختص مفتش الداخلية ببحث حالة البـــلاد الخالية من العمد والمشايخ والتحرى عن اصلح المرشحين واتجاه رغبة الأهالى نحـــو من يولونه عمـــدة أو شيخا عليهم ..

---

(٣٠) المرجع الســابق .

وباعتباره عضوا فى لجنة الشياخات ممثلا للوزارة كان عليه ان يدرس قضايا تأديب العمد والمشايخ دراسة جادة ــ وأن يفحص المسائل الخاصة بفصل البلاد والعزب وانشاء أو الغاء العمــديات والشياخات[٣١] .

نقول أنه برغم الموضوعية التى اتسم بها تنظيم (فؤاد سراج الدين باشا) لادارة التفتيش ــ الا أن دور (مفتش الداخلية) فى شأن البــلاد الخالية من العمد والمشايخ والمرشحين لهــذه الوظائف والتحرى عن رغبات الأهالى فى هــذا الصــدد ــ وتداخله فى قضايا تأديب رجال الادارة من العمد والمشايخ ــ وفحصه لمسائل فصل البلاد والعزب وانشاء أو الغــاء العمديات والشياخات ــ كان يحمل فى ثناياه احتمالات استخدام الضــغط الحكومى للتأثير على رجال الادارة المتحكمين فى ادارة القرى والبلاد ــ .

لقــد شكلت الأربعينيات المبكرة خطورة حقيقية على شــعبية الوفــد ودوره فى الحياة السياسية المصرية ــ فقــد كانت هناك أزمة الانشقاق التى احــدثها (مكرم عبيد) وما أحــدثته من رد فعــل عند الجماهير ــ وتهــديد لقــدرته على الحركة وتضامنه الداخلى ــ وما أفرزه ذلك من اهتزاز لصورة الوفــد أمام الجماهير .

كان الوفــد فى الواقع يواجه مشكلة الهجمة الشرســة المستهدفة شعبيته ــ والتى أتت بعض الثمار فى ذلك الوقت ، وكان لابد أن يكون هناك رد فعل من جانبه لمواجهة تحالف القصر وأحزاب الأقليــة وحملة مكرم عبيد ودعاوى الفساد والاستثناء واستغلال النفوذ الذى لصقت به .

تمثل رد الفعل عند حكومة الوفــد (فبراير ١٩٤٢ ــ أكتوبر ١٩٤٤) فى محاولة استقطاب بورجــوازية اصلاحية استهدفت اســتعادة الأرض التى فقــدتها فى الأربعينيات نتيجة للحملة الناجحة التى قادتها العنــاصر المعادية للوفــد ، فأصــدرت مجموعة من القوانين والاجراءات المعبرة عن طابعها ــ كان من بينها قانون استعمال اللغة العربية فى مكاتبات ومراسلات

(٣١) المرجع السابق .

كل الشركات العاملة فى مصر ، وقانون مجانية التعليم الابتدائى ، وقانون عقد العمل الفردى ، وقانون التأمين الاجبارى ، والاعتراف بنقابات العمال ولجان التوفيق بين العمال واصحاب العمل ، وتخفيض الضريبة على صغار المــلاك الزراعيين ، ووضع مشروع المجمعات الصحية ـــ انشأت ديوان المحاسبة وجامعة فاروق الأول (الاسكندرية حاليا) ، وأصـــدرت قانون اســتقلال القضاء ، وتحويل الدين العام الى دين وطنى ـــ واصـــدرت قانون نظــام هيئات البوليس[٣٢] .

ويلاحظ على مجموعة قوانين واجراءات واصلاحات حكومة الوفــد أنها كانت تستهدف صالح الطبقات المختلفة فى المجتمع كالعمال والمزارعين والموظفين ـــ وحسن سير الأداة الحكومية ـــ والتيسير على الناس ، وهى أهـــداف تدخـــل بطبيعتها فى نطاق برنامج حزب الوفـــد بحسبانه حزبا يتوجه الى الجماهير التى يستمد منها شعبيته وقـــدرته على مواجهة الخصوم .

وللانصاف فان توقيت صـــدور هـــذه الاجراءات والاصلاحات ، وان كان قـــد جاء فى الأربعينيات وارتبط برد الفعل الوفـــدى تجاه الحملة الملكية المتحالفة مـــع أحزاب الأقلية ضـــده ـــ الا أن تأخر الوفـــد فى اصـــدار هـــذه القوانين والاصلاحات حتى ذلك الوقت كان يرجع أيضا الى قـــلة الفرص والمدد التى أتيحت له ليحكم على مدى الفترة ١٩٢٤ ـــ ١٩٤٢ والتى سادتها الانقـــلابات الدستورية وعمليات الاقالة بهـــدف عزله عن جماهيره ـــ فلمـــا توافرت له الفرصة من حيث الوقت (٤ فبراير ١٩٤٢ ـــ ٨ اكتوبر ١٩٤٤) سارع الى تنفيذ واعمال طابعه البورجوازى الاصلاحى .

على أن هـــذا لا ينفى عن مجموعة القوانين والاجراءات الاصلاحيـــة التى أصـــدرها الوفـــد فى ذلك الوقت ـــ انها جاءت بدوافع سياسية .

رغم أن المـــادة ١٤٨ من دستور ١٩٢٣ قـــد نصت على أن « يبين

(٣٢) دكتور/على الدين هلال : السياسة والحكم فى مصر - العهد البرلمانى ١٩٢٣ - ١٩٥٢) - مكتبة نهضة الشرق ١٩٧٦ - ص ١٧٠ - ١٨٦ .

القانون نظام هيئات البوليس وما لها من إختصاصات » ـ فان أيا من الوزارات التي وليت الحكم حتى عام ١٩٤٢ لم تفعل شيئا لتنفيذ ذلك ـ وظل البوليس المصري لا ينظمه الا بعض لوائح متفرقة لا تفي بمارمى اليه ذلك الدستور .

فلما جاءت حكومة الوفد (٢٦ مايو ١٩٤٢ ـ ٨ أكتوبر ١٩٤٤) اصدرت قانون تنظيم هيئات البوليس رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ في ١٩٤٤/٨/٢١ كواحد من مجموعة الاجراءات التي تناولناها في السطور السابقة .

وقد جاء الهدف من القانون ليحقق المطلب الأساسي لأفراد جهاز البوليس من حيث احاطتهم بكافة الضمانات التي تكفل لهم الطمأنينة في قواعد تعيينهم وترقيتهم ونقلهم وتأديبهم وصولا الى قيامهم بواجبهم على الوجه الأكمل وحتى يكونوا بمنأى عن العوامل التي تؤثر عليهم .

حدد القانون لأول مرة في تاريخ البوليس هوية الجهاز عندما نصت المادة الأولى منه على ان (البوليس هيئة مدنية نظامية) ـ ففرقت بينه وبين الجيش بالنص على أنه جهاز مدني ـ وان كانت قد سببت بعض الحيرة عندما قررت أنه هيئة مدنية ونظامية في وقت واحد ـ فلا يوجد معنى لأن تكون هيئة ما ذات صفتان احداهما مدنية والأخرى نظامية . لكن المقطوع به أن المشرع لم يقصد على الاطلاق ان يكون الجهاز هيئة عسكرية والا لنص على ذلك ـ كذلك فان من المسلم به أن كلمة (نظامية) لا تسبغ الصفة العسكرية على مؤسسة ما . وعلى كل حال فقد حسمت المادة ٤١ كل جدل حول طبيعة الجهاز عندما نصت على أنه (فيما عدا الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون تسري على هيئات البوليس القواعد المقررةللموظفين والمستخدمين المدنيين)[٣٣] .

---

(٣٣) الصاغ خليل رضوان الحيب وآخرون « قانون البوليس ونظمه ـ وفق مناهج الدراسة بكلية البوليس الملكية » ـ القاهرة ١٩٤٨ ـ اما الأحكام المنصوص عليها المشار اليها في المادة ٤١ فهي تطبيق الأحكام والقواعد الموضوعة لرجال الجيش على ضباط البوليس في كل ما يتصل باعمالهم في قيادة قوات البوليس وأنظمتها العسكرية ـ وخضوع الكونستابلات وضباط الصف =

وقد حدد القانون اختصاص البوليس بالمحافظة على النظام العام والأمن العام ومنع الجرائم وضبطها وحماية الأرواح والأموال وتنفيذ ما تفرضه عليه القوانين واللوائح من تكاليف .

وأسندت رئاسة البوليس الى المحافظين والمديرين والحكمدارين ومأمورى المراكز والاقسام كل فى حدود اختصاصه .

وأنشىء مجلس أعلى للبوليس برئاسة اقدم وكلاء وزارة الداخلية وعضوية وكلائها والمستشار الملكى للوزارة ومدير ادارة الأمن العام ومدير التفتيش العام ومحافظ القاهرة ومدير الغربية ومدير عام البوليس ومدير كلية البوليس وحكمدار بوليس العاصمة ومدير ادارة المستخدمين — وأقدم ضابطين من رتبة الأميرالاى (العميد) وأقدم ضابطين من رتبة القائمقام (العقيد) — واختص هذا المجلس ببحث الأمور المتعلقة بالمستقبل الوظيفى لموظفى جهاز البوليس (اطالة مدة اختبار الملازمين — تخطى الضابط فى الترقية بعد حلول دوره — الفصل فى الشكاوى الخاصة بالأقدمية — ايداع التقارير التى تقدم فى حق موظفى الجهاز فى ملفات خدمتهم أى اعتبار ما ورد فيها صحيحا — ترقية الكونستابلات الممتازين أو الصولات الى رتب الضباط — تعيين وترقية ونقل موظفى الجهاز غير المعينين بمرسوم — الاحالة الى الاحتياط والاعادة منه — الاحالة الى المعاش ...) .

وقد وضع هذا القانون الأسس لدخول ضباط البوليس فى المناصب التى كانت قاصرة على المدنيين من أجهزة الدولة الأخرى (أى القضاء والنيابة) فنصت المادة الثانية عشرة منه على عدم جواز نقصان نسبة التعيين فى وظائف المديرين أو المحافظين أو وكلاء المحافظات أو وكلاء المديريات

=

والعساكر لتلك الأحكام والقواعد فيما يتصل بخدمتهم فى البوليس — وخضوع الخفراء النظاميين للاحكام العسكرية فى كل ما يتصل بخدمتهم — وخضوع مقرعى الجيش الذين يلحقون بخدمة البوليس لأداء الخدمات ذات الصبغة العسكرية الخاصة بالبوليس فى خدمتهم ومعاملتهم للاحكام والقواعد الموضوعة لرجال الجيش .

أو المفتشين بادارة التفتيش العام عن الثلث من خريجى قسم الضباط بكلية البوليس — وبقيت نسبة الثلثين لرجال القضاء والنيابة .

وامتنع وفقا لهـذا القانون تعيين ضباط الجيش فى البوليس بعـد ان بينت المـادة التاسعة المصـدر الذى تستمد منه الحكومة ضباط البوليس وهـو كلية البوليس .

وقضى القانون على الترقيات الاستثنائية بتقريره عـدم جـواز تخطى الضابط فى الترقية عند حلول دوره الا بقرار من وزير الداخلية بعـد موافقة المجلس الأعلى للبوليس وبعـد سماع أقوال الضابط أمام هـذا المجلس .

ومنح الضباط فى القانون الحق فى معرفة مضمون التقارير السرية التى تقـدم عنهم وحقهم فى ابداء ملاحظاتهم عليها . وحرم عليهم ابداء الآراء والميول السياسية أو الحزبية بتقرير حظر اشتغالهم بالسياسة .

وحـددت فى القانون مدد الخـدمة فى المحافظات والمديريات مراعاة للمصلحة العامة — كما وحـد (التأديب) فى هيئة واحـدة هى مجلس التأديب الذى شكل من مدير الأمن العام رئيسا وعضوية مدير عام البوليس ونائب أول بأقسام قضـايا الحكومة .

وأجاز القانون ترقية الكونستابلات الممتازين حتى رتبة الصاغ (رائد) — والصولات حتى رتبة الملازم أول — على أن لا تزيد نسبة الترقى فى كل من الرتبتين على ٥٪ من مجموع الرتب(٣٤) .

وكانت حكومة الوفـد قـد حسنت مرتبات الضباط عندما أصـدرت (كادر هيئات البوليس فى ١٩٤٤/٥/٢٩) فجعلت راتب :

---

(٣٤) المرجع السـابق .

الملازم ثان	١٢ جنيها شهريا
والملازم اول	٥ر١٣ جنيها شهريا
واليوزباشى	١٩ جنيها شهريا
والصاغ	٣٠ جنيها شهريا
والبكباشى	٤٠ جنيها شهريا
والقائمقام	٥٨ جنيها شهريا
والأميرالاى	٧٠ جنيها شهريا
واللواء	٩٠ جنيها شهريا[٣٥]

بتلبية المطالب الوظيفية لضباط البوليس على هـذا النحـو ـ ومنح (ادارة التفتيش العام) هـذه السلطات الضخمة فيما يتعلق بالقطـاع الريفى من البلاد ، حقق الوفـد نوعا من الوقاية ضـد المؤامرات الملكية لانتقـاص شعبيته وقطع الجسور بينه وبين القوى المؤثرة فى البلاد .

لكن الخطر مع ذلك لم يأت من حيث خشى الوفـد ـ فقـد جاء من جانب السراى عندما اقـدم الملك ـ بعـد أن حصل على الضوء الأخضر من الوجـود البريطانى على اقالة الحكومة النحاسية فى الثامن من أكتوبر ١٩٤٤ .

والواقع أن (الوفـد) لم يكن هـو القوة السياسية الوحيدة التى صبغت عمليات تنظيم وتحـديث البوليس بالسياسة ـ فقـد اسهمت قوى اخرى فى هـذا النشاط .

كان (على ماهر باشا) قـد اتبع تجاه انجلترا خلال عهد وزارته الثانية (١٨ اغسطس ١٩٣٩ ـ ٢٧ يونيو ١٩٤٠) سياسـة عـدوانية نحـواها مناوئتها قـدر الامكان وتعطيل خططها العسكرية تجاه الجيش المصرى الذى كانت بعثتها العسكرية تتولى اعادة تنظيمه من ناحية ـ ورفض

---

(٣٥) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٤٤٦ فى ١٩٤٤/٩/٦ .

الزج بمصر فى عمليات القتال الدائرة على أبوابها فى ذلك الوقت من ناحية أخرى (سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب) ولونت سياسة على ماهر هذه فى نفس الوقت صبغة الميل نحـو المـانيا ــ وهى صبغة تلون بها القصر وبعض الشخصيات المرتبطة به فى ذلك الوقت ــ وتأثرت البلاد فى ذلك الوقت أيضا بحركات التنظيمات الفاشية والنازية الشبه عسكرية ــ فظهرت منظمات (القمصان الخضر) لأحمد حسين ــ و (القمصان الزرقاء) لحزب الوفـد ــ وسيطر على سياسة مصر العسكرية الثلاثى الحربى Military Trio (على ماهر ــ عزيز المصرى ــ عبد الرحمـن عزام) ، وتملكت (نظرية الزعيم) المرتبطة بنظم الحكم الشمولى فكر بعض المصريين .

فى ظل هذا التصعيد الشبه عسكرى ظهرت فى عهد وزارة على ماهر فكرة انشاء تنظيمات مسلحة ذات طابع غير حكومى يكون للدولة عليها نوع من الوصاية الغير رسمية . فكان (الجيش المرابط) وهو نوع من التعبئة الشعبية Levée Masse خلف الجيش أحد هذه الأفكار ــ وتزعمه (عبد الرحمن عزام) وزير الأوقاف فى وزارة على ماهر الثانية ــ وتلخص فى انشـاء معسكرات يتلقى فيها المتطوعون تدريبا مبسطا ويتجمعون فى شكل خـلايا تدار وفـق أسس كوميونيـة Communal ــ وقـد ماتت الفكرة بعـد اقالة وزارة على ماهر هـذه ــ وألغى فى عام ١٩٤٣ فى عهد حكومة الوفـد السادسة .

كان هـذا هـو أثر الفكر السياسى المـاهرى على مستوى الجيش .

أما على مستوى (البوليس) فقـد تبلور هـذا الفكر فى انشاء نظام (البوليس الخاص) بالقرار رقم ١٢ فى الثامن من يونيو ١٩٤٠ .

تألفت قـوة البوليس الخاص من الأفراد الغير تابعين للبوليس الرسمى ــ المتطوعين للعمل دون أجر لمعاونة البوليس عند الحاجة لحفظ الأمن وصيانة المـال ومكافحة الاجرام والاخلال بالنظام .

وكان الغرض من انشاء هـذه القوة هـو مساعدة البوليس الرسمى اذا ما طلب منها المساعدة فيقوم حكمدار البوليس بمخابرة قائد تلك القـوة

لتقـديم العـدد المطلوب من رجال البوليس الخاص للعمل فى منطقة معينة أو للقيام بأعمال رجال النقط والداوريات .

وعند تكليف رجال البوليس الخاص بالعمل مـع البوليس النظـامى يصبح لهم مؤقتا صفة رجال البوليس ويكون عليهم القيام بواجباتهم طبقـا للتعليمات والقواعـد الخاصة بنظام البوليس .

وقـد ميز رجال البوليس الخاص بكسوة خاصة بهم يرتدونها عند قيامهم بأداء واجباتهم او عند ذهابهم للقيام بها أو عـودتهم منها ــ وكانوا يتلقـون أوامرهم من صف ضباط وضباط البوليس النظامى بالطريق العادى ــ اما اذا استخدموا بصفتهم وحـدة او جماعة فهم يتلقون الأوامر من صف ضباطهم وضباطهم الذين يتلقـون بدورهم الأوامر من ضـباط البوليس النظـامى المختصين .

وقـد اشترط فى رجل البوليس الخاص الا يقـل عمره عن ٢٥ سنة وان يحـوز مستوى مقبولا من الكفاية البدنية وصحته جيدة ، وحسن السيرة والسمعة وعلى جانب طيب من الثقافة ــ وان يوقـع تعهدا بالقيام بواجباته وبمسئوليته عما يقع منه من مخالفات لهـذه الواجبات .

وكان الاختيار النهائى لرجال البوليس الخاص من اختصاص رئيس القـوة ــ وكانوا يتلقون قبل تسلم أعمالم دروسا نظرية وعملية فى أعمال وظائفهم بالطريقة التى يحددها رئيس القوة ويصدق عليها وزير الداخلية .

وكان للبوليس الخاص قائد يعينه مجلس الوزراء وكان له سـلطة تعيين ضباط القـوة وتنظيم الوحـدات الخاصة بكل منطقة طبقا لنظـام البوليس المحلى ــ وقبول المتطوعين والاشراف على تدريبهم بالاتحاد مـع حكمدار البوليس المحلى ، وتوزيع افراد القـوة للقيام بأعمال فردية أو لأداء واجبات معينة افرادا أو جماعات فى مناطق معينة بناء على طلب حكمدار البوليس ــ والأمر بالاستغناء عن خـدمات أى فرد من القـوة يقصر فى القيام بواجباته أو يسلك سلوكا معيبا .

وكانت تأدية اليمين أمام وزير الداخلية وفى حضرة رئيس القـوة بأداء الواجبات فى طاعة وأمانة والعمـل فى حـدود اللوائح والتعليمات من أهم التزامات أعضاء هـذا البوليس .

وتسلح رجال البوليس الخاص (بالدنك) فى جميع أحوال الخـدمة ـ وبالسلاح النارى فى حالة صـدور أمر بخـدمات مع حمل السلاح .

وكانت (أقسام البوليس) هى المستودعات الأساسية لحفظ أسلحة وشارات الخـدمة للقـوة الجـديدة .

وقد قضى نظام خدمة البوليس الخاص بضرورة الحصول على طلب صريح من حكمدار البوليس قبل قيام رجاله بأعمالهم الرسمية (حيث يقوم الحكمدار باخطار رئيس قـوة البوليس الخاص بالعـدد المطلوب منهم والمكان والزمان الذى يجب أن يحضروا فيه ويقوم رئيس القـوة باتخاذ الاجراءات اللازمة لاستدعاء رجاله بمعرفته للخـدمة كما يقوم باجراء ما يلزم لحضور ضباط القـوة واخلاء رجاله من الخـدمة) (٣٦) .

ويفهم من مضمون القرار المنظم للبوليس الخاص ان نطاق عمله كان فى المدن فقط حيث نص على حفظ أسلحته وشاراته فى (أقسام البوليس) وليس المراكز التى لا توجـد فى الريف .

ويكشف (الازدواج) فى تنظيم البوليس فى مصر نتيجة لهـذا النظام ـ ووجـود قائد يعينه مجلس الوزراء ليقود القـوة ـ واختصاص القـوة بضباط وصف ضباط ـ وحلف أعضائها اليمين أمام قائدها ـ والتزى بزى معين وشارات معينة ـ يكشف كل ذلك عن التشابه الشديد بين البوليس الخاص والتنظيمات شبه العسكرية التى سادت مصر ومناطق أخرى من العالم ـ فكتائب « الاخـوان المسلمين » كانت على هـذا الشكل ـ وقوات

---

(٣٦) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٢٨٦ فى ١٩٤٠/٦/١٥ نظـام البوليس الخـاص ـ قرار رقم ١٢ .

(المرابط) ماثلتها فى مصر — اما فى ألمـانيا فكان البوليس الخاص يمـاثل فى مهامه مهام قوات الـ Schutzstaffel المعروفة بـ SS — وقـوات Sturmabeilung (العاصفة) والأولى قـوات حماية الحزب النازى وكان لهـا دور متداخل مع اختصاصات البوليس — أما الأخرى فكانت قـوات الى الجيش وتنظيمه اقرب(٣٧) .

قام هـذا التنظيم فى عهد وزارة على ماهر — وأسندت قيادته الى (محمد طاهر باشا) أحـد نبلاء القصر الذين يمتون للملك فاروق بصـلة القرابة . ويبدو من كل الملابسات المحيطة بظروف تشكيله وتاريخ أنشائه وشخصيات مؤسسيه ان الهـدف من انشائه كان سياسيا محضا ويرتبط تماما بسياسة (على ماهر) والقصر المعادية للوجود البريطانى فى ذلك الوقت .

كما يؤكد ذلك ما جاء فى التقـارير البريطانية عنه من أنه كان يمثل نوعا من الطابور الخامس الذى اداره بعض كبار المصريين المتعاطفين مـع (المحـور) أمثال على ماهر — النبيل عباس حليم — الأمير عمر الفاروق — محمد طاهر باشا(٣٨) .

أما وقـد ثبت بالقطع أن التحـديث (بشقيه التقنى والفردى) —

---

(٣٧) F. O. 141/838 — File 305 — Embassy and Consular archives-British Embassy, Cairo, 14 December 1942 The Ikhwan almuslimin reconsidered.

(٣٨) راجع الدكتور/يونان لبيب رزق (تاريخ الوزارات المصرية) مرجع سبق ذكره — ص ٤٤٦ — وقـد تم فى عهد حكومة الوفـد (٤ فبراير — ٢٦ مايو ١٩٤٢) حـل هـذا البوليس الخاص الذى كان ذا طبيعة عسكرية قريبة الشبه بالتنظيمات الفاشية والنازية — الى جانب ايقـاف نشاط بعض المؤسسات الاجتماعية ذات النشاط الذى اشتبه البريطانيـون فى معاداته لوجـودهم كنادى السيارات — كذلك تم اعتقال رئيس البوليس الخـاص (محمـد طاهر باشا) ، وبعض المتعاطفين مع المحـور أمثال النبيل عباس حليم — الأمير عمر الفاروق — ورئيس الوزراء السابق على ماهر باشا — راجـع يونان لبيب المرجع نفسه — ص ٤٤٦ .

واعادة التنظيم — قــد شابهما جوانب قصور كثيرة حيث كان بطيئـــا وغير فعـــال أو متوائما مـــع تطـــور العصر فى الأول — ومضروبا بالتأثيرات السياسية فى الثانى — فان التسلسل الطبيعى للأمور يقتضى التعرف على موقف الجهاز مما اتت به الحرب العالمية الثانية فى محاولة لربط الأسباب بالنتـــائج .

الفصل التاسع

البوليس والحرب العالمية الثانية

اذا كان الحروب بصفة عامة آثار عديدة ، فان الأثر الاقتصادى هو اكثرها وضوحا واصعبها حلا .

وقد فاجأت الحرب العالمية الثانية مصر فى سبتمبر ١٩٣٩ فأحدثت بها آثارا اقتصادية وغير اقتصادية تجمعت كلها معا لتقدم شكل مصر خلال الحرب العالمية الثانية .

وللأحوال الاقتصادية ارتباط وثيق بالجريمة والأمن — فالأمن يتاثر ايما تأثر بالاقتصاد — ويرجع الاجرام فى مصر الى اسباب دائمة — وأسباب طارئة ، فأما الأسباب الدائمة فهى :

١ — الجهل .
٢ — الفقر ونظام توزيع الثروة .
٣ — المرض .
٤ — الثأر والانتقام .
٥ — الخزى من العار والافتخار بالشرف .

٦ — توفر السلاح مع المواطنين .
٧ — تعارض المصالح .

أما الاسباب الطارئة فهى :

١ — الحروب .
٢ — الازمات الاقتصادية .
٣ — الازمات السياسية(١) .

واذا نحن دققنا فى الأسباب الطارئة فننا نلاحظ أنها ترتبط جميعا ببعضها — فما من حرب تورطت فيها مصر الا وأحدثت آثارا اقتصادية وأزمات سياسية ، وينبثق عن الأولى نتائج أخلاقية ونفسية واجتماعية لا يمكن التهوين من شأنها .

كانت متاعب مصر خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ — ١٩٤٥ من الناحية الاقتصادية تتمثل فى الارتفاع الملموس فى أعباء المعيشة وفشل الحكومة فى ايقافه — وكان هذا الارتفاع راجع الى نقص المواد الأولية الضرورية ، ولعل أبرز مثل لذلك هو اختفاء المنسوجات من الأسواق فى ذلك الوقت .

ولم يعد من السهل على المواطنين العثور على الوقود (الكيروسين) اللازم للاستخدام المنزلى — كما اختفت المواد الضرورية كالزيت والسكر وقل المعروض من الخبز ، وخلط دقيق القمح بدقيق الذرة ؛ واضطربت المواصلات فزاد القحط . ورغم اصدار الحكومة لتعليماتها بعدم نقل الحبوب من محافظة لأخرى فان الوضع التموينى لم يتحسن واقتضى الأمر تخصيص حصة من المواد التموينية لكل اقليم من اقاليم المملكة — لكن الجهود التى بذلتها الحكومة من أجل ضمان عدم حدوث المجاعة لم تحقق الأمل المطلوب — فقد ارتكبت كثير من الأخطاء وتخبط الجهاز المكلف بتحقيق الأمان

---

(١) وزارة الداخلية — تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٤٣ . المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٤٥ .

التموينى وفقــد السيطرة على نظام توزيع الحصص التموينية ـــ واستطاع المضاربون تخزين المواد التموينية أملا فى الربح فيما بعــد ـــ وكانت النتيجة الحتمية هى انتشار « السوق السوداء » .

ولقــد كان وجود قوات الحلفاء من بريطانيين محتلين ، وأمريكان ، ونيوزيلنديين واستراليين وجنوب أفريقيين ويونانيين وفرنسيين ـــ هــو أحــد الأســباب الرئيسية للازمة التموينية ـــ اذ ان مصر التزمت بتسليم جيش الاحتلال على سبيل المثال كميات محــددة من القمح لتغــذية أفراده ، لكن ظروف الحرب رفعت استهلاك هــذا الجيش الى ٦٠٠ ألف أردب فى العام .

ورغم محاولة الحكومة التخلص من شبح المجــاعة بتحــديد مساحة الأراضى المخصصة لزراعة القطن وتهيئة ما يزيد على ١٧٠,٠٠٠ فــدان لزراعة الحبوب والمحاصيل الغــذائية ، ومنح موظفى الحكومة وصــغار العمال اعانات مالية انعاشية .... الا أن هــذا كله لم يؤد الى تحسين الوضع الغــذائى والمعيشى المتدهــور(٢) .

ونتيجة لخضوع الحكومة للنفــوذ البريطانى ، فقــد ارتبطت السياسة المــالية والاقتصادية المصرية بالوجود البريطانى ، فكان أن تضخمت الآثار السيئة للارتباط القــديم بين العملة المصرية والاسترلينى ، فزاد أصــدار أوراق البنكنوت وارتفعت الأسعار بصورة غير محتملة حتى بلغت ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبل الحرب ـــ وهــذا أدى بدوره الى هبوط مستوى معيشة الطبقات الشعبية وذوى الدخول المحــدودة(٣) .

ولقــد صاحب هــذه الأحــوال تزايد مضطرد فى اعــداد السكان ، وزحف رهيب من القرية الى المدينة لتوافر فرص العمل التى خلقتها الحرب بها ، وبطالة وظروف عمل سيئة ، وشــدة ناتجة عن ارتفاع تكاليف المعيشة

---

(٢) مارسيل كولومب : تطور مصر ١٩٢٤ ـ ١٩٥٠ ، ترجمة زهير الشايب ـ ١٢٧ ـ ١٢٨ .
(٣) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ ، ص ١٠ .

وهــذا بدوره أوجــد الاضطراب الاجتماعى Social dislocation
خــلال فترة الحرب[4] .

خلاصة الأمر ان مصر كانت تعانى خــلال ســنوات الحرب اضطرابا اقتصاديا خطيرا كان له اثره على احــوال الأمن .

فماذا عن الأحــوال الاجتماعية ..

فى ظــل هــذه الظروف الاقتصادية السيئة ـــ وفى مجتمع يعيش الكثير فيه تحت مستوى خط الفقر ـــ وفى مدن يسودها نظام الاظلام التام نتيجة لظروف الحرب ـــ ويجوس شوارعها وحاراتها عشرات الآلاف من الجنــود من مختلف انحاء العالم ، ينفقون نقــودهم فى المواخير ، وصالات الرقص ، والحانات ـــ فى مجتمع هــذا وصفه ـــ لا تجــد الجريمة مناخا افضــل لتترعرع وتزدهر .... هــذا على مستوى الجريمة العادية .

بلــد مزدحم بالقوات المتحاربة ـــ أحياؤه مكتظة بالنازحين من العمال وغيرهم الساعين وراء العمل فيما تقتضيه حاجات الحرب والجيوش .... وما اكثرها .

موجــة غلاء كاسحة ـــ امتعة الجيوش وعتادها منتشر يغرى الفقراء بالسرقة . عربات الجيوش المحملة بالبضائع المكشوفة تغــدو فى الشوارع بلا حراســة .

قوات محاربة تطــوف الطرق وتغشى محال اللهــو وتحتك بالأهالى احتكاك الحياة اليومية . ميول اجرامية سابقة أو كامنة فى النفوس .... لديها اغراء جاهز لارتكاب الجريمة التى سهلتها ظروف الحرب وقيود اظلام المدن والشوارع .

---

(4) P. J. Vatikiotis " The History of Egypt" Second Edition pp. 330-338.

وجهاز للبوليس تضاعفت أعباؤه ، وكان عليه أن يعمل فى ظل ظروف صعبة للغاية فماذا يكون العائد ؟

فى البداية استغلت الحكومة ظروف الاحكام العرفية التى أعلنت بمناسبة الحرب فبادرت الى اعتقال من لا يرجى صلاحه من كبار الاشقياء والخطرين على الأمن العام ورحلتهم الى معتقل أنشىء لهم (بالطور) — كمحاولة لقمع الجريمة بالوسائل الاستثنائية . وروعى فيمن اعتقلوا أن يكونوا ممن تعددت سوابقهم فى القتل والشروع فيه والسرقات المقترنة بظروف والسرقات العادية وظهرت خطورتهم — ومن يتراسون العصابات التى تعبث بالأمن ، ومن اشتهروا بالاعتداء على النفس والمال وبالاستئجار لارتكاب حوادث القتل — ومن عرف عنهم اثارة الشغب والهياج بين الأفراد — ... وقد نظم الاعتقال فى الطور بالأمر العسكرى ١١٢ لسنة ١٩٤٠ وتبع ذلك باصدار الأمر العسكرى ٢٤ لسنة ١٩٤٠ لمحاكمة محرزى الأسلحة أمام المحاكم العسكرية .

وقد نجحت هذه الاجراءات مؤقتا فى ايقاف الجريمة فى الأيام الأولى من الحرب — لكن الفيضان سرعان ما أغرق كل شىء . كان عدد الجنايات فى عام ١٩٣٩ (٨٢٣٢) فانخفض فى عام ١٩٤٠ الى ٧٤٧٥ — لكنه سرعان ما ارتفع عام ١٩٤٢ الى ٧٦٦٨ ثم الى ٧٩٤٠ فى عام ١٩٤٣ وقفز الى ٨٣٦٦ فى عام ١٩٤٤ ثم الى ٨٤٠٠ فى عام ١٩٤٥ — وزادت السرقات المعدودة من الجنايات من ٨١٣ فى عام ١٩٤٢ الى ١٢٥٦ عام ١٩٤٣ — وزادت الرشوة من ٣١ الى ٤٥ عام ١٩٤٣ — وارتفعت أرقام الجنايات فى المحافظات من ١٨٨٢ الى ٢٢٢٠ .

وفى القاهرة وحدها كانت الزيادة فى الجنايات عام ١٩٤٣ (١٠٧٩) فى مقابل ٩٩٦ فى العام السابق — اما فى الاسكندرية فكانت الزيادة فى عام ١٩٤٣ (٧٥٠) مقابل ٥١٣ فى عام ١٩٤٢ .

ويمكن الربط مباشرة بين الزيادة فى جنايات السرقات وظروف الحرب من ملاحظة ان الزيادة فى هذا النوع من الجرائم كانت هائلة فى الجهات

التى وجـدت فيها معسكرات الجيوش المتحالفة — أو التى فرضت فيهـا قيـود الاضـاءة :

الجهـة	عـدد الجنايات عام ١٩٤٢	عـدد الجنايات عام ١٩٤٣	نسبة الزيادة
القـاهرة	١٤٩	٢٣٢	٥٦ ٪
الاسكندرية	١٢١	٢١١	١٣٦٪
القنـال	٥٥	٧٤	٣٥ ٪
القليوبية	٥	٤٧	٨٤٠٪
الشرقية	٤٨	١٢٣	١٥٦٪
البحيرة	٩	٢٣	١٥٦٪
الجيزة	٢١	٣٧	٧٦ ٪
بنى سويف	١٩	٤١	١١٦٪
المنيـا	٤٢	٦٠	٤٣ ٪
جرجـا	٤١	٥٥	٣٤ ٪

وقـد زادت جنح السرقات فى سنوات الحرب زيادة كبيرة — فبينما كانت ٦٢٧٧١ فى عام ١٩٣٩ ، ارتفعت الى ٦٥١١٩ فى عام ١٩٤٠ ثم قفزت الى ١٠٠٧٩٣ فى عام ١٩٤٢ لتصل الى ١٠٨٩٦١ عام ١٩٤٣ — ثم الى ١٠٩٩٦٨ فى عام ١٩٤٤[٥] .

ولم تكن الزيادة فى اعـداد الجرائم خلال سنوات الحرب هى الظاهرة اللافتة للاهتمام فقط — لكن الأمر الجـدير بالتسجيل فى خصوص الجريمة فى مصر فى سنوات الحرب هـو « الأشكال الجـديدة للجرائم » التى لم يكن لمصر عهد بها من قبل — والتى كانت افرازا مباشرا لحالة الحرب .

---

(٥) وزارة الداخلية — تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٤٣ و ١٩٤٤ .

فقــد ظهرت خلال الحرب التشكيلات العصابيه التى تجاوز عــدد أعضائها الثمانية عشر شخصا ، والتى تخصصت فى خطف الغلمان من المدن وتدريبهم على النشل (الجناية ١٠٥٧ بولاق ١٩٤٠) — وعصابات تزييف أوراق البنكنوت (اثنى عشر شخصا) (الجناية ٨٧٦ حلوان ١٩٤٠) — وعصابات سرقة السيارات وتغيير أشكالها أو تفكيكها وبيع أجزائهـــا (القضايا ٢٧٤٥ و ٤٢٣٧ و ٤٥٧٢ و ٣٨٧٢ و ٤٩٢٧ و ٥٠٣٢ و ٥١٣٢ عابدين سنة ١٩٤١ و ٥١ و ٨٩ و ٢٨٤ و ٣٤٠ و ٤٧ قسم عابدين سنة ١٩٤٢ و ٢٥٧ قسم الأزبكية سنة ١٩٤٢ و ١٢٥ قسم الأزبكية سنة ١٩٤٢) — وحـــوادث مهاجمة أفراد الجيوش الأجنبية (الجناية ١٩٨٠ قسم الأزبكية ١٩٤٢ — الجنحة العسكرية ١٣٣٨ قسم مصر الجـــديدة ١٩٤٣) — وسرقة مساكن أفراد هــذه الجيوش (الجنحة ٢٧٩ قسم عابدين ١٩٤٤ والجنح العسكرية ٥٣٠ — ٦٠٦ — ٦٠٧ — ٩١٩ قسم عابدين — ٨٠٩ قسم الأزبكية ١٩٤٤)[6] .

وكانت ذروة ما قـــدمته الحرب من أشكال جـــديدة للجريمة هــو ما حـــدث فى اليوم الثامن عشر من مايو عام ١٩٤٤ عندما هاجم أربعـــة أفراد هاربين من الجيشين المصرى واليونانى فرع البنك الأهلى بمصر الجديدة وهم مسلحون بالأسلحة النارية ، واستولوا على ٦٨١٠ جنيها ثم لاذوا بالفرار فى سيارة كانت فى انتظارهم (الجناية العسكرية ١٠٦٥ قسم مصر الجديدة سنة ١٩٤٤)[7] .

لقـــد أفرزت الحرب أشكالا جـــديدة للجريمة فى مصر كان أهمهـــا التشكيلات العصابية واستخدام السلاح فى مهاجمة المصارف ، وهى جرائم لم يكن لمصر عهد بها من قبل — وهى جريمة منظمة من انتاج أوروبى وأمريكى جاء به جنود الجيوش الحليفة الى مصر من بين ما أتوا به من رذائل .

---

(٦) وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنتى ١٩٤٢ و ١٩٤٣ — والتقرير السنوى لسنة ١٩٤٤ .

(٧) وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة ١٩٤٤ .

كذلك فقــد شكلت سرقات متعلقات الجيش البريطانى عنصرا جديدا من عناصر الجريمة فى مصر اثناء الحرب ــ وشكلت هــذه السرقات ٧٧٥ قضية فى الموسم القضائى ١٩٤٢ ــ ١٩٤٣ ، و ٦٩٠ قضية فى الموسم القضائى ١٩٤٣ ــ ١٩٤٤ ، وكان مجموع ما ضبط من هــذه المسروقات فى الموسم الأول ما قيمته ٢٦٦٧١ جنيها ــ أما فى الموسم الثانى فكانت قيمة المسروقات المضبوطة ٢٠٧٦٤ جنيه[٨] .

ومن متاعب البوليس خلال فترة الحرب تزايد جريمة المخدرات السوداء بشكل خطير ــ فرغم تراجع الاقبال على الهيرويين ، الا أن الاقبال على الحشيش والأفيون زاد بسرعة وزاد الادمان فيه .

ولقــد كان مرجع هــذا التزايد الى أمرين : الفقر ــ ووجود الجيوش الأجنبية فى البــلاد .

قلنا فى موضع سابق من هــذا الفصل أن الحرب وفرص العمل فى المدينة دفعت بجيوش أهــل الريف للعمل فى المدينة ــ وعندما زحف هــؤلاء كانوا يحملون معهم الأمراض الطفيلية (البلهارسيا والانكلستوما) التى من أهم نتائجها تقليل القــوة البدنية للمرضى بها ــ ولمــا كان النازحون الى المدينة للعمل فى فرص الحرب لا يملكون سوى قــوتهم البدنية لتوفير قوتهم ــ فقــد ابتغوا توقى النقص فى هــذه القــوة بالجنوح بشراهة الى تنبيــه أنفسهم بتعاطى الأفيون والحشيش . والجــدول الآتى يكشف عن تزايد كميات المخــدرات المستهلكة على مدى الفترة ١٩٣٩ ــ ١٩٤٥ :

---

(٨) تقارير بوليس مدينة القاهرة لسنوات ١٩٤٢ و ١٩٤٣ و ١٩٤٤ .

السنة	الكمية بالكيلو جرام
١٩٣٩	١٨٩٦
١٩٤٠	٢٥٦٠
١٩٤١	٢٤٩١
١٩٤٢	٣٩٨٧
١٩٤٣	٢٧٣٩
١٩٤٤	٢٦١٧
١٩٤٥	٣٧٨٦(٩)

وقد صاحب تزايد كميات المخدرات المستهلكة فى مصر خلال سنى الحرب ظهور وسائل تخدير جديدة ، كتدخين أوراق نبات السيكران كمنعش — ليس لأغراض تتصل بالرذيلة أو الجريمة وانما للتخلص من التفكير فى النقر المدقع — وكذلك خلط أوراق نبات الحشيش المجففة بالسجائر وتدخينها (البانجو) — وخلط أوراق نبات الحشيش بالسكر واكلها ، بل ووصل الأمر الى حد اكل أقراص أوراق الشاى بدلا من شراء الشاى كمشروب — الى جانب الافراط فى شرب (البوظة) وتدخين المعسل المعروف باسم (حسن كيف)(١٠) .

ولقد وصل عدد القضايا التى ضبطت فى مجال المخدرات فى عام

(٩) المملكة المصرية — مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة — التقرير السنوى عن سنة ١٩٤٨ — ويلاحظ أن المخدرات الوارد أرقامها تعنى كميات المخدرات المضبوطة — وقد افترضنا أن هذه الكميات هى الكميات المستهلكة على اعتبار انها كانت ستستهلك لو لم تضبط — كما أن الزيادة فى المضبوطات معناه زيادة فى الواردات .

(١٠) المملكة المصرية — مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة — التقرير السنوى عن سنة ١٩٤٢ .

١٩٤٤ (١٤١٥) قضية اتهم فيها ٢٠٠٤ متهم[١١] — ارتفعت فى عام ١٩٤٥ الى ١٧٣٩ قضية اتهم فيها ٢٣٨٤ متهم .

أما الجيوش الاجنبية فقـد كان لهـا دور كبير فى زيادة كميات المخدرات المجلوبة الى مصر .

فقـد كانت القطارات الحربية التى تنقل الجنود والمهمات البريطانية عبر سيناء من فلسطين الى مصر وبالعكس من وسائل التهريب التى لا يمكن مراقبتها لعـدم خضوع هـذه القطارات للتفتيش ومراقبة البوليس المصرى — أما السيارات العسكرية البريطانية التى كانت تمر على الطرق المصرية فكانت كالقطارات العسكرية فى الحصانة ضـد اجراءات البوليس ، وعلى ذلك فان البضائع والمخـدرات كانت تهرب فيها دون عناء — ولعل هـذا يفسر لنا سر القفزات الهائلة التى كانت أرقام كيلوات المخـدرات تصل اليها كل عام — فقـد قفزت كمية المخـدرات المضبوعة من ٣٧٨٦ كيلو جراما عام ١٩٤٥ الى ١٣٢٦٨ كيلو جراما عام ١٩٤٧ بفضل التسهيلات الممنوحة لوسائط النقل العسكرية التى كانت تحت تصرف القوات الحليفة[١٢] .

والجـدول التالى يكشف دون تعليـق عن دور الوجـود العسكرى الأجنبى خلال الحرب العالمية الثانية فى زيادة كميات المخـدرات الـواردة الى مصر :

---

(١١) المملكة المصرية — مكتب المخابرات العام للمواد المخـدرة — التقرير السنوى عن سـنة ١٩٤٤ .

(١٢) المملكة المصرية — ادارة مكافحة المخدرات — التقرير السنوى عن سنة ١٩٤٧ .

التاريخ	جهة الضبط	الكمية المضبوطة	جنسية المهرب
٦/١٢/١٩٣٩	القنطـــرة	٦٠٤ر جرام حشيش	سورى تابع للجيش البريطانى
١٠/٢/١٩٤١	القنطـــرة	١٢ر٩٠١ كيلو جرام حشيش	طيـــار بريطـــانى
٢٨/٢/١٩٤١	القـــاهرة	٥٩٠ر جرام حشيش	عسكرى من الجيش البريطانى
٢٧/٧/١٩٤١	القـــاهرة	٢٤٨ر٣٠ جرام حشيش	عسكرى من الجيش البريطانى
٢٥/٣/١٩٤٢	القـــاهرة	١١ر٧٨٥ كيلو جرام حشيش	جنديين من القـــوات الفرنسية المحـــاربة
٦/٥/١٩٤٢	القـــاهرة	١ر٨٢٥ كيلو جرام حشيش	جندى من الجيش البريطانى
٦/٦/١٩٤٢	الاسماعيلية	٣١٣ر٣٠٠ كيلـــــو افيـــون ٧٧ر٢٥٠ كيلو جرام من الحشيش	جندى من القـــوات الفرنسية المحـــاربة
١٦/٧/١٩٤٢	القنطـــرة	٩ جرام كـــوكايين + ١٦ جرام حشيش	جنـــدى فرنسى
٧/١١/١٩٤٢	القـــاهرة	٤ر٤٦٥ كيلو حشيش	جنـــدى فرنسى
٢٢/١١/١٩٤٢	القـــاهرة	٨٣ جرام حشيش	جنـــدى يونانى
١٣/٤/١٩٤٣	القـــاهرة	٧ر٤٦٥ كيلو جرام حشيش	جنـــديان فرنسيان

التاريخ	جهة الضبط	الكميه المضبوطه	جنسيه المهرب
١٩٤٣/١١/١٥	بور سعيد	١٢٣٠ جرام افيون + ١٢١٠ جرام حشيش	بحار حربي يوناني
يناير ١٩٤٣	القاهرة	٧٤٢ جرام حشيش	جندى فى الجيش اليونانى
١٩٤٣/٢/١٦	القاهرة	١٫٤٥٠ كيلو جرام افيون	جنديان فرنسيان
١٩٤٣/٢/٢٠	الاسماعيلية	٦ جرام حشيش	جندى يونانى
١٩٤٣/٦/٣	الاسكندرية	٣٫٢٩٠ كيلو جرام حشيش	جندى بريطانى
١٩٤٣/١٠/٣٠	القاهرة	١٫٥٤٥ كيلو جرام حشيش	جندى بريطانى
١٩٤٣/١١/١٨	القاهرة	٩٧٥ جرام حشيش + ٢٢٥ جرام أفيون	ثلاثة جنود بريطانيين
١٩٤٣/١٢/١٨	القاهرة	١٠٫١٦٠ كيلو حشيش	جاويش بالجيش البريطانى
١٩٤٤/١/١٦	القاهرة	٧٫٤٩٢ كيلو حشيش	جندى فرنسى
١٩٤٤/٢/١٧	الاسكندرية	١٠٦٠ جرام أفيون	بحار حربى يونانى
١٩٤٤/٢/١٨	القنطرة	١٢٫٧٤٤ كيلو جرام أفيون + ٤٫٨٩٣ كيلو جرام حشيش	وكيل عريف بريطانى
١٩٤٤/٢/٢٣	القاهرة	١١٫٧٧٠ كيلو جرام حشيش	جندى فرنسى

التاريخ	جهة الضبط	الكميه المضبوطة	جنسيه المهرب
٦/ ٣/ ١٦٤٤	الاسكندريه	٢٫٧٦٠ كيلو جرام افيـــون + ٤٫٤٣٥ كيلو جرام حشيش	جندى يونانى
٧/ ٣/ ١٩٤٤	بور سعيد	٣٦ جرام حشيش	بحـار يونانيان حربيان
٣/ ٤/ ١٩٤٤	بور سعيد	٦٣٠ جـــرام جشيش + ٧٥٠ جرام افيـــون	جندى بحار يونانى
٢١/ ٤/ ١٩٤٤	الاسكندرية	٢٫٢١٧ كيلو جـــرام حشيش	بحار بريطانى حربى
٢١/ ٢/ ١٩٤٤	القـــاهرة	٣٥٫٢٢٢ كيلو أفيــــون + ٣٫٢١٥ كيلو جرام حشيش	عسـاكر يهـــود وعساكر بالجيش البريطانى
٣/ ٣/ ١٩٤٤	بور سعيد	٥٫٧٢٠ كيلو جرام أفيـــون	صول (مساعد) بالبحرية الفرنسية
٤/ ٩/ ١٩٤٤	قطار حيفا ـ القاهرة	١٨٫٨٣٠ كيلو جرام افيـــون	جندى بالجيش البريطانى
٧/ ٩/ ١٩٤٤	القـــاهرة	٣٫٨٣٠ كيلو جرام حشيش	جنود بريطانيون
٣٠/ ٤/ ١٩٤٥	الاسكندرية	٥٫٨٠٠ كيلو جرام حشيش	ضابط طيار يونانى
٢٦/ ٥/ ١٩٤٥	الاسكندرية	٣٥٠ أمبولة مورفين	٢ جاويشية بالبحرية اليونانية
١/ ٦/ ١٩٤٥	القاهرة وكسفريت	١٣٤٫٢٧٠ كيـــلو حشيش + ١٥١٫٩٥٠ كيلو أفيـــون	عصابة من رجال القوات المتحالفة البريطانية واليونانية[13]

(١٣) المملكة المصرية ـ مكتب المخابرات العام للمواد المخـــدرة ـ التقرير السنوى عن سنة ١٩٤٥ .

فاذا انتقلنا الى الجرائم الأخلاقية ، فاننا نجـد أن هـذا النـوع من الجرائم بأنواعه قـد تزايد زيادة عظيمة وخاصـة فى المدن حيث يكثر وجود قـوات الحلفـاء .

فقـد استخدمت صالات الموسيقى ومدارس الرقص التى وجـدت سبيلها الى المدن المصرية فى ظـل سنوات الحرب ــ كأماكن لممارسة الرذيلة الى جانب الفنادق والبانسيونات ومحلات التخـديم ، وبيـوت الدعـارة التقليدية ــ كما مورست الدعارة على نطاق أوسع فى أماكن غير مرخصـة لتستوعب الضغط الهائل على هـذه التجارة التى انتعشت بصورة كبيرة خـلال سنوات الحرب .

وزادت أعـداد النسوة اللاتى ضبطن فى بيوت للدعارة السرية ــ والأشخاص الذين ضبطوا يديرون محالا للدعارة السرية ــ والنسوة اللاتى ضبطن للتحريض على الفساد ــ والمأبونين الذين ضبطوا لنفس السبب ــ ... الخ . وتؤكد الاحصائيات المتعلقة بالآداب فى مدينة القاهرة تزايد أعـداد النسوة اللاتى ضبطن بالشوارع لتحريض المـارة على الفسق على مدى السـنوات ١٩٣٩ ــ ١٩٤٤ : ٤٧٠١ ــ ٤٩٥٩ ــ ٢٩٤٧ ــ ٤٢٢٥ ــ ٦٢٤٥ ــ ٣٥٧٩[١٤] .

ويعتبر احصاء النسوة المضبوطات فى الشوارع للتحريض على الفسق أصـدق معيار على ارتفـاع معـدل الرذيلة ــ نظرا لأن باقى الجرائم الأخلاقية الأخرى كممارسة الرذيلة ذاتها تجرى سرا وداخـل بيوت لا يعلم عنها شيئا ــ وهـذا هـو السر فى انخفاض أعـداد هـذه البيـوت فى الاحصائيات ــ أما التحريض فهو عمل لا يمكن اخفـاؤه ولابد ان يتم جهرا .

أما على مستوى البلاد كلها ــ فقـد كان احصاء الجرائم الأخـلاقية فى العام القضائى ١٩٤٣ ــ ١٩٤٤ مقارنا بمثيلاتها فى العام القضائى السابق كالآتى :

---

(١٤) وزارة الداخلية ــ بوليس مدينة القاهرة ــ التقرير السنوى لسنة ١٩٤٤ .

	١٩٤٢ — ١٩٤٣	١٩٤٣ — ١٩٤٤
منازل مدارة للدعارة السرية	١٥٥	١٨٠
نسوة مضبوطات بها	٣١٦	٣١٩
نساء يحرضن على الفسق	٢٧٠٩	٥١٥٥
مصابات بأمراض سرية	١٣٩٠	٢١١١
ذكور يحرضون على الفسق	٦٢	٧٢
بلطجية	١١١	٢٠٩
قوادون	٢٢٨	٦٩٦[١٥]

لقد اثبتت دراسة الجريمة خلال فترة الحرب الصلة المباشرة بين الحرب وزيادة الجريمة كما ونوعا .

وقد ذكرنا فى الفصل السابق كيف أن جهود التحديث ومواكبة العصر واعادة التنظيم قد شابها الكثير من أوجه القصور ، فكانت بطيئة وغير فعالة وغير متوائمة مع روح العصر ومتأثرة بالأحوال السياسية الغير مستقرة فى البلاد .

لذلك فان جهاز البوليس ظل على حاله غير قادر على ملاحقة التطور فى الجريمة أو قمعها أو على الأقل الحد منها وايقاف تزايدها المستمر .

ونظرة الى الاقتراحات التى قدمتها ادارة الأمن العام لاصلاح حالة الأمن العام فى سنوات ١٩٤٤ وما بعدها تبين أن جهاز البوليس كان حتى ذلك الوقت لا يزال يعانى من عوامل القصور التى كان يعانى منها فى السابق

(١٥) وزارة الداخلية — تقرير عن حالة الأمن العام بالملكة المصرية عن سنة ١٩٤٣ — وسنة ١٩٤٤ .

ـ فحتى عام ١٩٤٤ كان مدير عام ادارة عموم الأمن العام يقترح ـ اصلاحا للأمن العـام المتدهور (النظر فى استبدال الخفراء بعساكر) (واصـلاح نظام الخفراء) و (اسناد رئاسة نقط البوليس لضباط أكفاء) و (تعزيز المباحث وتنظيمها) و (تسليح رجال الحفظ بأسلحة حـديثة) و (تيسير وسـائل الانتقال لرجال البوليس) و (اصلاح نظم الداوريات) و (اصلاح الطرق والمواصلات) و (العمل على مكافحة الاجرام فى نفوس الأهالى) و (تعزيز قـوات البوليس بما يتناسب مع زيادة العمران) و (زيادة الاعتمادات المـالية المخصصة لجهاز البوليس)[١٦] .

ويلاحظ ان هـذه الاقتراحات كانت هى آفـة جهاز البوليس على مدى سنوات الفترة موضوع الدراسة (١٩٢٢ ـ ١٩٥٢) ، فالتسليح ، والخفراء ، وزيادة اعـداد رجال البوليس ، وتحسين وسائل الانتقال هى عناصر القصور التى كان جهاز البوليس يعانى منها .

فلا غرابة اذن أن تكون نتيجة قيام الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥) هى ذلك التدهـور الأمنى الذى شرحته الصفحات السابقة .

---

(١٦) وزارة الداخلية ـ تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٤٤ ـ وتقرير سنة ١٩٤٧ .

الفصل العاشر

البوليس والأمن السياسى

لا يعترف القانون الجنائى المصرى ولا النظام الحاكم فى مصر بالجرائم السياسية ولا يفرقان بينها وبين الجرائم العادية — اللهم الا فيما قرره القانون من عدم جواز تسليم المجرمين السياسيين الذين يلجأون الى مصر ، وفيما عدا ذلك فان المجرم السياسى يلقى عقابا ومعاملة لا تختلف عن المجرم العادى ، بل ربما كانت أمعن تنكيلا وعنفا فى حالات كثيرة — ويسجل القضاء المصرى انه لم يعف قاتلا سياسيا أو حتى شارعا فى القتل من تطبيق عقوبة الاعدام على مدى تاريخ القضاء المصرى ومنذ ان عرفت مصر جرائم العنف السياسى .

ومع هذا فان العرف ، الى جانب التقسيم البوليسى ميز الجريمة السياسية عن الجريمة العادية من حيث موضوع الجريمة او الهدف الذى ارتكبت من أجله — وبكلمات أخرى من حيث الباعث على ارتكابها .

وعلى مدى النصف الأول من القرن العشرين تميز تاريخ مصر بثلاثة مراحل متميزة من العنف السياسى . كانت الأولى هى تلك التى بدأت بمصرع

بطرس غالى باشا عام ١٩١٠ ــ وبين ذلك العام وعام ١٩١٥ ارتكبت جريمى قتل سياسى ضد شخصيات مصرية كبيرة بينما جرت أربعة عشرة محاولة بما فى ذلك محاولة اغتيال السلطان حسين كامل (١٩١٤ ــ ١٩١٧) فى عام ١٩١٥ ، وجرت اثنتا عشرة جريمة قتل ضد مدنيين وعسكريين بريطانيين ــ وواحد وعشرون محاولة قتل ضدهم أيضا . وقد انتهت هذه الفترة الأولى بمصرع سردار الجيش (ستاك) عام ١٩٢٤ والقبض على قاتليه واعدامهم ، وما نتج عن ذلك من سقوط التنظيم المسئول عن عمليات الاغتيال على مدى الفترة الأولى كلها[1] .

وقـــد كان التنظيم البوليسى لمواجهة الجريمة السياسية فى هـــذه الفترة بسيطا للغاية ولا يتعـــدى ابتكارات تنظيمية أعـــدها البريطانيون لمواجهـــة تيار الجريمة الذى كان موجها لوجودهم بالدرجة الأولى ــ فقـــد انشىء على المستوى المركزى (القسم المخصوص) فى اعقاب ثورة ١٩١٩ لمواجهـــــة الاعتداءات السياسية التى استهدفت لهـــا كبـــار الموظفين البريطـــانيين ، وكانت تحت اشراف بريطانى حتى انشئت « الادارة الأوروبية » فى أواخر عام ١٩٢٢ وجعل ما يتعلق بالأجانب فى القسم المخصوص تحت اشراف الادارة الأوروبية ــ وظـــل هـــذا القسم خاضعا للوجود البريطانى وعلى وجـــه الخصوص تحت اشراف (الميجور سانت جـــورج آنسون) الذى عين فى أبريل ١٩٢٤ لمواجهة النشاط الشيوعى حتى الغاء وظيفتـــــه عام ١٩٣٧ (أول يوليو) بعـــد توقيع معاهـــدة الصـــداقة والتحالف مع بريطانيا فى اغسطس ١٩٣٦[2] .

وعلى المستوى المحلى (المحافظات) انشئت فرقة للمباحث السياسية ضمت مجموعة من الضباط البريطانيين العاملين فى جهاز البوليس المصرى فى ذلك الوقت ، وقـــد اسميت فى البداية (لجنة الجرائم السياسية) ثم

---

(١) " Egyptian Service ", op. cit., p. 214.

(٢) العقيد/ابراهيم محمد الفحام « تطـــور البنـــاء التنظيمى بوزارة الداخليـــة » مرجع سبق ذكره .

استقرت تسميتها فيما بعد على (قلم الضبط فرع ب) الذى أصبح مختصا بالجريمة السياسية فى القاهرة — وكذلك وجد قلم مماثل فى الاسكندرية ، وتبع القلمان بوليس كل من المدينتين — وقد اسمى الجهاز المختص بالجريمة السياسية (بقلم الضبط فرع ب) تمييزا له عن الجهاز المختص بالجريمة العادية والذى كان يسمى (قلم الضبط فرع أ) .

ولم يخرج نطاق عمل أقلام (الضبط فرع ب) والجهاز المركزى فى الوزارة (القسم المخصوص) خلال فترة العشرينيات والثلاثينيات عن مراقبة نشاط الشباب والطلبة مع التخصص الى حد ما فى المسائل التى لها صلة بالشيوعية والنشاط الشيوعى • ولا يلحظ اى تخصص داخل جهاز الأمن السياسى فى ذلك الوقت سوى ذلك الربط بين (مكتب العمل) الذى انشىء فى ٢٩ نوفمبر ١٩٣٠ تابعا لادارة عموم الأمن العام والقسم المخصوص الذى كان يتبع نفس الادارة — وقد نقلت تبعية ذلك المكتب فى أوائل عام ١٩٣٥ الى وزارة التجارة والصناعة عندما انشئت بالمرسوم الصادر فى ٢٠ ديسمبر ١٩٣٤ — ومع هذا فقد ظل الاشراف على مراقبة النشاط الشيوعى فى الأوساط العمالية وغيرها خلال تلك الفترة معقودا للفرع المختص بذلك الغرض (بالقسم المخصوص) المركزى[٣] .

وتقع الفترة الثانية من العنف السياسى فى مصر بين عامى ١٩٣٧ و ١٩٤٦ ، وفيها جرى اغتيال شخصيتين مصريتين سياسيتين ، وجرت ثلاثة محاولات اغتيال — كذلك جرى اغتيال ثلاثة أفراد من الجيش البريطانى وجرت أربعة محاولات اغتيال ضدهم أيضا .

وهكذا فانه خلال الفترة ١٩١٠ — ١٩٤٦ كانت هناك فترتان من العنف السياسى — كسرتهما فترة فاصلة من الهدوء النسبى مدتها **اثنى عشر عاما** كانت الجريمة السياسية خلالها محدودة .

---

(٣) مجلة الأمن العام — العدد ٧٩ سنة ١٩٨١ « تطور انظمة الأمن السياسى قبل ثورة ١٩٥٢ » للعقيد/ابراهيم محمد الفحام .

كانت الاغتيالات والشروع فيها خلال هـذه الفترة من نوعين — نوع ارتكب بواسطة شبان مصريين ضـد وزراء مصريين بمـا فى ذلك النحاس باشا ، أحمد ماهر باشا ، أمين عثمان باشا — ونوع آخر ضـد ضـباط ورتب اخرى من القوات المسلحة البريطانية .

ودون التعرض بالدراسة التفصيلية لجرائم الاغتيال السياسى فى هذه الفترة — حيث ان الدراسة ليست معنية بها بقـدر ما هى معنية بدراسة ما يخص جهاز البوليس فيها فان الجانى السياسى أصبح فى هـذه الفترة أقرب الى المنتحر منه الى القاتل —(٤) حيث أنه كان فى اغلب الاحيان يرتكب جريمته دون توافر أى فرصة للنجاة (جريمة اغتيال احمد ماهر باشا فى ٢٤ فبراير ١٩٤٥) — باستثناء جريمة محاولة اغتيال مصطفى النحاس باشـا (٦ ديسمبر ١٩٤٥) التى لم يضبط الفاعل فيها — وجريمة اغتيال أمين عثمان باشـا (٥ يناير ١٩٤٦) التى نجح الجانى فيها فى الاختفاء ثم ضبط بعـد ذلك — والتى كان الحكم فيها مخففا نظرا لظروف نظر القضية فى عهد حكومة كانت معادية للحزب الذى كان ينتمى اليه القتيل .

بدأت سلسلة الجرائم ضـد افراد الجيش البريطانى فى مارس ١٩٤١ واستمرت حتى القبض على الجناة المشتبه فيهم فى اغتيال « أمين عثمان باشا » فى يناير ١٩٤٦ . وقـد كانت هـذه الجرائم من أسلوب واحـد ممـاثل مقتضاه اطـلاق النار من جانب ثلاثة أو أربعة أفراد من سيارة مقفلة على ضباط وعساكر بريطانيين أو أجانب يسيرون فى حـدائق أو ضواحى غير مطـروقة(٥) .

وقـد واكب هـذه الحـوادث ظروف الحرب العالمية الثانية التى ألقت على عاتق البوليس عبء مراقبة رعايا دول المحـور فى مصر وتحرى نشاطهم

---

(٤) " Egyptian Service " op. cit., P. 215.
(٥) " Egyptian Service ", op. cit., P. 216.

ـ وما الى ذلك من الأمور المتعلقة بالألمان والايطاليين وغيرهم والنشاط المعادى لبريطانيا فى مصر .

وهكذا فاننا نجد أن جهاز الأمن السياسى قد تطور تطورا كبيرا خلال هذه الفترة .

على المستوى المركزى ظل (القسم المخصوص) بوزارة الداخلية يقوم بدوره الرئيسى فى تحريك أجهزة الأمن السياسى الفرعية والاشراف على نشاطها .

وعلى المستوى المحلى فقد تولى (قلم الضبط فرع ب) القيام بعمليات اعتقال الالمان ووضعهم بمحال الاعتقال (سجن الاجانب ـ المدرسة الانجليزية ببولاق) ، وتفتيش المنازل وفحص الأوراق الخاصة بالمعتقلين ومراقبة بريدهم ، ومراقبة التعامل فى المواد التى تدخل فى صناعة الحرب كالصفيح والقصدير ـ ومراقبة النشاط الضار بمصالح بريطانيا من جانب الجواسيس ـ وعمل التحريات عن الأشخاص الذين يطلبون الالتحاق بخدمة الجيش البريطانى ـ ومن يقومون بالدعاية ضد الحلفاء والاستجابة لطلبات السلطات العسكرية البريطانية فى هذا الصدد .

ويبدو أن ضغط العمل على (الضبط فرع ب) كان متزايدا ـ فأنشىء (القسم المخصوص) فى بوليس القاهرة فى ٤ ديسمبر ١٩٤٠ لعمل التحريات الخاصة عن (الايطاليين والألمان والمجريين والرومانيين والبلغاريين واليابانيين) ـ والقبض على الأشخاص غير المرغوب فيهم من الجنسيات الآنفة الذكر واعتقالهم وتفتيش منازلهم ـ والبحث عن أسرى الحرب الفارين والمعتقلين الهاربين واعادة القبض عليهم ، وتنفيذ الاجراءات الخاصة بمعسكرات الاعتقال ـ والتحرى فى أعمال الطابور الخامس بالنسبة للمصريين وغيرهم ـ والقبض على دعاة المحور واحالتهم للمحاكم العسكرية .

وعلى ضوء اختصاص (القسم المخصوص) المحلى بهذا الدور ـ فقد اختص (الضبط فرع ب) بالمسائل السياسية المحلية كعقد الاجتماعات

السرية ونشاط الطلبة واهتم بالقضايا السياسية الداخليــة ، ومراقبــة الاحتفالات السياسية — والتحرى والمراقبة فى النشاط السياسى الداخلى ، ومكافحة الشيوعية والنشاط العمالى(٦) .

وخلال وزارة النحاس السادسة (٢٦ مايو ١٩٤٢ — ٨ أكتوبر ١٩٤٤) أنشىء مكتب للبوليس السياسى برئاســة مجلس الوزراء فى أول يونيـــو ١٩٤٢(٧) — ولا يعلم على وجه التحقيق اختصاصات هــذا المكتب الذى كان يتبع رئيس الوزراء مباشرة ، والذى ظــل قائما حتى جاءت حكومة أحمد ماهر باشا الأولى (٨ أكتوبر ١٩٤٤ — ١٥ يناير ١٩٤٥) فدمرت المكتب ونكلت برجاله فى اجراء من الاجراءات المعتادة التى كانت حكومات كل عهد تتبادلها مـــع الحكومات التى سقطت(٨) .

---

(٦) وزارة الداخلية — بوليس مدينة القـاهرة — التقـارير السنوية لسنوات ١٩٣٩ — ١٩٤٠ — ١٩٤٢ و ١٩٤٣ — ١٩٤٤ .

(٧) وزارة الداخلية — الأوامر العمومية رقم ٢١٥ بتاريخ ١٩٤٢/٦/٢٥ « ينتدب حضرة البكباشى أمين خليل افنـدى مساعد قومندان كلية البوليس الملكية لرياســة مكتب البوليس السياسى المنشأ برياســة مجلس الوزراء وينتدب لمعاونته كل من حضرتى اليوزباشى المطى محمد حلمى شعير افنـدى والملازم أول محمود محمد الشافعى افنـدى الضابطين ببوليس محافظـــة القاهرة » — وقـد عزز الجهاز بضابطين آخرين برتبة اليوزباشى (اليوزباشى أحمد أبو الفتوح الوليلى واليوزباشى اسماعيل محمد أبو العزم) ثم ضم اليــه فى ١٩٤٤/٦/١ ضابطان آخران هما الصاغ مراد جمالى طبوزاده مأمور قسم بمحافظة القاهرة — واليوزباشى عبد الله محمد غبارة معاون البوليس بالقاهرة — راجع الأوامر العمومية ٢١٢ فى ١٩٤٢/٦/١٠ و ٢٧٢ فى ١٩٤٤/٦/١ .

(٨) وزارة الداخلية — الأوامر العمومية رقم ٥٣٥ فى ١٩٤٤/١١/٩ « احالة الى المعاش — بناء على قرار مجلس الوزراء فى ١٩٤٤/١٠/١٥ يفصل ٠٠٠٠٠٠ حضرة أمين خليل بك ومحمـد حلمى شعير » — والأوامر العمومية ١٠٥ فى ١٩٤٥/٢/٢٢ « تنقلات : اليوزباشى عبد الله محمد غبارة الى الفيوم — اليوزباشى محمود محمد الشافعى الى جرجا — ويذكر أن اسماعيل صـــدقى باشا أنشأ خلال عهد وزارته الأولى (١٩ يونيه ١٩٣٠ — ٤ يناير ١٩٣٣) مكتبا مماثلا لذلك الذى أنشأه مصطفى النحاس باشا — الحقه برئاسة الوزراء وأسماه المكتب السياسى والحق به ابن شقيقته (أحمد كامل بك) محافظ القنــــاة ليتولى رياسته — لكن المكتب الغى فى وزارة عبد الفتاح يحيى باشا (٢٧ سبتمبر ١٩٣٣ — ١٤ نوفمبر ١٩٣٤) وفصل أحمد كامل من الخدمة فى ١٤ فبراير ١٩٣٤ — راجع مجلة الأمن العام عـدد ٧٩ لسنة ١٩٨١ — تطـــور أنظمة الأمن السياسى قبل ثورة سنة ١٩٥٢ » للعقيد ابراهيم محمد الفحام — مرجع سبق ذكره .

ثم تأتى المرحلة الثالثة من مراحل العنف السياسى وفيها تزدحم القائمة بحــوادث تستهدف قلقلة النظام الحاكم وارباكه بتفجير المنشآت والاعتداء على أشخاصه ، أو قتل خصوم سياسيين ـــ أو ضرب العناصر المتعاطفـــة مع الوجــود الصهيونى فى فلسطين (١٩٤٦ ـــ ١٩٥٢) .

وفى هـــذه المرحلة تتشابك اهتمامات جهاز الأمن السياسى وتتعقــد بسبب تعــدد الأنشطة والتيارات السياسية فى الشارع السياسى المصرى . فقــد انتهت الحرب وأغلقت المصانع واستغنت الجيوش الأجنبية عن آلاف العمال وانتشرت البطالة ـــ وارتفعت نفقات المعيشة ـــ وتحركت التجمعات العمالية (النقــابات) تطالب الحكومات باصلاح أحوال العمال وتشارك فى الحركة الديموقراطية ، وتسعى الى التحالف مــع صغار الطبقة الوســطى والمثقفين والفلاحين لتكوين جبهة متحــدة فى مواجهة النظام الحاكم .

وعلى مستوى المثقفين ساد القلق بينهم بسبب تعطـــلهم كحاملين لشهادات لا يجــدون مجالات عمل لهم بسبب مزاحمة الأجانب لهم فى الشركات ومجـــالات العمـــل .

وعلى مستوى التجار والصناع والحرفيين فان ضغط المنافسة الأجنبية على أرزاقهم أوجد عندهم نفس الاحساس بالقلق الذى كان يعانيه المثقفون .

وعلى مستوى القضية الوطنية كان الشعب يغلى هياجا ضـــد الحكومة وفشلها فى حلها ـــ فكانت المظاهرات الغاضبة كل يوم تطالب بالعمل على انهاء الاحتلال البريطانى ، والحكومة من جانبها أضــعف من أن تستطيع الاستجابة لهـــذا المطلب ـــ وظهر ذلك جليا فى خطواتها المترددة . والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية ملحة ـــ واجهزة الأمن فقط هى الدرع الواقى للنظام من هياج الشارع .

وفى ظـــل هـــذا المناخ انتشرت أفكار جماعة الاخـــوان المسلمين خلال الحرب وبعـــدها انتشارا ضخما ـــ ودخلت فى اختبارات للقـــوى مع القوى السياسية الأخرى ، فكانت معارك الاخـــوان مـــع الوفـــد والشيوعيين فى المظاهرات ـــ واستخدم الاخوان فى معاركهم أساليب العنف والضرب والتدمير ، واستخدمت القنابل والرصاص ، واشعلت الحرائق ـــ وفى داخل الجامعة تعـــددت المصادمات بين الاخوان المسلمين والوفـــد والشيوعيين .

وبدا مــع هــذا كله أن جماعة الاخــوان المسلمين قــد أصبحت خطرا على الامن السياسى سواء بوجــودها العنيف فقط ــ او بافكارها الغامضة .

وخلال الحرب نشأت الحلقات المــاركسية فى مدن مصر الكبرى ونضجت أعــدادها وخلاياها وتكونت التنظيمات الشيوعية « كالحركة المصرية للتحرر الوطنى » برئاسة هنرى كوريل ــ « وأسكرا » برئاسة هليل شفارتز ــ « وتحرير الشعب » التى خرجت من تحت عباءة « الحركة المصرية للتحرر الوطنى » ــ كذلك ظهرت تنظيمات (الطليعة) و (عصبة المــاركسيين) و (الفجر الجــديد) ــ لكن التنظيمات الشيوعية الرئيسية خلال فترة الحرب كانت فى حقيقتها هى (طليعة العمال) و (اسكرا) و (الحركة المصرية للتحرر الوطنى) . وقــد انتشرت الصحافة الممثلة لهــذه التنظيمات الشيوعية فى البلاد ــ فكانت هناك صحيفة (الفجر الجــديد) التابعة لطليعة العمال ــ وصحيفة (الضمير) ــ (وأم درمان) .

وقــد وجــدت الاتجاهات المــاركسية مكانا لهــا بين تنظيمات الطلبة التى قامت فى صيف ١٩٤٥ لتكوين جبهة لمواجهة الاستعمار (اللجــــان الوطنية) ــ وضمت اللجنة التنفيذية العليا المنبثقة عن هــذا التجمع الطلابى بعض المنظمات الشيوعية ، وبعض عناصر الاخوان المسلمين ــ وبعض الشباب الوفــدى المتأثر بالفكر الشيوعى (الطليعة الوفــدية) .

وحمل هــذا التجمع كله اتجاها واحــدا نحــو الحركة الوطنية قوامه الجــلاء البريطانى عن مصر دون شروط تحالفية ــ أو معاهــدات اقتصادية ــ أو اتفاقيات ثقافية ... وتكون رأى عام موحــد مضاد للحكومة والنظام فى شكله العــام .

ومع التعارض التام بين موقف هــذه القــوى الصاخبة والتى تحركها تيارات سياسية عــديدة ــ وبين الحكومة فى بدايات عام ١٩٤٦ ، اصطدمت المظاهرات الشعبية الطلابيــة العمالية بالدرع الواقى للحكومة (جهــاز البوليس) خلال أيام شهر فبراير ١٩٤٦ فيما وصف بأنه أسوأ ما شــهده

الشارع المصرى من اضطرابات سياسية بعد الحرب الثانية . ووقع قتلى وجرحى — واعتقل الكثير — وعطلت الدراسة فى بعض الجامعات والمدارس — وصودرت بعض الصحف — وضبطت المنشورات . . .

ثم انفجر البركان الكامن فى صدور العمال الساخطين على الأحوال الاقتصادية وشروط العمل فى شكل مظاهرات صاخبة فى أوائل عام ١٩٤٧ واعتصامات بالمصانع قابلها البوليس بالعنف مما أدى الى سقوط ضحايا واشعلت الحرائق فى مصانع ، واستخدم الجيش للمحافظة على النظام .

وامتدت الاضرابات والاعتصامات الى قطاعات أخرى .. فأضرب الممرضون بمستشفى قصر العينى ومستشفى فؤاد ، واضرب المدرسون بالمدارس الحرة ، وكذلك موظفو التلغراف وعمال السكك الحديدية ، وخريجو المدارس الصناعية فى ورش الحكومة — واعتصم طلبة بعض الكليات .

ولم يستثن جهاز البوليس نفسه من الغليان والسخط والغضب — لأسباب اقتصادية وفئوية ، فأضرب رجاله فى منتصف شهر أكتوبر ١٩٤٧ ومارس ١٩٤٨ ، وحاصرتهم قوات الجيش ، وتضامنت قوى الطلبة والعمال معهم وسار الجميع فى مظاهرات صاخبة — واستخدمت الأسلحة النارية من جانب الجيش فى تفريق الشعب ، واحترقت وسائط النقل والمحال ودور السينما .

وفى خضم هذا الانفجار الشعبى الجارف — تحول الانتباه الى فلسطين التى كانت محاولات تقسيمها بين العرب واليهود تجرى فى المجتمع الدولى — وقاد الاخوان المسلمون وحزب مصر الفتاة الدعوة للكفاح المسلح ضد اليهود فى فلسطين — ثم ما لبث هذا أن تحول الى ثورة عارمة ضد اليهود فى مصر تناولت محلاتهم ومساكنهم بالنسف والتدمير — فلما دخلت مصر الحرب فى فلسطين (١٩٤٨) تزايد النشاط السياسى العنيف من جانب جماعة الاخوان المسلمين — وظهرت حوادث النسف والتدمير والاغتيال (نسف سينما مترو فى مايو ١٩٤٧ — مصرع رئيس محكمة الجنايات أحمد الخازندار

فى مارس ١٩٤٨ ـــ نسف حارة اليهود فى يونية ١٩٤٨ ـــ القـاء القنـابل والمتفجرات على المحال التجارية اليهودية كشيكوريل وأوريكو فى يوليـــو ١٩٤٨ ، وبنزايون وجاتينيو فى أغسطس من نفس العام ، ونسف شركة الاعلانات الشرقية فى ١٥ نوفمبر ١٩٤٨ ـــ ثم حادث ضبط سيارة جيب فى ١٥ نوفمبر ١٩٤٨ محملة بالذخائر والأسلحة ممـــا يخص الجماعة وتشعب التحقيق فى هـــذه القضية الى اتهـــام بضعة وثلاثين شـــخصا من الجماعة بالاتفاق الجنائى لقلب نظام الحكم بالقوة ... الخ)[٩] .

ولا جـــدال فى أن المرحلة الثالثة من مراحل العنف السياسى فى مصر ١٩٤٦ ـــ ١٩٥٢ كانت أخطر المراحل على الاطـــلاق من حيث تهـــديدها للأمن السياسى فى البلاد تهـــديدا خطيرا ـــ ومن حيث القائها أعباء ضخمة على جهاز الأمن السياسى الذى كان عليه أن يواجه كل هـــذه القضايا (شيوعية ـــ اخـــوان مسلمين ـــ اضرابات ـــ اعتصامات ـــ نسف وتدمير ـــ اغتيال سياسى ـــ صحافة معارضة ـــ فكر معادى ـــ تذمر ـــ صهيونية ... الخ) .

على المستوى التنظيمى لجهاز الأمن السياسى فان الذى انشىء هـــو مكتب جـــديد فى بوليس القاهرة ضمن تخصصات (القسم المخصوص) فى سبتمبر ١٩٤٧ اطلق عليه اسم (مكتب الشئون العربية) كان من بين أهدافه الحفاظ على أرواح الزعماء واللاجئين العرب ـــ ثم انبثق عنه فرع لمراقبة النشاط الصهيونى ، وصلته باليهود المقيمين فى مصر[١٠] .

ويجمل تقرير الأمن العام عن سنتى ١٩٤٨ و ١٩٤٩ معا جهود (القسم المخصوص) بوزارة الداخلية خلال العامين السابقين فى المساهمة فى معاونة المجهود الحربى للقوات المصرية بفلسطين عن طريق مقاومة العناصر المؤيدة

---

(٩) طارق البشرى « الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ » ص ١٢ ، ٢٣ ، ٣٠ ، ٦٥ ، ٧٢ ، ٨١ ، ٨٢ ـ ١١٥ .

و « الاخـوان والارهاب » ـ غير معروف المصـدر والتاريخ .

(١٠) « تطور انظمة الأمن السياسى قبل ثورة ١٩٥٢ » مرجع سبق ذكره .

(للأعـــداء) والحصول على المعلومات التى تفيد القوات المحاربة — والقيام بجهود خاصة فى مكافحة المبادىء المنافية للدستور من شيوعية وصهيونية — وقيام مكتب مكافحة الشيوعية التابع للقسم بضبط خمسين قضية من قضايا الشيوعية التى اتهم فيها حـوالى مائتى متهم — وحتى عام ١٩٤٩ كان القسم المخصوص يحتفظ بأكثر من ١٥٠ ألف بطاقة شخصية عن الشخصيات التى أنشأ لهـا ملفات فى أرشيفه — كما انشئت فروع للقسم فى المحافظـات وبعض المديريات[١١].

ويكشف آخر تقرير عن (القسم المخصوص) بوزارة الداخلية عام ١٩٥٠ عن أن نشاطه كان اتخاذ الاجراءات لضمان عـدم قيام العناصر المفرج عنها من المعتقلين بعـد الغاء الأحكام العرفية على يد حكومة الوفـد الأخيرة (١٩٥٠ — ١٩٥٢) وابطال العمل بقيودها — بالاخلال بالأمن أو تعريض سلامة البلاد للخطر ، وبذل الجهود لحماية ظهر القـوات المصرية فى فلسطين وضمان عـدم تسرب العناصر المعادية لداخل البلاد للأضرار بتلك القـوات أو بالمصالح والاعتبارات السياسية التى كانت تتوخاها الدولة فى هذا المقام — وتتبع العناصر التى كانت « تستغل المشاعر الوطنية لاثارة بعض الطبقات وبث روح التذمر الذى لا يوجـد ما يبرره والذى لوحظ فى اغلب الأحـوال أن مصـدره تلك العناصر المـأجورة التى تعمل على الاخلال بالأمن ومحاولة قلب النظام بوسائلها الموحى بها من بعض العناصر الأجنبية »[١٢] على حـد قـول جهاز الأمن — وملاحقة مروجى المبادىء الشيوعية بين العمال والطلبة الذين زاد نشاطهم عقب رفـع الأحكام العرفية .

وقـد أثبت تقرير الأمن العام المذكور نجاح القسم المخصوص وفروعه فى المحافظات والمديريات — حيث كان قـد تم تعميم انشاء الأقسام المخصوصة هناك استكمالا للعمل ولتمكين الجهاز من متابعة تنقلات واتصالات اصحاب

---

(١١) وزارة الداخلية « تقرير عن حالة الأمن العـام بالمملكة المصرية عن سنتى ١٩٤٨ و ١٩٤٩ » .

(١٢) تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٥٠ قضائية .

النشاط الغير مرغوب فيه — فى ضبط ٦١ خلية شيوعية غالبيتها من الخلايا الرئيسية فى الحركة الشيوعية ، وقبض على ١٧٣ شخصا من ذوى النشاط الشيوعى — كما ضبطت مطبوعات وتقارير شيوعية كثيرة كشفت عن الخطط التى كان يتبعها أصحاب النشاط اليسارى فى مصر فى تلك الفترة(١٣) .

ويستخلص مما فات أن جهاز الأمن السياسى فى النصف الثانى من الأربعينيات كان يتكون من :

القسم المخصوص بالوزارة .

ويتبعه مكتب مركزى لمكافحة الشيوعية .

اقسام مخصوصة فرعية فى المحافظات للقيام بأعمال الأمن السياسى .

تخصصات داخل الأقسام المخصوصة لتولى الأعمال المتعلقة .

بالنشاط الشيوعى — الشئون العربية — الصهيونية .

واذا كانت المرحلة الثالثة من مراحل العنف السياسى فى مصر كانت اخطر مراحل العمل السياسى على مدى تاريخ البلاد — فقد كانت هذه المرحلة هى تاريخ الميلاد الحقيقى لجهاز الأمن السياسى فى البوليس بكل ما تحمله هذه الكلمات من معنى .

لقد وقف جهاز الأمن السياسى أمام مجموعة خطيرة من قضايا الاغتيال السياسى كانت :

مصرع رئيس الوزراء احمد ماهر باشا فى فبراير ١٩٤٥ — مصرع أمين عثمان باشا فى يناير ١٩٤٦ — مصرع المستشار احمد الخازندار رئيس محكمة الجنايات فى مارس ١٩٤٨ — مصرع اللواء سليم زكى باشا حكمدار بوليس

---

(١٣) المرجع السابق .

القاهرة فى ديسمبر ١٩٤٨ — مصرع رئيس الوزراء محمود فهمى النقراشى باشـــا فى ديسمبر ١٩٤٨ .

ووقف أمام سلسلة من الانفجارات والتدمير والنسف استهدفت أوجـــه النشاط الاقتصادى والاعلامى فى نفس الفترة — .

ووقف أمام تغلغل يسارى فى صفوف شرائح هامة فى الشارع السياسى .

ووقف أمام تيار دينى غامض يستخدم السلاح والعنف وسيلة لتحقيق أغراضه فعاشت البلاد مرحلة من الارهاب يكفى أن يذكر من احـــداثها حادث نسف محكمة الاستئناف فى ١٣ يناير ١٩٤٩ — وحادث وكر شبرا فى أبريل ١٩٤٦ . ووقف أمام مظاهرات لا تتوقف — واضراب عن العمل — ونشاط صهيونى بدأ يتحرك(١٤) .

وكانت الأحـــداث متلاحقة بصورة تكاد تتقطع معها الأنفاس ...... وبكاد يسقط معها النظام — ثم جاء اضراب البوليس فى الربع الأخير من عام ١٩٤٧ والربع الأول من عام ١٩٤٨ ليهـــدم القلعة الحصينة التى كان يتحصن بها النظام — ولم يبق من الهيكل كله الا جهاز الأمن السياسى من جهاز البوليس — الذى بقى على ولائه لحراسة النظام السياسى المنهار .

هنا فقط — وفى النصف الثانى من الأربعينيات تبدأ العلاقة الخاصة بين نظـــام الحـــكم وجهاز الأمن السياسى ...... جهاز أمن الدولة — هنـــا

---

(١٤) القضية ١٥٠٩ جنح الدلنجات بحيرة سنة ١٩٤٦ والخاصة بضبط كارمن باروخ ووريس اجيون (وهما يهـوديان) وآخرين محرزين لطنين من المفرقعات — وحكم على كل منهما بالحبس مع الشغل خمس سنوات — راجع الأوامر العمومية لوزارة الداخليـــــة رقم ٥٣٦ فى ١٩٤٦/١٢/١٢ والخاصة بالثناء على البكباشى محمد مصطفى افنـــدى مساعد حكمدار البحيرة — واليوزباشيين طـه زغلول الضابط بادارة المباحث الجنائية بالوزارة ومحمد مختـــــار المتبولى الضابط بمباحث مديرية البحيرة — والملازمن الأولين حسن محمد الجقـــدى الضابط بالمباحث بمديرية البحيرة ومحمد جمال الدين عبد المقصود الضابط بادارة المباحث الجنائية بالوزارة .

فقط يظهر الدور الحقيقى لجهاز الأمن السياسى فى النصف الثانى من الأربعينيات ..

فى ذلك الوقت بدأت الأسماء اللامعة فى سماء الأمن السياسى تظهر ويظهر معها دورها فى حماية أمن الدولة .... القائمقام محمد ابراهيم امام ــ الصاغ محمد توفيق السعيد ــ الصاغ محمد الجزار ــ البكباشى سعد الدين السنباطى ــ اللواء أحمد طلعت ....

ولم يكن تالق نجم هؤلاء راجع الا لأدوارهم فى الايقاع بالمتهمين فى القضايا السياسية ــ واستخدام أساليب التعذيب ــ والتأثير الشخصى ــ والوعد والترغيب مع المتهمين ونجاحهم فى بعض القضايا فى الحصول على اعتراف بعض المتهمين على البعض الآخر[15] .

وكان دور رجال الأمن السياسى تحت نظر رأس النظام الحاكم (رئيس الوزراء) الذى كان فى معظم الوزارات المصرية وزير الداخلية فى نفس الوقت امعانا فى تأكيد الاعتماد على جهاز البوليس فى حماية النظام الحاكم .

ولم يكن غريبا والأمر كذلك أن يصبح دور الأمن السياسى فى مصر فى النصف الثانى من الأربعينيات دورا متميزا متمتعا بعناية النظام الحاكم ورعايته[16] .

---

(١٥) لطفى عثمان « المحاكمة الكبرى فى قضية الاغتيالات السياسية » .

(١٦) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٦٢ فى ١٩٤٩/٢/١٠ ـ الانعام بنوط الجدارة الذهبى عى الأميرالاى أحمد طلعت وكيل حكمدار بوليس مصر والقائمقام محمود عبد المجيد مدير ادارة المباحث الجنائية بالوزارة والقائمقام محمد ابراهيم امام المفتش ببوليس محافظة القاهرة ـ والصاغ سعد الدين السنباطى الضابط بمديرية الغربية والصاغ المحلى محمد توفيق السعيد والصاغ المحلى محمد محمد الجزار الضابطين بمحافظة القاهرة ـ والملازم اول عبده ارمانيوس سرور الضابط ببوليس الجيزة والمنتدب للعمل بادارة المباحث الجنائية بالوزارة ـ ويلاحظ أن الثانى والسابع كانا من المتهمين باغتيال المرحوم الشيخ حسن البنا المرشد العام لجماعة الاخوان المسلمين يوم ١٩٤٩/٢/١٢ ـ كما يلاحظ ان هذه الانعامات =

ورويدا رويدا أخذ القسم المخصوص يتضخم وتتشعب مسئولياته[١٧] .

ولابد أن يعقب استئثار جهاز الأمن السياسى بثقة النظام الحاكم أن يصبح أكبر من الخضوع للرقابة القانونية والوظيفية — كيف لا وهو الجهاز الذى يحمى النظام .

والنتيجة الحتمية لخروج جهاز الأمن السياسى عن نطاق الرقابة الرادعة والتصاقه بالنظام الحاكم هى أن يحمله النظام على طريقته حتى ولو كانت غير شرعية — بمعنى آخر انزلاق الجهاز الى الانحراف .

وهـذا ما كان من أمر الجهاز فى عهد حكومة ابراهيم عبد الهادى باشا (٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ — ٢٥ يوليو ١٩٤٩) عندما تعاظم امره واوكل اليه (عبد الهادى) القيام بمهمة التنكيل بأعضاء جماعة الاخوان المسلمين المنحلة فى ظـل وزارته التى فتحت الباب على مصراعيه لهـذا العمل — حتى انتهى الأمر الى انحراف جهاز الأمن عن مهمته بارتكاب جرائم القتل السياسى عندما قتل المرحوم حسن البنا المرشد العام لجماعة الاخوان المسلمين على يد مجموعة من رجال البوليس يوم ١٢ فبراير ١٩٤٩[١٨] .

=

كانت قبل يومين من تاريخ ارتكاب هـذه الجريمة — وقـد كان كل هؤلاء الضباط من المشتغلين بالأمن السياسى . راجع أيضا الأمر العمومى رقم ٩١ فى ١٩٤٩/٢/٢٤ بمنح الصاغ سعد الدين السنباطى رتبة البكباشى المحلية — وكان المذكور مسئول جهاز الأمن السياسى فى مديرية الغربية — والأمر العمومى ١٤٥ فى ١٩٤٩/٣/٢٤ بمنح اليوزباشى صلاح الدين حامد ابراهيم الضابط بالقسم المخصوص بالوزارة نيشان النيل من الطبقة الخامسة — والأمر العمومى رقم ٢١٤ فى ١٩٤٩/٥/١٢ بمنح اليوزباشى أحمد حلمى واليوزباشى حسين حافظ العطار والملازم اول حسن انور محمد أبو المجد رتبا محلية .

(١٧) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٩٢ فى ١٩٤٩/٢/٢٤ بنقل ثمانية ضباط من مقار عملهم الى القسم المخصوص بالوزارة .

(١٨) كمال كيرة « محاكمات الثورة » الكتاب الأول — مكتب شئون محكمة الثورة — فبراير ١٩٥٤ — والقضية ١٠٧١ جنايات قصر النيل سنة ١٩٥١ مقتل الشيخ حسن البنا فى

=

وقــد انساق جهاز الأمن السياسى بعــد جريمة المرحوم حسن البنا الى مزيد من الجرائم .

فقــد تبين من التحقيقات فى قضية مقتل رئيس الوزراء (محمود فهمى النقراشى) أن لاحــد ضباط البوليس واسمه (أحمد فؤاد عبد الوهاب) دورا فى الاعــداد للجريمة ـــ وكان ذلك فى اطار اعترافات (عبد المجيد أحمد حسن) المتهم باغتيال النقراشى . ولمــا كان اعتراف (عبد المجيد) يقتضى القبض على (أحمد فؤاد) فقــد توجه البوليس بصحبة النيابة للقبض عليه وتفتيش منزله فى (بنهــا) ـــ لكن (أحمد فــؤاد) تمكن من التغرير بأحــد زملائه الضباط وركب سيارة البوليس وانطلق هاربا تتبعه قوات البوليس لمطاردته ، وتوغــل الضابط فى حقــل على مقربة من الطريق الزراعى الى القاهرة وعبر بملابسه احــدى الترع . وقــد كان يمكن لقوات البوليس ان تقبض عليه ، لكنهم أطلقوا عليه النار فقتلوه فى ١٩٤٩/٣/٢٤[١٩] .

وتزخر وثائق محاكمات رجال عهد ما قبل يوليو ١٩٥٢ بحوادث التعذيب التى ميزت عهد (ابراهيم عبد الهادى) ـــ والتى جرت على يد جهاز الأمن السياسى . ولقد ترتب على ذلك أن اقترن فى أذهان الشعب المصرى ولفترات طــويلة مصطلحى (البوليس السياسى) و (التعــذيب)[٢٠] .

=

١٩٤٩/٢/١٢ والمتهم فيها الأميرالاى محمود عبد المجيد واليوزباشى عبده ارمانيوس سرور ـ والجاويش محمد سعيد اسماعيل والاومباشيين أحمد حسين جاد وحنين محمدين رضوان .
F. O. 371/73662 — File 1651 — J 8321

وهــذا التقرير يعقب على محاكمة قاتل النقراشى ويذكر ان من شاركوا فى حــوادث التعذيب هم توفيق السعيد ـ محمد صالح ـ الجزار ـ العشرى من ضباط البوليس السياسى .

(١٩) كمال كيره « محاكمات الثورة » مرجع سبق ذكره ـ وأحمد عادل كمال « النقط فوق الحروف ـ الاخــوان المسلمون ـ والنظام الخاص » ص ٢٢٨ .

(٢٠) « محاكمات الثورة » ص ١٠٨ ـ ١٢٠ . ومحمود عبد الحليم « الاخــوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ ـ ج ٢ ص ٢٤٥ ـ ٢٧٨ .

لكن نهايات سنة ١٩٤٩ شهدت تطهيرا جزئيا فى جهاز الأمن السياسى بهــدف امتصاص بعض السخط الذى أحــدثته أعمال الجهاز خلال الفترة السابقة ، فاستبعد منه بعض الشخصيات التى نسبت اليها عمليات تعــذيب المتهمين فى القضايا السياسية أو المشاركة فى جرائم القتل التى ارتكبتهــا الحكومة فى عهد (ابراهيم عبد الهادى)(٢١) .

ومع هــذا فان ذلك السلوك الغير سوى لجهاز الأمن السياسى فى النصف الثانى من الأربعينيات لم يقلل على الاطلاق من الأهمية التى حازها هــذا الجهاز داخل البوليس ، ولم يغير من سياسة الأنظمة الحاكمة تجاه خطوات تعزيزه ودعمه(٢٢) بل ان سياسة دعم الأمن السياسى بدأت خلال تلك الفترة تحــدث أثرا له دلالته داخل جهاز البوليس ، مقتضاه تغليب

---

(٢١) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٤٨٤ فى ٢٧ اكتوبر ١٩٤٩ نقــل الأميرالاى محمود عبد المجيد مدير ادارة المباحث الجنائية مفتشا بادارة البوليس ـ ونقــل البكباشى المحلى سـعد الدين عبد اللطيف السنباطى مسئول الامن السياسى فى الغربية ضابطا بمديرية المنيا ـ والصاغ المحلى محمد توفيق السعيد بالقسم المخصوص بالقاهرة الى الفيوم والصاغ عبد المجيد صابر العشرى من القسم المخصوص بالقاهرة الى البحيرة ـ والأوامر العمومية ٤٩٣ فى نفس التاريخ بالغاء ندب اليوزباشى عبده ارمانيوس سرور لادارة المباحث الجنائية بالوزارة واعادته الى مديرية الجيزة ـ والأوامر العمومية ١٦٦ فى ١٣ ابريل ١٩٥٠ بنقل البكباشى المحلى سعد الدين عبد اللطيف السنباطى من المنيا الى (وكيل مأمور مركز بدشنا بقنا) ـ والأوامر العمومية ٥٢٥ فى ٢ نوفمبر ١٩٥٠ محاكمة هــذا الضابط امام مجلس تاديب بتهم الانقطاع عن العمــــل من ١٩٥٠/٥/٣١ حتى تاريخ احالته على مجلس التاديب ، وتصديه على وزير الداخلية بالقــذف والسب فى خطاب استقالته المنشور فى الصحف والمجلات ، ورفضه الحضور امام مفتش الداخلية بالوزارة لاستجوابه ـ وقــد قضى المجلس المنعقد فى ١٩٥٠/٩/١١ بفصله من الخدمة .

(٢٢) اثبت المرحوم عبد الفتاح حسن (باشا) الوزير السابق وجود نظام للتصنت على المكالمــات التليفونية فى مارس ١٩٥٠ عندما كان وكيلا برلمــانيا لوزارة الداخلية ـ وذكر ان اللواء/عمر حسن مدير القسم المخصوص ارشده الى غرفة بسطح وزارة الداخلية كان بهــــا كونستابلان ووجــد على مائدة جهازا للتسجيل الآلى وتبين أنه معطل ، وقيل لــه بان جهازا آخر للتسجيل اشترى فى عهد وزارة سابقة وأعيد الى القصر الملكى ولم يرد منه . كما ذكر أن تسجيل المكالمــات الخارجية ظــل ساريا خلال وزارة الوفــد (١٩٥٠ ـ ١٩٥٢) راجع كتــابه « ذكريات سياسية » ـ دار الشعب ١٩٧٤ ص ١٩ ـ ٢١ .

الوظيفة السياسية للبوليس على الوظيفة الجنائية — بمعنى اعطاء الأمن السياسى أفضلية وأولوية على الأمن الجنائى — وهو سياسة بوليسية ضارة بكل المقاييس .

ولقد كانت الفترة التالية للحرب العالمية الثانية أنسب وأخصب فترة لتطبيق هذه السياسة الخاطئة ، وكان اظهر مثال لذلك التطبيق هو (بلوكات النظام) .

عندما ظهرت صعوبات المحافظة على الأمن العام بواسطة قوات البوليس العادية فى عام ١٩٢٨ رؤى تعزيز البوليس بقوات من الجنود الذين يؤدون الخدمة العسكرية فى الجيش — وبالفعل فان (بلوكات الخفر) أنشئت فى ذلك العام من قوة قوامها ٤٠٠ عسكرى ممن يقضون الخدمة الالزامية ، وجعل مقر نصف القوة فى قويسنا ، اما النصف الآخر فقد استقر فى أسيوط . وكان الغرض من هذه القوة حفظ النظام والمساعدة فى الأماكن التى تدعو الحالة فيها الى المساعدة — وكانت كل محافظة من محافظات القطر (القاهرة — الاسكندرية — القنال) يتبعها (بلوك خفر) .

وفى سنة ١٩٢٩ كان عدد هذه القوات ٦١٥ فرداً اشتغلوا كقوة احتياطية لحفظ النظام فى الموالد ومواسم الحج والرحلات الملكية والحفلات العامة .

وفى الثلاثينيات استقر واجب هذه القوات فى حراسة الأماكن الهامة كدور الحكومة والبنوك والمصارف والمنشآت العامة والقيام بالداوريات الكبيرة والمعاونة فى قمع المظاهرات والاضطرابات المخلة بالأمن العام وحفظ النظام فى المعتقلات والمصايف والمشاتى ومساعدة أجهزة مكافحة المخدرات فى ضبط الزراعات الممنوعة .

وفى عام ١٩٣٦ أصبح اسم هذه القوات (بلوكات النظام) — ومع قيام الحرب العالمية الثانية كان قوام هذه البلوكات ١٠٠٠ مجند ، وفى عام ١٩٤٠ ضم الى قوة بلوكات النظام ١٢٦١ عسكرى من قوة الجيش

المرابط . وخلال سنوات الحرب كان نطاق عمل هــذه القوات قــد اتسع ليشمل حفظ الأمن بدائرة الجامعة بالجيزة ، وشيئا فشيئا بدأ يتضح الدور الذى تلعبه بلوكات النظام فى مجال الأمن السياسى ـــ فقــد وقــع على عاتقها حفظ الأمن أثناء اضطرابات ما بعــد انحرب فى النصف الثانى من الأربعينيات ، فواجهت حــوادث اضراب عمال شركة ماتوسيان بالجيزة ـــ وفابريقة السكر بالحوامدية ، وحفظت الأمن بمعتقلات الهايكستب ومنطقة المصــانع بشبرا الخيمة .

وفى عام ١٩٤٩ ضمت الى (البلوكات) قــوة جــديدة روعى تجهيزها بأسلحة ومعــدات متطورة لمواجهة المظهر العنيف الذى اتسمت به عمليات تصفية جماعة الاخــوان المسلمين اثر حلها فى ديسمبر ١٩٤٨ ، وما تبــع ذلك من مهاجمة (الأوكار) التى كانت الجماعة تخفى فيها اسلحتها ومتفجراتها ـــ وقيام أعضاء الجماعة باستخدام الأسلحة الأتوماتيكية فى رد هجـــوم قوات البوليس (١٩٤٩/٤/٢) ـــ وقد اسميت هذه القوة (بقوة المطاردة) .

أصبح عــدد أفراد بلوكات النظام فى عام ١٩٥٠ (٣٨٣٧) مجنــد الى جانب ٣١٧ رجلا من قــوة المطاردة ، وتطورت القيادة العامة لهــذه القوات من رتبة الصاغ (الرائد) الى رتبة اللواء ـــ وباعتراف ادارة الأمن العام فى تقريرها عن حالة الأمن العام فى تلك السنة فان هــذه القوة أصبحت « بمثابة جيش بوليسى ومظهرا لقوة الوزارة استغنت به للأمن العام الداخلى عن الاستعانة بخــدمات الجيش » .

ويلاحظ أن هــذا الانحراف بجهاز البوليس المدنى الى « العسكرة » كان يحمل فى طياته نذر شر كثيرة .

كان تكوين الجيش البوليسى فى أوائل الخمسينيات ايذانا بتسلل فكره « العسكرة » فى البوليس الى أذهان المخططين للجهاز ـــ وكان ســبب « العسكرة » كما هــو واضح هــو « مواجهة العمل السياسى » ، وهــذا هــو أسوأ ما فى الأمر ـــ ذلك أنه كان يعنى مواجهة العمل السياسى **بالبندقية**

وليس **بالقــانون** ــ وهــو اسلوب عاد على البوليس والبــــلاد بأوخم العــــواقب(٢٣) .

وكان خلق قــوة عسكريةــ أفرادها جنود مكانهم الجيش ــ لجهاز ليس من شئونه قيادة القــوات العسكرية بحكم عــدم تأهيل قياداته لهذا العمل التخصصى من ناحية ، وبحكم طبيعة عمل الجهاز نفسه داخل المدينة والقرية ومع الشعب من جهة اخرى ــ كان هــذا العمل فى غاية الخطورة بحسبانه أحــد عوامل « **الانفــلات** » داخل هــذه القوات الغير مدربة جيدا والخاضعة لقيادات غير عسكرية ــ لا يربطها بالحياة العسكرية الا الملبس دون الروح .

ان الجندى فى الجيش يتخلص من حياته المدنية ويذوب فى بوتقــــة العسكرية من خلال خضوعه لقيادات تلقت العلم العسكرى البحت فى معهد متخصص ــ ومن خلال حياة المعسكرات والصحراوات والمناورات ــ ومن خلال التعامل مــع المدفــع والدبابة والابرار الجــوى والقاذف الصاروخى والقفز بالمظــلة والغوص تحت المــاء وركوب البحار ، بحيث يخلق منه ذلك كله ذلك « العسكرى » .

فان نأخــذ شابا مطلوبا للجيش بالمعنى السابق لنضعه تحت قيــادة مدنية لا تعرف من نظم العسكرية الا قشور قليلة ــ وكل عمل هــذه القيادة هــو الدفاتر والأوراق وضبط المخــدرات وسارقى المساكن . ثم نعطى هــذا الشاب سلاحا ونوجهه نحو جماهير تأثرت بالسياسة أو غاضبة ــ وهــو لم يتأقلم بعــد لا عسكريا ولا سياسيا ولا ثقافيا لمثل هــذه المهام

---

(٢٣) وزارة الداخلية ــ ادارة عموم الأمن العام ــ تقرير عن الأمن العام فى القطر المصرى عام ١٩٢٨ ــ و ١٩٢٩ ــ وقانون البوليس ونظمه وفق مناهج الدراسة بكلية البوليس الملكية وضــع الصاغ خليل رضوان الديب وآخرون ص ٣٩٣ ــ ٣٩٥ ــ وتقرير عن حالة الأمن العــام بالمملكة المصرية عام ١٩٣٩ ــ و ١٩٤٠ ــ و ١٩٤٣ ــ و ١٩٤٤ ــ وكتاب الاخــوان والارهاب (نشرة مجهولة المصــدر) ــ وتقرير عن حالة الأمن العــام بالمملكة المصرية عن سنتى ١٩٤٨ و ١٩٤٩ ــ وعام ١٩٥٠ .

.... كل هــذا يخلق قنبلة موقوتة يمكن أن تنفجر فى أى لحظة .... وقــد انفجرت ».

ولقــد وجهت هــذه القوات فى عام ١٩٥٠ لتهــدئة عمال بعض الشركات التى تنتج مواد حيوية للبلاد ــ واستخدمت فى عــدة مناسبات فى منطقة جامعة فؤاد الأول وحققت الغرض المنشود من استخدامها ــ واستخدمت لحفظ الأمن بمنطقة المصانع بشبرا الخيمة ــ واستدعيت قــوات منها لمساعدة « بوليس مدينة القاهرة » فى « ظروف هامة استوجبت ذلك »(٢٤) .

وفى عام ١٩٥١ اتسع تشكيل « بلوكات النظام » ليصبح مركز « بلوكات نظام الاقاليم » فى العاصمة ــ بينما اقيمت بلوكات نظام محلية فى عواصم المديريات لمواجهة الاضطرابات التى كان نطاقها قــد تعــدى العــواصم والمحافظات ــ الى المديريات أيضا ــ وقــد بلغ عــدد قوات هــذه البلوكات فى ذلك الوقت ٣٧٣٧ نفرا عــدا ٣٢٠ من (قــوة المطاردة) ــ يقــوم بالاشراف عليهم ٥٦ ضابطا و ١٤ صولا (مساعد)(٢٥) .

كانت (بلوكات النظام) أو القوات العسكرية فى البوليس تتضخم تضخما طرديا مــع تفاقم أحــوال الأمن السياسى ــ والأرقام تشهد ، بذلك ، كذلك فان التجهيز كان يتطور مع تطور الأحــداث السياسية .

ولعل خير مثال على ذلك هــو ما أفرزته حــوادث يناير ١٩٥٢ من انشاء ما اسمى فى ذلك الوقت بالفرقة المدرعــة واعادة تنظيم بلوكات النظام التى كان افرادها قــد تمردوا على الحكومة صباح السادس والعشرين من يناير ١٩٥٢ اثر توارد الأنباء عن مصرع ٥٧ من زملائهم فى حادث مستوصف الاسماعيلية فى معركة غير متكافئة مع القوات البريطانية .

فقــد كلف الأميرالاى محمود عبد المجيد (منفــذ حادث اغتيال المرحوم

---

(٢٤) تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٥٠ قضائية .

(٢٥) تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٥١ قضائية .

حسن البنا فى ١٢ فبراير ١٩٤٩ ــ وحادث مقتل الملازم أول/عبد القادر طه فى ٢٥ مارس ١٩٥٢) باعادة تنظيم بلوكات النظام التى خرجت على النظام واعادة ترتيبها ــ كما أسند اليه أمر انشاء الفرقة المدرعـــة لمواجهـــة الحـــوادث السياسية المماثلة لحريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢[٢٦] .

زودت هـــذه الفرقة بسيارات خاصة وأخرى للاتصال اللاسلكى ــ وانشىء مركز للتدريب تابع لهـــا لتكوين فرق متخصصة فى أعمال قمع الشغب واستعمال الأسلحة الحـــديثة ــ وزودت الفرقة بآلة سينمائية للالتقـــاط والعرض تنقـــل الى المسئولين صورة حية للمظاهرات والشغب بهـــدف اثبات الوقائع عند التحقيق حيث يحـــدد الفيلم الدور الذى يلعبـــه كل متهم فى هـــذه الحـــوادث ــ وتبعث الفرقة قـــوات على شكل داوريتين تخرجان فى الصباح ومثلهما فى المساء للمرور فى أنحاء مدينة القاهرة بصفة داوريات استطلاع لمراقبة الحالة واخطار القيادات لاسلكيا بحالة الأمن السياسى فى المدينة لكى لا تفاجأ أجهزة الأمن السياسى بحـــوادث خطيرة مثلما حـــدث يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢[٢٧] .

وقـــد تم فصل بلوكات النظام عن الفرقة المدرعـــة واصبحت الأولى تضم فى عام ١٩٥٢ (٣٣) ضابطا و ٢٤٤٦ جندى[٢٨] .

---

(٢٦) شهادة للواء/حسان سالـــان وكيل ادارة البوليس واللواء/عبده ابراهيم المفتش بادارة البوليس بوزارة الداخلية فى القضية ١٨٤ جنايات مصر القـــديمة لسنة ١٩٥٣ الخاص بمصرع الملازم أول/عبد القادر طـــه فى ١٩٥٢/٣/٢٥ .

(٢٧) بوليس مدينة القاهرة ــ التقرير السنوى لسنة ١٩٥٢ .

(٢٨) المرجـــع السابق . انظر الهيكل التنظيمى لبوليس مدينة القاهرة سنة ١٩٥٢ .

نظام بوليس مدينة القاهرة فى سنة ١٩٥٢

الحكمدار

- وكيل الحكمدار | وكيل الحكمدار | وكيل الحكمدار
- أركان حرب الحكمدارية
- السكرتارية

- إدارة المستخدمين
- قلم القضايا العامة
- قلم الحسابات
- تفتيش الضبط

- مفتش مكتب حماية الآداب — مكتب حماية الآداب
- قائد فرقة الخدمات العامة — فرقة الخدمات العامة
- مفتش المحافظ — محافظ الحكمدارية
- مأمور الضبط — إدارة المباحث الجنائية
- رئيس قوة حرس الوزارات — حرس الوزارات
- مفتش إدارة المباحث العامة — إدارة المباحث العامة فرع القاهرة

- مفتش محكمة المرور — محكمة المرور
- قائد بلوكات النظام — بلوكات النظام
- قائد فرقة الأمن الداخلي — فرقة الأمن الداخلي
- قائد بلوكات الطوارئ — بلوكات الطوارئ
- قائد قلم المرور — قلم المرور
- مفتش قسم صيانة مركبات البوليس — قسم صيانة مركبات البوليس
- قائد فرقة المطافئ — فرقة المطافئ

مساعد الحكمدار بفرقة « أ »

المفتشون ومركز رئاسة الفرقة

قسم الأزبكية	قسم الظاهر	قسم الوايلي	قسم شبرا	قسم روض الفرج	قسم بولاق	قسم مصر الجديدة	قسم الزيتون
نقطة الخارجة	نقطة الخارجة	نقطة الخارجة	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
الخازندار	–	السكاكيني الحدائق العباسية الحسينية	[illegible] العزب الرماحي الزاوية الحمراء	الساحل السوق الخلافة أبو الفرج	[illegible]	الماظة منشية البكري مطار القاهرة الدولى	المطرية عين شمس

مساعد الحكمدار بفرقة « ج »

المفتشون ومركز رئاسة الفرقة

قسم الخليفة	قسم الجمالية	قسم باب الشعرية	قسم الدرب الأحمر
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
الإمام الشافعي –	الحسينية قايتباي	الجامع الأزهر –	المتولي الأزهر

مساعد الحكمدار بفرقة « ب »

المفتشون ومركز رئاسة الفرقة

قسم قصر النيل	قسم عابدين	قسم الموسكي	قسم السيدة زينب	قسم مصر القديمة	قسم حلوان	قسم المعادي	حرس [illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
الجزيرة كوتسيكا	– –	– –	زين العابدين طولون القصر العيني	المنيل فم الخليج أبو السعود مستشفى فؤاد	المعصرة [illegible] المطاعم	طرة البساتين	– –

ومع هـــذا فقـــد كان حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، وقبله تمرد قـــوات الأمن السياسى (بلوكات النظام) فى صباح ذلك اليوم أكبر دليـــل على فشل جهاز الأمن السياسى بالبوليس المصرى ـــ فلا هـــو تنبأ بمـــــا حـــدث فكانت الكارثة التى احترقت خلالها العاصمة ، ولا هـــو أحسن عندما جعـــل من « عسكرة » البوليس ســـلاحا لضرب السخط فى الشـــارع المصرى ، فخرج المـــارد من قمقمه وتمردت قـــوات (بلوكات النظام) على قياداتها ، وكانت هـــذه القوات صبيحة السادس والعشرين من يناير ١٩٥٢ أول عناصر تتحرك للشغب فى ذلك اليوم دون من كان البوليس السياسى يتوقع تحركهم دائمـــا كالشيوعيين أو الاخـــوان .

وليت فساد « الأمن السياسى » اقتصر على ما فات فقط ـــ فقـــد كان داخل جهاز البوليس نفسه عنصر تدمير لقواعـــد النظام والانضباط بحيث اصيب الجهاز كله بالشلل مـــع أحـــداث يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ .

كانت هناك ثمـــة قواعـــد موضوعة فى بوليس القاهرة يجرى تطبيقها فيما يتعلق بتحريك قـــوات « بلوكات النظام » والقوات الأخرى المساعدة فى الظروف العادية وفى أحـــوال الطوارىء ـــ فما الذى جرى وكان يجرى يوم السبت ٢٦ يناير ١٩٥٢ .

فى الظروف العادية يخصص للحكمدار قـــوة لمكافحة الشغب من بلوكات النظام (للمدينة) ـــ يتولى قسم منها حراسة خزائن ومخازن الحكومة ، بينما يبقى القسم الآخر كاحتياطى للمظاهرات .

فاذا ما توقع الحكمدار مشاكل خطيرة فانه من خلال وزارة الداخلية يضع الجيش لحراسة هـــذه الخزائن والمخازن لزيادة قـــواته من بلوكات النظام بحـــوالى ٤٠٠ فرد .

ويلاحظ أن رجال اقسام البوليس ليس لهم شأن بالشغب نظرا لعـــدم انتظامهم فى تشكيلات أو معيشتهم فى ثكنات ـــ أما الخيالة (١٧٠ فرد) فانهم يستخدمون فى المراحل المبكرة من الشغب ، ثم بعـــد ذلك يمكن فقط استخدامهم لتعزيز البوليس الغير راكب .

فاذا كانت الاضطرابات المتوقعة خطيرة فان قـوة من الجيش كانت تحفظ فى ثكنات قصر النيل (مكانها فندق هيلتون النيل الآن) مـع ضابط اتصال من الجيش يعمل مع الحكمدار لسرعة وسهولة التحركات ــ تتحرك لاحتلال مواقـع خـدمة البلوكات .

فى يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ كانت بلوكات النظام فى مواقعها وفق الظروف العادية . وكان (١٠٢٠) فردا منهم قـد أرسلوا للقنـال منذ فترة سابقة وكانوا فى بورسعيد والسويس ، بحيث لم يكن تحت سيطرة الحكمدار من القوات المدربة لمكافحة الشغب سوى ٨٠٠ فرد فقط .

وكانت بلوكات نظام الاقاليم (٣٠٠٠ فرد) فى ثكناتهـــا بالعباسية كاحتياطى للمديريات فى حالة احتياجها لقوات لمكافحة الشغب .

كان اجراء البوليس العادى عند توقع اضطرابات هـو سرعة القبض على الخطرين المعروفين ــ وهـذا هـو ما فعله (أحمد مرتضى المراغى) محافظ الاسكندرية فى ذلك الوقت عندما قبض على حـوالى (٣٥٠) شخصا ــ وبالتالى فان الاسكندرية لم تتعرض لأى اضطرابات .

اما فى القاهرة فان خطوة كهـذه لم تتخـذ .

فى الساعة السابعة والنصف من صباح السادس والعشرين من يناير ١٩٥٢ حطم جنود بلوكات النظام ثكناتهم وانطلقوا الى شوارع القـاهرة حيث اتصلوا بجامعة الأزهر وجامعة فؤاد بالجيزة . وكانت هـذه الثورة هى الفرصة التى كانت جماعات التخريب (أيا كانت) تنتظرها . وكانت تعليمات وزارة الداخلية هى عـدم مهاجمة المظاهرات ــ والتعامل معهـا بلطـف .

كان البوليس فى القاهرة يدار بواسطة (الأميرالاى = عميد) محمـد ابراهيم امام وكيل الحكمدار بدلا من الحكمدار مراد الخولى بك (الأميرالاى) الذى كان قـد تنازل **فعليـا** عن وظائفه (لامام) الذى كان رغم كـونه

وكيلا له — الا أنه كان « رئيس البوليس السياسى » ومحل ثقة الوزارة — وتجاوزت سلطاته سلطات الحكمدار الذى أزيح جانبا ولم يعد له كيان فعلى بالنظر للسلطات الهائلة والصلات القوية لرجل الأمن السياسى (امام) .

فى ظل هذه الحقائق فان « حكمدار البوليس فى القاهرة » :

— لم يقبض على العناصر الخطرة يوم الجمعة ٢٥ يناير ١٩٥٢ — والتى كان ينبغى أن يمده بأسمائها (البوليس السياسى) .

— لم يدع الجيش لحراسة الخزائن والمؤسسات بدلا من (بلوكات النظام) وتوفير عدد كبير من رجال البلوكات لمواجهة الشغب .

— لم يستخدم « الخيالة » الذين ظلوا محبوسين فى ثكناتهم .

— لم يستدع قوات الهجانة « راكبى الجمال » للتعامل مع الشغب .

— لم يدع قوات الجيش للنزول الى المدينة حتى ما بعد الحريق .

وتؤكد الوثائق أن « رئيس البوليس السياسى » الأميرالاى « محمد ابراهيم امام » كان يصدر فى ذلك اليوم أوامر معاكسة لأوامر « الأميرالاى مراد الخولى بك » — وان الأخير كان يتقبل هذا الوضع بنتيجة مؤداها أن ادارة البوليس فى القاهرة يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ كانت فى يد « الأميرالاى محمد ابراهيم امام » مسئول البوليس السياسى — ووكيل محافظة القاهرة (محمود عبد اللطيف البدينى)[٢٩] أحد المساعدين الرئيسيين (لفؤاد

---

(٢٩) نقل الصاغ المحلى محمود عبد اللطيف البدينى مع مقدم حكومة الوفد (يناير ١٩٥٠ - يناير ١٩٥٢) من المنيا الى ادارة عموم الأمن العام وندب ياورا (مرافقا) لوزير الداخلية (فؤاد سراج الدين باشا) فى ١٣ يناير ١٩٥٠ - وفى فبراير ١٩٥٠ رقى لرتبة الصاغ الفعلية واعتبرت هذه الترقية اعتبارا من ١٩٤٧/١٢/٧ (يبدو أنه كان قد تعرض لتنكيل اثناء حكومة النقراشى باشا الثانية ٩ ديسمبر ١٩٤٦ - ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨) - فى =

سراج الدين باشا) وزير الداخلية فى ذلك الوقت[٣٠] .

واحترقت القاهرة واصيب جهاز البوليس بالشلل نتيجة لدور جهاز الأمن السياسى فى البوليس .

أن أخطر ما كان يجرى داخل جهاز البوليس فى ذلك الوقت هــو عملية نقــل للقوة من القيادات الحقيقية والقانونية الى جماعات قــوى يسندها النظام الحاكم ويدعمهاويوفر لهـا الحماية من الشرعية ورقابة القــانون بصورة يترتب عليها (الانفــلات) ـــ فــلا تلبث هذه الجماعات (أجهزة الأمن السياسى) أن تنمو وتترعرع وتصبح هى القيادة الحقيقية لجهاز البوليس ـــ تحركه كيفما شاءت ، وتخطط له كيف شاء لهـا التخطيط ـــ كل هــذا دون خبرة أو دراية بهــذه الأعمال اللهم الا تمتعها « بثقة النظام الحاكم » ـــ فترسملجهاز البوليس الصورة التى تراها ملائمة من وجهة نظرها لحماية النظام ـــ وبمضى الوقت يصبح جهاز البوليس كله أداة طيعة فى يد أحد فروعه (البوليس السياسى) ، ويتحول دوره من أداة منفــذة « للضبط الاجتماعى » ، الى سوط يلهب به النظام الحاكم ظهور معارضيه ـــ فيرتكب الجرائم ويخرج عن القانون ويمارس التجاوزات ـــ ويصبح هــو وحــده « السلطة الوحيدة » التى تدير الأمور فى البلاد .

وكم من نظام حاكم اسلم أموره لأجهزة الأمن السياسى فانتهى أمره الى كارثة .... وليت الناس يتعظون ..

=

شهر اغسطس ١٩٥٠ رقى لرتبة البكباشى (مقدم) - فى يونيو ١٩٥١ منح رتبة القائمقام المطبة وعين وكيلا لمحافظة القاهرة - راجع الأوامر العمومية لوزارة الداخلية ارقام ٢٠ فى ١٩٥٠/١/١٩ و ٣٩ فى ١٩٥٠/٢/٢ و ٤٠٣ فى ١٩٥٠/٨/٣١ و ٦١ فى ١٩٥١/٢/١ :

(٣٠) Russell's private papers, Middle East Center - St. Antony's College - Oxford. " Series of notes prepared by Russell on the burning of Cairo - submitted to the Committee which was appointed to sit to examine the incident - dated Jan. 1952.

الفصل الحادى عشر

العلاقات السرية بين البوليس والوجود البريطانى

خضع جهاز البوليس منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر لاشراف بريطانى مباشر عندما اسندت قيادته الى « مفتش عموم »وطاقم من كبار القـــادة البريطانيين سيطروا جميعا على ادارته فى ظل ادارة مركزية ثقيلة .

وفى التسعينيات أخضع الجهاز لاشراف « مستشار بريطانى للداخلية » مقره وزارة الداخلية يتبعه طاقم من المفتشين يراقبون نظام العمل فى فروع البوليس المختلفة ويرفعون تقـاريرهم للمستشار الذى يوجـه « ناظر الداخلية » — الى جانب قيـادة مباشرة من جانب حكمدارين بريطانيين فى محافظات القطر (القاهرة — الاسكندرية — بور سعيد — السويس) ، وجهاز بوليس مختلط من المصريين والأجانب فى هـذه المحافظات .

مع صـدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ اختفى المستشار البريطـانى ورقابته من وزارة الداخلية ، وتبعه المفتشون البريطانيون ليحل محل هؤلاء نظام أمنى مزدوج على المستوى المركزى والمستوى المحلى — فعلى المستوى المركزى وجـدت « الادارة الأوروبية » المسئولة عن الأمن العام للأجانب

ظاهريا — وادارة شئون الأمن فى مصر والسياسة البريطانية فعليا — الى جانب ادارة عموم الأمن العام التى تولت شئون الأمن العام بالنسبة لغير الأجانب .

وعلى المستوى المحلى كان هناك الحكمدارون البريطانيون يقودون جهاز البوليس فى (المحافظات) — وعنصر أوروبى للبوليس فى هذه المحافظات أيضا .

بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ اختفى الوجود البوليسى المركزى البريطانى (الادارة الأوروبية) — وبقى الحكمدارون البريطانيون فى المحافظات الى جانب العنصر البوليسى الأوروبى حتى اختفى هذا كله فى عام ١٩٤٦ .

خلال ربع القرن الواقع بين فبراير ١٩٢٢ — ١٩٤٧ كان الوجود البريطانى فى البوليس قد نجح فى اقامة مدرسة له داخل الجهاز ، قوامها مجموعة من صغار الضباط الذين وجدوا مستقبلهم فى العمل المتفانى مع القيادات البريطانية فى البوليس .

ووجد هؤلاء طريقهم للمناصب والترقيات من خلال الرعاية البريطانية لهم ، ومن خلال تسنم هؤلاء المتعاونين مع الوجود البريطانى للمراكز القيادية وتمتعهم (بنعمة الرعاية البريطانية) — فانهم نجحوا ايضا فى ضم العديد من (التلاميذ) الى مدرستهم بحيث أصبحت هناك مدرسة تنتمى للوجود البريطانى فى البوليس المصرى نمم (تلاميذها) برعاية الحكمدارين البريطانيين — والوجود البريطانى المسيطر والمتحكم فى السياسة المصرية — كذلك فانهم وجدوا التشجيع من جانب الوزارات المصرية التى كان رؤساؤها يلتمسون الدعم والرضا من قصر الدوبارة على مدى الفترة (١٩٢٤ — ١٩٥٢) .

وهكذا نما فى داخل البوليس المصرى عنصر من القيادات الفاعلة المنتمية بولائها للوجود البريطانى — والتى استطاعت فى ظل هذا الوجود أن تصل الى المراكز القيادية فى الجهاز — وبالأخص فى (الأمن السياسى) و (القيادة العليا) .

وبحكم انتماء هـذه القيادات بولائها للوجود البريطانى ، فان هـذا الأخير استطاع أن يكون له جهاز مخابرات داخل جهاز البوليس ينقل اليه كل ما يريد الوجـود البريطانى أن يعرفه عن أسرار جهاز البوليس وأسرار السياسة المصرية .

وتكشف الوثائق البريطانية منذ الأربعينيات المبكرة عن تعاون وثيق فى مجال نقل المعلومات السياسية بين أجهزة وزارة الداخلية والسـفارة البريطـانية .

ففى ديسمبر ١٩٤٢ حصل البريطانيون على معلومات حيوية عـن جماعة الاخـوان المسلمين[1] وفى أغسطس من نفس العام كان لهم داخـل القصر الملكى جاسوس يبلغهم بمـا يدور بين أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكى والملك من خلال التصنت على المكالمـات التليفونية ـــ وكان هـذا الجاسوس هـو (قائد بوليس القصور الملكية) .

وفى يوليو ١٩٤٢ كان (القسم المخصوص) يوافى السفارة البريطانية بمنشورات ضباط الجيش السياسية[2] .

وخلال الحرب الثانية كانت عمليات القبض والتفتيش والاعتقـال للمنسوب اليهم الاشتغال بالسياسة تتم بواسطة جماعات مشتركة من ضباط المخابرات البريطانية والبوليس السياسى المصرى[3] .

وفى يناير ١٩٤٤ كان القسم المخصوص بوزارة الداخلية يبعث بتقاريره عن « التدريب العسكرى » فى مصر للسفارة البريطانية[4] .

---

(١) عبد الوهاب بكر « تطور جهاز الأمن السياسى فى مصر ١٩٢٤ ـ ١٩٥٢ » منشورات مركز بحوث الشرق الأوسط ـ جامعة عين شمس ١٩٨٣ ـ ص ١٥ .

(٢) المرجع السـابق ص ١٥ ـ ١٩ .

(٣) عبد المغنى سعيد « أسرار السياسة المصرية » ، كتاب الحرية (٥) ـ دار الحرية العدد (٥) أكتوبر ١٩٨٥ ص ٨١ ـ ١٨١ .

(٤) عبد الوهاب بكر « تطـور جهـاز الأمن السياسى فى مصر ١٩٢٤ ـ ١٩٥٢ » ص ١٨ ـ مرجع سبق ذكره .

وفى يناير ١٩٤٨ أبلغ السير رونالد كامبـــل Ronald Kampbell السفير البريطانى فى مصر وزارة الخارجية البريطانية أن (غزالى بك) مدير الأمن العام السابق قـــد أبلغ أعضـاء من السفارة بأن (النقراشى باشا) سيترك الوزارة خلال أيام(٥) .

وخلال سلسلة اضرابات عامى ١٩٤٧ و ١٩٤٨ ظهر فى مكاتبات السفارة البريطانية الى الخارجية البريطانية ــ وتقاريرها التحليلية وجـــود مندوب للأمن بالسفارة على اتصال بأجهزة الأمن المصرية يستقى منها المعلومات ــ وكان يطلق عليه مصطلح Security service Representative=S. S. R. قام هـــذا المندوب من خلال اتصاله بأجهزة الأمن بتغطية كل ما تعلق باضراب ضباط البوليس والمرضـين(٦) ــ وخلال مارس ١٩٤٨ كان مدير الأمن العام يوصف فى لتقارير البريطانية بأنه "appears to be friendly to us"(٧) .

---

(٥) F. O. 371/69210 — File 68 — from Sir R. Campbell to F. O. Dated 28-2-1948.

(٦) F.O. 371/69210 — J 2324 " Sir R. Campbell to F.O. — 5th April 1948 " Egyptian Police ".
— J 2326 " Egyptian Police Force — 5th April 1948.
— J 2326-68-16 " Egypt weekly Sit. 6th April 1948.
—J 2365 " The Wafd and Police. 12th April 1948.
J 2468 " ditto "
— J 2582 " Egyptian Police Force " 22nd March, 1948.
— J 2689 " The Probability of further Police Strike". 16th April, 1948.

(٧) F.O. 371/69250— J 1890 " Communism in Egypt " 18 th, Marth, 1948.

وقــد قــدم ممثل خــدمة الأمن S.S.R. تقريرا عن الشيوعية فى مصر فى مايو ١٩٤٨ مستندا الى معلوماته من جهاز البوليس المصرى(٨) .

لقــد كانت العلاقات بين جهاز البوليس والسفارة البريطانية متصلة اتصالا وثيقا الى حــد معرفة السفارة بتوزيع الاختصاصات بين كبــار موظفى الجهاز . ففى تقرير لتقــدير الموقف من جانب السفارة فى الثانى من سبتمبر ١٩٤٩ يتحــدث التقرير عن قرار وزارى عهد فيه الى (مرتضى المراغى بك) وكيل وزارة الداخلية آنئذ بسلطات الرقابة والأمن العــام — والى (بدوى خليفه باشا) الوكيل الآخر للوزارة بالاشراف العام على الادارة الداخليــة لوزارة الداخليــة .

وتعلق السفارة على القرار بالتساؤل عما اذا كان (مرتضى المراغى بك) يمتلك المؤهلات والقــدرة على معالجة الموقف الأمنى الصعب الذى كانت تمر به البلاد — وتنتهى الى استحسان احالة الادارة الداخلية بالوزارة الى (بدوى خليفة باشا) مع احتمالات اجراء انتخابات عامة — ويتحــدث نفس التقرير عن وصول تقرير سرى الى السفارة عن نشاط جماعة الاخــــوان المسلمين عن طريق جهاز الأمن السياسى(٩) .

ويبدو أن علاقات التعامل بين جهاز الأمن والسفارة البريطانية كانت ذات طبيعة متصلة الى حــد تبادل الزيارات واعطاء أسماء رجال البوليس المتصلين بالسفارة أسماء حركية .

والتقرير الذى قــدمه و. ب. امرى W.B. Emery مسئول السفارة البريطانية فى ٦ مايو ١٩٤٩ الى رئيس جهاز الأمن بالقيادة البريطانية لقوات الشرق الأوسط يكشف عن أسرار العلاقات بين السفارة البريطانية وجهــاز

---

(٨) F.O. 371/69250 — J 2953 "Communism in Egypt" 1st. May 1948.

(٩) F.O. 371-73461-J 7084 " appreciation of events during the week ending 2nd. Sep. 1949.

البوليس المصرى — وعن حقيقة أسماء المتعاملين مع السفارة من كبار الضباط — وحجم العلاقات بين الطرفين — واهتمامات السفارة فيما يتعلق بالأحوال السياسية المصرية .... قال أمرى :

« رايت (طوبة) فى المحافظة يوم ٥ مايو ، وكانت المقابلة الضرورية تقطع باستمرار بتيار من الزوار الذين كانوا يهنئونه لترقيته الى رتبة الأميرالاى التى أنعم بها عليه رئيس الوزراء بمناسبة ما قام به ضد الاخوان المسلمين » .

وقد أمكن معرفة (طوبة) هذا من الاطلاع على الأوامر العمومية لوزارة الداخلية بتاريخ ٣ مايو ١٩٤٩ والتى ذكر فيها اسماء تسعة عشر ضابطا من ضباط الأمن السياسى الذين منحوا رتبا محلية فى ذلك اليوم — وقد شملت الترقيات واحدا لرتبة اللواء — وخمسة لرتبة الأميرالاى (عميد) — وثلاثة لرتبة القائمقام (عقيد) — واثنين لرتبة البكباشى (مقدم) — وستة لرتبة الصاغ (رائد) — واثنين لرتبة اليوزباشى (نقيب)(١٠) .

كانت مواقع عمل الأميرالايات الخمسة الذين رقوا قبل زيارة أمرى بثلاثة أيام هى :

١ — مدير ادارة المباحث الجنائية — الأميرالاى محمود عبد المجيد — ومقره الوزارة .

٢ — حكمدار بوليس الجيزة — الأميرالاى محمود جبر — ومقره الجيزة .

٣ — مدير القسم المخصوص — الأميرالاى عمر محمد حسن — ومقره الوزارة .

---

(١٠) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٢١٤ فى ١٩٤٩/٥/١٢ بترقية ١٩ ضابطا رتب محلية اعتبارا من ١٩٤٩/٥/٣ .

٤ — مفتش ببوليس القاهرة — الأميرالاى محمد ابراهيم امام — ومقره محافظة القاهرة (مسئول البوليس السياسى) .

٥ — مفتش ببوليس القاهرة — الأميرالاى محمد محمد يوسف — ومقره محافظة القاهرة (مسئول الشئون العربية) .

ويمكن القطع بأن (طوبة) الذى كان مقره المحافظة ، كان هو الأميرالاى (محمد ابراهيم امام) رئيس القسم المخصوص ببوليس مدينة القاهرة .

فماذا قدم (طوبة) لمسئول السفارة البريطانية من معلومات ردا على استفساراته ؟

— قال ان الاخوان المسلمين قد حطموا تماما فى أعقاب الغارة التى تمت على (أوكارهم) فى شبرا يوم ٤ أبريل ١٩٤٩ .

— قال أن المضبوطات التى ضبطت فى غارة البوليس على وكر الاخوان المسلمين فى ذلك اليوم كانت ٢٣ مدفع استن ومدفع ماكينة — ١١ مسدس بساقية — أكثر من ألف قنبلة يدوية — اكثر من عشرة آلاف قطعة جلجنايت وديناميت أغلبه معبأ فى صناديق ومعد للاستخدام — كميات كبيرة من قطن البارود — ثمانية قنابل زمنية — اكثر من نصف مليون طلقة بندقية وأسلحة صغيرة — جهاز ارسال — ٥ قطع ملابس عسكرية منهم ثلاثة لانفار — واثنان لكونستابلات .

— قال ان النحاس باشا كان يريد مقاطعة الانتخابات المقبلة على زعم أن الانتخابات النزيهة ستكون مستحيلة فى ظل الأحكام العرفية ، غير أنه (النحاس) خضع نتيجة للأغلبية من القادة الوفديين الذين تزعمهم (فؤاد سراج الدين) والذين أوضحوا أن مقاطعة أخرى ستعنى بعد الوفد عن السلطة خمس سنوات — وهى مدة تجعل الحزب يتراجع فى ظلال النسيان ثم يتحطم أمام القوة السياسية . وأن الوفد — وفقا لذلك — بينما يحارب ضد الأحكام العرفية سوف يحارب فى الانتخابات .

— قـدم معلومات عن ضبط دولارات مزيفة من فئة العشرين دولار .

— قـدم معلومات عن الشيوعية ونشاطها فى مصر والبلاد العربية .

— قـدم قائمة بالرحلات الجوية القادمة من الاتحاد السوفييتى .

وكل ما قـدمه الأميرالاى (امام) أو (طـوبة) كان مفيدا للوجـود البريطانى . فهل كان هـذا النوع من الخـدمات بمقابل ؟

ويتضمن التقرير أسماء حركية لغير (طـوبة) من الضباط المصريين بجهاز الأمن أمثال (Trombone), (tish) [11].

وفى الحقيقة فان الوثائق البريطانية تقـدم كل يوم المزيد من أسرار التعاون والعلاقات بين البوليس المصرى والانجليز بصورة يمكن معها القول دون تجاوز أو تزيد أن هـذا الجهاز كان عينا للانجليز على كل أوجـه الحياة فى مصر دون ما اعتبار لشكل العلاقة بينه وبين الحكومات المتعاقبة — فأيا كانت هـذه الحكومات — فانه يقـدم للانجليز كل شىء عنها .

والتقرير الذى تناقشه هـذه السطورة عبارة عن تقرير اعـده القسم المخصوص بوزارة الداخلية عن حالة الأمن العام فى مصر — ومقـدم الى الوزارة الوفـدية الأخيرة يوم ١٢ يناير ١٩٥٠ — ويلاحظ أن تاريخ تقـديم التقرير هـو نفس يوم تولى الوفـد السلطة — ومع ذلك فان التقرير وصل برمته الى السفارة البريطانية التى سارعت بارساله مترجما الى اللغـة الانجليزية الى وزارة الخارجية البريطانية فى أول أبريل ١٩٥٠ .

وبصرف النظر عن محتويات التقرير الخطيرة فان خطاب السـفير

---

(١١) F. O. 371/73464 - J 4141-From W. B. Emery Esq., M. B. E. - British Embassy - Cairo. 6th May, 1949. To J. G. Tomlinson, Esq., D.S.O. Canal.

انظر الملحق رقم (٣) .

البريطانى رونالد كامبل الى وزير الخارجية البريطانية فى أول ابريل ١٩٥٠ — والمرفق بالتقرير يكشف صـــورة العلاقات البريطانية مـــع البوليس المصرى فى الخمسينيات — اذ تقــول الفقرة الأولى من الخطاب :

" Sir,

I have the honour to transmit herewith a translation of a memorandum dated 12th January, 1950, prepared by the "Special" section of the Ministry of the Interior on the state of public security in Egypt, and submitted by them for consideration by the Cabinet soon after the Wafdist Government came into power.

سيدى ، لى الشرف أن أرفع مع هـــذا ترجمة لمذكرة مؤرخة ١٢ يناير ١٩٥٠ ، معـــدة بمعرفة « القسم المخصوص » بوزارة الداخلية عن حالة الأمن العام فى مصر — ومقـــدمة بمعرفة ذلك القسم للوزارة الوفدية بمجرد تسلمها للسلطة »[١٢] .

ويقـــدم التقرير البريطانى ، عن ظروف القبض على (هليل شفارتز Hillel shwarts وأســـد حليم وجمـــال اندين غالى وعبد الحميـــد

---

(١٢) F. O. 371/80348 — JE 1016 — 40 " Memorandum Important Considerations Concerning public Security which face the Cabinet at the present moment - Jan. 1950.

ويناقش التقرير مشاكل الأمن الداخلى فى مصر مــع مقــدم وزارة الوفــد الأخيرة (١٢ يناير ١٩٥٠ — ٢٧ يناير ١٩٥٢) ويقسم هــذه المشاكل الى خمس (الشيوعيين) (المعارضــة) (الاخــوان المسلمين) (المتطرفين والعناصر الارهابية) و (السيطرة بالأحكام العرفية) — ثم يحلل التقرير فى استفاضة كل مشكلة على حــدة — ويناقش احــوال القــوات المقاتلة المصرية من وجهة نظر استمرار العمل بالأحكام العرفية ، ويتمسك بضرورة استمرارها لمواجهة العناصر المتطرفة ومواجهة الحركة الشيوعية وتحرك جماعة الاخــوان المسلمين المنحلة — ويكشف التقرير بجلاء عن تمسك أجهزة الأمن السياسى بضرورة بقاء الأحكام العرفية كوسيلة أساسية ووحيدة لأمن النظام الحاكم — وهى وجهة نظر تكشف عن أسلوب عمل أجهزة الأمن السياسى بصفة عامة .

ويتضمن التقرير خطابا مرفقا من السفير البريطانى الى وزير الخارجية البريطانية فى أول ابريل ١٩٥٠ يعقب فيه على التقرير ويوضح وجهات نظره فيما جاء به .

السحرتى وموريس يوسف دميان — أعضاء اللجنة المركزية لتنظيم (نحشم) الشيوعى فى ١٥ مارس ١٩٥٠ — تفاصيل دقيقة للغاية عن عمليات القبض على أعضاء التنظيم — والتاريخ السياسى لكل من المقبوض عليهم ممـا يقطع بأن معلومات جهاز البوليس للسفارة كانت هى المـادة الأساسية للتقرير(١٣) .

ولم يقتصر دور جهاز البوليس المصرى فى علاقته بالوجود البريطانى حـدود المسائل الأمنية أو السياسة الداخلية فقط — بل لقـد تعـداه فى ظـل حكومة الوفـد الأخيرة (١٢ يناير ١٩٥٠ — ٢٧ يناير ١٩٥٢) الى مسائل العلاقات المصرية — البريطانية ، بمعنى أن البوليس أصبح له دور فى قضايا تمس شكل العلاقات السياسية بين البلدين .

فهـذا تقرير مؤرخ ٢٧ نوفمبر ١٩٥٠ صادر من (و . ب . امرى) أحـد رجال السفارة البريطانية عن لقـاء تم بتحـديد مسبق بينه وبين الأميرالاى محمد امام بك مساعد حكمدار بوليس القاهرة (أفصح امرى هـذه المرة عن اسمه) — فى مكتبه (مكتب امرى بالسفارة فى الساعة الثانية عشرة والثلث ، وفيه بدأ (امام) الحـديث بقوله انه اتى برسالة شبه رسمية من « فـؤاد سراج الدين باشا » كان الأخير يريد تبليغها شفويا الى السفير البريطانى — وكان نص رسالة فـؤاد سراج الدين الى السفير البريطانى كالآتى :

« أراد الباشا أن يعلم السفير أنه (سراج) يتعهد بقمع أى مظـاهرة أو اجراء ضـد المصالح البريطانية . وأنه يريد أن يتأكد السفير من هـذه الحقيقة . ورجا (سراج الدين) ألا يهتم السفير بالشائعات والروايات التى تدور وتنتشر عن الوفـد أيا كانت هـذه الشائعات . وان هـذه الشائعات قـد بدأها المعارضون بهـدف اثارة المشاكل وأراد فـؤاد سراج الدين ، فـوق ذلك أن يفهم السفير أنه (سراج الدين) يفعل كل ما فى وسـعه وفى

(١٣) F. O. 371/80354 — J. 1011-6 " Egyptian Communist Party " — from Sir R. Campbell to F. O. dated 18th-4-1950.

سلطته لوضـــع نهاية للمصاعب الحالية القائمة بين بريطانيا العظمى — والوصول الى حـــل سلمى لمشاكل الدولتين »

ويواصل المسئول البريطانى عرضه لمهمة (الاميرالاى امام) فيقـــول أنه عندما أبلغ الرسالة اليه ابلغه أنه رغم صعوبة الموقف فانه متأكد أن (سراج الدين باشا) — الذى وصـــــفه بانه أقـــوى رجـــل فى الوفـــد — مخلص تماما فى ايجاد حـــل للعلاقات البريطانية — المصرية التى وصلت الى طريق مسدود .

ثم يعقب امرى بعـــد ذلك فيقول انهم (أى السفارة) يعلمون منذ زمن أن (امام بك) محل ثقـــة كبيرة عند (فـــؤاد سراج الدين باشا) وأنه ليس غريبا والأمر كذلك ان يختاره الوزير كرسوله .

أما تعليق الوزير المفوض البريطانى (شابمان آندروز) على زيارة مسئول الامن السياسى ببوليس القاهرة للسفارة وتقـــديم رسالة وزير داخلية حكومة الوفـــد الى المسئولين البريطانيين فكان مفاده أن هــــذه الزيارة يمكن أن تكون واحـــدة من المؤشرات العـــديدة على التوتر الشديد فى المقامات السياسية الحكومية العليا . وان العـــديد من أعضاء الحكومة قـــد بدأوا فى النهاية يرون النتائج المحتملة لمسلكهم العنيد — وأنهم يبحثون (وربما كان الأكثر دقـــة أنهم يأملون) عن مخرج[١٤] .

وليس من اختصاص هـــذه الدراسة التعقيب على دور (فـــــؤاد سراج الدين باشا) وزير الداخلية فى حكومة الوفـــد الأخيرة فى العلاقات الوفـــدية — البريطانية — ولا الاجابة على العـــديد من التساؤلات عـــن حقيقة العلاقات بين حكومة الوفـــد والوجود البريطانى فى أوائل الخمسينيات — ولا على موقف (فـــؤاد سراج الدين باشا) وزير داخلية حكومة الوفـــد

---

(١٤) F. O. 371/80381 - JE, 1054-47-Aminute by W. B. Emery dated November 27th, 1950.

انظر الملحق رقم (٤) .

من المباحثات مع انجلترا التى كانت تدور خلال الفترة مارس ١٩٥٠ ــ أكتوبر ١٩٥٠ والتى وقعت بعدها زيارة الأميرالاى محمد ابراهيم امام للسفارة البريطانية حاملا رسالة (سراج الدين) الشفوية للسفير البريطانى .

لكن ما تختص هذه الدراسة به هو بيان تطور دور جهاز البوليس فى المجال الأمنى بصفة عامة ــ ثم انحرافه الى العمالة للوجود البريطانى .

لقد كشف اللواء/أحمد عبد الهادى حكمدار بوليس القاهرة منذ عام ١٩٤٨ وحتى منتصف عام ١٩٥٠ ــ فى شهادته أمام محكمة الثورة فى القضية المقامة ضد (ابراهيم عبد الهادى باشا) رئيس الوزراء (٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ ــ ٢٥ يوليو ١٩٤٩) عن شكل العلاقة بين جهاز البوليس والوجود البريطانى عندما قال فى جلسة ٢٩ سبتمبر ١٩٥٣ :

« لقد كانت مهمتى أن يعرض انضباط أوراقهم على فى مكتبى . وكان ضباط القلم السياسى يرسلون تقاريرهم للسفارة البريطانية ، وللسراى ، وللوزارة . وأنا اللى عملته انى قطعت الاتصال بالسفارة ونقلت الضباط اللى كانوا بيقوموا بهذا العمل »[١٥] .

كما أثبت الشاهد أنه رغم كونه حكمدارا لبوليس وأن ضباط البوليس السياسى تحت أمرته فانه مع هذا لم يكن بقدرته أن يفعل شيئاً تجاه علاقاتهم بالسفارة البريطانية وغيرها ، كما أثبت أن هذه العلاقات كانت قديمة .

ــ ومين كان رئيس القلم السياسى .

ــ كان أحمد طلعت وكانوا بيتصلوا بكل الجهات . وكانوا مسئولين منى ، ولكنهم فى الوقت نفسه كانوا يتصلون بكل الجهات .

ــ وايه اللى كان مخليك راضى بالوضع ده .

ــ أصل ده نظام قديم وساروا عليه[١٦] .

---

(١٥) محاكمات الثورة ــ الكتاب الأول ــ ص ١٥٢ ــ مرجع سبق ذكره .

(١٦) المرجع السابق ــ وقد كان اللواء/أحمد عبد الهادى حكمدارا لبوليس القاهرة منذ ديسمبر ١٩٤٨ وحتى ١٩٥٠/٧/٢٧ ــ ثم نقل فى ذلك التاريخ مديرا لادارة البوليس ــ وفى =

وقــد شهد الضباط المعاصرون بأن كل المعلومات والاخبار الهــامة كانت تكتب فى تقارير يومية ترسل الى السفارة البريطانية بعلم مدير الجهاز السياسى (اللواء عمر حسن) ، وأن ضابطا معينا هــو (كمــال رياض نصير) كان هــو الذى يتولى كتابة هــذه التقارير[١٧] .

هــل من تفسير لمسلك جهاز البوليس هــذا .... مــع الوجود البريطــــانى ؟

نميل الى الاعتقاد بأن التفسير لهــذا المسلك انمــا يرتبط بمعرفــة مفهوم الأمن قبل يوليــو سنة ١٩٥٢ .

لقــد كان مفهوم الأمن مقصورا على أمن سلطات الاحتلال ، والقصر وذوى المصالح المرتبطة بهما من الأجانب والمصريين ــ لهــذا فلم يكن غريبا اذن أن يتعاون جهاز البوليس ــ أو أحــد فروعه الهامة والمؤثرة مــــع الوجــود البريطانى على هــذا الشكل الفاضح والمخزى .

لكن العامل المخفف لهــذا السلوك ــ مــع ذلك ــ هــو أن النظام الحاكم ، والساسة المصريون كانوا جميعا وعلى مدى الفترة موضـــــوع الدراسة يتصلون بالوجود البريطانى ، ويتآمرون معه ضــد خصومهم ، ويتلقون الوحى من السفير البريطانى فى قصر الدوبارة ــ فليس غريبا والأمر كذلك ، ان يتعاون جهاز البوليس ، وهــو أداة من ادوات النظام الحاكم ــ مــع الوجود البريطانى الذى يحرك سادة النظام ــ ولا يمكن أن يستقيم الظــل اذا كان الأصــل مهتزا[١٨] .

= ١٩٥٢/١/٣١ أعيد حكمدارا لبوليس القــاهرة ثم ألغى هــذا القرار فى ١٩٥٢/٢/١٠ ــ وفى ١٩٥٢/٣/٢٧ أحيل الى المعاش . راجع الأوامر العمومية لوزارة الداخلية ٣٣٢ فى ١٩٥٠/٧/٢٧ و ٩١ فى ١٩٥٢/٢/٢١ و ١٥٢ فى ١٩٥٢/٣/٢٧ .

(١٧) معلومات استقيتها من المرحوم اللواء/ابراهيم محمد الفحام الوكيل السابق للادارة العامة للتنظيم والادارة بوزارة الداخلية ــ أما كمال رياض نصير فقد كان أحد ضباط البوليس السياسى منذ الأربعينيات وصحة اسمه (جورج رياض نصير) ــ وظل يعمل بالبوليس السياسى حتى أحيل الى الاحتياط فى ١٥ أبريل ١٩٥٢ ــ راجع الأوامر العمومية لوزارة الداخليــة رقم ٣٠٨ فى ١٩ يونيــه ١٩٥٢ .

(١٨) مــع سقوط نظام ما قبل يوليو ١٩٥٢ تعرض جهاز البوليس بصفة عامة والأمن السياسى بصفة خاصة لتغييرات عميقة ــ فجرى احالة عدد كبير من الرتب العليا بالبوليس =

الى المعاش – وجرى تغيير المديرين بالمديريات والحكمدارين بأخرين – وسمح لكثير من الضباط بطلب تسوية حالاتهم وتيسير احالتهم الى المعاش وفق قانون اسمى القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٢ – كان يمنح طالبي تسوية حالاتهم بمقتضاه ضم الباقى من مدة خدمتهم حتى سن الستين الى مدة خدمتهم الحقيقية بحد أقصى قدره سنتان ٠

أما القسم المخصوص فقد الغى تماما وحل محله جهاز جديد اسمى (ادارة المباحث العامة) التى نقل اليها فى دفعة واحدة مائة وعشرون ضابطا ليشكلوا جهازا جديدا تماما – وذلك فى اغسطس ١٩٥٢ ٠

تكون الجهاز السياسى الجديد من :

١ – مكتب شئون الأجانب ٠

٢ – مكتب مكافحة الصهيونية : وكان دوره هو الحد من النشاط الضار بصالح البلاد ومراقبة الجمعيات والنوادى الخيرية والاجتماعية والأنشطة الرياضية التى ينتظم فيها شباب الطائفة الاسرائيلية التى كانت موجودة بمصر فى ذلك الوقت – والبحث والتحرى عن الاسرائيليين وغيرهم من رعايا الدول العربية الذين يرغبون فى تجديد اقامتهم بالبلاد – ومكافحة تهريب النقد الى الخارج ٠

٣ – مكتب شئون الطلبة : ويهتم بابعاد التيارات الحزبية عن الطلبة – وابعاد تأثير الجماعات والأحزاب أو الهيئات المتطرفة أو ذات الميول والمبادىء الهدامة عنهم – وكان من واجبات ضباط هذا المكتب المرور على الكليات والمعاهد والمدارس لتفقد حالة الدراسة – ومراقبة الطلبة الشيوعيين والكشف عن تذمر الطلبة ٠

٤ – مكتب شئون الصحافة : للتحرى عن الصحفيين وتنفيذ متطلبات ادارة المطبوعات ونيابة الصحافة والنشر وتنفيذ تعليمات الرقابة العسكرية ٠

٥ – مكتب مراقبة المطابع : لملاحظة نشاط دور الطباعة حتى لا يتمكن احد من طبع أو اعداد نشرات مثيرة للخواطر أو تتضمن ما يخالف القانون أو تسىء الى النظام الجديد – ومراقبة موظفى وعمال هذه الدور للتعرف على ميولهم ٠

٦ – مكتب شئون العمال : لملاحظة النشاط اليسارى داخل صفوف العمال ونشاط النقابات العمالية ومراقبة اجتماعاتها ٠

٧ – مكتب المراقبة والتحريات : لمراقبة الخطرين على أمن الدولة وأنصار العهد السابق ٠

٨ – مكتب شئون الأحزاب : لمراقبة نشاط الأحزاب السابقة ومحاولاتها استرداد ما فقدته على يد النظام الجديد – ومناهضة الشائعات – ومحاربة التفرقة الدينية ٠

=

٩ - مكتب مكافحة الشيوعية .

١٠ - الأرشيف والأعمال الكتابية .

ويلاحظ تشعب اهتمامات الجهاز السياسى الجديد بما يتفق واهتمامات النظام السياسى الجديد ومحاولته منذ البداية احكام قبضته على كل أوجه الحياة السياسية فى البلاد .

راجع التقرير السنوى لبوليس القاهرة عن عام ١٩٥٢ - والأوامر العمومية لوزارة الداخلية ارقام ٣٧٩ فى ١٩٥٢/٨/١٤ بنقل اللواء/احمد طلعت حكمدار بوليس القاهرة الى وظيفة مدير عام للتفتيش بوزارة التموين - و ٤١٩ فى ١٩٥٢/٨/٢٧ - و ٤٣٢ فى ١٩٥٢/٨/٢٧ و ٤٥٧ فى ١٩٥٢/٩/١٨ و ٤٥٩ فى ١٨/٩/ ١٩٥٢ و ٤٧٨ فى ١٩٥٢/١٠/٢ و ٤٨٦ فى ١٩٥٢/١٠/٢ و ٤٩٤ فى ١٩٥٢/١٠/٩ و ٥٦٠ فى ١٩٥٢/١١/٦ و ٦١٢ فى ١٩٥٢/١٢/٤ .

الفصل الثانى عشر

البوليس والعمل الوطنى

باعلان (مصطفى النحاس باشا) رئيس الحكومة الغاء المعاهدة المصرية ــ البريطانية (معاهدة ١٩٣٦) فى الثامن من اغسطس ١٩٥١ دخلت العلاقات بين البلدين مرحلة جديدة فقدت فيها بريطانيا ــ شرعية وجودها فى البلاد ــ تلك الشرعية التى اسبغتها عليها المعاهدة الملغاة ، واستتبع ذلك أن يتغير (التكتيك الوفدى) فى مواجهة هذا الوجود الغير شرعى .

بمعنى أن حكومة الوفد وقد حرمت بريطانيا من الشرعية التى كانت تبرر بها وجودها فى مصر ــ وهى المعاهدة ــ فانها فى نفس الوقت كان عليها أن تتبع أسلوبا فى مواجهة المحتل البريطانى يختلف تمام الاختلاف عن أسلوب (الكفاح السلمى المشروع) الذى ميز عمل الوفد على مدى السنوات الطويلة السابقة ــ هو أسلوب (الكفاح المسلح) بكل ما يحمله هذا الأسلوب من معايى هجر تنظيماته القديمة وأشكال نشاطها السلميه ــ وتخطى الصيغ والمفاهيم القديمة ــ ورفض الدخول فى مفاوضات[1] ــ

---

(١) طارق البشرى (الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ــ ١٩٥٢) ص ٤٨٤ ــ ٤٨٥ ــ مرجع سبق ذكره .

وقيام (وفــد جــديد) يمارس اسلوبا جـديدا مع المحتل وهــو (الوفــد) فى الســـلطة .

وكان هــذا كله يوجب على (الوفــد) كحكومة ان يترك الشعب ـــ وقــد ترك الكلمة فى مواجهة المحتل له ـــ يواجه المحتل ، وان يسبغ الشرعية على كل تصرفاته فى مواجهته ـــ وان يدعمه بكل امكانياته كحكومة .

وكان اول اجراء فعلته الحكومة الوفــدية فى هــذا المقام هــو محاولة شل حركة القاعــدة البريطانية فى قناة السويس عن طريق حرمانها من العمال المصريين الذين كانوا يعملون بالقاعــدة .

كان عــدد العمال الذين يعملون مباشرة مــع القوات البريطانية أو من خلال مقاولين ومتعهدين يوردون البضائع والخــدمات الى هــذه القوات ـــ او باعة وحرفيين (حلاقين ـــ عمال نصف مهرة ـــ بقالين) ، يبلغ حوالى ٧٥٫٠٠٠ ـــ ٨٠٫٠٠٠ حتى ١٥ أكتوبر ١٩٥١ . ولم يكن هؤلاء العمال يفهمون كثيرا فى السياسة ، لكنهم كانوا مدركين تماما بأن الحكومة فى القاهرة لم تعد تنظر الى الوجــود البريطانى فى منطقة القنال بعين الرضا .

فى ذلك الوقت تشكلت جماعات عــديدة من فرق المقــاومة الشعبية ضمت عناصر من قــوى سياسية وطلبة جامعات ونوعيات مختلفــة من المواطنين تحركهم الحماسة الوطنية والجــو السياسى العام المسيطر على المصريين والرافض للوجــود البريطانى .

وأصبح عمل هــذه الجماعات اليومى هــو حث العمال وغيرهم من الاستمرار فى التعاون مــع البريطانيين ـــ الى جانب ممارسة أعمال المضايقة والتحرش بالقوات البريطانية بهــدف جعل الوضع البريطانى فى القنــاة غــير مريح .

وفى ظــل هــذه الظروف شرعت حكومة الوفــد فى تحريض (عمال القنال) على ترك العمل مع القوات البريطانية[٢] :-

ولم يكن أمام حكومة الوفــد سوى سلوك هــذا السبيل — صحيح أن ما أعلنته الحكومة فى الثامن من أكتوبر ١٩٥١ بالغاء معاهــدة ١٩٣٦! وما تضمنه ذلك من اعتبار الوجود البريطانى فى البلاد غير شرعى ، كان يستوجب التصــدى لهــذا الوجود (بالعمل العسكرى) أى بتحريك الجيش لقتال الانجليز :-

لكن هــذا العمل لم يكن داخلا ضمن حسابات حكومة الوفــد اطلاقا .

— فهى لم تكن قادرة على ذلك بسبب سيطرة القصر على قيــادات الجيش وبسبب ميل الملك الى الوصول الى تسوية مــع الانجليز وبالتالى عــدم سماحة بتوجية الجيش الى هــذا المنعطف الخطير .

— وكان الجيش فى حالة مترديه من الضعف وسوء التسليح استمرارا للمسلك البريطانى نحــو (تجفيفه) منذ ما بعــد معاهــدة ١٩٣٦ .

— كذلك فان نسبة كبيرة من الجيش كانت فى الضفة الشرقية من قناة السويس تواجــه العــدو الاسرائيلى الذى كان يحرص على تجميدها فى

---

(٢) يلاحظ أن الحكومة المصرية انكرت فى شكواها الى مكتب العمل الدولى فى ٥ نوفمبر ١٩٥١ تحريضها للعمال المصريين على ترك العمل فى القاعــدة البريطانية — وذكرت أن هــذا الترك كان نابعا من شعور العمال دون تأثير عليهم من جانب الحكومة — راجع :

International Labour office - 118th session-Geneva -11-14 March, 1952 " Report on Enquiry by the representative of the Director - General into conditions in the Suez Canal area,

لكن وزير الشئون الاجتماعية فى حكومة الوفــد (عبد الفتاح حسن) اقر بان .... وزارته كان حرمان البريطانيين من الأيدى العاملة — راجع « ذكريات سياسية » ص ٦٠ .

هــذا الموقف ـــ وكان البريطانيون خلف هــذا الجيش فى الضفة الغربية يمسكون بمؤخرته(٣) .

وكان سلاح حرمان الوجود البريطانى فى القنال من العمالة المصرية فعالا بصورة اختل معها التوازن العسكرى للقاعـــدة البريطانية فى القنال ـــ ودفـــع بريطانيا الى محاولة منـــع هـــذا الاجراء المصرى بشتى السبل ، كاغراء العمال المصريين وتوضيح مزايا العمل فى القاعـــدة(٤) .

---

(٣) F. O. 371/90138 - JE. 1051-215 " Chiefs of staff Committee JE. 1051-223 " Effects of a deliberately anti- Measures to maintain our position in Egypt". 7th, Sep., 1 British Policy on the part of the Egyptian Govt., 15th. Sep., 1951.

(٤) كان العامل المصرى فى القاعـدة البريطانية يجـد فى حافظة راتبه عند صرفه مذكرة باللغـة الانجليزية تقـول :

« نحن نعلم ان كثيرا منكم قـد أمروا بأن يزحلوا بعـد استلام مرتباتهم وأن بعضـا منكم قـد هـدد بوسائل شتى . وربمـا تكونون قـد وعـدتم بعمل خارج منطقة القنال . قبل أن تقرر الرحيل وترك العمل البريطانى ومنطقة القنال قـد يكون من الحكمة لك أن تتذكر أن البريطانيين قـد تعاملوا معك دائما بعـدل وسيستمرون كذلك . ليس هناك ما تخشاه منهم . سوف تكون واثقـا من تناول راتبك الحالى وكثير منكم ممن سيبقون سيكونون فى وضـع يسمح لهم بكسب مرتب اكبر من خلال ساعات العمل الاضافية . فى حالة الضرورة سيصرف لك طعام ومسكن وستحمى من الهجمات والاعتداء عليك . تذكر ايضا أن كثيرا ممن تركوا دون عمل بعـد ترك الجيش البريطانى للقاهرة لا يزالون حتى الآن دون عمل . وضع فى اعتبارك أن البريطانيين يدفعـون مرتبات اعلى من الآخرين الذين يوظفـوك . وفى اغلب الأحـوال فان العمل الذى سيقدمونه لك سيكون من درجة أقـل من وظيفتك الحالية . اذا تركت العمل فانك بالطبع ستفقد اى حقوق قـد تكون لك كالتامينات والمنح . لن تكسب شيئا برحيلك وخسارة كل شيء » .

راجـع International Labour Office, 18th cession-Report on the Enquiry by the Representative of the Director - General into conditions in the Suez Canal area, p. 21.

لكن السبيل الآخر كان هو محاولة صد وايقاف عناصر التحرير الرسمية التى كانت تباشر بصورة فعالة عمليات حرمان القاعدة البريطانية من القوة المصرية العاملة — وكانت هذه العناصر هى البوليس .

كان « البوليس » باعتباره جهازا تابعا لوزارة الداخلية أحد الأسلحة الأساسية فى التعامل مع الوجود البريطانى فى القنال فى خصوص تنفيذ السياسة المصرية القاضية بحرمان بريطانيا من العمالة المصرية(٥) .

وكان اعتماد الحكومة على هذا الجهاز فى هذا المقام أساسيا بصورة اكتشف معها البريطانيون منذ البداية حقيقة الدور الذى أعدته الحكومة لجهاز البوليس فى القنال ، ومن ثم فانهم شرعوا فى اتخاذ الاجراءات المضادة لاجهاض مهمة البوليس — وكان ذلك بالتعرض لقوات البوليس والاعتداء على افرادها على مدى الفترة ١٧ أكتوبر — ١٩ نوفمبر(٦) .

ومنذ اليوم الأخير من شهر أكتوبر ١٩٥١ كان قد استقر رأى البريطانيين على ضرورة التخلص من الوجود البوليسى المصرى فى القنال بحجة أنه هو الذى وراء ترك القوة العاملة المصرية لمواقعها فى القاعدة .

" The Commander in chief. M. E. are asking authority to apprehend and expel from the Canal Zone Egyptian chief police officers and if necessary Governors and Sub-Governors, since they consider that it is due to police intimidation that Egyptian Labour is Leaving us " . (٧)

dated 21st Nov. 1951.

---

(٥) وزارة الداخلية « الشرطة والنضال الوطنى ١٨٨١ — ١٩٨١ » — القاهرة ١٩٨٢ ص ٨٢ .

(٦) F. O. 371/90120 - JE. 10110 - 1142 " a Letter from Fouad Serag El Din Pasha to Sir Ralph Skrine Stephenson,

(٧) F. O. 371/90118-JE. 10110-77 " Plan to expel the Egyptian Police from the Canal Zone - dated 31st., Oct., 1951,

وكان هـذا الاجراء مؤجلا لحين انذار وزير الداخليـــة (فــؤاد سراج الدين) بتنفيذ ما سبق أن أكده للسفير البريطانى فى وقت ســابق بحرية العمال المصريين فى القنال فى الاستمرار فى العمل فى القاعــدة(٨) .

واتبع البريطانيون ذلك بطرد خمسة من ضباط وكونستابلات البوليس فى القنال من المنطقة يوم ٣١ أكتوبر ١٩٥١(٩) .

ثم مع تصاعد الأحـداث وتزايد الاحتكاك بين رجال البوليس والجيش البريطانى الذى كان قـد احتل مدينة الاسماعيلية يوم ١٦ أكتوبر ١٩٥١ واحتلالهم الجمارك والجوازات والحجر الصحى والزراعى فى بور ســعيد والاسماعيلية ـ والاستيلاء على خط السكة الحـديد وكوبرى الفردان الذى يربط الجيش المصرى شرقى القناة بمصر غربا . مع تصاعـد هـذه الأحداث طلب الانجليز من محافظ قنال السويس (غزالى) فى ١٩ نوفمبر ١٩٥١ سحب سـلاح البوليس .

" You will agree to the Egyptian Civil police placing their arms under the personal control of yourself, the sub-Governar or other high official ". (١٠)

ووافق (غزالى) على مطلب الانجليز فيما اسمى باتفاق (ارســكين ـ الغــزالى) .

---

(٨) op. cit.,

(٩) هم الصاغ (رائد) حسن طلعت رئيس القسم المخصوص (البوليس السياسى) فى الاسماعيلية ـ واليوزباشى (نقيب) السيد لطفى الخولى ـ ضابط نقطة بوليس فايد ـ واليوزباشى حافظ عفيفى ضابط نقطة التل الكبير ـ والملازم أول عبد الخالق بركات ضابط نقطة جنيفة ـ والكونستابل ابراهيم الدسوقى فايد رئيس نقطة ابو سلطان ـ راجع :
International Labour office report, p. 45.

(١٠) F. O. 371/90120 - JE. 10110/152 " Lieut. Gen. Erskine to the Governor of Suez Canal - dated 19th., Nov. 1951.

ومنذ ٢٠ نوفمبر ١٩٥١ أصبح موضوع (بلوكات النظام) هـو المحور الأساسي لاتصالات السفارة البريطانية مع وزارة الخارجية البريطانية — وأصبح الاتهام الموجـه له هـو التحرش بالقوات البريطانية .

ولحل هـذه القضية اجتمع قائد القوات البريطانية في القنال مـع (غزالي) محافظ القنال واتفقا على اعادة تسليح البوليس (تحت تقـدير المحافظ) وسحب سلاح بلوكات النظام فيما عـدا حالات الاحتياج الى تعزيز مباشر من جانب هـذه القوات — وبشرط ان يكون هـذا التعزيز في شكل قـوات صغيرة — وكان ذلك في ٢٨ نوفمبر ١٩٥١ .

لكن الأحـداث في السويس تطورت عندما هوجمت القوات البريطانية هناك في الثالث والرابع من ديسمبر ١٩٥١ — وأسفر الحادث عن مقتـل أحـد عشر بريطانيا(١١) :

وتسجل التقارير النية المبيتة لضرب البوليس وفق خطة كان تنفيذها يجرى على مراحـل :

ففي تقرير السفارة الى الخارجية البريطانية في الخامس والعشرين من يناير ١٩٥٢ اتهمت السفارة (بلوكات النظـام) بمسئوليتها عن أحـداث ١٧ و ١٨ نوفمبر ١٩٥١ عندما فتحت هـذه القوات نيرانهـا على دورية بريطانية في الاسماعيلية يوم ١٧ نوفمبر — ثم شاركت بعض الفـدائيين في هجوم على القوات البريطانية في اليوم التالي نجم عنه مقتل سبعة جنـود بريطانيين — وتوالت التقارير البريطانية على وزارة الخارجية خلال باقي شـهر نوفمبر وديسمبر :

" that urgent action was required to remove auxiliary Police taking part .... failure of Egyptian Government to remove detachments, of auxiliary police from Canal Zone" (١٢)

---

(١١)
F.O. 371/96862 - JE. 1016-187 " Sir R. Stevenson to Foreign office 25th. Jan. 1952.

Op. Cit., ٣٣٧٣

وأخيراً طلب السفير البريطانى فى نهاية ديسمبر ١٩٥١ من فـؤاد سراج الدين باشا وزير الداخلية سحب سلاح بلوكات النظام من القنال وسحبهم نهائيا من المنطقة باعتبارهم سببا للصدام وأصر على ضرورة انسحابهم من منطقة القنال(١٣) .

وتفيد التقارير البريطانية ان قرار نزع سلاح البوليس المصرى كان صادراً منذ ديسمبر ١٩٥١ — لكن البريطانيين فضلوا أن تتولى الحكومة المصرية سحب قوات البوليس بمعرفتها — يؤكد ذلك الأمر الصادر الى القيادة العامة للقوات البريطانية فى الشرق الأوسط فى ٧ ديسمبر ١٩٥١ :

"You are also authorised, if situation requires it, to disarm the Egyptian police. This should be done in Last resort". (١٤)

وبينما لم تكن توجد لدى وزارة الداخلية المصرية أو قيادة البوليس فى القنال أى خطة محددة للعمل فى مواجهة الوجود البريطانى ومصادماته معها — أو حتى فيما يتعلق بإخراج العمالة المصرية من المنطقة — فكل هذا كان متروكا للتصرف الفردى للضباط العاملين هناك — كل يتصرف حسب هــواه — وهو أمر أدى الى خروج (بلوكات النظام) — وهى قوات مؤلفة من المجندين الصغار — عن السيطرة الحقيقية لقياداتها — وكان هذا كله تحت عباءة « الحماس الوطنى » .

بينما كان الأمر كذلك بالنسبة للجانب المصرى ، فاننا نجد أن خطة بريطانيا فى ذلك الوقت كانت :

I — Tightening up control of movement by the introduction of a pass system.

II — Disarming Egyptian police.

---

(١٣) Op. Cit.,

(١٤) F. O. 371/90122 - JE 1010 - 187 " MELF. G.H.O Dated 7th Dec. 1951 to C. British Troops in the Canal Zone.

III — Detaining senior police occials.

IV — Expelling Egyptian police in part or in whole. (١٥)

ولعل أوضح دليل على انعدام الخطة عند البوليس المصرى فى القنال هو ما حدث يوم ١٦ يناير ١٩٥١ من أسر « قائد بلوكات النظام » كلها — وهو ضابط برتبة اللواء — عند (الحمادة) قرب التل الكبير ومعه مائة وعشرين جنديا والاستيلاء على أسلحتهم(١٦).

وكما قلنا فى السطور السابقة فان خطة التعامل مع البوليس المصرى كان مرتبا لها منذ ديسمبر ١٩٥١ — والوثيقة البريطانية التالية تبين أن خطة نزع سلاح البوليس المصرى كان مقدرا لها أن تحدث فى أى لحظة وفقا لتقديرات الوقت الذى ترك تحديده (للجنرال ارسكين) قائد القوات البريطانية :

" We have already received authority from you to control movements other than stopping oil and essential supplies (a)-(b) **To disarm the Egyptian police in the Canal zone in the last resort.**

In view of the authority mentioned in (b) above we consider that we are free to choose the timing of action to disarm the Egyptian police and we are aware that the time may come very soon. We shall not fail to use the authority given to us when in our opinion the situation demands it. " (١٧)

---

(١٥) F. O. 371/96859 - JE. 1016 - 33 Egyptian police - 14th; Jan., 1952.

(١٦) F.O. 371/96862 - JE 1016 - 187 Plan to deal with Egyptian police dated 14th; Jan., 1952.

(١٧) F. O. 371/96858 - JE. 1010 - 3 G.H.Q.M.E.L.F. to Ministry of Defence - dated 23ed December, 1951.

ولا يوجد فى الوثائق الخاصة بوزارة الداخلية فى الفترة المقابلة ما يفيد تجهيز البوليس فى القنال أو دعمه استعدادا لمواجهات لابد وأنها كانت فى الحسبان — ولا خططا لتوفير الذخيرة اللازمة للقوات هناك (بدل فاقد) ولا دعما بشريا للعناصر العاملة هناك اللهم الا ارسال الف مجند من مجندى (بلوكات النظام) الى الاسماعيلية من يوم ١٦ أكتوبر ١٩٥١ بقيادة (لواء) قائد بلوكات النظام وبعض من ضباط البلوكات — وافتقرت قوات البوليس الى وسائل اتصال بديلة عن وسيلتى البرق والتليفون اللتان كانتا كثيرتى التعطل . ولم تعمل وزارة الداخلية حسابا لطرق الامداد لمدن القنال أثناء الأزمة — ولولا منافذ (بور سعيد — دمياط) وبور سعيد — دمياط عبر بحيرة المنزلة وطريق القنطرة — الصالحية الصحراوى لتعرضت بور سعيد خلال معارك القنال لمشاكل كبيرة .

أما السويس فكانت لا تزال حتى ذلك الوقت تشكو من العجز فى الأسلحة وتطالب بتغيير سلاح قواتها الى سلاح بعيد المرمى — وزيادة عدد المدافع الرشاشة (بريتا) الى ٣٠ قطعة بدلا من العشرة مدافع التى كانت فى حوزة بوليس المدينة[١٨] .

وحتى اليوم الأول من يناير ١٩٥٢ كان البوليس فى القنال قد خسر فى مجموعة الاشتباكات المتفرقة مع القوات البريطانية ٢١ قتيلا و ١٢ جريحا[١٩] .

ويلاحظ من متابعة المعارك المتفرقة فى مدن القنال أن الذين كانوا يقودون الجنود من الضباط لم تكن تتجاوز رتبهم اليوزباشى (نقيب) والملازم أول — بل والكونستابل أحيانا — واختفاء الرتب الكبرى كالبكباشى (مقدم) والقائمقام (عقيد) والأميرالاى (عميد) — بل أن اللواء قائد بلوكات النظام اختفى ذكره تماما فى المعارك الكبرى التى انتهت بتصفية الوجود البوليسى المصرى فى القنال يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢ .

---

(١٨) وزارة الداخلية « تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية سنة ١٩٥١ قضائية » .
(١٩) « الشرطة والنضال الوطنى ١٨٨١ — ١٩٨١ » ص ١٠٣ .

وهــذا يؤكد ما نزعمه من أن مواجهات البوليس مــع الوجود البريطانى فى القنــال خلال الفترة (أكتوبر ١٩٥١ ــ يناير ١٩٥٢) لم تكن مواجهات مخطط لهــا ــ وأنه لم يكن هناك ثمة دور مرسوم لهــذه القوات وفق خطة شاملة وضعتها الحكومة اثر اعلان الغاء المعاهــدة .

على الجانب المقابل كانت وزارة الدفاع البريطانية قــد حــددت يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢ موعــدا لنزع سلاح البوليس المصرى فى الاسماعيلية .

" In view of repeated evidence of participation of (Buluk Nizam) or (police guard companies) in incidents at (Tel el - Kebir) and (Ismailia), we consider that the situation is now such that we must use the authority given to us to disarm the Egyptian police to the extent of disarming the Buluk El-Nizam in Ismailia.

We are accordingly instructing G.O.C.B.T.E (General Officer Commanding British Troops in Egypt) to take the necessary action at his discretion. This will probably take place on 25th, January ". (٢٠)

فى الساعة السادسة وخمس وعشرين دقيقة من يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢، أحاط كوردون من القوات البريطانية بثكنات بلوكات النظام ومبنى الصحة المجاور له ، ولكنه نظرا لغياب ضباط البوليس عن الثكنات (حيث كان اليوم هــو الجمعة والضباط فى وقت راحتهم) ، لم يتيسر تسليم الانذار البريطانى لضابط مسئول ــ لكن الجنود المحاصرين اخــذوا مواقع لهم على ســطح مبنى الثكنات ومكتب الصحة وفتحوا نيرانهم فى الساعة السابعة والربع . وتبادلت القوات البريطانية اطلاق النار مــع قوات بلوكات النظام ــ وفى الساعة الثامنة وخمسين دقيقة دخلت القوات البريطانية ساحة مكتب الصحة

---

(٢٠) F. O. 371/96858 - JE. 1016-3 from G.H.Q.E.L.F. to G.C.B.T.E. - dated 23nd, Jan. 1952.

حيث قـــوبلت بمقاومة نشطة ـــ لكن قوات البوليس استسلمت فى النهـــاية فى الساعة العاشرة والثلث .. وفى ثكنات بلوكات النظام ظلت القوات تقاوم لكنها بعد تبادل للنيران استسلمت فى الساعة الثانية عشرة وعشر دقائق ازاء القـــوة البريطانية المتفوقة .. وكان القتلى من قوات البوليس ٤٢ ـــ والجرحى ٥٨ والذين قبض عليهم ..٨٠٠ ـــ وكانت خسائر القوات البريطانية ثلاثة قتلى وثلاثة عشر جريحا .. وعلى هامش العملية البريطانية قامت طائرات السلاح الجـــوى البريطانى بطلعات استطلاع خاصة خلال اليوم فـــوق المداخـــل الغربية والشرقية للمنطقة(٢١) ..

هـــذه هى المعركة ، وهـــذه هى الرواية ـــ صحيح أنها مأخـــوذة عن الوثائق البريطانية لوزارة الخارجية البريطانية ـــ لكنها لا تخرج فى مضمونها عن الروايات المصرية للمعركة مـــع اختلافات طفيفة فى الموعـــد الذى انتهت فيه المعركة ، والحوار الذى دار بين بعض الضباط من البوليس المصرى والضباط البريطانيين وموقف وزير الداخلية (فـــؤاد سراج الدين) من المعركة وطلبه من الضباط المشاركين فيها الإستمرار فى القتـــال ـــ وكلها تفاصـــيل فرعية لا تفيد فى التقييم النهائى للأحـــداث ..

من وجهة النظر الموضوعية فاننا نرى أن ما حـــدث فى يناير ١٩٥٢ كان سلسلة من الأخطاء الكبيرة فالحكومة التى اتخـــذت قرار الغاء المعاهـــدة لم تضع الخطط اللازمة لمواجهة التطورات التالية لقرار ٨ أكتوبر ١٩٥١ ، صحيح أنها قررت حرمان الوجود البريطانى من العمالة المصرية التى كان وجـــودها حيويا ، لكنها لم تضع فى حسبانها على سبيل المثال استخدام البريطانيين قطع امدادات السولار (الجاز الأبيض) القادم من السويس الى القاهرة والذى كان يمر عبر خط (عجرود ـــ القاهرة) ـــ كسلاح يمكن أن يؤدى الى تجـــويع مصر كلها باعتبار أن هـــذا الوقود كان يستخدم فى (المخابز المصرية) ـــ وقـــد استخدم البريطانيون هـــذا السلاح للرد على

---

(٢١) F. O. 371/96861 - JE. 1016-65 British M.E. Office No. 82 To the Ministry of Defence - dated 25th. Jan., 1952.

مسألة حرمان القاعـــدة البريطانية من العمالة المصرية(٢٢) — ووضـــعوا حكومة الوفـــد فى موقف حرج للغـــاية .

ودخلت معركة العمال المصريين فى القاعدة دون أن تضع الخطط اللازمة لاستيعاب ٧٠٫٠٠٠ عامل يطعمون أسرا كثيرة ، فخلقت مشكلة عمالة متعطلة وزائدة — والحقتهم بمصالح مدينة السويس ومدن القنال — — وصرفت لهم أجـــورا على حساب وزارة الشئون الاجتماعية — لكن الأعمال التى ألحقوا بها لم تكن مألوفة لديهم ولم تتناسب مـــع مؤهلاتهم ولا حالتهم الاجتماعية — وسرعان ما بدأوا يميلون الى البطالة ويتطلعون الى الجريمة — فاضافت الحكومة مشكلة جـــديدة تضاف الى المشاكل الأخرى الناجمة عن العلاقات المصرية البريطانية(٢٣) .

وابعـــدت الجيش — الغير مؤهـــل تسليحا واعـــدادا — عن المواجهة مع العـــدو المحتل الغاصب خشية تعرضه لهزيمة أخرى بعـــد الهزيمة التى كان لا يزال يلعق جراحه منها (حرب فلسطين ١٩٤٨) ، لكنها فى نفس الوقت تركت الوجود العسكرى البريطانى خلفه فى الضفة الغربية للقناة يحتل كوبرى الفرادن(٢٤) قاطعا خطوط الاتصال والتموين بين الجيش المصرى فى الضفة الشرقية وقواعـــده فى داخلية البلاد فيما لو شاء .

---

(٢٢)
F. O. 371/90143 - JE. 330-338 Dated 19th — 24th, October, 1951 "Oil supplies to Egypt ".
F. O. 371/90145 - JE. 1051 - 373 Dated 31st, 375 Dated 25th, October - 376 Dated 2nd, Nov. 384 Dated 3rd Nov. - 389 dated 4th Nov. 1951 " Oil supplies to Egypt ".

(٢٣) وزارة الداخلية - تقرير عن حالة الأمن العـــام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٥١ قضائية - مرجع سبق ذكره .

(٢٤)
F.O. 371/90116 — JE 110 — 36 " Report on incident at the Firden Bridge between the Egyptian Army and the British Force " Dated 17th, October, 1951.

وأقــدمت على اسناد مهمة الجيش الى البوليس ـــ وهو عمل مستحيل عقلا ومنطقا لاختلاف طبيعة تكوين ومهمة وواجبات كل من الفريقين ـــ لمواجهة جيوش الامبراطورية البريطانية ، بأسلحة عتيقة وتسليح أقــل ما يقال فيه انه مستمد من مخلفات الجيش المصرى الذى كان يعانى من فقــر التجهيز والاعــداد ـــ وبقــوات هزيلة لا تعرف شيئا عن القتال وفنون الحرب . وتحت قيادة مدنية مقطوعة الصلة بالعمل العسكرى ـــ فكان انتحارا سجلته أحــداث الخامس والعشرين من يناير ١٩٥٢ ـــ قامت فيه وزارة الداخليـــة بدور المحرض ـــ ولا يتصور أن يكون المنتحر أو المحرض على الانتحـــــار أبطـــالا بأى مقـــاييس .

هــذا عن الدور المصرى فى مأساة ٢٥ يناير ١٩٥٢ ـــ ولقــد كان يمكن أن لا يكون هناك ٢٥ يناير على الاطلاق لـــو أن الانجليز استخدموا اسلوب (الحصار والتجويع) ـــ أو (الغازات المسيلة للدموع) حتى يضطر جنود البلوكات للخروج من مكان تحصنهم وبذلك يتم تحقيق الهــدف المطلوب وهـــو نزع سلاح البوليس المصرى فى الاسماعيلية ـــ وحقن دماء ٤٢ قتيل و ٥٨ جريح منهم ـــ وثلاثة قتلى وثلاثة عشر جريحا من الجانب البريطانى(*) .

فماذا عن الصلة بين ما حـــدث يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢ والعمل الوطنى ؟

نرى أنه وفقا للحقائق التى قـــدمت فى السطور السابقة فانه لا يوجد أى صلة بين هـــذا وذاك ـــ والقضية لا تخرج عن كونها (التزام وظيفى) من جانب جهاز البوليس بتنفيذ ما طلب اليه من حكومته ورئاساته بالحفاظ على الأمن الذى كان يعبث به ـــ فقط استبدل العابث التقليدى (المجـــرم) بعابث آخر (الوجـــود البريطانى) .

لقـــد كان الوجود البريطانى قائما فى البلاد منذ ما قبل يناير ١٩٥٢ ـــ بل وكان فى القاهرة حتى عام ١٩٤٧ ـــ وكان يمارس أبشع أنواع التصدى

(*) Russell's private papers — " Notes on the events of the 25th, Jan., 1952.

للمظاهرات والاستفزاز للمشاعر الوطنية فى النصف الثانى من الأربعينيات فى شوارع القاهرة ــ بل وكانت سياراته تخترق جموع المتظاهرين وتدهمهم ــ وكان الرصاص البريطانى ينطلق من ثكنات قصر النيل (فى ميدان التحرير) ضد الثائرين فى الشوارع فى عهد وزارة اسماعيل صدقى (١٦ فبراير ــ ٩ ديسمبر ١٩٤٦) .... ومع هذا فاننا لم نسمع عن عمل وطنى ضد القوات البريطانية من جانب البوليس المصرى فى ذلك الوقت ــ بل كان على العكس من ذلك ــ كان يد النظام الباطشة ضد المتظاهرين ومعتنقى الأفكار السياسية والمعارضين .

وكذلك كان أمره فى عهد وزارة النقراشى (٩ ديسمبر ١٩٤٦ ــ ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨) ووزارة عبد الهادى (٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ ــ ٢٥ يوليو ١٩٤٩) .

فلماذا كان ما كان منه فى عهد وزارة الوفد (١٢ يناير ١٩٥٠ ــ ٢٧ يناير ١٩٥٢) ــ الاجابة تكمن فى الربط بين موقف الحكومة من الوجود البريطانى وسلوك جهاز البوليس التابع للحكومة .

فى عهود وزارات ما قبل حكومة الوفد الأخيرة لم تتخذ هذه الوزارات من الوجود البريطانى مسلكا عدائيا . فكان دور البوليس كذلك ــ أما فى عهد حكومة الوفد الأخيرة فان الحكومة أعلنت موقفها ضد بريطانيا ورفضت وجودها واعتبرته وجودا غير شرعى ــ وصرحت للبوليس بمواجهة ذلك الوجود بوسائله البدائية ــ فكان ما كان من ظهور جهاز البوليس فى القنال بهذا المظهر المختلف .

هو اذن مجرد ممارسة لعمل يتفق مع الانضباط الوظيفى ــ أيا كان هذا العمل ، وتنفيذ للتعليمات الصادرة من وزارة الداخلية بالتصدى للعدوان البريطانى الذى فرض سيطرته الكاملة على مرافق الحياة فى القنال .

وهو تصد يماثل تماما التصدى لأى (عمل) يتعارض مع أمن الحكومة ــ بدليل انه بينما كان البوليس يؤدى وظيفته فى القنال ضاربا

الانجليز (بأمر الحكومة) كان يؤدى وظيفته فى القاهرة وفى نفس الوقت بضرب المظاهرات المعادية للانجليز والملك (بأمر الحكومة) وبينما انهال التأييد الشعبى عليه فى القنال ، كانت الحجارة تنهال عليه ويهتف بسقوطه فى القاهرة[٣٦] .

ان القبول الصريح بوطنية ما صدر عن البوليس فى القنال خلال الفترة اكتوبر ١٩٥١ — يناير ١٩٥٢ هو أن يكون قد فعل ذلك دون أوامر وزارة الداخلية — ... وبدافع وطنى بحت — أما اذا كان غير ذلك فان الأمر لا يعدو أن يكون مجرد تنفيذ لتعليمات بمقاومة الوجود البريطانى هناك — .

صحيح انه كانت هناك فرصة خلال هذا العمل الحكومى لاظهار الجانب الفردى من الوطنية — وهو أمر طبيعى لا يتصور عدم وجوده عند رجال البوليس — الا أن هذا لا يمكن على الاطلاق أن يسمى « العمل الوطنى فى جهاز البوليس » — هى مجرد هبات فردية عبر بها البعض من رجال البوليس عن مشاعر وطنية صادقة فى مناسبة كانت المشاعر العامة فيها متأججة ضد عدو غاصب يصر على العبث بمقدرات البلاد وجرح كرامتها — لا أكثر من ذلك .

ولعل أبلغ دليل على ان حادث ٢٥ يناير ١٩٥٢ لم تكن تحركه أى نوازع سياسية ، وانه لم يكن يعدو ان يكون عملا وظيفيا ، هو ما حدث فى اليوم التالى من تمرد رجال البوليس وانضمامهم للمظاهرات وتركهم لمراكز عملهم ومهامهم والسلطة والنظام غضبا من الحكومة التى تسببت فى ذبح زملاء لهم فى الاسماعيلية .

ومع أن نتائج المحاكمات العسكرية التى جرت للعساكر المتمردين فى ذلك اليوم لم تذع حتى اليوم — الا انه لم يسمع حتى اليوم أن المتمردين

---

(٣٦) طارق البشرى « الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ – ١٩٥٢ » ص ٥١٦ – مرجع سبق ذكره .

طالبوا بالسلاح لقتال الانجليز — ولم تتجه مظاهراتهم الى محطة السكك الحديدية بميدان باب الحديد ليستقلوا القطارات التى توصلهم الى (ميدان القتال) — بل اتجهت الى جامعة الأزهر فى وسط القاهرة وجامعة فؤاد الأول فى الجيزة لتحريض جموع الطلاب على التظاهر — وكان تركهم لواجباتهم هو العامل الأساسى الذى حرك من أحرقوا القاهرة امام عيونهم .

على أنه ينبغى القول أن ما ذكرناه ليس نقدا لدور رجال البوليس فى الفترة أكتوبر ١٩٥١ — يناير ١٩٥٢ ، بقدر ما هو تمسك بضرورة أن تسمى الأشياء بمسمياتها .

. . . .

. . . . .

خاتمـــة

خضع جهاز البوليس المصرى مع بدايات عهد الاستقلال المنقـوص (١٩٢٢ ـــ ١٩٣٦) لدورة جـديدة من دورات الخضوع للاحتلال البريطانى ، فسيطر هـذا الأخير على الفلسفة الأمنية فى البلاد ـــ وأسس الأجهزة البوليسية المحققة لمطالبة واحتياجاته ـــ وأثر فى تركيب بوليس المدينة فصبغه بصبغة بريطانية كان له فيها بالطبع اليد العليا .

وعلى المستوى الادارى المختص بباقى البلاد ـــ فقـد أغرق المخطط الوطنى جهاز البوليس بمصالح وادارات كان يغير من اسمائها واختصاصاتها بين حين وآخر ـــ وأسلم هـذا القطاع من أجهزة الأمن لطبقة من المدنيين اصحاب الخبرات القضائية خالقا بذلك ازدواجا وظيفيـا ومركزية بغيضـة داخـل جهاز البوليس .

وتحالفت الأحوال الاقتصادية السيئة والظروف الاجتماعية الغير مواتية مـع انتشار المخـدرات والبغاء والبطالة والهجرات غير المنظمة الى المدينة فى خلق مناخ صالح لازدهار الجريمة فى البلاد ـــ فانتشرت انتشارا كبيرا على مدى الفترة ١٩٢٢ ـــ ١٩٥٢ وعجز البوليس عن ايقاف ارتفاع معدلاتها أو حتى تثبيتها عند معـدل معقول .

كان فشل جهاز البوليس فى ايقاف تيار الجريمة يرجع فى الواقـع الى عـوامل خارجية وأخرى داخلية ـــ تمثلت الأولى فى الازمات المـالية التى مرت بها البلاد خلال العشرينيات والثلاثينيات وما ترتب على ذلك من زحف جيوش العاطلين الى المدن ليشكلوا حياة جـديدة تعتمد على تعاطى المخـدرات والسرقة والنشل والبغاء .

وأفسد النظام الادارى فى الريف المجتمع الغير حضرى باستخدامه فى الصراع الحزبى وتكتيل العصبيات القبلية ـــ فانصرف الجهاز الادارى فى

الريف عن واجبه فى قمع الجريمة الى الدخول فى متاهات الصراع الحزبى — وازدحم الريف المصرى بالضغائن والحزازات التى أفرزتها الانتماءات الحزبية لعمد البلاد والمشاريخ ، وأثر هـذا فى ارتفاع معـدلات الجريمة وفى ظهور أنواع جـديدة من الجرائم .

وجرت حكومات الفترة موضوع الدراسة على الزج بجهاز البوليس فى لعبة السياسة الحزبية ، سواء لتغيير نتائج الانتخابات بالتزوير والتزييف أو بتعيين المحاسيب من رجال البوليس والادارة فى المناصب القيادية وخلق جهاز بوليس موال — حتى اذا جاءت حكومة أخرى ألقت بالجهاز الذى خلقته الحكومة السابقة فى عرض الشارع وأتت بجهاز موال جـديد ... وهكذا فسد جهاز البوليس تمـاما نتيجة استخدامه لتحقيق المصالح السياسية الحزبيـة .

وفى ظـل نظـام الامتيازات الأجنبية نعم بارونات الجريمة الأجانب بحرية وأمان أتاحا لهم نشر جرائم المخـدرات والدعارة على أوسع نطاق فى البلاد مساهمين فى ارتفاع معـدل التيار الاجرامى فى مصر .

أما العوامل الداخلية فقـد تمثلت فى عـدم تجانس العنصر البشرى فى الجهاز — فاحتوى ضباطا من الجيش ومن تحت السلاح وخريجى مدرسـة البوليس ومعاونى ادارة مدنيين ورجال قضاء — واختلفت المستويات الثقافية بين هؤلاء جميعا — وخلت الدراسة فى مدرسة البوليس من المناهج الدراسية اللازمة لتخريج ضباطبوليس قادرين على أداء الواجب المفروض عليهم — وقـدم جهاز البوليس لضباطه مناخا وظيفيا رديئا تكاتفت فيه الأعمـال الادارية المرهقة والأعمال القضائية المتشعبة والارهاق البدنى والعقـلى والقيادة الغـير صالحة — ونظم التوظف والرقابة الارهابية — وجـداول المرتبات الغير كافية ونظم الترقى الجائرة — تكاتفت كل هـذه الأمور لتقدم ضابط بوليس مطحون مغبون محروم — انعكس وضعه هـذا على أسلوبه فى معالجة الجريمة وفى التعامل مع الموطنين — أما العساكر والخفراء فقـد اختيروا من أسوء العناصر ودفعت لهم مرتبات ضـئيلة كانت محرضـا على ارتكابهم للجرائم — الى جانب تفشى الجهل والمرض فيهم .

وعندما سعى المخططون لجهاز البوليس لاصلاحه لم يقدموا خطط الاصلاح السليمة — فتخبطت نظم الدراسة فى المدرسة بين قصيرة الأمد وطويلة — وتنوع مؤهل الالتحاق بها — وتعدلت نظم الحاق الرتب الوسطى وشروط توظفهم — ولم يتيسر تطبيق أساليب البحث الجنائى الحديثة ، واستمر استخدام أساليب المخبرين الساذجة فى كشف غوامض الجرائم . وعندما فطن المسئولون الى أهمية تطبيق نظام التخصص طبقوه على جرائم محدودة وبصورة تافهة — لكنهم استطاعوا تطبيق التخصص فى مقام التمييز بين الجريمة الجنائية والجريمة السياسية — وتعمقوا فى التخصص فى الأخيرة بحيث بدا واضحا أن الاهتمام بالجريمة السياسية كان على حساب الجريمة الجنائية . لكن أهم ما يوجه الى الاصلاح فى البوليس انه أغفل الجانب الانسانى .

وعندما آن للوجود البريطانى فى البوليس ان يرحل سعى المخططون لجهاز البوليس أن يملئوا الفراغ بانشاء نظام الكونستابلات الوطنيين — ورفع المستوى الثقافى للضباط بتعديل مناهج الدراسة فى مدرسة البوليس — وشغل الرتب العليا فى الجهاز بضباط وطنيين — ولم تلق عملية ملء الفراغ النجاح الذى كان مأمولا منها بعد خروج العناصر الأوروبية من البوليس لأسباب ترجع الى الاستمرار فى حشو مناهج الدراسة بمدرسة البوليس بمناهج بعيدة الصلة عن الدراسة العملية اللازمة للضباط — والى سيطرة العناصر التى تعلمت على ايدى الانجليز على المناصب العليا فى الجهاز بحيث أصبحت هذه العناصر الوطنية استمرارا للوجود الانجليزى فى البوليس المصرى .

وقد تعثرت خطوات التحديث والتطوير — فلم تستطع أن تلاحق الايقاع السريع للتطور فى الجريمة ، وتداخلت السياسة فى عمليات التنظيم فتسببت فى اصابة جهاز البوليس بالتخلف والقصور .

وفاجأت الحرب العالمية الثانية مصر — وتدخل الأثر الاقتصادى الناجم عنها ليزيد من متاعب الناس — فارتفعت أعباء المعيشة وشحت الأقوات واختفت المواد الضرورية — واندفع الفقراء يبحثون عن الحل — فكانت

الجريمة التى ارتفعت معــدلاتها رغم محاولات ايقافها عن طريق اتخــاذ القرارات الاستثنائية كالاعتقال ــ واكتظت البلاد بالقــوات المحاربة التى تركت ما تتركه الجيوش وراءها من عــوامل الفساد الاجتماعى والأخلاقى ــ واسهم الجنود فى زيادة الجرائم الجنائية والأخلاقية ــ وعرفت مصر أشكالا جــديدة للجريمة لم يكن لهــا بها صلة من قبل .

وتطورت تنظيمات أجهزة الأمن السياسى مع تطور الجريمة السياسية ــ فكانت بسيطة فى البداية عندما كانت الجريمة السياسية فى مهــدها ، ثم ما لبثت أجهزة الأمن أن تطورت وتشعبت فروعها مــع مقــدم تيارات سياسية جــديدة ــ ثم بدأ جهاز الأمن السياسى يميل الى الانحراف مــع ســوء استخدام الأجهزة الحاكمة له للتنكيل بالخصوم السياسيين وانفراد الجهاز بمهمه حماية الحاكم وركون الأخير اليه ومنحه ثقته ــ وكانت النتيجة الحتمية لذلك هى حصــانة اجهزة الأمن السياسى ضــد الرقابة الشرعية والمساءلة القانونية ــ الأمر الذى تزايدت معه تجاوزات أجهزة الأمن السياسى المتمثلة فى التنكيل والتعــذيب والخروج على القانون بل والقتل . وصحب هــذا تطــور خطير فى أسلوب معالجة السخط السياسى والمعارضــة باستخدام (القوات العسكرية) المخصصة للمحافظة على النظام أساسا ــ لضرب القوى المعارضة والتنكيل بها بصورة تحول معها التعامل مع العمل السياسى من أسلوب القانون الى أسلوب البندقية ــ وكان هــذا كله على حساب أمور كثيرة فى جهاز البوليس ــ اساءت الى الجهاز وتنظيمــاته ايمــا اســاءة .

ونجحت الرعاية والاشراف البريطانى على الجهاز منذ بدايات الفترة الحــديثة من تاريخ مصر فى صبغ البوليس بصبغة الولاء للوجــود البريطانى ومؤسساته فى مصر ــ وظهرت فى الجهاز مدرسة ظلت على ولائها للسفارة البريطانية تمــدها بأهم المعلومات عن الأمن والسياسة وتزودها بأسرار خطيرة قــد تخفى عن المسئولين المصريين بصورة وصمت المتعاملين مــع الوجــود البريطانى بوصمة العمالة والتآمر ــ وأصبح رجال البوليس من المسئولين عن الأمن السياسى وغيره هم عيون الوجــود البريطانى داخــل

القصر الملكى والوزارات ـــ بل وتداخلوا فى قضايا سياسية من صميم اختصاص الساسة .

وجاءت قمة المأساة عندما عهد الى جهاز البوليس المدنى بتقمص شخصية الجيش وارتداء عباءته ، وتنفيذ مهمة مواجهة المحتل فى منطقة القناة بعد الغاء المعاهدة ، فدخل فى مواجهات ليس اهلالها ولا معدا لمقابلتها فكانت المذبحة التى تعرض جنوده فيها للقتل دون مبرر ـــ فلما أوجعته ضربة المحتل انقلب على رئاساته يقلب الموائد فوق راسها ويهدم النظام والاستقرار الذى كان يعتمد عليه فى حفظه وصيانته ـــ وانتهى هذا كله بمأساة احترقت فيها العاصمة فى ٢٥ يناير ١٩٥٢ بينما وقف جهاز البوليس كله يتفرج على ما جنت يداه .

لقد كان جهاز البوليس على مدى الفترة موضوع الدراسة ضحية تنظيمه وترتيبه :

فقد نظمت قيادته فى وزارة أسست تبعا لنمط التنظيم المؤسس على الخلط بين الأجهزة الاستشارية والتنفيذية ـــ والتنظيم العسكرى ـــ والتنظيم المؤسس على التقسيمات الوظيفية ـــ وانتج هذا كله جسدا ضخما مترهلا منتفخا بالمؤسسات والادارات المتداخلة الاختصاصات .

ثم كبلت فروع الجهاز فى النطاق الجغرافى للبلاد بقيود شبكة مركزية عظيمة النفوذ خبست على الجهاز انفاسه بنتيجة مؤداها انعدام الابتكار والتجديد ـــ وتعاظم الخوف من المسئولية عند أعضائه .

ولخضع الجهاز لنظام رئاسى ادارى معقد منحت فيه للقمة سلطات ضخمة لاحكام السيطرة وضبط أعضائه فكان هذا النظام احد عوامل تخلخل الجهاز نفسه وفساده ، حيث تفشت فيه أساليب النفاق والرياء درءا لخطر الاحتكاك بهذه القيادات التى كانت فى اغلب الأحوال غاشمة ومستبدة متباهية بسلطاتها ونفوذها . وهذا بدوره أدى الى خضوع افراد الجهاز لرغبات رؤسائهم الذين لم يكونوا فوق مستوى الشبهات ـــ فظهرت

قضايا التلفيق وتحفيف وتعديل اوصاف الجرائم وعدم اثبات وقوعها والامتناع عن قبول بلاغات الناس تنفيذا لرغبات الرئاسات التى كانت تريد تقديم صورة غير حقيقية للأمن العام الذى كانوا مطالبين بالحفاظ عليه وصيانته ..

ونتيجة لهذا كله أصبح دور جهاز البوليس هو اخفاء الجرائم وليس كشفها حفاظا منه على تقديم صورة غير حقيقية لحالة الأمن العام .

وتدخلت الحكومات المتعاقبة على مدى الفترة موضوع الدراسة فى شئون الجهاز فاستخدمته لتحقيق مصالحها فى محاربة الخصوم السياسيين -. فتنازعته الأهواء السياسية وفقد وظيفته الأساسية فى ظل هذا الصراع السياسى .

وفشل المخططون للجهاز فى توفير التدريب التخصصى الملائم أو العتاد والمعدات اللازمة لقيام جهاز البوليس بواجبه فى حفظ الأمن فتعثر فى متابعة الجريمة وعجزت امكانياته عن ملاحقة التزايد السريع فى معدلات الجريمة .

وتعددت سياسات تنظيم الجهاز — فتارة يغلب الجانب السياسى على الجانب الجنائى فى شأن وظيفة الجهاز ، وتارة يعسكر الجهاز على خلاف شكله المدنى حتى انتهى الأمر الى فقدان جهاز البوليس لحقيقة هويته — أهو جهاز للأمن السياسى أم الجنائى أم لهما معا — أهو جهاز عسكرى أم جهاز مدنى .

ولأن الجهاز عاش حياته على مدى الفترة موضوع الدراسة تابعا للنظام الحاكم ومنحازاً اليه ينفذ أوامره ونواهيه أيا كانت دوافعها .

ولأن النظام الحاكم على مدى الفترة موضوع الدراسة كان فى اغلب الأحيان لا يمثل الناس تمثيلا حقيقيا — فقد أصبح جهاز البوليس بالتبعية يخدم مصالح النظام الحاكم فيحميه ويؤيده ويناصره — وكان ناتج هذه الحقيقة هو وجود فجوة عميقة بين الجهاز وبين جموع الشعب الغريب

عن حكامه الذين استعانوا بالجهاز لحمايتهم من غضبة هـذا الشـعب المغـلوب على أمره ....

لقـد كانت سلطة الحكم محصورة فى فئة معينة تعـود جـذورها الى الطبقة الرأسمالية المسيطرة على مصادر الثروة ــ فئـة الباشـوات والاقطـاعيين والمـلاك .

وكان معنى هـذا أن يكون جهاز البوليس باعتباره جهازا تابعا للنظام الحاكم ...... بوليس الطبقة الرأسمالية الثرية ــ وان ينحصر دوره فى المحافظة عليها وحمايتها من الطبقات الأخرى الناقمة الغاضبة ــ طبقـة الفقراء والكادحين والمحرومين .

لهـذا لم يكن غريبا أن يكون سلوك جهاز البوليس على هـذه الصورة التى قـدمتها صفحات هـذه الدراسـة .

تم بحمـد الله

الملاحـــــق

- الملحق رقم (١) جـدول يوضح تسلسل حـوادث القتل ضـد الوجود البريطـانى فى مصر من ١٩١٤ — ١٩٢٤ .
- الملحق رقم (٢) لائحـة بشأن بيـوت العـاهرات صـادرة بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٩٠٥ .
- الملحق رقم (٣) F. O. 371 — 73464 — J 4144
- الملحق رقم (٤) F. O. 371 — 80381 — JE 1054 — 47

الملحق رقم (٢)

لائحة بشأن بيوت العاهرات

ناظر الداخلية .

بعد الاطلاع على لائحة بيوت العاهرات الصادرة بتاريخ ١٥ يوليو سنة ١٨٩٦ وبعد الاطلاع على القرار الصادر من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٠٥ طبقا للأمر العالى الصادر فى ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ .

قرر ما هو آت

مادة ١ — يعتبر بيتا للعاهرات كل محل تجتمع فيه امرأتان أو اكثر من المتعاطيات عادة فعل الفحشاء ولو كانت كل منهن ساكنة فى حجرة منفردة منه أو كان اجتماعهن فيه وقتيا .

تعليمات — المقصود بهذه المادة المحلات المعدة لارتكاب الفاحشة علانية أى المشهورة بانها مأوى للنساء الفواحش . أما البيوت المعبر عنها بسرية التى يتردد عليها بعض النساء خفية لهذا الغرض فان ظهرت بحالتها الحقيقية وأصبحت موضوعا لشكوى السكان المجاورين لها ينبغى حينئذ على جهة الادارة جمع كافة الاستعلامات الكافية للتثبت من أنها معدة حقيقة لتواجد نساء مخصصات أنفسهن للفاحشة ومتى ظهر ذلك جليا بتحقيق يجريه المحافظ أو المدير بنفسه أو تحت مباشرته تعتبر من بيوت العاهرات ويسرى عليها مفعول هذه اللائحة (مستخرج من منشور الداخلية السابق صدوره فى ٢٢ نوفمبر سنة ٩٦ نمرة ٩٩) وكذلك المحلات المزعوم أنها مجرد فنادق (أوتيلات) أو أنها أوذ مفروشة وتكون فى الواقع مستعملة لارتكاب الفاحشة . فمتى تحقق للبوليس استعمال محل من هذه المحلات لاجتماع الفواحش أو تواجدهن فيه عادة تتخذ نحوه الاجراءات اللازمة على مقتضى أحكام هذه اللائحة (من منشور الداخلية الصادر فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٠٥ نمرة ١٦٥)

مادة ٢ — لا يمكن فتح بيوت العاهرات الا فى الاخطاط التى يعينها لذلك خاصة المحافظ او المدير . ولا يكون لكل منها سوى باب واحـــد فقط ولا يجوز وجود اتصال بينها وبين مساكن أخرى او دكاكين أو محلات عمومية .

تعليمات — متى تقرر العمل بهـــذه اللائحة فى جهة من الجهات بمصادقة نظارة الداخلية يجب التدقيق فى انتخاب الأخطاط التى تعين لبيوت العاهرات منعا لشكوى أرباب العائلات (من منشور الداخلية نمرة ٩٩ سنة ١٨٩٦) « راجع نص المـــادة (٢٧) من هـــذه اللائحة » .

مادة ٣ — الأشخاص الآتى ذكرهم لا يجوز لهم أن يفتحوا أو يديروا بيوتا للعاهرات بأنفسهم ولا بواسطة أشخاص مستعارين :

أولا — القصر الذين لم يتقرر رشدهم والمحجور عليهم .

ثانيا — المحكوم عليهم بعقوبة جنائية لارتكابهم جناية عادية .

ثالثا — المحكوم عليهم لارتكاب سرقة أو نشل أو اخفاء أشياء مسروقة أو تزوير أو استعمال أشياء مزورة أو نصب أو خيانة امانة أو اخفاء جانين أو انتهاك حرمة الآداب علنا أو تحريض قاصر على الفسق وذلك فى حالة ما اذا كانت العقوبة لم تمض عليها خمس سنوات .

رابعا — الأشخاص الذين كانوا يديرون بيـــوتا للعاهرات وحكم عليهم باغلاقها لأسباب متعلقة بادارتها ولم تمض ثلاث سنوات كاملة على هـــذا الحـــــكم .

تعليمات — متى علم البوليس أن بيتا من هـــذه البيوت قـــد استعير لفتحه أو ادارته شخص آخر غير صاحبه الحقيقى الذى يكون قـــد منعه عن ذلك سبب من الأسباب المنصوص عنها فى هـــذه المـــادة يقـــدم محضر مخالفة ضـــد كل من صاحب المحل والشخص المستعار وتدون فيه الظروف المثبتة ان الشخص المتظاهر بانه صاحب المحل لم يكن فى الحقيقة الا شخصا مستعارا (من منشور الداخلية نمرة ١٦٥ سنة ١٩٠٥) .

مادة ٤ — صدور الأحكام المنصوص عليها فى الفقرتين الثانية والثالثة من المادة السابقة على صاحب بيت للعاهرات سابق قيده يستوجب حتما منع المحكوم عليه من الاستمرار على تشغيله فى المدة الموضح عنها اعتبارا من اليوم الذى تصبح فيه تلك الأحكام نهائية .

مادة ٥ — يجب على من يريد فتح بيت للعاهرات أن يخطر المحافظة أو المديرية بذلك بالكتابة قبل فتحه بخمسة عشر يوما على الأقل ومتى كان للبيت أكثر من مدير واحد يجب على كل منهم أن يوقع على الاخطار ويكون مسئولا كذلك فى حالة وقوع مخالفة .

مادة ٦ — الاخطار المذكور فى المادة السابقة يكتب على ورقة تمغة من فية ٣٠ مليما بحسب المثال الذى يقرره البوليس ويكون محتويا على الايضاحات الآتية :

أولا — اسم مقدم الاخطار ولقبه وسنه ومحل ولادته ومحل اقامته وتابعيته .

ثانيا — موقع البيت وعدد الغرف التى يشتمل عليها .

ثالثا — اسم مالك العقار ولقبه ومحل اقامته وتابعيته .

تعليمات — قد طبع المثال المذكور (أورنيك نمرة ١١ ج) لكى يصرف منه الى أصحاب الشأن بالثمن المقرر للورقة التمغة وتوضع على كل نسخة ورقة لصق بدل ثمنه بقيمة هذا الثمن (من المنشور نمرة ١٦٥ سنة ١٩٠٥) ولا تعطى رخص عن بيوت العاهرات بل متى تحقق عدم وجود أى مانع تعطى لمقدم الاخطار شهادة قيد على الأورنيك نمرة ١٣١ بعد أن يشطب منه (محل عمومى) ويكتب به (بيت عاهرات) وتستبدل منه مواد لائحة المحلات العمومية بمواد لائحة بيوت العاهرات .

وتقيد بيوت العاهرات فى دفتر يخصص لها من الأورنيك نمرة ١٢٩ مع اجراء التعديل فيه حسبما ذكر آنفا (من منشور الداخلية نمرة١٤ سنة ١٨٩٨) .

مادة ٧ — يرفق بهـــذا الاخطار شهادة مستخرجة من قلم السوابق عن مقـــدم الاخطار او شهادة من السلطة التابع لهـــا دالة على عـــدم صـــدور حكم عليه باحـــدى العقوبات المبينة فى المـــادة الثالثة .

ويتعهد مقـــدم الاخطار تعهدا صريحا بأن يتبع فى ادارة البيت أحكام هـــذه اللائحـــة .

مادة ٨ — يجب على مقـــدم الاخطار أن يقـــدم للمحافظة او المديرية فى ظرف ثمانية وأربعين ساعة على الأقـــل قبل فتح البيت كشفا محررا على حسب المثال الذى يقرره البوليس ومحتويا على أسماء العاهرات والخـــدم وكافـــة الأشخاص المقيمين فى البيت أو الذين يؤدون فيه أى خـــدمة مـــع بيان ألقابهم وسنهم وتابعيتهم .

تعليمات — قـــد طبعت النظارة المثال اللازم لهـــذا الكشف (أورنيك نمرة ١١ د) وهـــذا الأورنيك يصرف لأصحاب البيوت بثمن قـــدره ٣٠ مليما عن كل نسخة منه (من منشور الداخلية نمرة ١٦٥ سنة ١٩٠٥) .

مادة ٩ — يمكن فتح بيوت العاهرات فى اليوم السادس عشر من تاريخ تقـــديم الاخطار المنوه عنه فى المـــادة (٥) وبعـــد مضى ثمانى وأربعين ساعة على الأقل من تاريخ تقـــديم الكشف المنوه عنه بالمـــادة (٨) ما لم تعلن المحافظة أو المديرية فى خلال ذلك بطريقة ادارية معارضتها فى فتحه بحيث تكون المعارضة مبنية على أحكام المـــادتين الثانية والثالثة من هـــذه اللائحة أو على عـــدم استيفاء الاخطار أو الكشف .

ويجب اعلان المعارضة أيضا لمـــالك العقار الموضح عنه فى الاخطار .

تعليمات — اذا لم توجـــد موانع تستوجب المعارضة سوى عـــــدم استيفاء الاخطار أو الكشف فيكلف مقـــدمهما باستيفائهما بأقرب ما يمكن من الوقت فان لم يذعن أو لم يتيسر ذلك يعلن بالمعارضة فى الميعاد القانونى .

ويقتضى أن اعلان المعارضة يكتب على ثلاث نسخ (من الأورنيـــك

نمرة ١٠١ هـ) أحـــداها لمقـــدم الاخطار والثانية لمـــالك العقار والثالثة تحفظ مـــع الأوراق الخاصة بالمحل بعـــد استيفاء صيغة الاعلان (من منشور نمرة ١٦٥ سنة ٩٠٥) .

مادة ١٠ ــ لجهة الادارة فى حالة عـــدم تقـــديم الاخطار من أصحاب المحل أن تقرر ما اذا كان ينبغى اعتباره من ضمن بيوت العاهرات أما اذا كان أصحابه تابعين لدولة أجنبية فلا يجـــوز تقرير ذلك الا بعـــد موافقة قناصـــل التابعين هم لهم .

ويعلن هـــذا القرار بطريقة ادارية الى صاحب المحل ويرفق به صورة مصـــدق عليها من الافادة المحتوية على رأى القنصل بالموافقة ويتنبه ضمنه باقفال المحل أو بتقـــديم الاخطار اللازم عنه بحسب ما يقتضيه الحال فى ظرف ١٥ يوماً . فمتى مضى هـــذا الميعاد ولم يعمل صاحب المحل بمقتضى التنبيه فعلى البوليس اثبـــات ذلك وتحرير محضر مخالفة ويصير اخطار مالك العقار بالتنبيه الذى أعلن لصاحب المحل .

تعليمات : اذا كان صاحب المحل من التبعة الأجنبية يتعين على جهـــة الادارة مخابرة القونصلاتو عنه وتقـــديم ما يلزم لاقناعها بأن المحل معـــد لارتكاب الفاحشة والحصول على موافقتها كتابة على اعتباره من بيـــوت العاهرات واذا تعـــدد أصحاب المحل وكانوا من تبعيات مختلفـــــة وجب الحصول على اقرار من القونصلاتو التابع لهـــا كل منهم (من المنشور نمرة ٩٩ سنة ٩٦) .

وينبغى أن تعلن مع كل قرار صورة مطابقة للأصل من افادة القنصلاتو المشتملة على الرأى المتضمن الموافقة ويكتب كل قرار على ثلاث نسخ (من الأورنيك نمرة ١١ ب) أحـــداها لصاحب المحل والثانية لمـــالكه والثالثـــة تحفظ مع الأوراق (من المنشور نمرة ١٦٥ سنة ٩٠٥) .

مادة ١١ ــ اذا تغير صاحب أى بيت من بيوت العاهرات وجب على صاحب البيت الجـــديد اعلان ذلك للمحافظة أو المديرية فى ظرف ثلاثة أيام

مـع تقـديم شهادة عن نفسه مستخرجة من قلم السوابق أو شهادة تقوم مقامها فى المدة المذكورة .

ويجب على كل صاحب بيت للعاهرات أن يعلن للمحافظة أو للمديرية فى مثل الميعاد المذكور كل تغيير يحصل فى الأشخاص الواجب درج أسمائهم فى الكشف المنصوص عنه بالمـادة (٨) مع بيان كافـة الايضاحات المقررة بتلك المـادة .

تعليمات ــ الاعلان الذى يقـدمه صاحب المحل الجـديد يجب أن يكون على ورقة تمغة من فية ٣٠ مليما ويوضح فيه اسم مقـدمه ولقبه ومحل اقامته وتبعيته ونمرة قيد البيت وموقعه . وتذكر فيه شهادة السوابق المرفقة به وكذلك الاعلان الذى يقـدم عن تغيير فى الأشخاص المدرجين بالكشف يجب ان يكون على ورقة تمغة من فية ٣٠ مليما (من المنشور نمرة ١٦٥ سـنة ٩٠٥) .

مادة ١٢ ــ ينبغى الاخطار عن نقل المحل من جهة الى اخرى قبل نقله بخمسة عشر يوما على الأقل ويمكن اجراء النقل فى اليوم السادس عشر ما لم تعلن المحافظة أو المديرية فى بحر هـذه المدة بطريقة ادارية معارضتها فى ذلك بناء على أحكام المـادة الثانية من هـذه اللائحة .

تعليمات ــ هـذا الاخطار ايضا يكون على ورقة تمغة من فية ٣٠ مليما ويشتمل على البيانات اللازمة لتعيين موقع البيت الجـديد جيدا وعـدد الغرف المشتمل عليها واسم مالك العقار ولقبه ومحل اقامته وتبعيته . ويرفق معـه ايصال الاخطار السابق تقـديمه عن المحل الأصلى (من المنشور نمره ١٦٥ سنة ٩٠٥)

مادة ١٣ ــ كل شخص تابع لبيت من بيـوت العاهرات أو يكون مستخدما فيه يجب أن يكون بالغا سن الرشـد القانونى .

تعليمات ــ سن الرشـد القانونى هـو بلوغ السنة الثامنة عشر من العمر فاذا علم البوليس بوجـود أحـداث لم يبلغـوا الرشد ذكورا كانوا

او اناثا تابعين لأحـد بيوت العاهرات أو مستخدمين به فعليه أن يحرر محضرا ضـد صاحب المحل وضـد الأحـداث ايضا ويجب منع هـؤلاء الأحـداث من الاقامة فى المحل بعـد صـدور الحكم ضـدهم . وفيما يختص بأصحاب البيوت التابعين للحكومة المحلية تعتبر الحادثة جنحة طبق المـادة (٢٣٣) عقوبات ويقـدم المحضر للنيابة فاذا لم تتوفر شروط هـذه المـادة يصير تطبيق المـادة (١٣) من اللائحة وعند ذلك تعيد النيـابة المحضر لتقـديمه للمحكمة المركزية . أما أصحاب بيوت العاهرات التابعين لدول أجنبية فيقـدم ضـدهم محضر مخالفة طبق المـادة (١٣) من اللائحة .

وأما الأحـداث فيحاكمون بصفة مخالفين للمـادة (١٣) المذكورة (من المنشور نمرة ١٦٥ سنة ٩٠٥) .

مادة ١٤ — كل مومسة تكون موجودة فى بيت العاهرات يجب أن تكون حائزة لتذكرة تعطى لهـا من البوليس وعليها صورتها . وهـذه التذكرة يجب تجـديدها سنويا .

تعليمات — هـذه التذكرة (أورنيك نمرة ١١) تلصق عليها صـورة المومسة المحررة باسمها (من المنشور نمرة ١٦٥ سنة ٩٠٥) .

مادة ١٥ — كل مومسة تكون موجودة فى بيت للعاهرات يجب أن تتقدم لاجراء الكشف الطبى عليها مرة فى كل أسبوع بمعرفة الطبيب المنوط بمكتب الكشف وان لم يوجـد فبمعرفة طبيب مصرح لـه بذلك من طرف مصلحة الصـحة .

ويوضح الطبيب تاريخ الكشف والملحوظات التى تترآى لـه منه على التذكرة المنصوص عليها فى المـادة السابقة التى تبرزها له كل مومسة .
وللبوليس الحق أن يجرى الكشف على العاهرات اللاتى يتأخرن عن الحضور للكشف بدون ابداء عـذر مقبول وله مراجعة الشهادات المرضية التى تتقـدم منهن لاثبات اعـذارهن .

تعليمات — يجب أن يكون المحل المعـد لمكتب الكشف فى النقطـة

المخصصة لبيوت العاهرات وينتخب هـذا المحل بالاتحـاد مـع مفتش الصحة وتكون أجرته على أصحاب بيـوت العاهرات متى امكن ذلك (من المنشور الصحى الرقيم ٦ ديسمبر سنة ١٨٩٧) .

واذا قـدمت احـدى المومسات شهادة طبية بأن تأخيرها عن الكشف كان بسبب مرض فللبوليس تحقيق ما تدون بالشهادة فى حـالة الشـك فى صحتها . وبمـا أن المـادة (٢٢) من هـذه اللائحة تخول لضباط البوليس استصحاب طبيب عند الدخول نهارا فى بيـوت العاهرات فيمكن تكليف الطبيب بالكشف حالا على المومسة التى تأخرت عن الحضور للكشف (من المنشور نمرة ١٦٥ سنة ٩٠٥) .

ولا يتصرح للمومسات بالانتقال من دائرة المدينة أو الجهة المقيمات فيها الى جهة أخرى للاقامة فيها مؤقتا أو قطعيـا الا بعـد الكشف عليهن بمعرفة الطبيب للتحقق من سلامتهن من الأمراض المعدية أو عـدمها (منشور نمرة ١٤ سنة ١٨٩٨) .

مادة ١٦ — كل مومسة يتحقق اصابتها بمرض زهرى يجب عليهـا الامتناع عن الاقامة فى بيت من بيوت العاهرات .

مادة ١٧ — المومسات من رعايا الحكومة المحلية اللاتى يتضح للطبيب اصابتهن بأمراض زهرية يرسلن الى المستشفى ولا يخرجن منه الا بعـد شـفائهن .

فاذا لم يوجد فى المدينة مستشفى للحكومة ترسل المصابات الى مستشفى اقرب مدينة وعلى البوليس اجراء نقلهن . أما مصاريف المعالجة وقـدرها أربعة قروش صاغ يوميا فتكون على نفقة كل من صاحب البيت والنسـاء المصابات بوجه التضامن والشهادة التى يعطيها مدير المستشفى عن مدة اقامة المصابة فيها تعتبر بمثابة صك قابل التنفيذ لصالح الادارة وكل مومسة مصابة تكون تابعة لدولة أجنبية يبلغ عنها القنصلاتو التابعة لهـا .

تعليمات ــ النساء التابعات للحكومة المحلية يرسلن للمستشفى مع شهادة الطبيب . أما الأجنبيات فترسل شهادة الطبيب المختصة بهن فورا للقنصلاتات التابعات اليها بواسطة المحافظة أو المديرية وعلى البوليس التحقق من عدم بقاء المريضات فى بيوت العاهرات واذا وجدن فيها بدون أن يثبت شفاؤهن يقدم ضدهن محضر مخالفة (من المنشور نمرة ٩٩ سنة ٩٦) .

مادة ١٨ ــ أحكام المواد الأربعة السابقة تسرى ايضا على صاحبات بيوت العاهرات أما اللاتى يزيد سنهن عن خمسين سنة فيجوز اعفائهن من الكشف الطبى .

مادة ١٩ ــ لا يجوز للمومسات أن يوجدن بأبواب بيوت العاهرات ولا بالنوافذ .

مادة ٢٠ ــ أصحاب بيوت العاهرات مسئولون عن المخالفات التى تقع ضد أحكام المواد ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٩ .

مادة ٢١ ــ لا يجوز لأصحاب بيوت العاهرات أن يتركوا احدا يلعب بألعاب القمار على اختلاف انواعها مثل لعب البكارا واللانسكنيه والواحد وثلاثين والثلاثين والأربعين والفرعون والروليت وماكينة الخيول وما أشبه ذلك من أنواع اللعب . وفى حالة مخالفة ذلك تضبط النقود الموضوعة للعب وكذلك الأشياء التى حصل اللعب بها .

مادة ٢٢ ــ يجوز لضباط البوليس أن يدخلوا نهارا فى بيوت العاهرات لضبط المخالفات التى تقع بشأن هذه اللايحة ويسوغ لهم عند اللزوم أن يستصحبوا طبيبا .

ويجوز للضباط والأنفار الدخول فيها فى أثناء الليل أيضا عند حصول مشاجرة أو تعد أو أى أمر آخر يخل بالأمن العام أو لأجل ضبط من يكون من الجانين جاريا البحث عنه بمعرفة البوليس أو عند الاستغاثة بهم .

ولا يجوز للبوليس أن يضبط اى شخص أجنبى يوجد عادة أو عرضا فى بيت من بيوت العاهرات الا فى الأحوال المنصوص عليها فى اللوائح الجارى العمل بها فيما يختص بالأجانب .

مادة ٢٣ — كل مخالفة لأحكام هذه اللايحة ما عدا أحكام المواد ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٩ و ١٠ و ١٦ و ٢٧ يعاقب فاعلها بغرامة لا تتجاوز ماية قرش .

وفى حالة ارتكاب مخالفة ثانية فى ظرف سنة أو فى حالة ارتكاب مخالفة لأحكام المواد المذكورة فى الفقرة السابقة يعاقب الفاعل بغرامة لا تتجاوز ماية قرش وبالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

مادة ٢٤ — فى حالة ارتكاب مخالفة لأحكام المادة ٢١ يحكم القاضى بمصادرة النقود الموضوعة للعب والأشياء التى تكون قد ضبطت .

مادة ٢٥ — ينبغى الحكم باقفال المحل فى حالة مخالفة أحكام المواد ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١٦ و ٢٧ وكذلك فى حالة صدور حكم بسبب حصول لعب القمار اذا كان صدر فى بحر الثلاث سنوات الماضية حكمان فى مثل هذه المخالفة ضد أصحاب البيت ولو تعاقبوا فى بحر المدة المذكورة .

ويجوز الحكم باقفال البيت فى سائر الأحوال الأخرى .

مادة ٢٦ — الحكم الصادر باقفال المحل يصير تنفيذه فى حق صاحب المحل بدون التفات لمعارضة مالك العقار أو اى شخص آخر يشغله ويجوز وضع الأختام تأييدا لنفاذ مفعول الاقفال والبيوت المحكوم باقفالها لا يجوز اعادة فتحها فى بحر الثلاثة شهور التالية ليوم اقفالها الا بتصريح من البوليس الذى يسوغ له عند اللزوم أن يمنع بالقوة السكنى فيها بدون اذن منه .

تعليمات — كل حكم صادر باقفال بيت من بيـوت العاهرات يجب أن يكون تنفيذه بمعرفة احـد المحضرين ومتى كان الأمر يختص بوطنيين فقط فيرافق المحضر ضابط بوليس يضع ختمه بالجمع الأحمر على باب البيت تأييدا لنفاذ الاقفال ولكن اذا كانت الأحكام صادرة ضـد أجانب فاجراء الختم يكون بمعـرفة المحضر .

تبقى الأختام على الباب مدة لا تزيد عن ثلاثة شهور وفى حالة ما اذا كان مالك العقار يرغب اعادة فتح البيت قبل انتهاء هـذه المدة يجب عليـه أن يقـدم عن ذلك طلبا للمحافظة أو المديرية.واذا ثبت أن المـالك سـليم النية وأن الغرض من فتح البيت ثانية هـو السكن وليس لاستعماله للفاحشة فيصرح المحافظ أو المدير برفع الأختام وفتح المحل ثانية لصالح مالكه ويتحرر عن ذلك محضر يتوقع عليه من المـالك ويحفظ بالملف (دوسيه) .

ومتى كانت الأختام وضعت بمعرفة احـد المحضرين فيكون تحرير محضر رفعها بمعرفة احـد المحضرين ايضا بناء على طلب المـالك (من منشور الداخلية نمرة ١٦٥ سنة ٩٠٥) .

مادة ٢٧ — يسرى مفعول هـذه اللايحة على الجهات السارية عليها الآن لائحة ١٥ يوليه سنة ١٨٩٦ ويجوز أن يتقرر سريانها أيضا على أية جهة أخرى بمقتضى قرار يصـدره المحافظ أو المدير ويعين فيه الأخطاط التى تفتح بيـوت العاهرات فيها .

وبيوت العاهرات الموجودة فى الأخطاط الأخرى يجب اقفالها فى الميعاد الذى يحـدد فى القرار المذكور بحيث أن هـذا الميعاد لا يجـوز أن يكون أقـل من شـهر .

والبيوت الموجودة فى الأخطاط المعينة يجب على أصحابها قيدها فى بحر الثلاثين يوما التالية لنشر القرار طبقا لأحكام المواد ٦ و ٧ و ٨ و ٩ من هـذه اللائحـة .

مادة ٢٨ — تلغى اللائحة الصادرة بتاريخ ١٥ يوليه سنة ١٨٩٧ .

مادة ٢٩ — يسرى مفعول هذه اللائحة بعد مضى ثلاثين يوما من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية .

تحريرا بالقاهرة فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٥ .

(مصطفى فهمى)

ملحق رقم (٣).

F. O. 371 — 73464 J 4144

Copy L J A

W. B. Emery Esq., M. B. E.
British Embassy Cairo
6th May, 1949

Ds (E) Ds - P -62
Head of S. I. M. E.
G. H. Q., MELF
J. G. Tomlinson Esq.,
British Embassy, Cairo.
D. S. O. Canal
C. X. (C)

(1) I saw (Tuba) at the Governorate on may 5th; the interview was, of necessity, being continually interrupted with a stream of visitors congratulating him on his promotion to the rank of (Miralai) which the prime Minister has bestowed on him in connection with his work against the (Ikhwan El Muslimeen).

(2) When questioned about the present position in (Ikhwan) affairs (Tuba), while admitting that the press reports are grossly exaggerated, stressed the fact once again that in his opinion the (Ikhwan) was almost completly broken. This view, as you will remember, was not entirely supported by (Trombone), but at any rate (Trombone's) views were expressed prior to the successful raid which was carried out on the 29th April; with regard to this raid, (Tuba) gave the following figures of the arms and other material siezed by the police, while they did not reach the astronomical figures that appeared in the press, they Look, nvertheless, impressive. They were :

23 Sten and Vickers sub-machine guns.

11 Revolvers.

over 1,000 hand grenades.

over 10.000 pieces of gelignite and dynamite, much of which was already packed in boxes in preparation for outrages.

Large quantities of guncotton.

8 time bombs.

More than half a million rounds of ammunition, both rifle and smallarms.

A radio transmitter.

5 police Uniforms, 3 for Naffar, and 2 for Constables.

(3) I questioned (Tuba) about the press report that a second raid, in which arms had been found, had taken place on May 1st; but he stated that this was not correct, no such raid had been carried out. I also asked him about the press report which appeared in the " Gazette " on May 5th; stating that one of the arrested men had Confossed that two of the terrorists gang had planned to murder (Abdel Rahman Amar Bey).
(Tuba) said that this report was also exagerated, it was true that one ofthe arrested men said he " thought" there wes a plot to murder the Undersecretary.

(4) Diescussing the position of the (Wafd), (Tuba) said that (Nahas Pasha) wished once again to boycott the forthcoming elections on the plea that a fair ballot would beimpossible under Martial Law. However, Nahas was over-ruled by the majority of the Wafdist Leaders Led by (Serag El Din) who pointed out that another boycott would merelymean that the (Wafd) would be out of power for five years by which time they would be forgotten and broken up by political force.

The (Wafd), therefore, while protesting against the continuation of Martial Law, will fight in the elections.

(5) (Tiba) said that the date of the general elections was not yet fixed, but it must take place before september, with the continuation of Mortial Law and the freehand that the police now had he did not anticipate any great trouble in Cairo or Alexandria, but he thought that in the provinces a certaiin amount of unrest must be expected.

(6) We then discussed the recent capture of forged American 20 dollars bills, and he showed me a specimen which, unfortunately, he had to keep Nevertheless, he has promised to get me one. Examination of the specimen bore out all that (Fish) had said about them; only the most ignorant "Fellah" could be deceived by such a crude forgery. (Tuba) was amused at any idea of Russian origin and said he was convinced that the Forgeries were made in the Middle East, probably in Teheran. He said he had no knowledge of any forged British notes or gold.

(7) I asked him if he supported the view that the directive of Middle East Communism had shifted from the (Lebanon) to (Iraq), and he said he "thought" it had. When questioned as to evidence of this, (Tuba) explained that liaison with Iraqi police had proved that many printed pamphlets and other literature had been made in (Baghdad) and furthemore, they suspected the movements of certain individuals between Iraq and Egypt were connected with communist activities. He said that in co-operation with the Iraqi police close watch was now being made on anyone travelling between the two countries.

(8) (Tuba) gave me a List of Soviet air arrivals which will be forwarded to you under separate Cover.

W. B. Emery

الملحق رقم (٤)

F. O. 371 — 80381 — J E 1054 - 47.

Top Secret

1. After anappointment by telephone Miralai Mohammed Imam Bey, Assistant Commandant, Cairo City Police, came to see me in my office at 12.20 today.
2. He opened the conversation by saying that he had come with a semi-official message from (Fuad Serag Al-Din Pasha), which the Ministr wished me to pass verbally to the British Ambassador. The message was as follows :

" Fuad Serag Al-Din Pasha wanted the Ambassador to know that he undertook that there should be no demonstrations or actions taken against British interests which he would not at once suppress. He wished His Excellency to be assured of this fact. He begged His Excellency to take no notice what soever of rumours and stories which he knew were being spread in almost every circle. These rumors were started by the opposition with the intention of causing trouble. Further more, Fuad Serag Al-Din Pasha wished His Excellency to beleive that he was doing all in his Power to put an end to the present difficulties between G.B. and Egypt and to bring about a peaceful solution to our troubles.

3. When he delivered the message Imam Bey went on to tell me that although the situation was difficult he felt sure that Fuad Serag Al-Din Pasha, whom he described as in reality the most powerful man in the Wafd, was undoubtedly sincere in his wishes for a solution of the Anglo-Egyptian impasse. I may say in passing that we have known for some time Imam Bey was undoubtedly high in Fuad Serag Al-Din Pasha's confidence so it is not surprising that the Minister should select him as his messenger.

November 27th, 1950 W. B. Emery

قائمـة المصـادر والمراجـع

أولا — وثائق غـير منشورة :

—Russell's private papers — Egypt political J. Q. 3801-Dt. 107. 258, st. Antony's college, Oxford.

— Charles Ryder's private papers DT. 107, St. Antony's College, Oxfird.

Killearn's private papers (formerly Sir Miles Lampson — St. Antony's College - Oxford.

— Alexander Keown-Boyd's private papers. DT. 107 — 82. St. Antony's College - Oxford.

— Milner papers — Bodlean Libaray - Oxford.

— F. O.	141 — 838	1942
— F. O.	371 — 8990	1923
— F. O.	371 — 69210	1948
— F. O.	371 — 69250	1948
— F. O.	371 — 73461	1949
— F. O.	371 — 73464	1949
— F. O.	371 — 73659	1949
— F. O.	371 — 73662	1949
— F. O.	371 — 80348	1950
— F. O.	371 — 80354	1950
— F. O	371 — 90116	1951
— F. O.	371 — 90118	1951
— F. O.	371 — 90120	1951
— F. O.	371 — 90122	1951
— F. O.	371 — 90143	1951
— F. O.	371 — 90145	1951
— F. O.	371 — 96858	1951

— F. O. 371 — 96859 1952
— F. O. 371 — 96861 1952
— F. O. 371 — 96862 1952
— F. O. 407 — 194 1922

ـ دار المحفوظات العمومية :

ـ ملف خدمة اللواء سليم زكى باشا ـ محفظة ٥٨٩٨ ـ مسلسل ٥٩٠٣٧ ـ مخزن ٣٧ ـ أوراق ٢٧٦ .

ـ ملف خدمة البكباشى ولفرد فريدريك كونليف كيف ـ ملف ٢٩٣٤٦ محفظة ٥٩٤ ـ عين ٣ دولاب ٦٩ .

ـ ملف خدمة جناب المستر كين بويد ـ ملف ٤٣٢٥١ ـ محفظة ٣٥٢٥ ـ دولاب ٣٦٣ ـ رف ١ .

ـ ملف خدمة البكباشى أبو المجد الناظر ـ مسلسل ٥١٢٨٢ ـ محفظة ٥٤٥٢ ـ رف ٢ ـ دولاب ١٨٩ .

ـ ملف خدمة اللواء توماس وينتورث رسل باشا ـ مسلسل ٥٥٤٤٧ ـ دولاب ١٠٦ ـ رف ٢ ـ محفظة ٥٣٤٥ .

ـ دار الوثائق القومية :

ـ محفظة ٦ داخلية .
ـ محفظة مجلس الوزراء (بدون رقم) ابريل ١٩٢٩ .
ـ محفظة ٤ داخلية .
ـ محفظة مجلس الوزراء (بدون رقم) ١٩٢٧ ـ ١٩٢٨ .
ـ محفظة مجلس الوزراء (بدون رقم) أكتوبر ١٩٢٩ .
ـ محفظة مجلس الوزراء (بدون رقم) ١٩٣١ .
ـ محفظة مجلس الوزراء (بدون رقم) فبراير ١٩٢٤ .
ـ محفظة مجلس الوزراء (بدون رقم) نوفمبر ١٩٢٤ ـ يناير ١٩٢٥ .
ـ محفظة مجلس الوزراء (بدون رقم) ١٩٣٠ .
ـ محفظة مجلس الوزراء (بدون رقم) ١٠ نوفمبر ١٩٣٠ .

— محفظة مجلس الوزراء (بدون رقم) ٦ مايو ١٩٢٥ .

— محفظة مجلس الوزراء (بدون رقم) ١٩٢٩ .

— محفظة مجلس الوزراء (بدون رقم) فبراير ١٩٢٥ .

— محفظة مجلس الوزراء (بدون رقم) ١٩٢٥ .

— الأرشيف القضائي :

— القضية ١١٠ جنايات السيدة زينب لسنة ١٩٢٥ .

— القضية ١٠٤ كلى سنة ١٩٢٦ مصر .

— القضية ١٨٤ جنايات مصر القديمة لسنة ١٩٥٣ .

— القضية ١٠٧١ جنايات قصر النيل لسنة ١٩٥١ .

— القضية ٣٣٣ جنايات محرم بك لسنة ١٩٢٤ .

ثانيا — وثائق منشورة :

— القضية المصرية ١٨٨٢ — ١٩٥٤ (جمهورية مصر) ١٩٥٥ .

— الأوامر العمومية لنظارة الداخلية لسنوات : ١٩٠١ — ٣ — ٥ — ٦ — ٧ — ٩ — ١٠ — ١١ — ١٢ — ١٣ — ١٤ .

— الأوامر العمومية لوزارة الداخلية لسنوات ١٩١٧ — ١٨ — ١٩ — ٢٠ — ٢١ — ٢٢ — ٢٣ — ٢٤ — ٢٥ — ٢٦ — ٢٧ — ٢٩ — ٣٠ — ٣١ — ٣٣ — ٣٥ — ٣٦ — ٣٧ — ٣٨ — ٤٠ — ٤١ — ٤٢ — ٤٣ — ٤٤ — ٤٥ — ٤٦ — ٤٩ — ٥٠ — ٥١ — ٥٢ .

— وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة لسنة ١٩٢٦ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٢٧ .

— وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة لسنه ١٩٢٨ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٢٩ .

— وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة لسنة ١٩٢٩ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٣٠ .

— وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة لسنة ١٩٣٠ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٣١ .

— وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة لسنة ١٩٣١ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٣٢ .

— وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة لسنة ١٩٣٢ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٣٣ .

— وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة لسنة ١٩٣٣ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٣٤ .

— وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة لسنة ١٩٣٤ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٣٥ .

— وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة لسنة ١٩٣٥ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٣٦ .

— وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة لسنة ١٩٣٦ — المطبعة الأميرية باقاهرة — ١٩٣٧ .

— وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة لسنة ١٩٣٩ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٤٠ .

— وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة لسنة ١٩٤٠ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٤١ .

— وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة لسنة ١٩٤٢ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٤٣ .

— وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة لسنة ١٩٤٣ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٤٤ .

— وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة لسنة ١٩٤٤ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٤٥ .

— وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة لسنة ١٩٥٢ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٥٣ .

— وزارة الداخلية — حكمدارية بوليس القنال — تقرير عن أعمال بوليس القنال عن سنة ١٩٣٥ — المطبعة الأميرية ببولاق — ١٩٣٦ .

— وزارة الداخلية — ادارة عموم الأمن العام — تقرير عن الأمن العام فى القطر المصرى عام ١٩٢٧ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٢٨ .

— وزارة الداخلية — ادارة عموم الأمن العام — تقرير عن الأمن العام فى القطر المصرى عام ١٩٢٨ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٢٩ .

— وزارة الداخلية — ادارة عموم الأمن العام — تقرير عن الأمن العام فى القطر المصرى عام ١٩٢٩ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٣٠ .

— وزارة الداخلية — ادارة عموم الأمن العام — تقرير عن الأمن العام فى القطر المصرى عام ١٩٣٠ الى عام ١٩٣٧ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٣٩ .

— وزارة الداخلية — تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام ١٩٣٩ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٤٠ .

— وزارة الداخلية — تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام ١٩٤٠ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٤١ .

— وزارة الداخلية — تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٤٣ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٤٥ .

— وزارة الداخلية — تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٤٤ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٤٦ .

— وزارة الداخلية — تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٤٧ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٤٩ .

— وزارة الداخلية — تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنتى ١٩٤٨ و ١٩٤٩ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٥٠ .

ـ وزارة الداخلية ـ تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٥٠ قضائية ـ المطبعة الأميرية بالقاهرة ـ ١٩٥١ .

ـ وزارة الداخلية ـ تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٥١ قضائية ـ المطبعة الأميرية بالقاهرة ـ ١٩٥٢ .

ـ الحكومة المصرية ـ مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة ـ التقرير السنوى عن سنة ١٩٣٠ ـ المطبعة الأميرية بالقاهرة ـ ١٩٣١ .

ـ المملكة المصرية ـ مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة ـ التقرير السنوى عن سنة ١٩٤٠ ـ المطبعة الأميرية بالقاهرة ـ ١٩٤١ .

ـ المملكة المصرية ـ مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة ـ التقرير السنوى عن سنة ١٩٤٢ ـ المطبعة الأميرية بالقاهرة ـ ١٩٤٣ .

ـ المملكة المصرية ـ مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة ـ التقرير السنوى عن سنة ١٩٤٣ ـ المطبعة الأميرية بالقاهرة ـ ١٩٤٤ .

ـ المملكة المصرية ـ مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة ـ التقرير السنوى عن سنة ١٩٤٤ ـ المطبعة الأميرية بالقاهرة ـ ١٩٤٥ .

ـ المملكة المصرية ـ مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة ـ التقرير السنوى عن سنة ١٩٤٥ ـ المطبعة الأميرية بالقاهرة ـ ١٩٤٦ .

ـ المملكة المصرية ـ ادارة مكافحة المخدرات ـ التقرير السنوى عن سنة ١٩٤٧ ـ المطبعة الأميرية بالقاهرة ـ ١٩٤٨ .

ـ المملكة المصرية ـ ادارة مكافحة المخدرات ـ التقرير السنوى عن سنة ١٩٤٨ ـ المطبعة الأميرية بالقاهرة ـ ١٩٤٩ .

ـ وزارة المالية ـ تقويم سنة ١٩٣٥ ـ المطبعة الأميرية ـ سنة ١٩٣٥ .

ـ وزارة الداخلية ـ « نظام البوليس والادارة » ـ المطبعة الأميرية ببولاق ـ سنة ١٩٣٦ .

ـ وزارة المالية ـ تقويم سنة ١٩٣٣ ـ المطبعة الأميرية ـ سنة ١٩٣٤ .

ـ مصلحة الاحصاء والتعداد « احصاء القطر المصرى سنة ١٩٣٧ » .

ـ كلية البوليس الملكية (الكتاب الذهبى ١٨٩٦ ـ ١٩٤٦) .

— Further Correspondence respecting Egypt and sudan-part CXXI. Jan. — June 1937.

— Parliamentary papers 1896, Vol. XCVII 'Annual Report for 1895.

— Egypt No. 1 (1904) Report by His Majesty's Agent and Consul-General on the finances, Administration, and Condition of Egypt and the Souan in 1903.

— International Labour office - Governing Body - 118 th session - Geneva, 11-14 March 1952 "Report on Enquiry by the representative of the Director - General into conditions in the Suez Canal area.

ثالثا — مصـــادر متنوعة (اجنبية) :

— Sir Thomas Russell Pasha " **Egyptian Service 1902-1946** " London, John Murray, 1949.

— Sir Sydney Smith " **Mostly Murder** " — George Harrap — London, 1959.

— Wilson, Buffy " **A new Look at the oldest Profession** " Cambridge University Press, 1978.

— Gill, Derek G., " **Illigitimacy, Sexuality and the Status of Women** ". Holt, Rinehart and Winston — New York, 1977.

— Jones, Thomas E., **"Prostitution and the Law"**, Cambridge University Press, 1951.

— Vatikiotis P. J., " **The History of Egypt** ", Weidenfeld and Nicolson, London, 1980, Second Edition.

مصـــادر متنوعة (عربية) :

ــ ابراهيم محمد الفحام « تطور البناء التنظيمى بوزارة الداخلية ــ دراسة تحليلية تاريخية ــ معهد الدراسات العليا لضباط الشرطة ــ ١٩٧٤ .

ــ أحمد فؤاد عبد المجيد مدرس التحقيق الجنائى بمدرسة البوليس والادارة ــ الصاغ محمد على زيوار مساعد قومندان بلوك خفر محافظة مصر ــ الملازم أول حسين شفيق ضابط بوليس بلوك خفر محافظة مصر « المباحث السرية فى فن وظيفة البوليس السرى لرجال الأمن العام والبوليس » ــ الطبعة الأولى ــ دار الطباعة المصرية بشارع الدواوين ــ ١٩٢٦ .

ــ أحمد عادل كمال « النقط فــوق الحروف ــ الاخوان المسلمون والنظـــام الخاص » ــ الزهراء للاعلام العربى ــ القاهرة ــ ١٩٨٥ .

ــ الشرطة والنضال الوطنى ١٨٨١ ــ ١٩٨١ ــ وزارة الداخلية ــ أكاديمية الشرطة ــ مركز بحوث الشرطة ــ ١٩٨٢ .

ــ الاخـــوان والارهاب (غير معروف جهة وتاريخ النشر) .

ــ الصاغ حسين كامل « الاجرام فى الريف المصرى مع نبـــذة تاريخية عن ادارة المباحث الجنائية فى مصر » ــ مطبعة صادق بالمنيا (غير معروف تاريخ النشر) .

ــ الصـــاغ خليل رضوان الديب ــ الصـــاغ محمود على عبد الرحيم ــ اليوزباشى على شهيب ــ اليوزباشى عبد المنعم اسماعيل ــ « قانون البوليس ونظمه وفق مناهج الدراسة بكلية البوليس الملكية » ــ الطبعة الأولى ــ مطبعة النصر ــ القاهرة ــ ١٩٤٨ .

ــ القائمقام (دوجلاس بيكر بيك) مأمور ضبط محافظة مصر ــ البكباشى مرقص فهمى أفنــدى مفتش الضبط بمحافظة مصر ــ الصاغ حسين

كامل أفنــدى مامور قسم حلوان ــ اليوزباشى حسن لطفى قبضاية افنــدى بادارة الضبط بمحافظة مصر « المباحث الجنائية على الطريقة الانجليزية M. O. » الطبعة الأولى ــ يناير ١٩٢٦ ــ طبع فى مطبعة المدرسة الصناعية الالهامية ــ القاهرة ــ ١٩٢٦ .

ــ القائمقام مرقص فهمى « اقتراحات القائمقام مرقص فهمى المفتش ببوليس مدينة مصر فى تحسين حالة الأمن العام واقلام المباحث الجنائية بالمدن والأقاليم واصلاح حال ضباط ورجــال البوليس » مايو ١٩٣٧ (غير معروف جهــة النشر) .

ــ اليوزباشى على حلمى بمدرسة البوليس والادارة ــ اليوزباشى محمود على ببوليس مدينة القاهرة « ضابط البوليس ــ بحث فى حالته الحاضرة » .

ــ وفى أوجه الاصلاح المنشود ــ تقرير مرفوع لحضرة صاحب السعادة رئيس اللجنة العليا المؤلفة لاصلاح انظمة البوليس والأمن العام » ــ المطبعة الرحمانية بمصر ــ القاهرة ــ يناير ١٩٢٨ .

ــ جاد محمد طــه « بريطانيا والجيش المصرى ١٩٢٤ ــ ١٩٢٧ فى ضوء الوثائق البريطانية » ــ العالمية للطبع والنشر ــ القاهرة ــ ١٩٨٠ .

ــ طارق البشرى « الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ــ ١٩٥٢ » ــ الهيئة المصرية العــامة للكتاب ــ ١٩٧٢ .

ــ عبد الرحمن الرافعى بك « فى أعقاب الثورة المصرية » ج ١ ــ الطبعة الثانية ــ دار الشعب ــ ١٩٦٩ .

ــ ــــــــــــــــ « فى اعقاب الثورة المصرية » ج ٢ ــ الطبعــة الثانية ــ الدار القومية للطباعة والنشر ــ القاهرة ــ ١٩٦٦ .

ــ عبد العظيم رمضان « تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩١٨ الى سنة ١٩٣٦ » ــ المؤسسة المصرية العامة للتاليف والنشر ــ القاهرة ــ ١٩٦٨ .

– عبد الفتاح حسن (الوزير السابق) « ذكريات سياسية » – دار الشعب – القاهرة – ١٩٧٤ .

– عبد المغنى سعيد « اسرار السياسة المصرية » – العدد (٥) – دار الحرية – القاهرة – أكتوبر ١٩٨٥ .

. عبد الوهاب بكر « اضواء على النشاط الشيوعى فى مصر ١٩٢١ – ١٩٥٠ » الطبعة الأولى – دار المعارف – ١٩٨٣ .

. ———————— « الوجود البريطانى فى الجيش المصرى » – دار المعارف – القاهرة – ١٩٨٢ .

– على الدين هلال « السياسة والحكم فى مصر – العهد البرلمانى ١٩٢٣ – ١٩٥٢ » – مكتبة نهضة الشرق – القاهرة – ١٩٧٦ .

– فيليب يوسف جلاد « قاموس الادارة والقضاء » ج ٢ – الاسكندرية – ١٨٩٠ – ١٨٩٢ .

– كمال كيرة « محاكمات الثورة » – الكتاب الأول – المضبطة الرسمية لمحاضر جلسات محكمة الثورة – مطبعة مصر – القاهرة – ١٩٥٤ .

– لطفى عثمان « المحاكمة الكبرى فى قضية الاغتيالات السياسية » – دار النيل للطباعة – القاهرة – ١٩٤٨ .

– مارسيل كولومب « تطور مصر ١٩٢٤ – ١٩٥٠ » ترجمة زهير الشايب – مكتبة سعيد رأفت – القاهرة – ١٩٧٢ .

– محمد البابلى بك « الاجرام فى مصر – أسباب وطرق علاجه – مطبعة دار الكتب المصرية – القاهرة – ١٩٤٧ .

ـ محمد عبد الهادى الجندى بك « التعليقات الجديدة على قانون العقوبات الأهلى » ـ الطبعة الثانية ـ مطبعة على سكر أحمد بمصر ـ القاهرة ـ ١٩٢٣ .

ـ محمود عبد الحليم « الاخوان المسلمون ، أحداث صنعت التاريخ ـ رؤية من الداخل » ـ ج ٢ (١٩٤٨ ـ ١٩٥٢) ـ دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع ـ القاهرة ـ ١٩٨١ .

ـ يونان لبيب رزق « تاريخ الوزارات المصرية » مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ـ القاهرة ـ ١٩٧٥ .

رابعا ـ رسائل جامعية :

ـ عبد الوهاب بكر « البوليس المصرى ١٨٠٥ ـ ١٩٢٢ » رسالة ماجستير غير منشورة ـ جامعة عين شمس ـ كلية الآداب ـ ١٩٧٧ .

خامسا ـ بحوث :

ـ عبد الوهاب بكر « تطور جهاز الأمن السياسى فى مصر ١٩٢٤ ـ ١٩٥٢ » منشورات مركز بحوث الشرق الأوسط ـ جامعة عين شمس ـ ١٩٨٣ .

سادسا : القوانين واللوائح :

ـ وزارة الداخلية ـ قرار بانشاء قسم خاص بمدرسة البوليس والادارة لتخريج كونستابلات ـ المطبعة الأميرية ـ ١٩٢٥ .

ـ قانون البوليس سنة ١٩١٤ ـ نظارة الداخلية .

ـ نظارة الداخلية ـ قانون البوليس سنة ١٩٠٦ .

ـ لائحة بيوت العاهرات الصادرة عن نظارة الداخلية بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٩٠٥ .

— قانون القرعة العسكرية الصادر بالأمر العالى فى ٤ نوفمبر ١٩٠٢ — نظـارة الحربيـة — ١٩٠٤ .

— قانون نمرة ٩ لسنة ١٩١١ (القانون النظامى لمدرسـة البوليس والادارة) .

— قانون نمرة ٢٢ لسنة ١٩١٢ (القانون النظامى لمدرسة البوليس والادارة) .

— نظارة الداخلية « القوانين الادارية والجنائية — مجموعة القوانين واللوائح الجارى العمل بها فيما يتعلق بنظارة الداخلية الكتاب الأول — النظام الملكى والجنائى وقانون العقوبات » الطبعة الأولى — المطبعـة الأميرية — القـاهرة — ١٨٩٧ .

سابعا — الدوريـات :

— الوقائع المصرية — العـدد ٢٦ — ١٩٣٦/٣/١٦ .
— الوقائع المصرية — العـدد ٦٨ — ١٩٢٣ .
— الوقائع المصرية — العـدد ٢٥ — ٢٩ يونيو ١٩٢٥ .
— الأمن العـام — العـدد ٧٩ — ١٩٨١ .

ثامنا — اللقـاءات :

— لقاء مـع المرحوم اللواء/ابراهيم محمد الفحام مدير الادارة العامة للتنظيم والادارة بوزارة الداخلية — ١٩٨٢ .

رقم الايداع بدار الكتب القومية

٨٨/٥٤٤٣

الترقيم الدولى

٥ — ٠٩٨ — ١٣٣ — ٩٧٧

شركة دار الاشـــعاع للطباعة

١٤ شارع عبد الحميد ــ جنينة قاميش

السيدة زينب ــ القاهرة

ت : ٣٦٣٠٤٦٩